موقف مصر

من حرب ١٩٤٨

أسماء محمد محمود



2016

تهدف هذه الدراسة إلى بيان موقف القوى السياسية فى مصر من قرار الاشتراك فى حرب فلسطين عام 1948، وفى مقدمة تلك القوى القصر والحكومة المصرية، وعلى الرغم من عدم وجود اختلاف جذرى بينهما حول خطورة قيام دولة يهودية على الأمن المصرى، فإنه كان بينهما خلاف فى سياسة المواجهة. وقد كانت هناك خطتان للمواجهة: خطة علنية تبنتها الحكومة المصرية، وقد اتسمت بطابع سلمى قانونى فى إطار يتفق مع ميثاق هيئة الأمم المتحدة من أجل الوصول إلى حل عادل، وخطة سرية تبناها القصر، وذلك بوضع خطة للتقدم شرقًا دون علم السلطات العليا - الحكومة المصرية والبرلمان - وفرض وصاية عربية على فلسطين بإنشاء إدارة مدنية عربية مؤقتة تحت رعاية الدول العربية وفق ما اتفق عليه خلال مؤتمر أنشاص من أجل الحفاظ على الأمن المصرى وتحقيقًا للزعامة على الدول العربية، وما إن نجح الجيش المصرى فى السيطرة على صحراء النقب، تصدى له المجتمع الدولى دبلوماسيًا وعسكريًا؛ ولهذا لا يجب النظر إلى المشكلة على أنها مشكلة عسكرية بحتة، بل إن الناحية السياسية فيها أدق وأعقد، وإن أى حل لا يرضى عنه المجتمع الدولى محكوم عليه بالفشل حتمًا.



تصميم الغلاف: د. هند سمير

موقف مصر من حرب ١٩٤٨

المجلس الأعلى للثقافة

بطاقة الفهرسة

إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية

إدارة الشئون الفنية

محمود، أسماء محمد

موقف مصر من حرب ١٩٤٨، تأليف/ أسماء محمد محمود
القاهرة - المجلس الأعلى للثقافة ، ط ١ ، ٢٠١٦.
٣٨٤ ص، ٢٤ سم
١ ـ فلسطين ـ تاريخ ـ العصر الحديث ـ الاحتلال البريطانى ١٩٥٧ - ١٤٨
٢ ـ فلسطين ـ العلاقات الخارجية ـ مصر.
٣ ـ مصر ـ العلاقات الخارجية ـ فلسطين.
أ ـ العنوان ٩٥٦,٩٠٢

رقم الإيداع / ١٥٣٢٤ / ٢٠١٠
الترقيم الدولى: I. S. B. N - 978 - 977- 704 - 206 - 2

الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

الأفكـار التي تتضمنها إصدارات المجلس الأعلى للثقافة هي اجتهادات أصحابها، ولا تعبّر بالضرورة عن رأي المجلس.

حقوق النشر محفوظة للمجلس الأعلى للثقافة

شارع الجبلاية بالأوبرا - الجزيرة - القاهرة ت: ٢٧٣٥٢٣٩٦ فاكس: ٢٧٣٥٨٠٨٤
EL Gabalaya st. Opera House, El Gezira, Cairo
Tel.: 27352396 Fax: 27358084

موقف مصر من حرب ١٩٤٨

أسماء محمد محمود



2016

المجلس الأعلى للثقافة

الأمين العام

أ.د. أمل الصبان

رئيس الإدارة المركزية

د. وفاء صادق أمين

مدير التحرير والنشر

د. عبد الرحمن حجازى

سكرتير التحرير التنفيذى

عزة أبو اليزيد

الإخراج الفني

عبد الحكيم صالح

التصحيح اللغوي

كريمان السيد البدوى

المحتويات

المقدمة.. 11

الفصل الأول: الجهود الدبلوماسية للحكومة المصرية لمقاومة المشاريع السياسية لتقسيم فلسطين قبل عام ١٩٤٨:-.................. 15

- أهمية فلسطين الاستراتيجية السياسية لمصر:
  - تحكم فلسطين بمصير مصر سياسيًا.............................. 20
  - أطماع اليهود فى الأراضى المصرية "سيناء والعريش"........... 22
  - أهمية النقب بالنسبة لليهود.................................. 29
  - موقف الحكومة المصرية من مشاريع التقسيم بعد الحرب العالمية الأولى... 32
  - موقف الحكومة المصرية من تقرير لجنة بيل ١٩٣٧............ 34
  - موقف القصر من مشاريع الوحدة العربية:-
    ١- مشروع سوريا الكبرى:.. 36
    - رد فعل بريطانيا إزاء رفض الملك فاروق إعلان الحرب على المحور... 37
    ٢- مشروع الهلال الخصيب....................................... 38
  - موقف الحكومة المصرية من إعلان بريطانيا إنهاء الانتداب على فلسطين... 41
- العوامل المؤثرة فى موقف الحكومة المصرية من الحكومتين البريطانية والأمريكية إزاء تطورات الأحداث فى فلسطين:........... 43
- أثر القضية الفلسطينية فى وجود القوات البريطانية فى منطقة قناة السويس... 51
- محاولة "النقراشى باشا" لدى الولايات المتحدة الأمريكية لإعادة النظر فى مشروع التقسيم وحدوده............................ 62
- محاولة الياهو ساسون إقناع مصر بالتفاهم مع اليهود ضد بريطانيا قبل صدور قرار التقسيم... 72

- رد فعل الوكالة اليهودية إزاء فشل محاولة التفاهم مع مصر......... 72
- صدور قرار تقسيم فلسطين عام ١٩٤٧ على الشعب المصرى....... 76
- تأمين الحدود الشرقية لمصر:
-موقف الحكومة المصرية من رد فعل الشارع المصرى إزاء صدور قرار التقسيم.................................... 76

الفصل الثانى: موقف الحكومة المصرية إزاء النشاط الصهيونى فى الداخل:- 99

١ - جمع التبرعات لحركة تحرير الوطن القومى اليهودى............. 101
٢ - التجسس وانتشار المحطات السرية اللاسلكية............... 105
٣ - دخول عناصر خطرة بغرض التخريب.................. 109
٤ - تهريب اليهود للأسلحة من القطر المصرى إلى فلسطين........... 115
٥ - محاربة النشاط الشيوعى وعلاقته بالصهيونية................. 121
- استلام خط سكة حديد مصر - فلسطين............................ 128

الفصل الثالث: الانتقال من الدبلوماسية إلى التدخل العسكرى لحل مشكلة فلسطين:.. 137

- إقرار الحكومة المصرية التطوع فى ظل جامعة الدول العربية وأسبابه:.. 139

١ - ازدياد تيار التطوع من قبل الضباط والإخوان المسلمين وتأييد الرأى العام المصرى له.................................... 139
٢- تطور الأحداث والأوضاع فى فلسطين ومجلس الأمن............. 146
- تدخل مصر عسكريًا بقوات غير نظامية.......................... 148
- رد الفعل البريطانى والأمريكى................................. 149
- معركة كفار ديروم للأخوان المسلمين 154
- رد الفعل البريطانى إزاء نشاط المتطوعين....................... 156
- قرار الحكومة المصرية التدخل العسكرى بقوات غير نظامية ضمن القوات العربية تحت قيادة الملك عبد الله................. 158
- سقوط حيفا وموقف الحكومة من الاعتداء الصهيونى على الرعايا المصريين فى حيفا.. 158
- ثورة الرأى العام المصرى...................................... 163

- موقف الحكومة البريطانية من قرار الحكومة المصرية............... 165
- إقرار الحكومة المصرية الاشتراك بقوات نظامية مصرية تحت قيادة الملك عبد الله إلى جانب هيئة مستشارين عسكريين مصريين............ 166
- دوافع الحكومة المصرية لإقرار دخول القوات النظامية المصرية لإنقاذ فلسطين:.. 167
أ - ضغط العوامل الداخلية: -.................................... 167
١ - المحنة السياسية.. 168
٢ - المحنة الاقتصادية.. 172
٣ - المحنة الصحية.. 178
ب - ضغط العوامل الخارجية "تطور الأحداث والأوضاع فى فلسطين ومجلس الأمن".. 190
- استكمال استعدادات القوات المصرية بالعريش...................... 191

الفصل الرابع:

صدى قرار التقسيم فى البرلمان المصرى

الإجراءات القانونية التى اتبعتها الحكومة المصرية لاشتراك القوات النظامية المصرية فى إنقاذ فلسطين:.................................. 195
١- دعوة الحكومة المصرية البرلمان للانعقاد للنظر فى مساعدة فلسطين عسكريًا واقتصاديًا واتخاذ التدابير اللازمة لذلك:.................. 195
أ - التدخل العسكرى.. 197
ب - إعلان الأحكام العرفية...................................... 199
٢- الرأى القانونى لاشتراك القوات النظامية:......................... 205
- مذكرة مصر إلى ممثلى الدول.................................. 206
- الموقف الدولى إزاء إعلان الحكومة المصرية...................... 212
الفصل الخامس: موقف القصر من المشاريع السياسية لتقسيم فلسطين. 215
- مؤتمر أنشاص ٢٨ - ٢٩ مايو ١٩٤٦ وأسباب انعقاده وتولى الملك فاروق رئاسته:.. 218

١ – لخطورة ما يجرى وراء حدود مصر الشرقية على الأمن المصرى:
أ – الدعاية الصهيونية. ب – بناء التشكيلات العسكرية..... 222
ج – تأسيس المستعمرات اليهودية.............................. 224
٢ – أثر النشاط السياسى لليهود عقب الحرب العالمية الثانية وتشكيل اللجنة الأنجلو – أمريكية فى القضية المصرية.............................. 224
– رد فعل مصر إزاء النشاط السياسى والعسكرى لليهود والملك عبد الله:..... 229
أ- انعقاد مؤتمر أنشاص ٢٨ – ٢٩ مايو ١٩٤٦.............................. 229
ب- لجوء مفتى فلسطين إلى مصر بتدبير من الملك فاروق وموقف أهالى فلسطين منه.............................. 239
– موقف القصر من إحياء مشروع سوريا الكبرى فى أثناء تشكيل لجنة التحقيق الدولية الخاصة بفلسطين.............................. 244
– رد فعل مصر من تأييد الملك عبد الله لتقرير لجنة التحقيق الدولية الخاص بفلسطين.............................. 251
الفصل السادس: موقف القصر من قرار التقسيم ١٩٤٧وقرار الاستعداد للتقدم شرقًا:.............................. 253
– زيارة الفريق محمد حيدر باشا وزير الدفاع الوطنى لمنطقة العريش بناء على أمر ملكى:.............................. 255
ا – رسالة الملك عبد الله إلى الملك فاروق فى ٥ فبراير ١٩٤٨..... 256
أهم توصياته وقراراته:.............................. 258
١ – استخدام القوة الموجودة بالعريش للتقدم شرقًا (غزة – بئر سبع) لواء غزة.............................. 258
٢ – جمع المعلومات عن الحالة العامة بجنوب فلسطين ومدى تأثيرها فى العمليات الحربية.............................. 268
٣ – غيار القوات الموجودة بمعسكر التدريب بالعريش كل ثلاثة أيام..... 279
– الموقف العربى والدولى من مصر إزاء تسليحها للمفتى.............................. 281
– رد فعل مصر إزاء الموقف العربى الدولى:.............................. 286
أ – الإعداد للتقدم شرقًا.............................. 286

ب – قرار الاستعداد العسكرى دون علم السلطات العليا – الحكومة المصرية والبرلمان – للاشتراك فى العمليات الحربية بعد ١٥ مايو ١٩٤٨.. 289
– تولى مصر القيادة الجنوبية للمتطوعين فى فلسطين واسبابها.......... 298
الفصل السابع: موقف القصر من التدخل العسكرى العربى فى فلسطين:..... 309
– موقف مصر من اقرار التطوع فى ظل جامعة الدول العربية:.......... 311
١– البيان الذى ألقاه إبراهيم عبد الهادى رئيس الديوان الملكى على رؤساء الوفود العربية.. 311
٢ – تكليف المقدم أحمد عبد العزيز باستكشاف المنطقة الجنوبية لفلسطين تمهيدًا للتقدم.. 312
– موقف مصر من الاجتماعات العسكرية العربية لوضع ترتيبات دخول الجيوش النظامية العربية حرب فلسطين:........................... 321
– اجتماع عمان وقرار تولى الملك عبد الله قيادة جيش التحرير العربى ورسالة الملك عبد الله للملك فاروق........................ 321
– اجتماع الزعفران:.. 323
أ –قرار التدخل العسكرى بالمتطوعين للمصريين تحت قيادة الملك عبد الله..... 323
ب – استكشاف المقدم أحمد عبد العزيز المنطقة الجنوبية حربيًا وإداريًا وسياسيًا وتوصياته... 325
– المؤتمر العسكرى الأول – ١ مايو ١٩٤٨ – بعمان "قصر الرغدان" وقرار الاشتراك بقوات نظامية عربية ما عدا القوات المصرية كقوات متطوعة، ورسالة الملك عبد الله للملك فاروق لتعيين قائد عام مصرى لجميع القوات المسلحة للدول العربية.................................. 331
– اجتماع دمشق ١٠ مايو ١٩٤٨.................................... 342
– تقدم قوات المتطوعين المصريين فى فلسطين لعمل ستارة أمام القوات النظامية المصرية:... 351
أ – معركة كفار ديروم ١١ مايو ١٩٤٨............................. 351

ب – عدم قبول المقدم أحمد عبد العزيز فكرة الانضمام إلى قيادة الجيش المصرى عند دخوله فلسطين.................................... 360
ج – موقف الملك عبد الله من قرار تدخل الجيش المصرى.............. 363
– الخاتمة.. 365
– قائمة المصادر.. 369

المقدمة

تتناول هذه الدراسة موقف القوى السياسية فى مصر من قرار الاشتراك فى العمليات الحربية التى تمت بعد انتهاء الانتداب البريطانى فى ١٥ مايو ١٩٤٨، وفى مقدمته موقف الحكومة المصرية والقصر، وقد وقع اختيارنا على هذا الموضوع؛ لأنه لم يسبق أن تطرق إليه أحد وإن كان قد سبق لبعض الكتاب منذ سنوات عدة تناوله ضمن دراسات عامة، ولكن على حد علمنا لم يفرد أحد من الباحثين عن ذلك الموضوع؛ وإنما كان ذلك فى ثنايا علاج موقف مصر من القضية الفلسطينية بوجه عام وفى ثنايا التاريخ المصرى المعاصر.

وبناء عليه قمنا بتقسيم الدراسة إلى سبعة فصول:

الفصل الأول: بعنوان "الجهود الدبلوماسية للحكومة المصرية لمقاومة المشاريع السياسية لتقسيم فلسطين" وذلك حتى صدور قرار التقسيم عام ١٩٤٧.. وقد وضعنا له مقدمة تضمنت أهمية فلسطين الاستراتيجية والسياسية لمصر وأطماع اليهود فى الأراضى المصرية (سيناء والعريش)، وبعد ذلك تعرضنا لجهود الحكومة المصرية الدبلوماسية وموقفها من تقرير لجنة بيل عام ١٩٣٧ التى اقترحت تقسيم فلسطين ثم اشتراكها فى عقد مؤتمرات عربية دولية، سواء بصفة غير رسمية أحيانًا ورسمية أحيانًا أخرى، معلنة موقفها من تقرير مصير فلسطين، ثم انتقلنا بعد ذلك إلى موقف القصر من مشاريع الوحدة العربية (سوريا الكبرى والهلال الخصيب) الذى يمنح من خلالها لليهود حكم ذاتي وتزعم مصر حركة الوحدة العربية التى انتهت بتأسيس جامعة الدول العربية.

كما تناولنا العوامل المؤثرة فى موقف الحكومة المصرية من الحكومتين البريطانية والأمريكية إزاء تطورات الأحداث فى فلسطين والمتمثلة فى القضية المصرية ومسألة تدريب وتجهيز الجيش المصرى، وكذلك أثر القضية الفلسطينية

فى وجود القوات البريطانية فى منطقة قناة السويس ومحاولة النقراشى باشا لدى الولايات المتحدة الأمريكية إعادة النظر فى مشروع التقسيم وحدوده وصدى قرار تقسيم فلسطين عام ١٩٤٧ على الشارع المصرى وتوجه الحكومة إلى تأمين الحدود الشرقية لمصر عقب صدور ذلك القرار.

أما **الفصل الثانى**: فعنوانه "موقف الحكومة المصرية إزاء النشاط الصهيونى فى الداخل"، إذ تمثل فى جمع التبرعات لحركة تحرير الوطن القومى اليهودى والتجسس وانتشار المحطات السرية اللا سلكية، ودخول عناصر خطرة بغرض التخريب، وتهريب اليهود للأسلحة من القطر المصرى إلى فلسطين ومحاربة النشاط الشيوعى وعلاقته بالصهيونية، وكرد فعلى لذلك فإلى جانب سن الحكومة المصرية، التشريعات القانونية لمواجهة ذلك النشاط الضار والخطر على الأمن المصرى، فقد نشطت الحكومة المصرية لاستلام خط سكة حديد مصر – فلسطين لإحكام السيطرة على ذلك النشاط داخليًا وخارجيًا.

وتناولنا فى **الفصل الثالث** : "الانتقال من الدبلوماسية إلى التدخل العسكرى لحل مشكلة فلسطين" ومراحل ذلك، بداية من قرار الحكومة المصرية بإقرار التطوع ووصولاً إلى قرار تدخل القوات النظامية المصرية والضغوط الداخلية التى دفعت الحكومة المصرية إلى تحول موقفها من المعارض إلى المؤيد لفكرة دخول الجيش المصرى فلسطين لمشاركة الجيوش العربية فى العمليات الحربية التى أعقبت انتهاء الانتداب البريطانى فى فلسطين.

وكان **الفصل الرابع**: بعنوان "الإجراءات القانونية التى اتبعتها الحكومة المصرية لاشتراك القوات النظامية المصرية فى إنقاذ فلسطين"، وفيه تعرضنا لصدى قرار التقسيم البرلمانى المصرى بمجلسيه الشيوخ والنواب ثم انتقلنا إلى الإجراءات التى اتبعتها الحكومة فى دعوة البرلمان للانعقاد للنظر فى مساعدة فلسطين عسكريًا واقتصاديًا ومذكرة مصر إلى ممثلى الدول لتدبير اشتراك القوات

النظامية المصرية فى إنقاذ فلسطين، وأخيرًا الموقف الدولى إزاء إعلان الحكومة المصرية والحكومات العربية قرار التدخل العسكرى.

أما **الفصل الخامس:** فعنوانه "موقف القصر من المشاريع السياسية لتقسيم فلسطين عقب الحرب العالمية الثانية"، وفيه تعرضنا لظروف انعقاد مؤتمر أنشاص ٢٨ – ٢٩ مايو ١٩٤٦ لخطورة ما يجرى وراء حدود مصر الشرقية على الأمن المصرى وتشكيل اللجنة الأنجلو-أمريكية على القضية المصرية ونشاط الملك عبد الله لتحقيق مشروعه، سوريا الكبرى، وصدور ميثاق عن مؤتمر أنشاص باحتلال البلدان العربية فلسطين احتلالاً عسكريًا وإداريًا موقتًا لحين تسليمها لأهلها وتقرير مصيرها، ثم انتقلنا إلى موقف أهالى فلسطين من لجوء مفتى فلسطين إلى مصر بتدبير من الملك فاروق.

وتناولنا فى **الفصل السادس:** "موقف القصر من تقرير قرار التقسيم وقرار الاستعداد للتقدم شرقًا"، وفيه تعرضنا لزيارة الفريق محمد حيدر باشا وزير الدفاع الوطنى لمنطقة العريش بناء على أمر ملكى فى ١٧ فبراير ١٩٤٨ لاستخدام القوة الموجودة بالعريش للتقدم شرقًا إلى لواء غزة (غزة – بئر سبع) وجمع المعلومات عن الحالة العامة بجو فلسطين ومدى تأثيرها فى العمليات الحربية، ثم انتقلنا إلى الموقف العربى والدولى من مصر إزاء تسليحها للمفتى ورد الفعل الدولى إزاء تلك المسألة وقرار الاستعداد العسكرى دون علم السلطات العليا – الحكومة المصرية والبرلمان – للاشتراك فى العمليات الحربية بعد ١٥ مايو ١٩٤٨ وتولى مصر القيادة الجنوبية للمتطوعين فى فلسطين.

وخصصنا **الفصل السابع:** "موقف القصر من التدخل العسكرى العربى فى فلسطين"، بداية من إقرار التطوع والبيان الذى ألقاه إبراهيم عبد الهادى رئيس الديوان الملكى على رؤساء الوفود العربية، وتكليف المقدم أحمد عبد العزيز باستكشاف المنطقة الجنوبية لفلسطين تمهيدًا للتقدم، ثم انتقلنا إلى موقف القصر من

الاجتماعات العسكرية لوضع ترتيبات دخول الجيوش النظامية العربية حرب فلسطين بداية من اجتماع عمان ووصولاً إلى اجتماع دمشق فى ١٠ مايو ١٩٤٨، وتقدم قوات المتطوعين المصريين فى فلسطين لعمل ستارة أمام القوات النظامية المصرية وخوض المقدم أحمد عبد العزيز معركة كفار ديروم فى ١١ مايو ١٩٤٨، ثم عدم قبول المقدم أحمد عبد العزيز فكرة الانضمام إلى القوات النظامية وتصميمه على انفصال قواته كقوات متطوعة عن القوات النظامية المصرية وموقف الملك عبد الله من قرار تدخل الجيش المصرى.

وفى نهاية الدراسة قمنا بوضع خاتمة للدراسة.

وإذا كنت قد وفقت فى إبراز الموقف المصرى من قرار الاشتراك فى حرب فلسطين لعام ١٩٤٨ بصورة موضوعية؛ فإن الفضل فى ذلك يعود إلى الله أولاً وأخيرًا ثم إلى أستاذى الجليل أ.د يونان لبيب – رحمه الله – لأنه أعطانى الكثير من وقته وجهده، حيث كان لدقته العلمية وإرشاداته البناءة وتوجيهاته السديدة أكبر الأثر فى بلوغ الدراسة هذا المستوى العلمى، كما أتقدم بشكرى وامتنانى إلى أستاذتى الفاضلة أ . د لطيفة سالم لما قدمته من إرشادات علمية، كما أتقدم بشكرى وخالص الدعاء لأمى وأبى متعهما الله بتمام الصحة والعافية..

والله الموفق

أسماء محمد محمود

بورسعيد ٧ نوفمبر ٢٠١٠

الفصل الأول

الجهود الدبلوماسية للحكومة المصرية لمقاومة المشاريع السياسية لتقسيم فلسطين:

- أهمية فلسطين الاستراتيجية والسياسية بالنسبة إلى مصر:
- تحكم فلسطين بمصير مصر سياسيًا.
- أطماع اليهود فى الأراضى المصرية "سيناء والعريش"
- أهمية النقب بالنسبة لليهود
- موقف الحكومة المصرية من مشاريع التقسيم بعد الحرب العالمية الأولى.
- موقف الحكومة المصرية من تقرير لجنة بيل ١٩٣٧.
- موقف القصر من مشاريع الوحدة العربية:-

١ - مشروع سوريا الكبرى: رد فعل بريطانيا إزاء رفض الملك فاروق إعلان الحرب على المحور.

٢ - مشروع الهلال الخصيب.

- موقف الحكومة المصرية من إعلان بريطانيا إنهاء الانتداب على فلسطين
- العوامل المؤثرة فى موقف الحكومة المصرية من الحكومتين البريطانية والأمريكية إزاء تطورات الأحداث فى فلسطين:

أ - القضية المصرية.   ب - تدريب وتجهيز الجيش المصرى.

- أثر القضية الفلسطينية فى وجود القوات البريطانية فى قناة السويس.

- محاولة "النقراشى باشا" لدى الولايات المتحدة الأمريكية إعادة النظر فى مشروع التقسيم وحدوده.
- محاولة الياهوساسون إقناع مصر بالتفاهم مع اليهود ضد بريطانيا قبل صدور قرار التقسيم.
- رد فعل الوكالة اليهودية إذاء فشل محاولة التفاهم مع مصر.
- صدى قرار تقسيم فلسطين عام ١٩٤٧ على الشارع المصرى:-
- موقف الحكومة المصرية من رد فعل الشارع المصرى إزاء صدور قرار التقسيم .
- تأمين الحدود الشرقية لمصر منذ صدور قرار تقسيم ١٩٤٧.

- **أهمية فلسطين الاستراتيجية والسياسية لمصر:**

لقد لعب موقع مصر الجغرافى – الذى يرتكز بقدمه فى إفريقيا ويتجه بوجهه إلى أوروبا ويمتد بذراعه اليمنى إلى الشرق عبر فلسطين وسوريا وبذراعه اليسرى عبر ليبيا والمغرب العربى – دورًا كبيرًا؛ بأن جعل مصر مركز النواة العربية، وجعل اتصال مصر بجيرانها ليس مجرد ضرورة يفرضها الجوار والمصالح الاقتصادية فحسب؛ ولكن الضرورة الاستراتيجية التى تتصل بأمن وسلامة مصر من جانب والمنطقة كلها من جانب آخر.

وغنى عن البيان أن مصر كانت تدرك الأهمية الاستراتيجية لهذه المنطقة الحيوية لها وتأثيرها فى أمنها وسلامتها، وتتأكد، جيلاً بعد جيل، أن حمايتها من جهة الشرق أهم من حمايتها من الجهات الأخرى؛ ولا تكون فى مصر نفسها بل فى فلسطين لعدم وجود عوائق طبيعية تعوق تحرك الجيوش المعتدية ومن ثم يسهل اجتيازها، ولكنها فى الوقت نفسه تتيح لمصر سهولة الاتصال وإمكان تجمع قواها بسرعة لمواجهة الاعتداء الخارجى وملاقاة العدو خارج الحدود المصرية لتأمين سلامة مصر بل والمنطقة كلها[1].

وقد هيأت هذه الظروف مصر؛ لأن تقوم بدور القوة التى تستطيع توحيد العالم العربى من خلفها وتحمل عبء معظم الحروب التى دارت فى الشام، لذلك شهدت أرض فلسطين حملات تاريخية عدة التى استهدفت ضرورة استراتيجية تتصل بأمن وسلامة مصر من جانب والمنطقة كلها من جانب آخر، منها وقائع عظمى بين الفرس والمصريـ[illegible] تحمل الدولة الأيوبية عبء دفع الغارة الصليبية، بالإضافة إلى نفقات الإعد[illegible] [illegible]جيوش بالمؤن والسلاح حتى تم الانتصار فى

---

(١) د. عبد الحميد موافى: مصر فى جامعة الدول العربية.. دراسة فى دور الدولة الأكبر فى التنظيمات الإقليمية ١٩٤٥– ١٩٧٠ – الهيئة المصرية العامة للكتاب – القاهرة – ١٩٨٣ – ص ٥٠–٥١.

حطين عام ١١٨٧م بقيادة " صلاح الدين الأيوبى"، ومواجهة الغزو المغولى وهزيمته فى عين جالوت بقيادة "المظفر قطز" عام ١٢٦٠م[١].

ثم الخطوة التى أقدم عليها محمد على باشا فى مطلع القرن التاسع عشر، حينما تمكن من حكم مصر عام ١٨٠٥م؛ كون قوته العسكرية المصرية لتكوين أول دولة عربية مستقلة عن السلطة التركية، لتخضع لسيطرته الجزيرة العربية والشام كله، وقد أوشك أن ينجح فى تحقيق خططه لولا أن الخلافة فى تركيا معضدة بالاستعمار الأوروبى الطامع فى المناطق العربية، رأى فيما يجرى خطرًا عليه، والمعروف أن الذى دفع محمد على إلى القيام بتلك الفتوحات وعيًا منه لوجود علاقة عضوية بين مصر ومنطقة الشام بصفة خاصة، وتكامل هذه المناطق العربية بعضها بعضًا جغرافيًا ولغويًا وحضاريًا و اقتصاديًا[٢].

ومن الملاحظ أن تلك المعارك تمت فى فلسطين خارج الحدود المصرية، وبالتحديد فى منطقة صحراوية عرفت منذ القدم بصحراء النقب وقد سماها العبرانيون "النجب" وتقع فى جنوب فلسطين، وفى أقصى النقب من الجنوب تقع مدن العقبة والمرشرش وطابا التى يحدها خليج العقبة الذى يتصل جنوباه بالبحر الأحمر، وفى الغرب يقع البحر المتوسط وصحراء سيناء، وتعتبر صحراء النقب منطقة اتصال مهمة قريبة من إفريقيا وآسيا، وتساعد حاكمها فى أن يفرض نفوذه فى المنطقة المجاورة – مصر – وأن يتحكم فى خليج العقبة[٣].

---

(١) د. حسن أبو طالب: عروبة مصر بين التاريخ والسياسة – ندوة (مصر والعروبة وثورة يوليو) – مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت – د. ت – ص ٧٢.

(٢) د. محمد رضا محرم: عروبة مصر وأعباؤها – ندوة (مصر والعروبة وثورة يوليو)– مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت – د. ت – ص١٠٧ –١٠٨.

(٣) محمد نمر الخطيب: حقيقة اليهود والمطامع الصهيونية – دار المكتبة – بيروت – ١٩٦٩ – ص٦٩–٧٢.

ففلسطين بالنسبة إلى مصر، حسب تعريف علماء الجغرافيا السياسية والعسكرية منذ أقدم العصور، دهليز مصر، من فوق أرضها نزل بها كل الغزاة والفاتحين منذ العهود القديمة إلى زمن الانتداب، حيث إن حماية حدود مصر الشرقية ليست فى مصر نفسها بل فى فلسطين بالذات في "صحراء النقب"، لن يقوى بلد على تهديد مصر بأكثر من البلد الذي يتخذ من فلسطين قاعدة له للعدوان عليها، ومن ثم أتاح الموقع الجغرافي لفلسطين أن يتحكم إلى حد بعيد تحكمًا عسكريًا فى مصر، وأن يربط مصير مصر بفلسطين؛ إذ تمثل فلسطين بوابة مصر من جهة الشرق وخط الدفاع الأول عنها، وأن تحظى فلسطين وما يحدث بها باهتمام القائمين على حكم مصر(١).

وهكذا يتضح أن تصنيف مصر بين الأقطار العربية من الأقطار المواجهة [سوريا – لبنان – الأردن] التى يدفعها تحركها ليس تطوعًا ونخوة، ولكن الدوافع الوطنية تسبق الدوافع القومية التى تأتى فى الدور الثانى ويرتب على مصر حكومة وشعبًا أعباءً اقتصادية كبيرة وقاسية ترتبط أساسا بضرورات الحفاظ على سلامة الوطن المصرى ووحدة أرضه وأمن سكانه قبل أن تكون موجهة إلى الدفاع عن الأمن العربى أو الجهاد من أجل استعادة الحق العربى(٢).

ومن ثم كانت سياسة مصر دفاعية ولم تتغير تلك السياسة حتى مع ظهور الخطر الصهيونى، وما له من أطماع توسعية فى تحقيق دولة إسرائيل الكبرى من النيل إلى الفرات ونشاطه من أجل تحقيق ذلك سواء ببناء التشكيلات العسكرية والهجرة اليهودية وشراء الأراضى، والحصول على مساندة دولية، ومن ثم جاء موقف مصر الرافض لأى مشاريع سياسية تقوم فى فلسطين كحل للقضية الفلسطينية

---

(١) د. أنيس صايغ: فلسطين والقومية العربية – مركز الأبحاث لمنظمة التحرير الفلسطينية – بيروت – ١٩٦٦ – ص ١٧ – ١٩.

(٢) عودة بطرس عودة: القضية الفلسطينية فى الواقع العربى – المطبعة الفنية الحديثة – القاهرة – ١٩٧٠ – ص٤٧٩.

سواء مشاريع التقسيم أو الوحدة العربية [سوريا الكبرى - الهلال الخصيب] التى تهدف جميعها إلى إعطاء اليهود حكمًا ذاتيًا يستطيعون من خلاله تأسيس دولتهم ذات الأطماع التوسعية التى تهدف فى النهاية إلى عزل مصر عن العالم العربى وعدم الاضطلاع بدورها كزعيمة للدول العربية[1]، وتهديد أمن وسلامة مصر.

- **تحكم فلسطين بمصير مصر سياسيًا:**

وإدراكًا من بريطانيا بحقيقة أن: لن يقوى بلد على تهديد مصر بأكثر من البلد الذى يتخذ من فلسطين قاعدة له للعدوان على مصر، نظرًا إلى تحكم الموقع الجغرافى لفلسطين إلى حد بعيد تحكمًا عسكريًا وسياسيًا فى مصر[2].

لذلك كانت سياسة بريطانيا المرسومة تجاه مصر وفلسطين وفق ما جاء فى تقرير اللجنة التى ألفها "بانرمان" رئيس الوزراء البريطانى عام ١٩٠٧ اتخاذ وسائل وتدابير تحافظ على المصالح البريطانية وتحول دون إنهاء الإمبراطورية فى آسيا وإفريقيا وبأن تقوم هذه السياسة على الآتى:

١ - يجب أن يشكل حاجز بشرى قوى فى المنطقة على القرب من قناة السويس، صديق للاستعمار وعدو لسكان المنطقة لفصل الجزء الإفريقى عن الآسيوى، ولمقاومة حركة التحرر، بمعنى لو حصلت مصر على استقلالها لصارت دولة قوية يمكنها أن تهب لنجدة فلسطين وتخضعها لسيطرتها.

٢ - على الدول ذات المصالح المشتركة فى هذه المنطقة أن تعمل على استمرار تجزئة المنطقة وتأخيرها وإبقائها على حالة من التفكك والجهل و التأخر والفقر.

---

(١) د. عايدة سليمة: مصر والقضية الفلسطينية - دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع - القاهرة -١٩٨٦ - ص ٤٣.

(٢) أنيس صايغ: فلسطين والقومية العربية - ص ١٧ -١٩.

وما جاء فى التقرير الذى بعثه اللورد اللنبى قائد قوات الحلفاء من خلال الحرب العالمية الأولى إلى المستر لويد جورج رئيس الوزراء البريطانى حول تأمين مصالح بريطانيا فى مصر يكون من خلال سيطرة بريطانيا على فلسطين جاء فيه: "إن فلسطين حجر الزاوية فى الشرق الأوسط.. وإننى أرى فى مصر العدو المسلح الخطير لليهود؛ وبتطور القومية العربية إلى مرحلة السيادة وبخسارتنا قناة السويس فإن بريطانيا سوف تخسر مراكزها فى الشرق الأوسط، ومن أجل تقوية هذه المراكز أقترح ضم سينا إلى فلسطين لإحباط أي محاولة مصرية لإغلاق القناة فى وجه ملاحتنا، كما يمكنا من حفر قناة تربط البحر الأحمر بالمتوسط"(١)، خصوصًا بعد أن واجهت بريطانيا خطر غزو قناة السويس من فلسطين عن طريق صحراء النقب فى الحملة التى قامت بها الدولة العثمانية بقيادة جمال باشا عام ١٩١٥، وتصدت لها القوات البريطانية، بغزو فلسطين من أطراف النقب المختلفة حتى تمكنت فى عام ١٩١٧ من احتلال فلسطين بعد هزيمة الأتراك فى غزة وبئر سبع.

ويفهم من ذلك، لماذا، هبت الدول الأوروبية مجتمعة رغم تنافر المصالح فيما بينها للتصدى للخطوة التى أقدم عليها محمد على باشا لتكوين دولة عربية كبرى، فاجتمعت انجلترا وفرنسا والنمسا وروسيا مع تركيا على "محمد على باشا" وقاتلته وفرضت عليه أن يتقوقع داخل حدود مصر وقيدت حركته داخل حدوده، وفصل الشام عنه بمقتضى معاهدة لندن عام ١٨٤٠ (٢).

لذلك فكر بالمرستون وزير خارجية بريطانيا ثم رئيس وزرائها بعدئذ فى أن يقيم حاجزًا بشريًا لعزل مصر عن بقية البلاد العربية، فلقد أقلقه قيام دول عربية

---

(١) حسن جميل: بطلان الأسس التى أقيم عليها وجود إسرائيل على الأرض العربية وسلامة الموقف العربى من القضية الفلسطينية – ط٢ – دار الجمهورية – بغداد – ١٩٦٨ – ص ٨٠- ٨٥.

(٢) د. محمد رضا محرم: عروبة مصر وأعباؤها – ندوة (مصر والعروبة وثورة يوليو) – ص ١٠٧.

واحدة ممتدة من مصر إلى المشرق تهدد خطوط مواصلات الإمبراطورية والطريق إلى الهند.. لاسيما أن النفوذ الفرنسى وراء محمد على، ما يؤثر فى مجمل صيغة توازن القوى فى أوروبا التى تعود إلى معاهدة وستفاليا عام ١٦٤٨[١].

لذلك رأت بريطانيا فى اليهود أقلية تعتمد عليها لتكون حائلاً بين محمد على ومن يخلفه وبين الشام، وعزل مصر داخل حدودها، فافتتحت قنصلية لها فى القدس عام ١٨٣٨ وغايتها حماية اليهود[٢]، ومن ثم كانت العلاقة بين الصهيونية والإمبريالية علاقة وجودية مصيرية[٣].

- **أطماع اليهود فى الأراضى المصرية "سيناء والعريش":**

مع احتلال بريطانيا لمصر عام ١٨٨٢، أصبحت فكرة التوطين اليهودى قابلة للتنفيذ، وكانت أول مغامرة لهؤلاء مغامرة "بول فريدمان" فى أرض "مدين" لإنشاء دولة يهودية فى الأراضى المصرية، والمقصود بأرض مدين هى المنطقة الساحلية الواقعة شمال غرب الجزيرة العربية حيث تتاخم حدودها الشمالية، مدينة العقبة، وتمتد جنوبًا مسافة ٤٠٠ كم حتى تصل إلى مرفأ "العوجة"، وأرض "مدين" هى من ضمن الأراضى التى أسندت إدارتها إلى ولاية مصر وفق الفرمان الصادر فى يونيو عام ١٨٤٠ لمحمد على، وفيها بعض المراكز على الساحل الشرقى لخليج العقبة "ضبا ومويلح والعقبة" إلا أنها ظلت تحت الإدارة المصرية إلى عام ١٨٩٢، عندما نشبت أول أزمة بشأن سيناء وخليج العقبة، وبدأت هذه الأزمة

---

(١) د. طارق البشرى: الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥ – ١٩٥٢ – الهيئة المصرية العامة للكتاب – القاهرة – ص ٢٣٣.

(٢) د. أسعد مرزوق: إسرائيل الكبرى – مركز الأبحاث لمنظمة التحرير الفلسطينية – بيروت – ١٩٦٨ – ص ٤١٠

(٣) عبد الوهاب الكيالى: المطامع الصهيونية التوسعية – مركز الأبحاث لمنظمة التحرير الفلسطينية – بيروت – ١٩٦٦ – ص ٣٩.

بمحاولة فريدمان التوطن فى مناطق الساحل الشرقى للخليج، فزار مصر لدراسة أوضاع "مدين وتعرف على اللورد كرومر ونصحه الأخير بأن يجتمع مع رئيس الوزراء المصرى "رياض باشا" عام ١٨٩٠ الذى أبلغه معارضة الاستعمار الأوروبى فى بلاده، فذهب "فريدمان" إلى لندن محاولاً إقناع المسئولين بأهمية قيام مستعمرة يهودية مهمتها فرض الاحترام على البدو، والواقع أنه كان يريد تأسيس دولة يهودية فراح يجمع المتطوعين مرتديًا بدلة عسكرية ووضع تاجًا ذهبيًا على رأسه ومثل دور "ملك اليهود".. فتدخلت الحكومة العثمانية لتضع حدًا للمغامرة الاستعمارية، وأصدر السلطان عبد الحميد فرمانًا فى ١٧ يناير عام ١٨٩٢ للخديو "عباس الثانى" قصد منه حرمان مصر ليس فقط من المراكز التى كانت لها - شرق خليج العقبة "أرض مدين" - وإنما قسم من أراضيها "شبه جزيرة سيناء".

وما أن علم المعتمد البريطانى بمحتويات الفرمان التى كانت تعنى محاولة من جانب السلطان العثمانى الاعتداء على تسوية عام ١٨٤٠ - ١٨٤١ التى وضعتها الدول الكبرى، والاقتراب بصورة خطرة من قناة السويس، تبع ذلك ضغط دبلوماسى بريطانى، ما اضطر الباب العالى إلى أن يرضخ ويترك سيناء التى حاول سلخها وضمها إلى ولاية الحجاز، فجاءت برقية الصدر الأعظم جواد باشا إلى الخديو "عباس حلمى الثانى" فى ٨ أبريل التى ورد منها: "أما من جهة شبه جزيرة سيناء فهى باقية على حالتها وتكون إدارتها بمعرفة الخديوية المصرية.." وأضاف: إن شبه جزيرة سيناء هى الأراضى المحددة من الشرق بخط يسير فى اتجاه جنوب شرقى من نقطة قريبة من شرق العريش إلى رأس خليج العقبة سوف تظل تحت "الإدارة المصرية"[١].

---

(١) مجلة شئون فلسطينية - جلال السيد - فلسطين قضية مصرية ١٧٩٨ - ١٩١٤ - ص ٣٥ - ٦٢.

وكان ذلك بمثابة بداية لصناعة أول خط حدود فى التاريخ الحديث بين مصر والوطن العربى الواقع شرقها[١].

ولما كان تيودور هيرتزل على علم بأهداف "فريدمان" لذلك اهتم اهتمامًا خاصًا بقناة السويس، خصوصًا أن تلك الأراضى كانت تراود حلمه أيضًا؛ فذهب إلى ألمانيا وكان قيصرها "وليم الثانى" صديقًا للسلطان عبد الحميد، ولكن رفض السلطان إيواء اليهود فى فلسطين، وعاد هيرتزل بمحاولة أخرى بعرض مبلغ ضخم على السلطان عبد الحميد ليصدر السلطان فرمانًا بتهجير اليهود إلى فلسطين ومنحهم نوعًا من الحكم الذاتى، ولم يوافق السلطان رغم كل هذه الإغراءات بل واتخذ قرارات على العكس تمامًا فقد منع تدفق اليهود على فلسطين، وأصدر فرمانًا يحدد إقامة اليهود الزائرين إلى فلسطين بثلاثة أيام فقط حتى لا يبقى فى فلسطين أحد من اليهود القادمين إليها فيزيد عددهم.

ولم يجد "هيرتزل" أمامه إلا أن يلجأ إلى بريطانيا – بعد أن خذلته ألمانيا وأخفقت محاولته لإغراء السلطان عبد الحميد – ودارت المفاوضات بينهما على أساس إسكان اليهود فى شبه جزيرة سيناء ليقيموا دولة تتمتع بالحكم الذاتى تحت الإشراف البريطانى، ووافقه وزير المستعمرات البريطانية على أساس أن هذا المشروع يؤدى إلى عزل مصر عن غرب آسيا وإضعاف الدولة العثمانية، وزرع دولة غريبة فى البلاد العربية[٢]، خصوصًا أن بريطانيا كانت تسعى لبسط سيطرتها على المناطق الواقعة شرق السويس بحجة حماية الطريق إلى الهند، وتمت المقابلة بين هيرتزل وتشمبرلن، وأبدى تأييده لفكرة إقامة جاليات ومستعمرات يهودية فى وادى العريش وشبه سيناء.

---

(١) د. يونان لبيب رزق: مواقف الدول الكبرى من الوحدة العربية، (٣) موقف بريطانيا من الوحدة العربية ١٩١٩ – ١٩٤٥ – ط١ – مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت – ١٩٩٩ – ص ٣٠.

(٢) عبد اللطيف البغدادى: مذكرات عبد اللطيف البغدادى – جـ ١ – المكتب المصرى الحديث – القاهرة – ص ١٣٦.

وكتب تشمبرلن رسالة إلى اللورد كرومر ليسهل زيارة المستر غرينبرغ (مبعوث هيرتزل)، وبالفعل قدمت البعثة الصهيونية إلى مصر وأعدت تقريرًا عن سيناء يدرس إمكانية استغلالها بإيصال مياه النيل إليها بسحارات تمر تحت قناة السويس، وصيغ المشروع فى شكل ميثاق استعمارى بحيث يكون لها "حق احتلال" الأرض الكائنة شرق قناة السويس من ساحل البحر المتوسط شمالاً إلى خط عرض ٢٩ جنوبًا وتضم خليجى السويس والعقبة، والتوقيع على عقد ٩٩ سنة، ومنح الحركة الصهيونية الضمانات والحقوق فى استغلال النفط والفحم وغيرهما من المعادن فى صحراء سيناء، فحددت الحدود المراد التنازل عنها من البحر المتوسط شمالاً والحدود التركية شرقًا ومساقط مياه وادى العريش ومرتفعات التبة جنوبًا وقناة السويس وخليجها غربًا، وإعارة قناة السويس، وأن يرتدوا ملابس البريطانيين.

ويتضح من صياغة المشروع ومطالبته بالحصول على الحقوق والضمانات أن هيرتزل يريد ألا يكون تحت رحمة الشرقيين فى حالة انسحاب الإنجليز من المنطقة[١].

ورد رئيس الحكومة المصرية "مصطفى فهمى باشا" الذى اشتهر بممالأة الإنجليز والانصياع شبه التام لنصائح كرومر الملزمة وكذلك وزير خارجيته "بطرس غالى" على اللورد كرومر بالرد الآتى: "إن الحكومة المصرية لا تستطيع وفقًا للفرمانات الشاهانية لأى سبب أو مبرر التنازل عن جزء أو كل من الحقوق المتعلقة بالسيادة، لذا يجب أن تستبعد بصفة قاطعة كل فكرة ترمى إلى الحصول على اتفاقات من هذا النوع"، وبناء على ذلك الرد أرسل كرومر إلى حكومته: "يجب صرف النظر عن الموضوع"، وأبلغت الخارجية البريطانية هيرتزل فى ١٩ يونيو عام ١٩٠٣ بنص عبارات كرومر: "تأسف لعدم استطاعة الضغط أكثر من ذلك على الحكومة المصرية لحملها على تغيير موقفها"[٢] ويرجع تغير موقف بريطانيا إلى أن تنفيذ ذلك المشروع يتطلب تحويل مقادير هائلة من مياه النيل[٣]، كما احتمت الخارجية

---

(١) عبد الوهاب الكيالى : المطامع الصهيونية التوسعية – ص ٨٩.
(٢) طارق البشرى : مصر فى إطار الحركة العربية – ص ٣١.
(٣) عبد اللطيف البغدادى : مذكرات عبد اللطيف البغدادى – ص ١٣٦.

المصرية بالقوانين لهدم كل محاولة عنصرية أو دينية أهدافها غير المعلنة إقامة دولة لليهود فى سيناء والعريش.

ورغم فشل مشروع هيرتزل، فإنه ظهر مشروع جديد فى جنوب مصر "كوم أمبو" محافظة أسوان، بإقامة مستعمرة صهيونية على مساحة ١٣٠ ألف فدان، وقد أشارت جريدة الأهرام فى عددها الصادر ١٩ ديسمبر عام ١٩٠٣ تحت عنوان "النيل فى خطر" إلى فكرة إقامة مستعمرات صهيونية عدة داخل الأراضى المصرية؛ لأن الصهيونيين يخشون أى تحرك مصرى ضد استعمارهم فلسطين.

ويتضح مما سبق كيف حاولت الحركة الصهيونية أيام هيرتزل الاستيلاء على العريش وسيناء على أساس أنهما تمثلان جزءًا من فلسطين الكبرى، أى من الوطن القومى اليهودى، وضمان استقرار السيطرة الاستعمارية الصهيونية فى فلسطين وعدم الاعتماد على بريطانيا؛ لأنها كانت مدركة أنه سيأتى اليوم وتخرج بريطانيا من المنطقة وتمنع بذلك أى تحرك مصرى لنجدة فلسطين، ومن ناحية أخرى يلاحظ عدم تشجيع بريطانيا على فكرة سيطرة صهيونية على جانب من جانبى قناة السويس[1]، وإن كانت تشجع على فكرة إقامة وطن قومى لليهود فى فلسطين فى حدود تحددها بريطانيا، وبذلك تستمر السيطرة الاستعمارية على مصر، وحاجة مصر للحماية البريطانية ضد الخطر الصهيونى.

لذلك جاء موقف بريطانيا من أزمة ١٩٠٦، وهى الأزمة التى عرفت باسم أزمة طابا، بتوجيه إنذار إلى حكومة الآستانة خلال شهر مايو من ذلك العام بتسليم هذه الحكومة الأخيرة بتعيين خط فاصل (*Separating Line*) بين مصر والحجاز ومتصرفية القدس، وتم توقيع اتفاق بين ممثل مصر "إبراهيم فتحى باشا" وممثل الباب العالى "مصطفى فهمى" الذى جاء فى مادته الثالثة: "تقام أعمدة على طول الخط الفاصل من النقطة التى على ساحل البحر الأبيض المتوسط (تل الخرائب عند رفح) إلى النقطة التى عند ساحل خليج العقبة (ورأس طابا) بحيث إن كل عمود

(١) مجلة شؤون فلسطين – جلال السيد – فلسطين قضية مصرية – ١٧٩٨، ١٩١٤ – ص ٣٥ – ٦٢.

منها يمكن رؤيته على أن يحافظ على أعمدة الخط الفاصل هذه كل من الدولة العلية والخديوية المصرية"[1].

ومن ثم كان المشروع الصهيوني في نظر السياسة البريطانية صفقة سياسية لضمان استقرار السيطرة الاستعمارية على مصر، ولم يأت وعد بلفور ١٩١٧ بعيدًا عن هذا السياق، وكذلك أحاديث وايزمان مع رجال الخارجية البريطانية والتي جاء فيها: "إن وجود شعب يهودي قوي على حدود مصر سيكون خطًا قويًا ضد أي غزو من الشمال وستجد انجلترا في اليهود أصدق وأحسن أصدقائها وأن صيرورة فلسطين يهودية أمر يفيد الإنجليز كثيرًا ويخدم مصالحهم خصوصًا في منطقة قناة السويس"، لذلك كان يرى "كيرزون" وزير الخارجية البريطاني تأييد وعد بلفور باعتبار "أن فلسطين خط الدفاع الاستراتيجي بالنسبة إلى مصر، وإذا وجب أن ندافع عن قناة السويس في المستقبل وهي الجبهة الضعيفة في مصر، فسيتم ذلك من جبهة فلسطين" ويذكر "ريد ريولارد" الذي كان سفيرًا لبريطانيا في طهران (١٩٣٩ – ١٩٤٦) أن من دوافع صدور وعد بلفور "الرغبة في تأمين قلعة الدفاع عن قناة السويس"، وبوقوع فلسطين تحت الانتداب البريطاني، عملوا على ربط سيناء بفلسطين وجعلها منطقة عازلة يمتد إليها النفوذ البريطاني، لا من مصر المنادية باستقلالها ولكن من فلسطين، وأقاموا خطًا للسكة الحديد ووضعوه في أيدي حكومة فلسطين على الرغم من وجوده على أرض مصرية وتشييده بأموال وعمال مصريين وفرضوا على المسافرين شرقًا من مصر أن يقدموا جوازات سفرهم لا عند رفح أو حتى العريش ولكن في القنطرة على ضفاف قناة السويس"[2].

ومن ثم ما كانت تعتبره مصر من موجبات أمنها، تعتبره بريطانيا تهديدًا لوجودها في منطقة الشرق الأوسط؛ لذلك رأت ضرورة قيام قوة معادية لمصر تهدد استقلالها، وأمام هذا التهديد يسكت الصوت الداعي إلى استقلال مصر وجلاء القوات البريطانية عنها بل والتمسك بوجودها حماية من الخطر الصهيوني.

ولم تقتصر محاولة تحقيق حلم اليهود على محاولة هيرتزل، فقد صارت الأراضي المصرية هدفًا وجزءًا من الدولة اليهودية، فعندما انعقد المؤتمر الصهيوني

---

(١) د. يونان لبيب رزق: موقف بريطانيا من الوحدة العربية ١٩١٩ – ١٩٤٥ ص ٣٠ – ٣١.
(٢) طارق البشري: مصر في إطار الحركة العربية – ص ٣١ – ٣٢.

السابع فى أغسطس عام ١٩٠٥ طرحت أفكار "ماكس نوردوا" التى تدعو إلى إقامة دولة يهودية فى فلسطين والأقاليم المجاورة تشمل فلسطين وسوريا وشبه جزيرة سيناء وجزيرة قبرص، ولم تكن سيناء والعريش بعيدتين عن ذهنه، حيث كان يرى أن فلسطين غير قادرة على استيعاب اثنى عشر مليونًا أو خمسة عشر مليونا من البشر[١].

وفى المؤتمر الثامن الذى عقد فى لاهاى عام ١٩٠٧ وضع "ديفيد تريتش "ما سماه "فلسطين الكبرى" التى تضم إليها الأراضى الخاضعة للإدارة المصرية والمعروفة بشبه جزيرة سيناء.

وأدخل "هربرت سايديوتام" القائد العسكرى والاستراتيجى تعديلاً على الفكر التوسعى الصهيونى عند التفكير فى فلسطين الجديدة، والحدود الطبيعية فى الجنوب، حيث رأى أنه يجب أن تمتد إلى خليج العقبة حتى لا يكون ذلك الخليج قاعدة عدوانية تهدد الدولة اليهودية[٢].

ولا يختلف موقف الجناح الأرثوذكسى اليهودى المتدين عما يحلم به الصهاينة عمومًا بضم مساحات شاسعة تمتد من نهر الفرات إلى نهر مصر (وادى العريش) وتشمل خليج العقبة.

ومن الملاحظ أن الحدود المرسومة تعتبر جوهرًا للأساس الاقتصادى الضرورى للبلاد، بحيث تكون لها منافذها الطبيعية على البحار والسيطرة على الأنهار ومنابعها[٣].

وعندما سئل "بن جوريون" عن موقف الوكالة اليهودية من حدود فلسطين، رأى ضرورة ضم العريش وسيناء للوطن القومى اليهودى، حيث أكد على ما ذكره "هيرتزل" أن أرض سيناء والعريش هما أرضا اليهود العائدين إلى وطنهم، وأن

---

(١) عبد الوهاب الكيالى: المطامع الصهيونية التوسعية – ص ٨٩ – ٩١.

(٢) مجلة شؤون فلسطينية – جلال السيد – فلسطين قضية مصرية – ١٧٩٨ – ١٩١٤ – ص ٣٩ – ٦٢.

(٣) محمد العابدى وآخرون: فلسطين أرضًا وشعبًا وقضية – المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم– ص ١٨٤ –١٩١.

الجزء الشرقى لفلسطين ليس أصغر رقعة من الجزء الغربى وتبلغ مساحته ٢٧ ألف كم٢، فإذا جمعنا ذلك إلى أرض العريش أصبحت المساحة ١٦٠ ألف كم٢[١].

بل ظهرت خريطة إسرائيل التى توضح أطماعها الإقليمية والتوسعية بضم الإسكندرية والوجه البحرى وقناة السويس وسيناء[٢].

- **أهمية النقب بالنسبة إلى اليهود:**

لقد كان النقب محور اهتمام اليهود، وكما جاء فى جريدة "دافار" لسان حال الحركة الصهيونية فى فلسطين أيام الانتداب البريطانى: "تحدثوا عن الطاقات اليهودية العالمية فيما لو تيسر لها الانطلاق عبر البحر الأحمر صوب الكنوز الدفينة فى شبه جزيرة العرب وما وراءها من عوالم الشرق الواسع"، ويطلقون اسم النقب على مثلث (عسقلان – بئر سبع – العقبة)، وبلغ من اهتمام اليهود بالنقب قبل قيام الدولة اليهودية، أن اقتحموا سهولها وجبالها ووديانها وأغوارها بالبعثات الدراسية فى جميع فصول السنة، وبلغ عدد الكتب التى تحدثت عن النقب أكثر من سبعين كتابًا، وفى ظل الانتداب البريطانى ألحقت النقب بقائمقام بئر سبع، ولكن العناية بهذه الصحراء لا تكاد تذكر، حيث كان يتركز سكان النقب فى غزة ورفح ودير البلح وبئر سبع نتيجة لإهمال الحكومة البريطانية لتطويرها[٣]، ووضعت القيود المشددة على بيع الأراضى لليهود فى هذه المنطقة[٤]، لأهميتها الاستراتيجية بالنسبة إلى بريطانيا لتأمين وجودها فى منطقة قناة السويس ولإدراكها أطماع اليهود التوسعية فى الأراضى المصرية ومحاولتهم السابقة وتصدى بريطانيا بطريق غير

---

(١) عبد الوهاب الكيالى: المطامع الصهيونية التوسعية – ص ٨٩ – ٩١.
(٢) محمود دياب: الصهيونية العالمية والرد على الفكر الصهيونى المعاصر – مطبوعات القاهرة – ١٩٧٦ – ص ٢٢.
(٣) محمد نمر الخطيب : حقيقة اليهود والمطامع الصهيونية – ص ٨٠ – ٨١.
(٤) جوان كوماى: دليل إسرائيل – وزارة الإعلام – هيئة الاستعلامات – ص ١٤٩.

مباشر لتلك المحاولات من خلال الموقف المصرى الرافض لها وخلفه الرأى البريطانى.

ولم يستصلح أكثر من سدس النقب خصوصًا فى الأراضى المقام عليها المستعمرات اليهودية؛ ما يؤكد أهمية إعمار النقب بالنسبة إلى اليهود وذلك لاعتبارات كثيرة فى جدول الأهداف اليهودية أهمها:

١ – أهمية النقب من حيث القيمة العسكرية، فهى الحصن المنيع لحماية الدولة اليهودية ولتثبيت جذورها فى بوابة الشرق العربى.

٢ – تفصل النقب بين شطرى العالم العربى فى آسيا وإفريقيا وتمنع عن إسرائيل خطر الامتداد أو الاتصال البرى بينهما.

٣ – تشكل النقب أفضل قاعدة انطلاق استراتيجية فى نظرهم، إذ تطل على قناة السويس والبحر الأحمر والمحيط الهندى وعلى الكنوز البكر فى شبه جزيرة العرب وتطلعهم إلى مياه نهر الأردن – عنصر من أهم عناصر الحياة للنقب ولعمرانه[١]، إلى جانب تخزين المياه ورى حقول صغيرة بإقامة السدود وتحويل المجارى فى الوديان من أمطار الشتاء إلى الجبال[٢].

ونتيجة لاهتمامهم بتعمير النقب، أقاموا المستعمرات المحصنة بالأسلاك الشائكة والألغام وبعضها كان يحوى أربع دشم خرسانية، كما كان يوجد فى وسط كل مستعمرة برج مرتفع للمراقبة وبه مزاغل لعدد كبير من الأسلحة الأوتوماتيكية تلجأ إليه السيدات والأطفال فى حالة الهجوم، فضلاً عن ذلك فإن جميع المنازل داخل المستعمرة كانت محصنة بأكياس الرمل وبها مزاغل على المنافذ؛ والاتصال

---

(١) محمد نمر الخطيب: حقيقة اليهود والمطامع الصهيونية – ص ٨٠ – ٩١.

(٢) جوان كوماى: دليل إسرائيل – ص ١٤٩.

بين المستعمرات باللا سلكى فقط، وفى حالة قطع هذه المواصلات أو تلفها يكون الاتصال بإشارات ضوئية متفق عليها بينهم(١).

هذا إلى جانب مشاريع اليهود الاقتصادية بحفر قناة موازية لقناة السويس من إيلات على خليج العقبة إلى ساحل البحر الأبيض المتوسط بين غزة وحيفا، وحيث كانت هناك ثلاثة مشاريع لحفر تلك القناة اليهودية المقترحة؛ فالمشروع الأول: يبدأ من إيلات وينتهى جنوب غزة ويبلغ طوله ٢٨٠ كم؛ أى بزيادة ١٢٠ كم عن قناة السويس، والثانى: يبدأ من إيلات وينتهى عند المجدل وطوله ٣٠٠ كم، وأخيرًا المشروع الثالث: يبدأ من إيلات وينتهى عند حيفا وطوله ٣٩٠ كم.

ومن الجدير بالذكر أن وضع تلك المشاريع كان قبل الحرب العالمية الثانية؛ لتخوف اليهود من قيام النازى بعمل يعوق الملاحة بقناة السويس، إذ إن قناة السويس كانت معرضة للقلق ومن اليسير تعطيلها.

إذ إن من أهداف حفر قناة موازية لقناة السويس إيصال بترول الشرق الأوسط إلى أوروبا بإقامة خط أنابيب لمرور البترول عبر إسرائيل من إيلات إلى ســاحل البحر الأبيض المتوسط ويسد حاجة ٣٠ قافلة بترول حمولة ٤٥ ألف طن أو عشرين قافلة حمولة ٦٠ ألف طن، ويؤدى ذلك إلى توفير رأسمال مستثمر يتراوح بين ٢٧٠ و ٣٠٨ ملايين دولار، وبدلاً من الاعتماد فقط على قناة السويس سيكون فى إمكان أوروبا والعالم بأسره الاستفادة من ثروات الشرق الأوسط البترولية عن طريق تلك القناة المقترحة(٢).

ومن ثم باستطاعة اليهود ضرب الاقتصاد المصرى، كما أنه بقيام دولة يهودية على حدود مصر سيؤدى بالضرورة إلى خلق أقلية تتجه بتطلعاتها إلى بلد

---

(١) محفظة (١٢) – حديث رقم ٥ – وزارة الدفاع الوطنى – إدارة المخابرات الحربية – مذكرة إلى وزير الدفاع الوطنى من البكباشى محمد نوح من إدارة المخابرات الحربية واليوزباشى عصام حلمى المصرى قائد الحراسة بقنصليتى القدس وحيفا فى ١٩٤٨/٢/٢٣.

(٢) محمد نمر الخطيب: حقيقة اليهود والمطامع الصهيونية – ص ٨٢.

غير الذى تعيش فيه، ما يخلق مشاكل داخلية تصرف مصر عن قضيتها ويؤدى ذلك إلى زيادة التدخل الأجنبى فى البلاد، لذلك كانت القضية الفلسطينية جزءًا من القضية المصرية ويحتم على مصر الدفاع عنها بكل ما لديها من وسائل[(١)].

ولذلك يجدر بنا تتبع موقف الحكومة المصرية والقصر إزاء ظهور المشاريع السياسية لتقسيم فلسطين، التى تمنح اليهود حكمًا ذاتيًا يستطيعون عن طريقه تحقيق حلمهم من إقامة دولتهم ذات الأطماع التوسعية على الحدود المصرية.

- **موقف الحكومة المصرية من مشاريع التقسيم بعد الحرب العالمية الأولى:**

كانت إقامة دولة يهودية على جزء من الأراضى الفلسطينية بعد تقسيمها أحد محاور السياسة البريطانية الرئيسية، وكان الاحتفاظ بالنقب - لقربها من قناة السويس تحت الإدارة البريطانية المباشرة - محورًا من محاور هذه السياسة.

ويتضح مدى الاهتمام بهذه السياسة عندما أصدرت لجنة بيل تقريرها عام ١٩٣٧[(*)]، وأخطأت اللجنة الملكية فى عدم إيلاء هذا الموضوع حقه من الاهتمام إذ اقترحت فى مشروعها أن تكون النقب جزءًا من الدولة العربية.

وهكذا احتاطت الحكومة البريطانية لمنع تكرار الخطأ عند تعيين اللجنة الفنية برئاسة وودهيد[(**)]، فقبل توجه اللجنة إلى فلسطين، اجتمع وزير المستعمرات مع أعضائها فى ٣٠ مارس عام ١٩٣٨، وأوضح لهم أهمية النقب الاستراتيجية بالنسبة إلى بريطانيا.

---

(١) د. عايدة سليمة: مصر والقضية الفلسطينية – ص ٩٩ – ١٠٢.
(*) انظر الملحق رقم (١).
(**) انظر الملحق رقم (٢) .

ورد وودهيد على ذلك بأن اللجنة نظرت فى المتطلبات الاستراتيجية بالنسبة إلى هذا الموضوع تحت عنوانين: **المتطلبات الاستراتيجية الأوسع الناشئة عن** :-

١ - الحاجة للمحافظة على خطوط مواصلات الإمبراطورية.

٢ - الحاجة للاحتفاظ فى فلسطين بجيوش إمبراطورية احتياطية للشرقين الأدنى والأوسط.

وقد أخذت هذه المتطلبات فى الاعتبار، إذ فصلت النقب عن الدولة العربية وتقرر جعلها منطقة خاضعة للانتداب البريطانى، وأمام المقاطعة العربية للجنة تقدم الصهيونيون بطلب زيادة مساحة الدولة اليهودية لتشمل مساحات إضافية فى مناطق غزة وبئر سبع والجزء الجنوبى من سهل بيسان وأجزاء من شرق الأردن ووافقوا على وضع النقب تحت هذا الانتداب.. وجدير بالذكر أن هذه الموافقة سبقت عمل اللجنة، حيث حصل وزير المستعمرات البريطانى أورمبسى جور من خلال اجتماعين عقدهما مع كل من دافيد بن جوريون فى ٢٨ من يونيو عام ١٩٣٧، ووايزمان فى ١٩ يوليو، على وعد بألا يهتم اليهود بالنقب، كذلك الموافقة على أن تبقى النقب تحت الانتداب البريطانى، وصدر تقرير لجنة وودهيد فى أكتوبر عام ١٩٣٨ وكانت أبرز ملامحه: تقسيم فلسطين خمسة أقسام، قسم يتبع الدولة العربية وآخر للدولة اليهودية وثلاث مناطق انتدابية؛ واحدة فى الشمال وأخرى حول القدس وثالثة فى الجنوب "منطقة النقب"، حيث تشمل جميع القسم الجنوبى من فلسطين إذ يبدأ خط حدودها من الشمال من نقطة على الساحل تقع بين رفح وخان يونس شرقًا إلى نقطة تقع على شاطئ البحر الميت(١).

بينما رأى بن جوريون وجوب استعمار النقب بتأسيس المستعمرات ردًا على ما جاء بتقرير اللجنة؛ لأنه رأى أن لورد بيل أعطاهم الأراضى التى يكونون فيها

---

(١) عصام شحتة: فلسطين الدولة.. جذور المسألة فى التاريخ - مركز الأبحاث - نيقوسا - ١٩٨٥ - ص ١٣٤ - ١٣٦.

الغالبية وأن هذا الإقصاء من الجنوب الفلسطيني يرجع إلى المصالح الاستراتيجية البريطانية[١].

موقف الحكومة المصرية من تقرير لجنة بيل ١٩٣٧:

بتوقيع معاهدة ١٩٣٦ مع بريطانيا وشعور الحكومة المصرية بقدر من الاستقلال في سياستها الخارجية ودخول القضية الفلسطينية في مراحل خطيرة وزيادة ارتباط مصر بما يحدث في فلسطين، باعتبارها بوابة مصر من جهة الشرق وخط الدفاع الأول عنها[٢].

وقد انعكس ذلك في البيان الذى ألقاه النحاس باشا رئيس الوزارة الوفدية ردًا على استجواب قدمه "محمد حسين هيكل" حول الوضع في فلسطين في ١٢ أغسطس ١٩٣٧ وموقف الحكومة المصرية، فقال النحاس باشا: "كانت لي أبحاث ومناقشات مع الحكومة البريطانية الصديقة بواسطة ممثلها في مصر أولاً بطريق الاتصال المباشر بلندن في صيف ١٩٣٦ ولم ينقطع اتصالي بالحكومة البريطانية مع مغادرتي لندن بالوسائل الدبلوماسية المختلفة وبعد ظهور تقرير اللجنة الملكية البريطانية بادرت إلى استئناف الاتصال بالحكومة البريطانية[٣]، عن طريق السفير البريطاني فأوضحت له أنه لا نستطيع أن نشعر بالاطمئنان وهو يفكر في قيام دولة يهودية على حدود مصر، إذ ما الذى يمنع اليهود من ادعاء حقوق لهم في سيناء فيما بعد؟ "وأعرب لوزير الخارجية عن عدم رضائه عن مشروع تقسيم فلسطين، وصرح بأن مصر لم تقف مكتوفة الأيدى تجاه ما يجرى في فلسطين[٤].

---

(١) تهاني هلسة: دافيد بن جوريون – مركز الأبحاث لمنظمة التحرير الفلسطينية – بيروت – ١٩٦٨ – ص ٥١.

(٢) عبد الحميد موافي: مصر في جامعة الدول العربية – ص ٦٢.

(٣) د. عبد العظيم رمضان : العلاقات المصرية – الإسرائيلية ١٩٤٨ – ١٩٧٩ – الهيئة المصرية العامة للكتاب – القاهرة – ١٩٩٢ – ص ١٦.

(٤) طارق البشري: مصر في إطار الحركة العربية – ص ٣٦.

والواقع أن النحاس باشا رأى أن مشروع التقسيم يكشف عن مخاطر الصهيونية ، إذ لم تعد المسألة مجرد قيام وطن قومى بل إنشاء دول غريبة على حدود مصر الشرقية تضر بمصالح مصر السياسية والاقتصادية، لذلك سعى لدى المسئولين فى بريطانيا إلى التخلى عن هذه الفكرة بالوسائل الدبلوماسية الودية.

كما وقف وزير الخارجية الوفدى المصرى "واصف غالى" فى عصبة الأمم فى ١٨ سبتمبر عام ١٩٣٧ معارضًا مشروع التقسيم البريطانى ومطالبًا بعقد معاهدة بين انجلترا وفلسطين على غرار المعاهدات المعقودة مع البلاد العربية الأخرى بمنح استقلال فلسطين وضمان جميع المصالح والمحافظة بنوع خاص على حقوق اليهود المقيمين فى فلسطين.

وكان هذا أول موقف رسمى سياسى اتخذته الحكومة المصرية والذى يتضح منه حرصها على الصداقة البريطانية باتباع الأساليب الدبلوماسية، وفى الوقت نفسه أظهرت مدى الإدراك المصرى للأخطار المحدقة بمصر من وجود دولة يهودية على حافة أراضيها، ورأت أن أفضل حل لتلك المشكلة إقامة دولة عربية مستقلة مرتبطة مع بريطانيا بمعاهدة على غرار المعاهدات المعقودة مع الدول العربية المستقلة والتعامل مع اليهود كأقلية لهم حقوق وضمانات لا ترقى إلى مستوى الحصول على حكم ذاتى.

وفى ٨ ديسمبر عام ١٩٣٧ عندما انعقد المؤتمر العربى القومى كرد فعل لمشروع التقسيم وشاركت مصر بصفة غير رسمية أوضحت من خلاله أن مجرد قيام دولة يهودية فى فلسطين يعتبر خطرًا يهدد كيان مصر والعالم العربى واجب أن يستأصل وإبلاغ بريطانيا أن استمرار الصداقة بينها وبين الأمة العربية يتوقف على طلب إلغاء الانتداب ووعد بلفور وقف الهجرة، وبيع الأراضى ومنح فلسطين حقها فى السيادة والاستقلال(١).

---

(١) د. عايدة سليمة: مصر والقضية الفلسطينية – ص ١٣، ٢٧ – ٣٦، ٤١.

وبعد أن فشلت لجان التحقيق فى الوصول إلى حل للقضية الفلسطينية، رأت الحكومة البريطانية ضرورة عقد محاولة للتوفيق بين الطرفين من خلال مؤتمر لندن عام ١٩٣٩، توقعًا لقيام حرب عالمية ثانية، فأصدرت الكتاب الأبيض فى مايو ١٩٣٩ الذى وضعت فيه حدًا أقصى لانتدابها عشر سنوات مع تحديد الهجرة اليهودية بمعدل ٧٥ ألف مهاجر سنويًا خلال السنوات الخمس الأولى.

وقد رفضت الحكومة المصرية الموافقة على الكتاب، حيث أكدت رفضها مبدأ إقامة الوطن القومى اليهودى باستمرار الهجرة خلال الفترة الانتقالية وتحويله إلى غالبية وتمسكت بضرورة قيام حكومة موحدة تقوم على التمثيل النسبى للسكان.

- موقف القصر من مشاريع الوحدة العربية:

١ - مشروع سوريا الكبرى:

شهدت مصر خلال الأشهر الأولى من الحرب العالمية الثانية صراعات بين القصر والإنجليز، فبينما رغب الجانب البريطانى فى دخول مصر الحرب تنفيذًا لمعاهدة ١٩٣٦، رأى الملك ومناصروه خصوصًا على ماهر أنه لا مصلحة لمصر من دخول تلك الحرب [١]، وتزايدت ضغوط بريطانيا على حكومة على ماهر حتى أقيل "عزيز المصرى" من رئاسة أركان الجيش فى فبراير عام ١٩٤٠ ثم استقال على ماهر فى ٢٣ يونيو عام ١٩٤٠[٢]؛ لأنهما أشد الفئات معارضة لدخول الحرب؛ لأن معيار المفاضلة بين المحور والحلفاء من وجهة النظر العربية أن انتصار المحور قد يحقق الأهداف الوطنية[٣].

---

(١) د. عايدة سليمة : مصر والقضية الفلسطينية – ص ٤١.
(٢) عبد الحميد الموافى : مصر فى جامعة الدول العربية – ص ٧٤.
(٣) د. عايدة سليمة : المرجع نفسه ص – ٤٢.

- **رد فعل بريطانيا إزاء رفض الملك فاروق إعلان الحرب على المحور:**

فى أواخر عام ١٩٤٢ حدث تحول مهم فى ميدان المعارك بين الحلفاء والمحور، فأدى انتصار بريطانيا فى معركة العلمين إلى استعادة مكانتها فى المنطقة العربية[١]، وتبدل الموقف البريطانى الذى سار يؤيد فكرة عدم اشتراك مصر فى الحرب رغبة فى الحفاظ على مصر كقاعدة حربية بريطانية[٢].

وبتولى "النحاس باشا" الوزارة المصرية فى أعقاب حادث ٤ فبراير عام ١٩٤٢، وجه وزير الخارجية البريطانى الدعوة لتأسيس اتحاد عربى، لإدراك بريطانيا أنه ليس هناك حل لعشرات المشكلات العربية سياسية واقتصادية واجتماعية إلا بوحدة العرب، وأن مصر ضمانة أكيدة لنجاح أى مخطط وحدوى يفكر فيه العرب بل وهى الضمان الأوحد[٣].

على أن الغرض الحقيقى لبريطانيا من طرح تلك الفكرة أن تكون طليقة اليد فى الشرق، وحتى تكون أداة لتنفيذ برامجها الاستراتيجية فى حرب محتملة مع روسيا، والتخلص من وجود فرنسا كدولة تشاركها فى السيطرة على الشرق الأوسط بجلائها عن سوريا ولبنان لتخضعه لسيطرتها، ولكن الذى حدث هو العكس فقد وقفت البلاد العربية فى وجه الاستعمار رغبة فى التخلص من سيطرته، لذلك وضع ساسة بريطانيا الخطط لتحطيم الوحدة العربية والقضاء عليها، وأول الخطط التى اهتدى إليها تفكير ساسة الإنجليز، الإيعاز لشرق الأردن لتنفيذ "مشروع سوريا الكبرى" كحل للقضية الفلسطينية والذى يهدف إلى عزل مصر عن شقيقاتها وجاراتها الدول العربية ويفقدها مركزها الممتاز من حيث كونها زعيمة الدول العربية وتعضيد بعض البلاد العربية للقضية المصرية إذا ما عرضت على الهيئة الدولية[٤].

---

(١) عبد الحميد الموافى : مصر فى جامعة الدول العربية – ص ٧٤.
(٢) د. عايدة سليمة : مرجع سبق ذكره – ص ٤٢.
(٣) أنيس صايغ : الهاشميون وقضية فلسطين – ص ٢٩٧.
(٤) مصر – ٢٧ فبراير ١٩٤٧.

لأن المبادئ التى يقوم عليها المشروع كالآتى:

(أ) وحدة البلاد السورية (سوريا – فلسطين – لبنان – شرق الأردن) وتشكيل حكومة واحدة على رأسها الملك عبد الله[١]، وتحظى بحماية بريطانيا.

(ب) تصغير لبنان وتحويله إلى وطن طائفى مستقل عن المجموعة العربية.

(جـ) يجب إبقاء الاحتلال البريطانى للسودان.

(د) لا ضرورة لإقامة كيان عربى موحد ومستقل فى ليبيا.

(هـ) يجب قبول توصى اللجان البريطانية لفلسطين وتحقيق مشروع سوريا الكبرى وإبعاد مصر والسعودية عن السوريين واللبنانيين[٢].

٢ – مشروع الهلال الخصيب:

من مشاريع الوحدة العربية الذى تضمن حلاً للقضية الفلسطينية من خلال تكوين جامعة عربية من سوريا ولبنان وفلسطين وشرق الأردن والعراق، وتقسيم فلسطين إلى مديريات بعضها يهودى والآخر عربى، على أن ينشأ مجلس بالجامعة تتمثل فيه حكومات تلك الأقطار ويختص بتقرير الشؤون العسكرية والمالية والسياسة الخارجية لتلك البلاد، وإبعاد مصر عن هذا الحلف واقتصاره على دول الهلال الخصيب والاكتفاء فقط بترك الأمر مرهونًا برغبتها[٣].

وعارضت مصر ذلك المشروع لأنه يعضد الجبهة الهاشمية ويمنح اليهود حكمًا ذاتيًا ويهدف إلى عزلتها، كذلك عارضته بريطانيا؛ لأنه يتعارض مع مخططها

---

(١) الأهرام – ٤ مايو ١٩٤٧.
(٢) أنيس صايغ : الهاشميون وقضية فلسطين – ص ٣١١.
(٣) الجماهير – ٢٨ ديسمبر ١٩٤٧.

بإدخال مصر فى الجامعة لضمان إحكام سيطرتها على سياسة الدول العربية كافة وجعلت موافقتها مرهونة باشتراك مصر؛ لأهمية مصر باعتبارها قلب الوطن العربى، فسبق مصطفى النحاس زميليه العراقى والأردنى وتلقف الإشارة قبلهما وشرع فى مباحثاته، فى حين فهم الهاشميون من ذلك رفض أيدن للمشروعين، لذلك عقد فى ١٨ أبريل عام ١٩٤٣ مؤتمرًا فى عمان لإعلان مولد دولة سوريا الكبرى التى لم تلقَ قبولاً شعبيًا فاضطر إلى المشاركة فى مباحثات الإسكندرية ولكن دون تراجع عن فكرة سوريا الكبرى أو التقيد ببروتوكول الإسكندرية ١٩٤٤، والميثاق فى ٢٢ مارس عام ١٩٤٥[(١)].

وجاء رد فعل القصر إزاء مشاريع الوحدة العربية كالآتى:

١ – حرصه على أن يتضمن بروتوكول وميثاق الجامعة العربية تأكيدًا على استقلال فلسطين، فقد جاء فى بروتوكول الإسكندرية فى ٧ أكتوبر عام ١٩٤٤: "إن فلسطين ركن من أركان البلاد العربية، وأن حقوق العرب لا يمكن أن تمس".

ثم جاء فى ميثاق جامعة الدول العربية فى ٢٢ مارس عام ١٩٤٥ الآتى: "منذ نهاية الحرب العظمى الماضية سقطت عن البلاد العربية المنسلخة عن الدولة العثمانية ومنها فلسطين ولاية تلك الدولة وأصبحت مستقلة بنفسها غير تابعة لأى دولة أخرى وأعلنت معاهدة لوزان أن أمرها لأصحاب شأنها.. إن ميثاق العصبة سنة ١٩١٩ لم يقرر النظام الذى وضعه لها إلا على أساس الاعتراف باستقلالها وإلى أن يتمتع هذا القطر بممارسة استقلاله، يتولى مجلس الجامعة أمر اختيار مندوب عربى من فلسطين للاشتراك فى أعماله"، وكان موسى العلمى الزعيم الفلسطينى الذى أجمعت الأحزاب الفلسطينية عليه آنذاك مندوبًا ممثلاً لفلسطين لدى مجلس الجامعة العربية.

---

(١) الجيش اللبنانى (الأركان العامة الشعبة الخامسة): القضية الفلسطينية والخطر الصهيونى – ط١ – بيروت – ١٩٧٣ – ص ٢٤٣.

ومعنى ذلك أن واضعى ميثاق الجامعة رأوا أن يستثنوا فلسطين من القاعدة العامة المتبعة فى إنشاء مثل هذه المنظمات الدولية وهى أن تقتصر عضويتها على الدول المستقلة، لإدراك مؤسسى الجامعة خطورة المسألة الفلسطينية وبعد تأثيرها فى مستقبل أعضاء الجامعة[١].

٢ - الحصول على الإجماع من الدول العربية بتوقيعها بما يتضمنه بروتوكول وميثاق الجامعة العربية، فيما يتعلق بتأكيد استقلال فلسطين، واتضح ذلك فى أثناء مشاورات الوحدة العربية وتأليف لجنة تحضيرية لإعداد المشروع والتى أجراها النحاس باشا وممثلو الدول العربية، فعندما أوفد الملك عبد العزيز فى مارس عام ١٩٤٣ سكرتيره الخاص والشيخ حافظ وهبة وزير السعودية المفوض فى لندن حاملين معهما رأى العاهل السعودى بتأجيل النظر فى عقد اللجنة التحضيرية إلى أن يتم التفاهم مع الحكومة البريطانية حول الإطار العام لحل مشكلة فلسطين[٢]، حيث رأى أن مصالح العرب بالتحالف مع بريطانيا وهو لا يرغب فى المشاركة فى أى حل يشتم منه روح العداء لها وقدم اقتراحًا بديلاً بعقد معاهدات ثنائية على غرار المعاهدتين المعقودتين بينه وبين كل من اليمن والعراق[٣].

وعند انعقاد اللجنة التحضيرية - أبريل عام ١٩٤٤- تباطأت السعودية فى إيفاد مندوبها وانتهز نورى السعيد ذلك فأخرج مشروعًا كاد يقضى على فكرة الجامعة العربية من أساسها - مشروع الهلال الخصيب - وصرح الملك عبد العزيز بمعارضته للمشروع وقال إنه يريد ألا يترتب على قيام الوحدة العربية أن تستفيد دولة على حساب دول أخرى.

---

(١) د. عايدة سليمة: مصر والقضية الفلسطينية - ص ٤٤ - ٤٦.

(٢) حسن يوسف: القصر ودوره فى السياسة المصرية ١٩٢٢ - ١٩٥٢ - مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام - مطابع الأهرام التجارية - القاهرة - ١٩٨٢ - ص ١٩٧.

(٣) د. يونان لبيب رزق : موقف بريطانيا من الوحدة العربية ١٩١٩ - ١٩٤٥ - ص ١٩٤.

لذلك عند اجتماع اللجنة التحضيرية فى الإسكندرية يوم ١٦ سبتمبر، كان من بين ما اتخذته من قرارات تمهيدية اختيار من يمثل فلسطين وبرضى من بريطانيا، حيث حصلت من النحاس باشا على تأكيدات أن موسى العلمى لن يشترك فى التصويت أو فى اتخاذ القرارات، وعندما أسفرت مناقشات الوحدة عن البروتوكول، وقع مندوبو الدول العربية يوم السبت ٧ أكتوبر عام ١٩٤٧ بقصر أنطونيادس بالإسكندرية ولم يوقع مندوب السعودية انتظارًا لتعليمات حكومته[١].

ولما كانت هناك ضرورة بالحصول على موافقة السعودية لإحداث توازن داخل الجامعة العربية عند اتخاذ قراراتها فى مواجهة الكتلة الهاشمية ووقوفها ضد الاعتراف بالكيان الفلسطينى فى تلك الفترة لتحقيق الحلم الأردنى بضم الضفة الغربية[٢]، أبحر الملك فاروق فى ٢٢ يناير عام ١٩٤٥ على اليخت الملكى (المحروسة) إلى ينبع ومنها إلى رضوى، حيث اجتمع بالملك عبد العزيز لإقناعه وأهداه قلادة محمد على الكبير[٣].

- **موقف الحكومة المصرية من إعلان بريطانيا إنهاء الانتداب على فلسطين:**

اتسم تحرك الحكومة المصرية إزاء إعلان بريطانيا عزمها على إنهاء انتدابها على فلسطين بعد أن طلبت فى أبريل عام ٤٧ مناقشة القضية الفلسطينية فى الأمم المتحدة بطابع سلمى قانونى فى إطار يتفق مع ميثاق الأمم المتحدة[٤]. لحرص الحكومة المصرية على ألا يؤثر موقفها من تطورات الأحداث فى فلسطين فى العلاقات بينها وبين بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية ومحاولاتها التوصل إلى نتائج إيجابية فى مفاوضات الجلاء عن مصر.

---

(١) حسن يوسف: القصر ودوره فى السياسة المصرية ١٩٢٢ – ١٩٥٢ ص ١٩٧ – ١٩٩.
(٢) د. عايدة سليمة: مصر والقضية الفلسطينية – ص ١٥٩.
(٣) د. يونان لبيب رزق: موقف بريطانيا من الوحدة العربية ١٩١٩ – ١٩٤٥ – ص ١٩٤.
(٤) عبد الحميد الموافى: مصر فى جامعة الدول العربية – ص ١٣٩.

لذلك جاء حرصها على اتخاذ خطواتها فى إطار قانونى ودى مع الإشارة إلى خطورة الوضع فى فلسطين، وهذا ما أشار إليه النقراشى باشا حينما تناول مجلس الجامعة العربية مسألة عرض القضية على الأمم المتحدة، فمنهم من عارض الذهاب إلى الأمم المتحدة وإعادة النظر فى العلاقات العربية - الإنجليزية والأمريكية من النواحى السياسية والاقتصادية؛ لكن "النقراشى" باشا عارض كل خطوة تتعارض مع نص أو روح ميثاق هيئة الأمم المتحدة[1]، وأشار إلى: "لأننا وقد قبلنا الذهاب إلى هذه المنظمة فيجب أن تكون فى حدود القواعد التى تتبعها الدول عند عرض قضاياها على هذه المنظمة"[2].

وجاء جواب الحكومة الأمريكية إلى الجامعة فى ١٧ يناير ١٩٤٧، بأن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية حكومة وشعبًا منذ نهاية الحرب العالمية الأولى ترمى إلى اتخاذ التدابير التى ترمى إلى إبراز هذه الفكرة إلى حيز الوجود، وختمت جوابها تقول: "...ووجوب إشراك جميع الشعوب فى مسؤولية إيجاد حل يساعد أولئك الذين وجدوا أنفسهم مضطرين إلى ترك أوروبا على إيجاد أوطان لهم بعيد ومخالف للمبادئ الإنسانية كإنكار حق الباقين من المشردين فى أوروبا فى البحث عن مأوى"[3].

وبناء على ما أشار إليه "النقراشى باشا" تم الاتفاق على تبليغ المفوضتين الإنجليزية والأمريكية حكومة مسئوليتهما عن النتائج المترتبة على الوضع الحرج القائم فى فلسطين، وتذكير بريطانيا الالتزام بتعهداتها التى جاءت فى الكتاب الأبيض عام ١٩٣٩، ولفت نظر الحكومة الأمريكية إلى خطورة التصريحات التى جاءت فى تقرير اللجنة الأنجلو - أمريكية من تشجيع وتسهيل الهجرة الصهيونية

---

(١) د. عايدة سليمة : مصر والقضية الفلسطينية - ص ١٤٩ - ١٥٠.
(٢) عبد الحميد محمد الموافى : المرجع نفسه - ص ١٣٩.
(٣) وزارة الإرشاد القومى: ملف وثائق فلسطين (مجموعة وثائق وأوراق خاصة بالقضية الفلسطينية عام (١٩٣٧ - ١٩٤٩) ط - ١ الهيئة العامة للاستعلامات - القاهرة - ١٩٦٩ ص ٤٠٣.

إلى فلسطين، فجاء فى مذكرة الحكومات العربية إلى الحكومة الأمريكية فى ٤ ديسمبر عام ١٩٤٦: "لفت نظر حكومة الولايات المتحدة إلى ما تحدثه هذه التصريحات من انزعاج كبير فى البلاد العربية وإلى ما يترتب عليها من إساءة لطيب العلاقات التى ترغب حكومات الجامعة فى أن تظل دائمًا بينها وبين الحكومة الأمريكية.. ويرجو أن يعمل على وضع حد لهذه التصريحات أملاً فى الوصول إلى حل عادل"[١].

- **العوامل المؤثرة فى موقف الحكومة المصرية من الحكومتين البريطانية والأمريكية إزاء تطورات الأحداث فى فلسطين:**

(أ) القضية المصرية :

عندما وصلت القضية المصرية إلى طريق مسدود نتيجة لتصميم الجانب البريطانى على الجلاء عن الأراضى المصرية، مقابل عقد معاهدة دفاع مشترك تعد فى نظر الشعب المصرى مرادفًا للاحتلال السافر وانفصال السودان عن مصر يمنحه حقه فى تقرير مصيره.

ومتى اختلف صديقان فخير لهما فض نزاع بتحكيم طرف ثالث، وأعلن النقراشى قطع المفاوضات رسميًا والالتجاء إلى مجلس الأمن فى ٢٥ يناير عام ١٩٤٧، وكانت بريطانيا والولايات المتحدة تخشيان موقف الاتحاد السوفييتى فى حين تعتبر الحكومة المصرية أن اللجوء إلى "المجلس مناسبة صالحة للاتصال بالولايات المتحدة لتوثيق الروابط معها سياسيًا واقتصاديًا، وبذل الوفد المصرى قصارى جهده لاسترضاء الولايات المتحدة لتقف بجانبه، وصرح النقراشى باشا بأنه عندما يخرج الإنجليز من مصر سيحضر إليها خبراء جدد أمريكيون، لكن الولايات المتحدة حددت موقفها من القضية المصرية بأنها ليست مستعدة لتأييد

---

(١) د. عايدة سليمة : المرجع نفسه – ص ١٥٠.

مطلب مصر بجلاء الإنجليز ولا التصويت ضدها، ومصلحتها تأجيل البت فى النزاع وكانت حصيلة الموقف فى المجلس ضد مصر وبقاء المسألة معلقة ومدرجة فى جدول الأعمال، وترجع نتيجة التحكيم إلى إحكام التنسيق بين السياسة البريطانية - الأمريكية حيث تم بينهما "سايكس بيكر" جديدة بالنسبة إلى مصر وفلسطين، حيث صرح بيفن بأنه: "أصبح من الأمور الحيوية للإمبراطورية البريطانية وللسلام العالمى ألا يحدث أى تغير فى تلك المناطق من العالم"، ونقل رويتر أن الولايات المتحدة لا تنوى أن تضطلع بالمسئوليات البريطانية فى الشرق الأوسط وإنما تؤكد على وجود التعاون بين الدولتين[1] ضد الاتحاد السوفييتى.

(ب) تدريب وتجهيز الجيش المصرى:

وإذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد خذلت النقراشى باشا سياسيًا فى تدعيم القضية المصرية مع بريطانيا فقد خذلته أيضًا عندما طلب معونتها العسكرية لتدريب وتجهيز الجيش المصرى، فعندما دارت محادثات بين النقراشى والمستر لوفيت وكيل وزارة الخارجية الأمريكية والمستر كنث رويال وزير الحربية الأمريكية حول تلك المسألة[2]. صرح له وكيل الخارجية الأمريكية بأنه ليست لديهم خطة بإمداد الجيش المصرى، بخبراء عسكريين[3].

ونشرت جريدة نيويورك تايمز تصريحًا للمستر لوفيت بأن الولايات المتحدة تدرك أن مقترحات رئيس الوزراء ذات ارتباط مهم بالوضع الاستراتيجى فى الشـــرق الأوســـط خصوصًا أن الـــولايات المتحدة تقوم بدور مباشر من اليونان وتركيا[4].

---

(١) طارق البشرى: الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥ - ١٩٥٢ - الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة - ١٩٧٢ - ص ١٤٠ - ١٥٣.
(٢) الكتلة - ٥ سبتمبر ١٩٤٧.
(٣) طارق البشرى : المرجع نفسه - ص ١٧٧.
(٤) الكتلة - ٤ سبتمبر ١٩٤٧.

الواقع أن الحكومة المصرية كانت ترغب فى التقرب سياسيًا إلى الولايات المتحدة على أن تشملها المعونة الاقتصادية مثل تركيا واليونان وكذلك تزويد جيشها مثل تركيا؛ ولكن كانت معاهدة ١٩٣٦ حجر عثرة، إذ تفرض على مصر أن تستجلب عتادها الحربى من بريطانيا أو تستأذنها فى استجلابه من بلد آخر[١].

من ناحية أخرى كانت نظرة الولايات المتحدة إلى مصر من الناحية الاستراتيجية تأتى فى المحل الأول بعد الرغبة فى قيام دولة عزيزة الجانب من الناحية السياسية ، ويبدو أن أمريكا وجدت أن قرار تدريب القوات قد يكون له رد فعل شديد داخل الولايات المتحدة حيث يعتقد أنه إذا توافرت الكفاية والوسائل الحديثة إلى الجيش المصرى بفضل التدريب الأمريكى؛ فإن المهمة الأولى للجيش المصرى هى إخراج اليهود من فلسطين لا الدفاع عن قناة السويس وأدرك الصهيونيون الأمريكيون بلا ريب ما فى هذا من خطر ولو أنهم كانوا فى هذه اللحظة يميلون إلى الموافقة على كل عمل من شأنه إضعاف النفوذ البريطانى، غير أن كبار رجال وزارتى الخارجية والحربية الأمريكية أكدوا أن الولايـــات المتحـــدة لا تستطيع مد مصر بالخبراء العسكريين الفنيين؛ لأن الكونجرس الأمريكى لا يخول لها إرسال خبراء عسكريين إلى الخارج والاكتفاء بإرسال خبراء مدنيين أمريكيين للقيام بالأعمال الإنسانية والعلمية، من ناحية أخرى لقد كان من المسلم به دائمًا أن بريطانيا هى المدافعة الأولى عن قناة السويس وقيام بعثة أمريكية بمهمة البعثة العسكرية البريطانية قد يؤثر حتمًا فى العلاقات الأنجلو – أمريكية.

وجاء رد فعل بريطانيا إزاء طلب النقراشى المعاونة العسكرية من الولايات المتحدة بأن صرح الجنرال مارتن، قرب زوال البعثة البريطانية من مصر عن مسألة ما سيكون عليه مستقبل القوات البريطانية ومراكز قيادتها فى الشرق الأوسط المرابطة فى منطقة قناة السويس بأن هناك حقيقتين لا تزالان جديرتين بالذكر:

---

(١) الأهرام – ٧ مايو ١٩٤٧.

أولاهما: إن العدد المحدد ١٠٠٠٠ جندى والمساحة المخصصة لهم وفقًا لمعاهدة ١٩٣٦ لم تعد كافية لمواجهة المطالب الحربية الحديثة.

ثانيتهما : إننا مستعدون وفقًا لاتفاق صدقى – بيفن الذى لم يكتب له الحياة لسحب قواتنا قبل أول يناير عام ١٩٤٩، ولكن هناك مسألتين أوليتين لا مندوحة عنهما فى تصفية قاعدة القناة:

١ – أن تجد وسيلة ما لإنهاء أزمة فلسطين.

٢ – يجب علينا أن نجد موقعًا آخر نستعيض به عن منطقة قناة السويس يصلح لإقامة قاعدة حربية وإيجاد مركز للقيادة العامة فـــى الشرق الأوسط، لذلك لا يحق لمصر الاستعانة بخدمات بعثة عسكرية أمريكية ما دامت معاهدة ١٩٣٦ نافـــذة[١]، ووفقًا لما جاء فى بيان بيفن حول قطع المفاوضـــات: "أنه فى حالة فشل المفاوضات تستمر معاهدة ١٩٣٦ نافذة المفعول"[٢].

ويتضح من هذا أنه ينظر إلى القضية المصرية على أنها قضية دولية تتعلق بالحالة الدولية، وبذلك تتوازن القوى الثلاث انجلترا وأمريكا وروسيا[٣].

وبناء على تصريحات المستر لوفيت وكيل وزارة الخارجية الأمريكية والمستر كينث رويال وزير الحربية الأمريكية بأن عدم إجابة طلب النقراشى باشا لا يعنى عدم إرسال خبراء مدنيين أمريكيين للقيام بالأعمال الإنسانية والعلمية، فقد زارت بعثة عسكرية مصرية الولايات المتحدة فى ٧ يونيو عام ١٩٤٧ وعلى رأسها الفريق إبراهيم عطا الله باشا والضباط المصريون وأنعمت بأوسمة على أعضاء البعثة العسكرية[٤].

---

(١) الكتلة – ٤ سبتمبر ١٩٤٧.
(٢) الكتلة – ٥ سبتمبر ١٩٤٧.
(٣) مصر – ٢٨ يناير ١٩٤٧.
(٤) الأهرام – ٢٧ مايو ١٩٤٧.

وأوضح الفريق إبراهيم عطا الله أن بعثتهم علمية محضة تهدف إلى الاطلاع على شئون الحرب الفنية ومعداتها، وأكد أن المعدات الحربية لا تصدر من أمريكا إلا بأمر الحكومة الأمريكية فهى تتولى الإشراف على جميع مصانع الأسلحة، وعلقت الدوائر الإنجليزية على وضع البعثة المصرية، أن الولايات المتحدة الأمريكية تعهدت بأن وجود البعثة العسكرية المصرية مجرد استضافة لزائرين.

واقتصرت مساعدة أمريكا لمصر فى تلك الفترة على إيفاد فنيين أمريكيين يلتحقون بخدمة الجيش المصرى ويمكنونه من تخصيص بعض نقط دفاعية على سواحل مصر أو قناة السويس، ومنح مصر قرض مئة مليون من الدولار لتبتاع ما تزود جيشها من العتاد الحربى الذى خلفه الجيش الأمريكى.

ومن مظاهر التعامل العسكرى المقتصر على شراء مخلفات الجيش الأمريكى، وصول ثلاث كاسحات ألغام إلى السلاح البحرى الملكى الباقية من الكاسحات التسع التى باعتها لجنة المخلفات الأمريكية فى الخارج إلى الحكومة المصرية بعشرة أضعاف تكاليف صنعها وسلمت إلى موظفى السلاح البحرى الملكى المصرى، وهى مجهزة بمدافع من عيار ثلاث بوصات ومدافع مضادة للطائرات وفى كل واحدة منها محركان ديزل قوة الواحد منهما ٥٠٠ حصان، ولها محركات احتياطية للطوارئ وسرعة الواحدة منها ١٤٤٥ عقدة[1].

وكتب وكيل الخارجية إلى سفير الولايات المتحدة بشأن كاسحات الألغام: "فيما يتعلق بقبولنا الكاسحات على أن تكون كاملة المعدات والتسليح كما كانت وفق معاينتها بمالطة فى فبراير عام ١٩٤٧، تبين من تقرير معاينة الكاسحات بمالطة يوم ١٧ فبراير بمعرفة كل من البكباشى محمد حسن عامر كبير مهندسى السلاح والبكباشى سليمان عزت ياور الملك ورئيسى إمداد وتموين البحرية كل من مستر

(١) الأهرام – ٨ يونيو ١٩٤٨.

Doyle مندوب الإدارة الخارجية بمصر ،لتصفية المخلفات الأمريكية واللفتنانت كوماندر Cody مندوب الإدارة الخارجية بباريس لتصفية المخلفات الأمريكية، أن الكاسحات كانت مجهزة برادار وكانت وقت المعاينة كاملة المعدات والتسليح، ويؤسفنى أن أفيدكم بأن الكاسحات الست التى وصلت للإسكندرية من قبل والثلاث كاسحات المنتظر وصولها يوم ١١ أكتوبر قد انتزعت منها أجهزة الرادار"[١].

وترجع قصة الكاسحات إلى أن شركة جونسون أوتوماتيكى الأمريكية أوفدت ثلاثة من مندوبيها لعرض أسلحة خفيفة على وزارة الحربية ولدى هؤلاء المندوبون تعليمات إلى السلطات المصرية بالاتصال بوزارة المالية للإفراج عن نماذج الأسلحة ومنحهم التسهيلات الجمركية، ومع وصولها ومعاينتها انكشف عدم وجود الرادار.

وأوضح سفير الولايات المتحدة لوكيل الخارجية المصرى ردًا على رسالته "إن سبب عدم وجود هذه الأجهزة بالكاسحات يرجع إلى أنها كاسحات ملك خاص للسلطات البحرية البريطانية والغالب أنها هى التى انتزعتها قبل تسليمها، وقد طلب منا مسيو Henortin رئيس مكتب الإدارة البحرية بمكتب المبيعات أن نقدم له مذكرة مطالبين بحق الحكومة المصرية فى الحصول على الأجهزة وتعد السلطات الأمريكية بالحصول على هذه الأجهزة وأنها مستعدة فى هذه الحالة لتحمل الثمن وتكاليف التركيب"[٢].

---

(١) الأهرام – ٢٤ إبريل ١٩٤٧.

(٢) محفظة رقم (١١٧١) – الأرشيف السرى رقم ٦٨-٢٣ / ٦-١ جـ٢ / الجيوش – الجيش المصرى الأسلحة والذخائر التى يستعملها الجيش المصرى – ٢٨ أكتوبر ١٩٤٧ – من أمير البحار ياور جلالة الملك وقائد عام السلاح البحرى الملكى – محمد حمزة – رأس التين إلى وكيل وزارة الدفاع الوطنى فى ٣ أكتوبر ١٩٤٧.

وإلى جانب عقبة نزع أجهزة الرادار، كانت هناك عقبة أخرى وهى عدم الوفاء بالمواعيد، فكان الميعاد المتفق على وصول الكاسحات فى ١١ أكتوبر عام ١٩٤٧ لكنها وصلت فى ٢٧ أكتوبر عام ١٩٤٧[١].

ومن الجدير بالذكر جاء أن التأخير فى التسليم مع إصدار "لجنة التحقيق الدولية الخاصة بفلسطين" تقريرها فى سبتمبر عام ١٩٤٧وانعقاد مؤتمر صوفر ببيروت ثم مؤتمر عالية ٧ – ١٠ أكتوبر، الذى كان من أهم قراراته اتخاذ احتياطات عسكرية على حدود فلسطين ومساندة فلسطين عسكريًا بقوات غير نظامية، لذلك وضعت العراقيل فى سبيل حصول مصر على السلاح إلى جانب الحظر المفروض على مصر لسريان معاهدة ١٩٣٦.

ومهما يكن من الأمر، فقد تم الاتفاق على تكليف الصاغ محمد أنور عبد اللطيف بمعاينة الكاسحات من طراز *Yms* تمهيدًا لاختيار ثلاث منها بدلاً من الكاسحات التى سبق اختيارها (٢٤ *yms*، ٢١١ *Yms*، ٢٧٩ *yms*)[٢].

ولكن بصدور قرار التقسيم فى ٢٩ نوفمبر عام ١٩٤٧، أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية وقف شحنات الأسلحة والذخائر إلى المناطق التى يسودها الاضطرابات فى الشرق الأوسط ومنها فائض مخلفات الجيوش الأمريكية من الأسلحة والذخائر وكانت من بينها مصر، ولذلك كان"النقراشى باشا" يصرح مع استمرار الاضطرابات التى كانت كرد فعل لصدور قرار التقسيم، بأن ذلك يضر بالقضيتين المصرية والفلسطينية.

فبالنسبة إلى القضية المصرية حال قرار أمريكا – يحظر تصدير الأسلحة إلى منطقة الشرق الأوسط خصوصًا مصر – دون تعزيز وتقوية الجيش المصرى الذى يعد سند الحكومة المصرية فى قضيتها أمام بريطانيا.

---

(١) المصدر نفسه – الملف نفسه – من وكيل الخارجية أحمد جلال الدين إلى سفير مصر المفوض بباريس – ٢٢ أكتوبر ١٩٤٧ بشأن الرادارات المطلوبة.

(٢) مصر – ٨ ديسمبر ١٩٤٧.

أما بالنسبة إلى القضية الفلسطينية؛ فإن استمرار الاضطرابات يظهر اليهود كفئة مضطهدة يجب إنقاذها بقيام دولة خاصة بها ذات أطماع توسعية ترغب فى إنشاء "دولة إسرائيل الكبرى" من النيل إلى الفرات، تساندها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتى، وتضغط الحوادث لتدفع مصر إلى التدخل عسكريًا لإنقاذ فلسطين، وهى غير مستعدة عسكريًا من حيث التنظيم والتسليح والتدريب، فى حين أن السلطات البريطانية تبيع مخلفات الجيوش البريطانية وتصدرها إلى الخارج مع شدة حاجة البلاد إليها[1].

على أن الخطأ الذى وقعت فيه الحكومة هو رفضها الحصول على أسلحة من تشيكوسلوفاكيا ولو بطريقة غير مباشرة .

يتضح ذلك مما جاء فى برقية الوزير المفوض ببراغ فى ١٨ أكتوبر عام ١٩٤٧عن رغبة مصنع أسلحة فى تشيكوسلوفاكيا فى أن يرسل بواسطة هذه المفوضية عينات من بعض الأسلحة الصغيرة التى طلبها مصطفى صادق لوزارة الدفاع الوطنى[2]، وترى السفارة، كسبًا للوقت، الاتصال مباشرة بالإدارة المختصة بالشركة ***The Babb Company*** فى جنيف وتم حجزها على ذمة الحكومة المصرية أكثر من عشرة أيام، وكان ضمن ما عرضته الشركة قطع غيار طائرات داكوتا الحربية وكرستات الطائرات من مخلفات الجيش الأمريكى بأوروبا بأسعار أقل من الأسعار المدرجة بكشوف مبيعات المخلفات الحربية[3].

ثم جاءت إجابة وكيل الخارجية إلى سفير مصر: "إن وزارة الدفاع الوطنى ليست فى حاجة إلى قطع الغيار التى تفرضها الشركة المذكورة ***The Babb Company***"[4].

---

(١) الكتلة ١٦ يناير ١٩٤٧.

(٢) محفظة رقم (١١٧١) – الأرشيف السرى رقم ٦٨-٢٣ / ٦-١ ج٢ – الجيوش – برقية من الوزير المفوض ببراغ فى ١٨ أكتوبر ١٩٤٧.

(٣) المصدر نفسه – الملف نفسه – برقية من سفير مصر المفوض ببراغ إلى وكيل الخارجية.

(٤) المصدر نفسه – الملف نفسه – برقية من وكيل الخارجية أحمد جلال الدين إلى سفير مصر المفوض.

من هنا يتضح حرص الحكومة المصرية على المحافظة على علاقاتها الودية التى كانت من طرف واحد من ناحيتها مع الدول الديمقراطية ومسايرتها فى سياساتها المعادية للاتحاد السوفييتى.

• أثر القضية الفلسطينية فى وجود القوات البريطانية فى منطقة قناة السويس:

نشرت مجلة نيو تايمز (الأزمنة الحديثة) السوفييتية أن من أهم خصائص الحالة الدولية بعد الحرب نمو الحركات التحريرية فى المستعمرات والدول التابعة نموًا هائلاً[١]، حيث تطالب الشعوب العربية بإلغاء المعاهدات وانسحاب القوات الاستعمارية من الشرق، إزاء هذا الكفاح كانت مشكلة فلسطين فرصة سانحة لتحويل أذهان الشعوب العربية عن مشكلاتها الحيوية الأخرى، ليس فقط لإثارة العرب ضد اليهود، بل لتعكير صفو العلاقات بين الدول العربية والاتحاد السوفييتى[٢].

ومن المعروف أن قرار التقسيم يعنى خروج بريطانيا من فلسطين، ومصر تطالب بجلاء بريطانيا عن أراضيها ووحدة وادى النيل ما يعنى خروج بريطانيا من الشرق الأوسط ونهاية إمبراطوريتها، إذ تمثل مصر وفلسطين لبريطانيا وجهين لعملة واحدة، لذلك اتجهت إلى استئناف المفاوضات مع مصر حرصًا منها على علاقاتها بالعالم العربى والاحتفاظ بمركزها الاستراتيجى فى هذا العالم القلق المضطرب، ولا ريب فى أن تحفز روسيا للتوسع والخروج من حدودها ما يضطر بريطانيا إلى الحذر والحيطة، وساعدها فى تحقيق سياستها اتفاقها مع الدول العربية على ضرورة وحدة العمل فى منع روسيا من التدخل فى الشئون العربية.

وعندما انتقلت القضية الفلسطينية إلى الجمعية العامة، دار جدال بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى حول المرحلة الانتقالية، ولكنهما اتفقتا فى النهاية على حل وسط فى ١١ نوفمبر يقضى بإنهاء الانتداب فى أول مايو على أن

---

(٢) الجماهير – ٢٨ ديسمبر ١٩٤٧.
(٣) الكتلة – ٦ يناير ١٩٤٨.

تظهر الدولتان العربية واليهودية فى ١ يوليو وتتشكل لجنة للمراقبة من الدول الصغرى الأعضاء فى هيئة الأمم المتحدة والمؤيدة للتقسيم(١).

فى ظل هذه الظروف الدولية كان العالم منقسمًا إلى معسكرين شرقى وغربى، يمثلهما الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة الأمريكية، وظهور الحرب الباردة التى لا تعتمد على أسلحة بقدر اعتمادها على السيطرة على مناطق استراتيجية تكفل لكل معسكر تهديد مصالح المعسكر الآخر.

تمت مقابلة بين السفير البريطانى رونالد كامبل ومحمود فهمى النقراشى باشا رئيس الوزراء المصرى وتناولا بحث القضية المصرية وعودة المفاوضات بين الدولتين، ولكن صمم النقراشى على عدم العودة للمفاوضات إلا بتحقيق مطالبه كاملة واكتفى بتصفية الحساب فى المسائل الاقتصادية(٢).

وكان رأى بريطانيا عدم العودة إلى المفاوضات من جديد إلا:

١ - بتخلى هذه الوزارة عن مكانها تمهيدًا لفتح باب المفاوضات لأنها وزارة أقليات ليست لها صفة التمثيل الشعبى، فقد تكونت من ستة وزراء سعديين: النقراشى، إبراهيم عبد الهادى، عبد المجيد بدر، السنهورى، نجيب إسكندر، محمود حسن وستة وزراء من الأحرار الدستوريين أحمد خشبة باشا، محمد على علوبة، أحمد عبد الغفار، عبد المجيد صالح، إبراهيم دسوقى أباظة، لواء أحمد عطية، وكان هذا التشكيل مطابقًا لرأى النقراشى باشا: "إن الوزارات الحزبية تنتج خيرًا من الوزارات القومية"(٣).

٢ - عدم التوسع فى سياسة التبادل التجارى مع بعض الدول ومن بينها روسيا.

---

(١) د. عايدة سليمة: مصر والقضية الفلسطينية – ص ١٦٢.
(٢) مصر – ٥ نوفمبر ١٩٤٧.
(٣) د. يونان لبيب رزق: تاريخ الوزارات المصرية – مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام بالقاهرة – ص ٤٨٥ – ٤٨٦.

٣ - تأييد السيـــاسة التى ترمى إلى إنشاء مجلس مشترك بين بريطانيا ودول الشرق الأوسط[١].

ولكنها لا تسعى إلى التخلص من بطل التجاهل النقراشى باشا لتحل محله حكومة وطنية قومية لا تومن إلا بالإنتاج وتكون بطلة الجلاء والوحدة وترى فى السياسة السلبية مرادفًا لسياسة الخنوع والذل والتفريط[٢]، تلك السياسة التى أعلنها النقراشى عقب عودته من مجلس الأمن "سياسة تجاهل الإنجليز" و"الوقت المناسب والصمت" وآثر طرح القضية المصرية جانبًا للتفرغ إلى غيرها من الشئون الداخلية، فى حين أعلنت بريطانيا رغبتها فى الجلاء ولكنها تصر على سد الفراغ الذى ينشأ عن الجلاء فى صورة مجلس دفاع مشترك[٣]، وعدم التدخل فى شئون مصر الداخلية والترحيب بسياسة التجاهل ماداموا يظفرون فيها بكل شىء وتخسر مصر بها كل شىء[٤].

ونتيجة لتصلب موقف النقراشى، اتجه مستر تشابمان أندروز الوزير المفوض البريطانى، وقد زودته حكومته بتعليمات لتصفية الجو بين مصر وبريطانيا، لإجراء مفاوضات سرية بينه وإبراهيم عبد الهادى رئيس الديوان الملكى عن الجانب المصرى، وكان إبراهيم عبد الهادى أحد الاثنين اللذين انفردا بتوقيع مشروع صدقى - بيفن واشتراكا فى الدفاع عنه[٥].

---

(١) الكتلة - ٢٨ يناير ١٩٤٨.

(٢) الكتلة - ٢٦ يناير ١٩٤٨.

(٣) الكتلة - ٣ نوفمبر ١٩٤٧.

(٤) الكتلة - ٩ نوفمبر ١٩٤٨.

(٥) الكتلة - ١٥ نوفمبر ١٩٤٧.

ويرجع نشاط بريطانيا لعودة المفاوضات إلى مخاوفها من الخطر الشيوعى والصهيونى وإدراكها لأطماعه واتفاق بريطانيا مع الولايات المتحدة على الخروج من فلسطين والبقاء فى مصر[1].

وبذلك يتضح أن بديهيات السياسة الإنجليزية هى التى دفعتها إلى عدم الوصول إلى حل لا يتفق مع مطالبه ويمكن أن تتلخص فى:

١) إن معاهدة ١٩٣٦ فى نظر المسئولين البريطانيين ما زالت صالحة للتطبيق ولا تتعارض مع ميثاق هيئة الأمم المتحدة خصوصًا أن حكم مجلس الأمن جاء لصالح بريطانيا بعودة المفاوضات مرة أخرى.

٢) إن المسألة المصرية ينظر إليها على أنها مسألة حربية متعلقة بحفظ الدفاع عن الإمبراطورية أكثر منها مسألة سياسية وكنوع من إحداث التوازن بين القوى الثلاث انجلترا وروسيا وأمريكا.[2]

٣) إن بـــريطانيا لا تخشى معارضة الأحزاب بقدر ما تخشى انتشار "الدعاية الشيوعية" التى لا تجد تربة خصبة إلا فى البيئات الفقيرة الجاهلة المضطربة.

٤) عدم التدخل فى شئون مصر الداخلية، والتمسك بإجراء مفاوضات مع حكومة غير الحكومة التى أجريت معها المفاوضات ثم انقطعت.

وبالفعل عادت المفاوضات؛ ومن الأمور التى شجعت على عودتها ما أشار إليه هيكل عقب زيارته للندن بأنه أصبح مؤمنًا بأن الاحتكام إلى أى منظمة دولية فى قضايا الأمم الصغيرة لن يجدى نفعًا أمام فشل مصر فى مجلس الأمن وفشل قضية فلسطين فى هيئة الأمم المتحدة، ويرى ضرورة العودة إلى التفاهم الثنائى لحل قضية مصر، ودارت مباحثات سرية بين رئيس الديوان الملكى وإسماعيل صدقى وهيكل للرجوع إلى المفاوضات الثنائية.

---

(١) طارق البشرى: الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥ - ١٩٥٢ - ص ١٤٤.
(٢) مصر - ٢٨ يناير ١٩٤٧.

وأسفرت عودة المفاوضات عن تعديل وزارى بتولى النقراشى رئاسة الوزراء والمالية والداخلية، أما الخارجية فتولاها "أحمد خشبة باشا".

ومن الملاحظ استمرار وجود النقراشى فى الوزارة، وهذا أمر يستفيد منه البريطانيون والقصر؛ لأنه بطل "سياسة التجاهل" ما يجعلهم يرحبون بتلك السياسة مادام يظفرون بكل شىء وفى الوقت نفسه يحول دون وجود وزارة قومية تطالب باتخاذ خطوات إيجابية للقضية المصرية[1].

ويبدو أن الطرفين المصرى والبريطانى اتفقا على قيام حالة دولية مفاجئة متمثلة فى الخطر الشيوعى، وقيام دولة يهودية يساندها الاتحاد السوفييتى كوسيلة لنشر مبادئه الشيوعية ويخشى خطرها على الطرفين.

ووفق ما جاء فى معاهدة ١٩٣٦ التى حددت الحالات التى تقدم فيها مصر معونتها إلى بريطانيا بثلاث حالات:

١ – حالة الحرب. ٢– حالة خطر الحرب الداهم.

٣ – قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها.

وتعتبر الحالة الأخيرة، الحالة التى تتماشى مع الظروف القائمة فى تلك الفترة، أما حدود المعاونة التى تقدمها مصر فى تلك الظروف فقد نصت المادة السابعة من المعاهدة على: "تنحصر معاونة صاحب الجلالة ملك مصر فى أن يقدم إلى صاحب الجلالة الملك أو الإمبراطور داخل حدود الأراضى المصرية مع مراعاة النظام المصرى للإدارة والتشريع جميع التسهيلات والمساعدات التى فى وسعه، بما فى ذلك استخدام موانيه ومطاراته وطرق المواصلات"[2].

---

(١) الكتلة – ٩ فبراير ١٩٤٨.

(٢) د.عبد العظيم رمضان: الجيش المصرى فى السياسة ١٩٣٦، ١٨٨٢ – الهيئة المصرية العامة للكتاب – القاهرة – ١٩٧٧ – ص ٣٣٩.

وبناء على هذا اتخذت خطوات عملية من طرف واحد وهو البريطانى لتولى الدفاع عن الحدود الشرقية، كما لو كانت الحالة "حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها"، حيث تلقى البريجادير "بلارد" تعليمات من القائد العام بوجوب تنظيم إدارة للجاسوسية على الحدود الشرقية التى تفصل بين مصر وفلسطين واختيار أقدر ضابط من قيادته لتولى هذا العمل، ووضع الاختيار على الكابتن "ديفز" الذى كان يعتبر فى نظر إدارة المخابرات المعروفة باسم *(G. S. I)* من أقدر وأدهى ضبـــاط المخـــابرات وتمت ترقيته إلى رتبة ميجر، وعهد إليه أمر تنظيم فيلقين *two buts* وزود بعدد السيارات المجهزة بآلات للإذاعة والالتقاط، وسيارة مصفحة وعدد من جنود الهابطات "المظلات الواقية" ليخبروه بطبيعة الأراضى الفلسطينية وأصدر أمرًا بسفرهم إلى العريش والمرابطة على الحدود التى تفصل بين مصر وفلسطين، وبعثت إدارة المخابرات عددًا من الأعوان الذين يجيدون التحدث بمختلف اللهجات العربية ليكونوا خير معاون لميجر ديفز[١].

وتم حصر القوات والمهمات التى نقلت من فلسطين إلى القنال خلال الفترة من ٢٧ ديسمبر عام ١٩٤٧ إلى ٢ يناير عام ١٩٤٨: ٥٦٠٦ عساكر و٣٨٥ ضابطًا و ١٤٠٥ عربات بضائع مشحونة جرارات وسيارات نقل وذخائر ومهمات، كما أمرت القيادة البريطانية بإخلاء المستعمرات فى غزة – بئر سبع، بحجة فشل اليهود فى التصدى لهجمات البدو على المستعمرات اليهودية بقطع أنابيب المياه.

وتلقت قيادة القوات البريطانية فى مصر أمرًا من القيادة العسكرية فى فلسطين يفيد بأنها قررت نقل الفرقة البريطانية المعروفة باسم "هاميشاير" من المنطقة المعسكرة فى فلسطين إلى مصر وتعسكر عند الحدود الشرقية لمصر فى منطقة العريش – رفح، وصدرت الأوامر إلى إدارة التموين التابعة للجيش والمعروفة باسم

---

(١) الكشكول الجديد – ٣ نوفمبر ١٩٤٧.

"D.I.D" باتخاذ الإجراءات اللازمة بمد الفرقة الجديدة بما يلزمها من مختلف مواد التموين.. وتضاف مشكلة جديدة كهذه إلى مشاكل التموين فى مصر[(١)].

وبعد جلاء الجيوش البريطانية عن القاهرة والإسكندرية، رابطت قواتها فى الإسماعيلية وبورسعيد واتخذت فيهما معسكرات ومطارات عدة أكبرها مطار الفردان مسافة ٤٥٠ فدانًا ويحتوى على ٢١ حظيرة تتسع إلى عشرين طائرة، كما أن بها ورشة كبيرة لتصليح السيارات، وأشرف الجنود البريطانيون على المطار وأعمال المكاتب والمراسلات السرية ولا يعمل المصرى إلا فى النظافة ويحرم عليه الاقتراب من الورش والحظائر، وعلى مسافة ١٩ كيلو مترًا من مطار الفردان كانت تقع مدينة البلاح وتبلغ مساحتها ٢٠٠ فدان وبها ورش عدة لإصلاح المدافع على اختلاف أنواعها، وتبعد عن الإسماعيلية ٢٢ كيلو مترًا.. وهكذا يحتل الإنجليز الطريق من بورسعيد إلى الإسماعيلية بمطاراتهم ومعسكراتهم وجنودهم[(٢)].

كما أقام سلاح الطيران البريطانى مصنعًا فى منطقة شبرا على بضعة كيلو مترات من قلب العاصمة يضم ٨٣ ضابطًا وضابط صف لصنع الذخيرة[(٣)].

وقسمت القيادة العسكرية منطقة القنال إلى ثلاث مناطق وتقوم فى كل منطقة قيادة خاصة، قيادة وسط القنال تقوم على مقربة من قرية القصاصين ويدخل فى دائرة نفوذها التل الكبير، المنطقة الثانية تعرف باسم "قيادة القنال" وتدخل فى دائرة اختصاصها الوحدات المعسكرة فى أبو صوير والإسماعيلية والبلاح والقنطرة وبورسعيد، أما المنطقة الثالثة "قيادة جنوب القنال" فهى مسؤولة عن الوحدات المعسكرة فى السويس وشندورة وكبريت وكسفريت وجنيفة وفنارة وفايد وأبو سلطان[(٤)].

---

(١) محفظة رقم (١٢) – حديث رقم ٥ – مذكرة من إدارة المخابرات الحربية (قسم الأمن) إلى وزارة الدفاع الوطنى من مندوبها بالقنال.
(٢) الكشكول الجديد – ٣ نوفمبر ١٩٤٧.
(٣) الكتلة – ١٩ نوفمبر ١٩٤٧.
(٤) الكشكول الجديد – ٣ نوفمبر ١٩٤٧.

ورابطت القوات البريطانية على حافة مدينة بورسعيد عند الصحارى وثكناتها على الضفة الشرقية فى بورفؤاد مع العلم أن معاهدة ١٩٣٦ تحرم عليها النزول إلى مدينتى بورسعيد والسويس بالملابس العسكرية، كما يحرم عليها استعمال أبنية المدنيين للأغراض العسكرية، بل تلتزم ثكناتها، لكنها كانت تتجول فى بورسعيد، وكانت تسير سيارات الجيش التابعة للبوليس الحربى ليل نهار لحراسة أفراد القوات البريطانية.

وكانت تشغل القوات البريطانية ثلاثة أرباع مساحة الجمارك المصرية فى بورسعيد وتطلق عليها اسم "المنطقة الحرة "لبيع البضائع الواردة للبلاد والمصدر منها، ويرفرف العلم البريطانى على مبانى بورسعيد التى يحتلها عسكريون بريطانيون ومحوطة بالأسلاك الشائكة محروسة بدبابات إنجليزية ورغم ذلك أطلق عليها الإنجليز "المنطقة الحرة"[١].

ويعد ذلك مخالفة لنصوص المعاهدة لما تضمنه ملحق المادة الثامنة من المعاهدة المصرية - البريطانية التى أبرمت سنة ١٩٣٦ على إقامة القوات البريطانية فى منطقة القنال **كما يلى:**

أ - فيما يتعلق بالقوات البرية فى المعسكر ومنطقة جنيفة على الجانب الغربى للبحيرة المرة الكبرى.

ب - فيما يتعلق بالقوات الجوية على مسافة خمسة أميال من سكة حديد بورسعيد - السويس من القنطرة شمالاً إلى ملتقى سكة حديد السويس - القاهرة، السويس - الإسماعيلية جنوبًا على امتداد خط سكة حديد الإسماعيلية - القاهرة حيث يشمل محطة القوات الملكية للطيران بأبى صوير وما تتبعها من الأراضى المعدة لنزول الطائرات والميادين الصالحة التى يقتضى الأمر بإنشائها شرقى القناة

---

(١) الكتلة - ٢٤ نوفمبر ١٩٤٧.

لإطلاق النار وإلقاء القنابل من الطائرات، وقد خالف الإنجليز هذه الفقرة الأخيرة من الملحق، فقد بنوا معكسرًا على بعد ١٦ كيلو مترًا من شرق القنال، فيه قوات كبيرة ومساكن ومدافع وآلات حربية؛ مع أنه ليس لهم بمقتضى المعاهدة إلا أراضى نزول الطائرات وميادين لإطلاق النار، بل ورغم ذلك فقد بنوا فى رفح وفى داخل الحدود المصرية معسكرًا شحنوه بالآلات الحربية والذخيرة وكان يحرسه أردنيون وهم تابعون للجيش الإنجليزى وجنود بريطانيين(١)، نصفه داخل الحدود المصرية والآخر داخل فلسطين وكانت توجد به كتيبة مشاة بريطانية ووحدات صيانة وأسلاك شائكة على الحدود بين مصر وفلسطين، يتفرع الطريق من أبو عجيلة عابر الحدود مارًا بالمنطقة المشتركة داخل منطقة الدنجور على بعد ٣ كيلو مترات من الحدود المشتركة ٦ كيلو مترات من الحدود المصرية(٢).

إلى جانب زيادة عدد الجيش البريطانى المرابط فى الإسماعيلية وبورسعيد إلى ما يزيد على ٧٠٠٠٠ جندى، وفى هذا مخالفة لما جاء فى معاهدة ١٩٣٦ التى تقضى بمرابطة عشرة آلاف جندى وأربعمئة طيار(٣).

بل يعزز الإنجليز منشآتهم التى تعد مخالفة صريحة لمبدأ الجلاء عن المدن وعقدوا الصفقات واشتروا من مخازن "باسيلى باشا" آلاف الأطنان من الخشب من الإسكندرية ومواد البناء كالحديد والطوب لإنشاء الثكنات العسكرية والمدارس والكنائس ومختلف مظاهر العمران للإقامة(٤)، ووضع أيديهم على جميع الكبارى المقامة على قناة السويس مثل كبارى القرش والفردان وعلى مسالك الحدود الشرقية التى تعد مركزًا لنشاط التهريب بنوعيه تهريب الصهيونيين والمخدرات والذخيرة، ولا تسمح للقوات المصرية بالمرور إلا بعد أن يصدر أمر من قيادة

---

(١) البلاغ – ٣ إبريل ١٩٤٧.
(٢) محفظة رقم (٢) – مذكرة من إدارة المخابرات الحربية إلى وزارة الدفاع الوطنى.
(٣) الكتلة – ٧ نوفمبر ١٩٤٧.
(٤) الكتلة – ١٩ نوفمبر ١٩٤٧.

قوات الاحتلال، ما يعنى شل حركة الاتصال بالشرق بالسيطرة على الكبارى وقطع كل سيطرة لمصر على الصحراء الشرقية، وإن كان غرضهم الحقيقى سلامة مصر فلا فرق بينهم والقوات المصرية؛ لأن الهدف واحد والخطر مشترك خصوصًا بعد أن وضح دور مصر فى مكافحة الصهيونية(١).

كما تمتعت القوات البريطانية المعسكرة فى منطقة القنال وما جاورها بامتيازات جمركية وضرائب؛ فى جين أن هذا الإعفاء من دفع الضرائب كان أمرًا استثنائيًا فى زمن الحرب، وحصلت على تراخيص لبعض سياراتها العسكرية بوصفها سيارات مدنية؛ ليباح لها التجول خارج منطقة فايد، وأجاز النقراشى التراخيص دون تحصيل الرسوم، من جهة أخرى كى تكفل بريطانيا عدم خروجها من فلسطين خصوصًا من منطقة النقب لما لها من أهمية حيوية تستطيع عن طريقها حماية قناة السويس، تعمل على إقرار التقسيم وتعلن عن عجز القسم العربى من فلسطين عن الوقوف وحده وضرورة مساندته من خلال عقد معاهدة دفاع مشترك مع شرق الأردن تمهيدًا لضم القسم العربى من فلسطين لشرق الأردن وإعداد جيشه على أحدث النظم والتدريب والتسليح، فكان الجيش العربى الأردنى جزءًا من الجيش البريطانى يخضع للقيادة من خلال قيادة "جلوب باشا".

وسعى القادة البريطانيون إلى تقوية الجيش العربى الأردنى وإمداده بالأسلحـــة، ففى معسكر الإسماعيلية حيث مخازن الذخيرة والأسلحة الواقعة فى أبو سلطان التابعة للسلاح البريطانى المعروف باسم "*R.A.O.C*" شرعوا فى شحن سيارات كبيرة حمولة ٣ أطنان بمختلف أنواع الأسلحة والذخائر وتم شحنها إلى فلسطين ولم يعهد إلى الموظفين المصريين بكتابة الفواتير المعروفة باسم *INDENTS* وعهد بأمر تحريرها إلى جنود من الإنجليز(٢).

---

(١) الكتلة – ٢٢ نوفمبر ١٩٤٧.
(٢) الكشكول الجديد – ٢٢ ديسمبر ١٩٤٧.

وفي ١٠ يناير عام ١٩٤٨ أرسلت سبع عربات سكة حديد مملوءة بالذخيرة عليها علامات الصليب الأحمر إلى فلسطين(١)، وعبور الدبابات البريطانية الثقيلة القنال أمام الإسماعيلية ووجهتها الشرق وقد نقلت على مراكب خاصة نظرًا إلى تلف كوبرى الفردان، وبلغ عدد القوة التى عبرت ٢٥ دبابة ماركة ***Comft***، ٣٠ حاملة دبابة، ٣٠ لورى جر، ٣٠ لورى ذخيرة وبنزين، والقوة بقيادة بكباشى ومعظمها لوارى النجدة، وقيل إنها متجهة لعمل مناورات بشبه جزيرة سيناء؛ غير أنها كانت متجهة إلى فلسطين وتكتم البريطانيون عن وجهتها، كما أرسلت السلطات البريطانية عربات قتال مدرعة بالسكة الحديد من القنطرة شرق إلى فلسطين، وأوضح الجنود البريطانيون المراقبون للقطار أن هذه العربات مرسلة كهدية إلى الملك عبد الله(٢)، وصرح مستر بيفن بضرورة بقاء النقب فى الأيدى العربية حتى يكون هناك اتصال مباشر بين مصر وشرق الأردن والبلاد العربية، وكان يرى ضرورة أن تكون إدارة العقبة مشتركة بين العرب واليهود(٣).

ونشرت مجلة "نيشونز" مقالاً لصحفى يهودى مسيو ليلى شولتز" مدير شركة نيشونز، اتهم فيه بريطانيا بالتآمر مع الملك عبد الله ملك شرق الأردن على أن تغزو قواته أراضى فلسطينية وإلحقاها بشرق الأردن والاكتفاء بمنح الباقى لليهود - مساحة محدودة من الأرض حول مدينة تل أبيب - فى مقابل حصول بريطانيا على مراكز حربية على البحر الأحمر واستخدام مستعمرة النقب(٤).

---

(١) محفظة رقم (٤) - ١ - ٢٥ / س ج / ملف أ - تقرير عن زيارة الطيار أول محمد أفندى حسين خيرى لمنطقة القنال والعريش من ٣١ ديسمبر ١٩٤٧ إلى ٥ يناير ١٩٤٨، إلى قائد أسراب محمد صلاح الدين مهيب، مدير إدارة المخابرات الجوية فى ٦ يناير ١٩٤٨.

(٢) محفظة رقم (٦) إشارة تليفونية من إدارة المخابرات الحربية إلى مكتب الوزير.

(٣) محفظة رقم (٢٥٨) - مقابلة بين وزير الخارجية ونورى السعيد - ٢٢ أغسطس ١٩٤٩.

(٤) الكتلة - ٣٠ يناير ١٩٤٨.

ويتضح من هذا:

كيف استغلت بريطانيا القضية الفلسطينية فى استمرار الوجود البريطانى فى منطقة قناة السويس بحجة "قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها"، ومن المفترض أن هذا الخطر يهدد مصر أيضًا؛ لكن بريطانيا اكتفت بالاضطلاع بمهمة التصدى للخطر بمفردها وصرف أنظار الساسة عن القضية الوطنية عندما اتخذت الحكومة المصرية قرارها باشتراك قواتها النظامية فى حرب فلسطين أخذت السلطات المختصة المصرية فى اختيار أماكن تقيم عليها محطات المراقبة الجوية وأماكن أخرى تضع فيها المدافع المضادة للطائرات فى كل من القاهرة والإسكندرية فقط، فى حين تركز أمر الدفاع الجوى عن منطقة القناة على وجود القوات البريطانية، وجاء ذلك بناء على طلب البريجادير (*Luyden*) المعين (*B.G.S*) للقوات البريطانية بمصر وقائد القوات بالنيابة، من أميرالاى قائد منطقة القناة وشرق الدلتا بالنيابة جاء فيه: "إنه نظرًا للظروف الحالية فإن القوات البريطانية ستقوم بعمل ترتيب للدفاع الجوى عن المعسكرات والقوات البريطانية الموجودة بمنطقة القناة (الإسماعيلية – فايد – كبريت)"(١).

- **محــاولة النقــراشى باشا لدى الولايات المتحدة الأمريكية إعادة النظر فى مشروع التقسيم وحدوده:**

كانت مسألة عرض بريطانيا مــوضوع فــلسطين على الأمم المتحدة ليس إلا مناورة للبقاء فى فلسطين ومحاولة البحث عن حل لحماية مصالحها فى الشرق

---

(١) محفظة رقم (١) – ١ – ٢٦ / س ج / ٣٠ – الموضوع "الدفاع الجوى عن المعسكرات والقوات البريطانية بمنطقة القنال "– إدارة منطقة القنال وشرق الدلتا – الإسماعيلية – مذكرة من أميرالاى قائد منطقة القنال وشــرق الدلتــا بالنيابــة إلــى مدير العمليات الحربية فى ٢٧ مايو ١٩٤٨.

الأوسط وقناة السويس خصوصًا أن عام ١٩٤٧ قد شهد انتفاضة الشعب المصرى مطالبًا انجلترا بالجلاء[١].

وكادت بريطانيا تصل إلى حل مع اليهود لولا التدخل الأمريكى الذى زاد من تعقيد القضية، وهذا ما عبر عنه بيفن وزير الخارجية البريطانى فى خطابه إلى مجلس العموم بتاريخ ١٣ فبراير عام ١٩٤٧ الذى جاء فيه: "ولو وقف أمر هذا التدخل عند حال إدخال مئة ألف مهاجر يهودى إلى فلسطين لكن فى الإمكان معالجته ولكن الحديث يدور حول مجيء الملايين"[٢].

والدليل على مناورة بريطانيا ما ذكره "كريستوفر سايكس" - الكاتب البريطانى - فى هذا الخصوص: "لقد كان ما تنشده بريطانيا الآن (١٩٤٦) فى فلسطين بعد قرار الجلاء عن مصر، خلق قاعدة مضمونة وسليمة".

وما ذكره "كريتش جونز" وزير المستعمرات البريطانى فى أثناء المناقشة فى مجلس العموم فى فبراير عام ١٩٤٧: "إننا نتوجه إلى هيئة الأمم المتحدة لا لكى نرفض الانتداب ولكن كى نحصل على نصيحة فى كيفية إدارة الانتداب"، وشاهد من إسرائيل "إسرائيلى غوتمان" - كاتب إسرائيلى - حيث ذكر: "حين عرضت انجلترا المسألة الفلسطينية، كانت على يقين أن هذا النقاش سيدفن فى المتناقضات وبقوة بين دهاليز الحرب الباردة وفى تلك الحالة كانت يد بريطانيا ستطلق فى نظامها الانتدابى، فتتصرف على هواها بعد أن تعترف المنظمة الدولية بعجزها؛ ولكن كانت تنتظرها مفاجأة ضخمة حين وافق الاتحاد السوفييتى رغم عدائه للصهيونية على إقامة إسرائيل"[٣].

---

(١) محمد فيصل عبد المنعم: فلسطين والغزو الصهيونى - مكتبة القاهرة الحديثة - القاهرة - ١٩٦٨ ص ٢٠٠.

(٢) د. عايدة سليمة: مصر والقضية الفلسطينية - ص ١٥٠ - ١٥١.

(٣) محمد فيصل عبد المنعم: المرجع نفسه - ص ٢٠٢ - ٢٠٣.

ومن هنا يتضح أسلوب بريطانيا فى حل مشكلاتها إذا أرادت أن تلغى مشروعًا جاءت بمشروع بعده يلغى ما قبله، لذلك اتجهت إلى هيئة الأمم المتحدة لتلغى ما جاء من توصيات فى تقرير اللجنة الأنجلو – أمريكية، ما يعنى خروج أمريكا وعدم تدخلها فى وضع حلول لا تناسب بريطانيا.

من ناحية أخرى أدركت الدول العربية خصوصًا مصر خطورة التدخل الأمريكى فى القضية الفلسطينية على مصالحها منذ صدور توصيات اللجنة الأنجلو – أمريكية، لذلك عقد فى العاشر من سبتمبر عام ١٩٤٦ "مؤتمر لندن" الذى استمر حتى ٢ أكتوبر ثم توقف على أن تستأنف مناقشاته فى ديسمبر من ذلك العام، بناء على القرار الذى اتخذه وزراء خارجية الدول الأعضاء فى جامعة الدول العربية فى أثناء اجتماعهم فى ١٢ أغسطس عام ١٩٤٦ الذين قرروا فيه مفاوضة الحكومة البريطانية خصوصًا بعد إخفاقها فى الوصول إلى حل يرضى الأطراف المتنازعة، وكانت مهمة الوفد المصرى لفت الأنظار إلى خطورة وجود دولة يهودية فى قلب الوطن العربى من الناحية السياسية والاقتصادية وأثرها فى مستقبل الصداقة العربية – البريطانية[1].

وافتتح "كليمت أتلى" رئيس الوزراء البريطانى كلمته بالإشارة إلى المشروع الذى ستقدمه بريطانيا أمام المجتمعين لإيجاد حل لمشكلة فلسطين، وعرف بـ "مشروع موريسون" الذى كان يقترح فيه تقسيم فلسطين إلى أربع مناطق، عربية ويهودية ومقاطعة القدس وأخرى فى النقب، وبإمعان النظر فى المشروع يتضح أنه لا يختلف تمامًا فى جوهره عن مشروع التقسيم الذى اقترحته بريطانيا فى عام ١٩٣٧.

ويرجع التفكير فى هذا المشروع إلى انتظار أمريكا الرد العربى على توصيات لجنة التحقيق الأنجلو – أمريكية والذى جاء بعد خمسين يومًا من صدوره

(١) د. عايدة سليمة: مصر والقضية الفلسطينية – ص ٥١ – ٥٢.

وكان مجرد مذكرة بتاريخ ١٠يونيو عام ١٩٤٦ وتضمن: "إنه ليس لأمريكا حق التدخل فى قضية فلسطين "، وعندما وقفت أمريكا على هزال الموقف العربى، سارعت إلى تشكيل لجنة وزارية برئاسة "هارى غرارى"، الذى اتجه إلى لنـــدن فـــى ١٠ يونيو للتباحث مـــع ممثلى الحكـــومة البـــريطانية فى الطريقة التى ينفذ بها التقرير، وبعد أسبوعين وفى ٢٢ يوليو قدم هؤلاء الخبـــراء تقـــريرًا عـــرف بـــ "مشروع موريسون"[١].

وقد اعترض الوفد المصرى على المشروع وعلل عبد الرزاق السنهورى – عضو الوفد المصرى – معارضته على أساس العواقب السياسية الآتية لتنفيذ المشروع:

١ – إن قرار التقسيم سيخصص منطقة يهودية تتمتع بالحكم الذاتى ويسمح فيها بهجرة لا رابط لها تبدأ بإدخال ١٠٠٠٠٠ مهاجر وتباع الأراضى لليهود دون قيد ولا شرط، ومن ثم ليس إقامة دولة اتحادية، خصوصًا بعد أن أعلن اليهود صراحة أن الهدف الرئيسى الذى يسعون إليه هو إقامة دولة يهودية مستقلة وهو الأساس الذى يقوم عليه برنامجهم الذى أطلق عليه "بلتيمور".

٢ – سيؤدى السماح بالهجرة إلى ازدحام المنطقة المخصصة لليهود إلى درجة لا تسمح معها باستيعاب مهاجرين جدد، ما ينتج عن ذلك مطالبته بتوسيع حدود منطقتهم وتهديد البلاد العربية المجاورة تهديدًا خطيرًا وستكون بمثابة قاعدة تمكن اليهود من اجتياح كل العالم العربى فى الشرق؛ لأن التقسيم سيؤدى إلى حدود مصطنعة لا يمكن التحكم فيها لذلك فإن التقسيم المقترح والمعروف باسم مشروع "موريسون" يجب أن يرفض رفضًا قاطعًا[٢].

---

(١) عودة بطرس عودة: القضية الفلسطينية فى الواقع العربى – ص ٤٢٥.
(٢) محمد فائز القصرى: قضية فلسطين – وثائق فلسطين – ص ٨٣٩ – ٨٤٢.

وما أن رفض العرب مشروع "موريسون"، حتى عرض عليهم بيفن تقديم مقترحاتهم التى تتضمن حصول فلسطين على الاستقلال فى موعد محدد، وقد حاولت بريطانيا عرقلة تنفيذ "المشروع العربى" بإعطاء فترة من الوقت لدراسة هذا المشروع امتدت حتى يناير عام ١٩٤٧[١].

كما أصدر ترومان بيانًا يعبر من خلاله عن موقفه من مشروع موريسون الذى جاء فيه: "إن تنفيذ توصية هجرة مئة ألف يهودى لا يجوز أن يعلق على نتيجة مؤتمر لندن".

لكن الموقف الأمريكى لم يستمر طويلاً فسرعان ما تخلى عنه؛ لأن خبراء وزراء الدفاع فى واشنطن كانوا ينظرون إلى الشرق الأوسط بعيون بريطانيا من خلال المصالح النفطية التى تلعب دورًا كبيرًا فى اتجاه السياسة، ففى ١٢ أغسطس انتهى ترومان إلى رئيس الوزراء البريطانى اتلى بالآتى: "لا أستطيع أن أؤيد رسميًا الخطة فى شكلها الحاجز كخطة أنجلو - أمريكية مشتركة فالمعارضة فى هذه البلاد أصبحت من العنف"، وانسحب ترومان من الخطة المشتركة مع بريطانيا لحل مسألة فلسطين انسحابًا موقتًا[٢].

ونتيجة لتراجع ترومان الموقت ولأهمية النقب لليهود سافر "بن جوريون" إلى لندن عارضًا قبول التقسيم مقابل صحراء النقب إليهم وإنشاء قواعد إنجليزية فيها بديلة للسويس[٣].

لكن لم يؤيده بيفن، وعرض عليه مشروعًا آخر عرف باسمه "مشروع بيفن" الذى لا يختلف كثيرًا عن مشروع موريسون، إذ أدخل عليه بعض التعديلات لصالح اليهود حيث ضم إلى منطقتهم بعض مناطق النقب، ووصاية بريطانية خمس

---

(١) د. عايدة سليمة: مصر والقضية الفلسطينية - ص ٥٤.

(٢) وايزمان: مذكرات وايزمان ترجمة أحمد الشقيرى - مكتب الأمين العام المساعد بجامعة الدول العربية - القاهرة - د. ت. - ص ٣٦٨ - ٣٧٧.

(٣) محمد فيصل عبد المنعم: أسرار ١٩٤٨ - مكتبة دار الهنا للطباعة - القاهرة - ١٩٦٨ - ص ١٨٨.

سنوات تنشأ من خلالها حكومات ومجالس عربية ويهودية تتمتع بالاستقلال الذاتي على ألا يؤدى ذلك إلى التقسيم، وتكون الهجرة منحصرة فى المنطقة اليهودية على حسب قاعدة الاستيعاب الاقتصادى ثم تعاد دراسة الموقف بعد مرور السنين الخمس والسماح بهجرة تقدر بـــ ٩٦ ألفا من اليهود، وفى نهاية السنوات الخمس تقام دولة مستقلة ثنائية الجنسية ويقرر العرب واليهود مبدأ الهجرة فيما بينهما.

ولكن بن جوريون رفض هذا الاقتراح، وهنا رأت الحكومة البريطانية أنه لم يعد بإمكانها عمل شيء بعد تقديمها "مشروع بيفن " كآخر محاولة قبل عرض الأمر على هيئة الأمم المتحدة.

ويتضح من هذا مدى التعارض بين رغبة بريطانيا فى عدم التخلى عن انتدابها، ورغبة "بن جوريون" فى إنهاء الانتداب البريطانى وإقامة دولتين إحداهما عربية وأخرى يهودية وأن يكون النقب من نصيب اليهود[١]، إذ يعتبر النقب الركن الرئيسى الذى لا تقوم دونه قائمة الدولة اليهودية[٢].

لذلك نجدهم يتعاملون بلغة المصالح الدولية عندما لاحت فى الأفق بوادر قيام دولتهم، ويتجهون للدولة ذات المصلحة المباشرة – بريطانيا – وهـــم يـــدركون ما يمثله النقب لبريطانيا وهذا ما عبر عنه كيرزون" خط الدفاع الاستراتيجى بالنسبة لمصر.. وإذا وجب أن ندافع عن القناة فى المستقبل، وهى الجبهة الضعيفة فى مصر، فسيتم ذلك من جهة فلسطين"[٣]، وأن خسارة بريطانيا لقناة السويس سيفقدها مركزها فى الشرق الأوسط، وعلى الرغم من أن بريطانيا صانعة الدولة اليهودية وأسهمت فى توفير جميع مقومات قيامها؛ فإن ذلك لا يأتى على حساب مصالحها، لذلك جاء حرصها، من خلال مشاريع التقسيم، على أن تكون النقب خاضعة لسيطرتها المباشرة، مثل ما جاء فـــى تقـــرير لجنة وودهيد

---

(١) محمد فيصل عبد المنعم: أسرار ١٩٤٨ ص ١٣٦.
(٢) محمد نمر الخطيب: حقيقة اليهود والمطامع الصهيونية – ص ٩٧.
(٣) طارق البشرى: الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥ – ١٩٥٢ – ص ٢٣٣.

عام ١٩٣٨، ومشروع موريسون، أو ضمن الأراضى المخصصة للدولة العربية بعد انتهاء انتدابها بعقد معاهدة دفاع مشترك مع تلك الدولة التى تعد الباب الخلفى الذى تتسلل منه بريطانيا إلى تلك المنطقة مرة أخرى مثل مشروع لجنة بيل عام ١٩٣٧م، ومشروع برنادوت عام ١٩٤٨[١](*).

إلى جانب دراية بريطانيا بوجود بترول فى النقب، ويتضح ذلك من خلال الحوار الذى دار بين السير عبد الرحمن – العضو الهندى – بلجنة التحقيق الخاصة بفلسطين – والمندوب السامى لفلسطين حول ما توصلت إليه الأبحاث الفنية فى النقب (جنوب فلسطين)[٢]، ما يعد حلاً لأزمتها الاقتصادية التى كانت تعانيها منذ بداية عام ١٩٤٦، ويجعلها فى غنى عن الاعتماد الكلى على "مشروع مارشال الأمريكى"[٣].

كما كانت بريطانيا على دراية بأحلام اليهود التوسعية ورغبتهم فى السيطرة على العريش وسيناء وما تحتويه أراضى سيناء على بترول، حيث صرح وزير التجارة والصناعة المصرى فى أثناء وجوده بصحراء سيناء وقتئذ لزيارة منابع البترول لبحث شروط التعاقد مع الشركة الإنجليزية التى اكتشفت آبار البترول الجديدة فى سيناء[٤]: "جاء هذا النبع الجديد ليضيف إلى الإنتاج نحو عشرين إلى ثلاثين ألف طن كل شهر"[٥].

---

(١) عصام شحتة: فلسطين الدولة – جذور المسألة فى التاريخ – ص ٢٣٤ – ٢٣٦.
(*) انظر الملحق رقم (٣) .
(٢) محفظة رقم (٢٥٨) – برقية من القنصل العام بالنيابة إلى وكيل وزارة الخارجية بفلسطين وشرق الأردن حول الحوار الذى دار بينه والسير عبد الرحمن العضو الهندى والمندوب السامى لفلسطين حول الأبحاث الفنية فى النقب.
(٣) محفظة رقم (٢٥٨) تقرير القنصلية الملكية بنيويورك عن مشروع مارشال – القاهرة – ٥ إبريل ١٩٤٨.
(٤) الكتلة – ٨ ديسمبر ١٩٤٧.
(٥) الكتلة – ١٥ ديسمبر ١٩٤٧.

ولإدراك بريطانيا كل هذه الأمور رفضت الاقتراح اليهودى لإنهاء انتدابها، ورفعت الأمر إلى هيئة الأمم المتحدة عندما رأت أنها غير قادرة على فرض حل بالقوة فى فلسطين يقوم على أساس مشاريع تقسيمها، وما يلفت النظر أن كلاً من القضيتين المصرية والفلسطينية انتقلتا إلى أروقة الأمم المتحدة فى عام واحد وهو عام ١٩٤٧م.

وعندما قدمت لجنة التحقيق الدولية الخاصة بفلسطين فى سبتمبر عام ١٩٤٧ مشروعين للتقسيم، عقد فى الفترة من ١٦ – ١٩ سبتمبر اجتماع اللجنة السياسية للجامعة العربية في صوفر، وأهم ما أقره المجتمعون إرسال تحذير رسمي إلى كل من لندن وواشنطن باستعمال القوة فى حالة قيام الدولة اليهودية[١]، وعند مناقشة القضية فى لجنة فلسطين الخاصة التابعة للجمعية العامة وضح تمامًا ميل معظم الأعضاء نحو التقسيم مدفوعين فى تأييدهم للتقسيم من منطلق العطف على المشردين، رغم ما أعرب عنه المندوب المصرى عن قلق بالغ لإقامة مستوطنات يهودية بالقرب من الحدود المصرية فذلك ليس إلا إشارة البدء فى الخطوة الأولى نحو تنفيذ الأطماع اليهودية فى سيناء[٢].

عندئذ سافر "النقراشى باشا" إلى الولايات المتحدة الأمريكية لإقناعها بضرورة إعادة النظر فى مشروع التقسيم وحدوده[٣] مدفوعًا بذلك من حرصه على الأمن القومى لمصر بالطرق الدبلوماسية، متفاديًا التدخل العسكرى فى فلسطين وتعكير صفو العلاقة المصرية – الأمريكية.

وظهرت بوادر الاقتناع الموقت من خلال تحفظات مندوب أمريكا – فى أثناء انعقاد لجنة التقسيم الفرعية – على حدود الدولتين، وأعلن وجهة النظر

---

(١) د . عايدة سليمة: مصر والقضية الفلسطينية – ص ٥٥، ١٥٧.
(٢) الأمم المتحدة: منشأ القضية الفلسطينية وتطويرها ١٩١٧ – ١٩٨٨ – أبحاث اللجنة المعنية لممارسة الشعب الفلسطينى لحقوقه تحت إرشادها – نيويورك – ١٩٩٠ ص ١٤٤ .
(٣) مصر – ٢٩ أكتوبر ١٩٤٧.

الأمريكية وبين أن رأس الزاوية الجنوبية من النقب وشمال النقب يجب اندماجهما فى الدولة العربية وإلا أصبحت الدولة اليهودية بمثابة "إسفين" فى دول الجامعة العربية لأنها ستفصل شرق الأردن عن مصر[١].

ومن الجدير بالذكر أن إقدام "النقراشى باشا" على تلك المحاولة الدبلوماسية لدى أمريكا جاءت بعد تكليفه لسيد مرعى – مهندس زراعى – بمهمة سرية لتقصى الحقائق حول التوسع اليهودى فى فلسطين ودور بريطانيا الخفى الذى تلعبه هناك، وقد جاء ذلك التكليف عقب رسالة الملك عبدالله للملك فاروق فى ٢٢ أكتوبر عام ١٩٤٦ وتحذيره له من "أن اليهود سيمتلكون أغلب الأراضى فى غضون سنتين، ومن ثم صدر التكليف كى يقوم بأول مهمة سياسية خارج حدود مصر بالسفر إلى فلسطين بواسطة الخط الحديدى الذى كان يربط بين القاهرة والقدس عبر سيناء وغزة، للوقوف على نشاط الوكالة اليهودية عن كثب، وتم ذلك على نفقة سيد مرعى الخاصة حتى يحيط تلك المهمة بالسرية والكتمان الشديدين، وبوصول "مرعى" إلى القدس التقى هناك على الفور الدكتور محمود فوزى – قنصل مصر آنذاك – وأحاطه علمًا بالهدف من تلك الزيارة على أنها بمثابة دراسة للمزارع اليهودية ونظمها والوقوف على الفارق بينها ومزارع العرب فى فلسطين، وانتهى من مهمته بمدى التفوق اليهودى فى إقامة المستوطنات والمزارع الجماعية – بالإضافة إلى توسعهم فى شراء الأراضى[٢]، ذلك إلى جانب ما توصلت إليه إدارة المخابرات الحربية المصرية من وجود أربع عشرة مستعمرة بالمنطقة الجنوبية بفلسطين؛ منها ثلاث مستعمرات قوام كل منها نحو ٢٠٠ شخص والجملة بصفة عامة نحو ٩٥٠ شخصًا قابلين للزيادة، ومسلحين جيدًا بالبنادق والبرن والتومى والقنابل اليدوية وأدوات النسف ومستعمراتهم عبارة عن برج عال من

---

(١) مصر – ١٢ أكتوبر ١٩٤٧.

(٢) صموئيل لبيب سيحة: السياسة المصرية تجاه المشكلة الفلسطينية ١٩٤٨ – ١٩٥٦ رسالة دكتوراه أجيزت بجامعة أسيوط – كلية آداب سوهاج – ١٩٩٢ – ص ٢٢ – ٢٣.

الخشب للمـــراقبة وحوله بعض الأكشاك للسكن محاطة بالأسلاك وقد أقيمت للأسباب الآتية:

أ - لتقوم برصد تحركات العرب.

ب - كنقط لتهريب الأسلحة المختلفة للعاصمة تل أبيب.

جـــ - لإغراء العرب المحاربين لبيع أراضيهم.

د - لاكتساب محبة العرب بدعوة أنهم يهود وليسوا صهيونيين.

هـــ - لإيهام لجان التحقيق الدولية بأنهم يملكون أراضٍ فى جميع بقاع فلسطين(١).

---

(١) محفظة رقم (١٢) حديث رقم ٥ - إدارة المخابرات الحربية - قسم المعلومات - مذكرة عن عقد اجتماع يوم ٣١ أكتوبر ١٩٤٧ بالعريش بمنزل محافظ سيناء وبعض الضباط والقائمين بالحركة العربية بجنوب فلسطين.

- **محاولة الياهو ساسون إقناع مصر بالتفاهم مع اليهود ضد بريطانيا قبل صدور قرار التقسيم:**

عندئذ جرت مقابلة بين الياهو ساسون – الذى كان موظفًا كبيرًا فى وزارة الخارجية بإسرائيل – وهيكل محاولاً إقناعه بأنه من الخير تفاهم مصر مع اليهود حول قبول التقسيم مقابل عقد معاهدة على غرار المعاهد المصرية – البريطانية التى عقدت فى سنة ١٩٣٦، وتتضمن شروطها: "الدولتان الساميتان المتعاقدتان يجب ألا تتخذ إحداهما سياسة تتناقض مع سياسة الدولة الأخرى، وتخف أيهما لنجدة الدولة الثانية إذ تعرضت للاعتداء"، فكان رد هيكل: "لكنكم تعلمون أن المصريين جميعًا يعترضون اليوم أشد معارضة على معاهدة ١٩٣٦"، فقال الياهو ساسون: لكن توقيع معاهدة بيننا وبين مصز سيكون المقدمة لإلغاء معاهدة ١٩٣٦ وستعمل إسرائيل من وسائل تعاونكم على إلغائها"، فرد هيكل: "إن مصر قادرة بمفردها على تحقيق أهدافها"[١].

- **رد فعل الوكالة اليهودية إزاء فشل محاولة التفاهم مع مصر:**

أدركت الوكالة اليهودية خطورة الطلب الأمريكى بالنظر فى حدود التقسيم،لأهمية النقب لليهود باعتبارها المنفذ الذى يصل الدولة المقترحة بالبحر الأحمر، فبادرت الوكالة بإرسال "حاييم وايزمان" لمقابلة ترومان ليثنى الأعضاء عن فكرة المساومة على المنطقة المخصصة لليهود[٢].

---

(١) محمد حسين هيكل : مذكرات فى السياسة المصرية – جـ ٣ – طـ ٢ – دار المعارف – القاهرة – ص ٥٠ – ٥٤.

(٢) صلاح العقاد: المرحلة الحرجة ١٩٤٥ – ١٩٥٦ – معهد الدراسات العربية – المطبعة الفنية الحديثة – القاهرة – ١٩٦٨ – ص ٤٤.

وكتب د. حاييم وايزمان فى مذكراته "التجربة والخطأ" يوم الأربعاء ١٩ نوفمبر عام ١٩٤٧: "استقبلنى الرئيس ترومان بلطف وتحدثت إليه عن النقب عندما أعيد النظر فى مسألة النصف الجنوبى من فلسطين، الذى خصص برمته للدولة اليهودية بموجب مشروع الأغلبية للجنة الأمم المتحدة الخاصة المعينة بفلسطين، وقدم اقتراحًا بتقسيمها بين الدولتين العربية واليهودية، وكان الزعماء الصهاينة يتطلعون إلى منطقة النقب بأكملها حتى يمكن الوصول إلى خليج العقبة فى نطاق سيطرته.. ولقد كانت هناك لحظات توتر كثيرة لإنجاز قرار ٢٩ نوفمبر عام ١٩٤٧، حيث رأى البعض من المندوبين الأمريكيين أن اليهود يحصلون على قطعة كبيرة من فلسطين والعرب يثيرون اعتراضات مشروعة، واقترح أن ينقطع من الدولة اليهودية المقترحة جزء كبير من النقب، بحيث تؤخذ العقبة منا، وقد كنت أعلق قيمة كبرى على العقبة منذ وقت إعلان بلفور، فالعقبة هى المدخل إلى المحيط الهندى وتشغل طريقًا من فلسطين إلى الشرق الأقصى أقصر بكثير من الطريق الذى يمر ببورسعيد وقناة السويس، وأنه إذا اختار المصريون معاداة الدولة اليهودية وهو ما آمل بألا يحدث ففى وسعهم إغلاق القناة أمامنا عن طريق قناة السويس عندما تصبح القناة ملكًا لهم، ومن ثم تنقطع سبل وصولنا إلى الشرق[1]. والعقبة مهمة بالنسبة لنا إن ضمت إلينا حولناها إلى ميناء عظيم وفتحنا قناة تصل البحر الأحمر بالمتوسط إما بين تل أبيب والعقبة وأما بين حيفا والعقبة ونستغنى بذلك عن قناة السويس، وهذه أحلام تراودنا منذ تصريح بلفور إلى يومنا هذا بخصوص شق القناة المزعومة بين إيلات وحيفا وأسدود وتسمى قناة العقبة، من ناحية أخرى إن اليهود هم أقدر على تعمير الصحراء من خلال الحصول على المياه لرى أرضها إما عن طريق المياه الجوفية التى تكثر فيها وإما عن طريق نقل المياه من الشمال وفقًا لمشروع أودرمالك".

ولما كانت إسرائيل تومن بأن مخططات السياسات العالمية تقوم على خرائط البترول وآباره وطرقه والقواعد الاستراتيجية فى الشرق الأوسط، ويتضح ذلك من عرضها على بريطانيا إقامة قواعد إنجليزية فى النقب مقابل قبول التقسيم ونهاية

(١) الأمم المتحدة: منشأ القضية الفلسطينية وتطورها ١٩١٧- ١٩٨٨ – ص ١٦٤.

انتدابها[1]. ويبدو أن الساسة اليهود قدموا العرض نفسه إلى الولايات المتحدة الأمريكية عندما سافر وايزمان فى ١٤ نوفمبر إلى واشنطن، وكان مدركًا أن السياسة الأمريكية نحو فلسطين تقوم على مبادئ أربعة أساسية: دعم الإنعاش الأوروبى، إزاحة التفوق البريطانى، احتواء التهديد السوفييتى، وتشجيع المصالح التجارية الأمريكية.

ولما كان النفط أهم المستوردات الأساسية للإنعاش الاقتصادى فى أوروبا ونتيجة لما عانته الولايات المتحدة الأمريكية لاتساع نفوذ بريطانيا فى منطقة الشرق الأوسط وضغطها على الدول العربية لإصدار قرارات تهدد مصالح الولايات المتحدة الأمريكية مثل إصدار قرار بعدم السماح للدولة ورعاياها المؤيدين للتقسيم بأى امتياز اقتصادى والنظر فى إلغاء ما لها من امتيازات وذلك ما جاء ضمن القرارات السرية لمؤتمر بلودان ٨ يونيو عام ١٩٤٦ كرد فعل لتقرير اللجنة الأنجلو - أمريكية والتدخل الأمريكى، عندئذ عرض "حاييم" بترول منطقة النقب عند ضمها إلى الدولة اليهودية، ومن ثم يكون اليهود قد حلوا مشكلة تواجه الولايات المتحدة فى تلك الفترة، وهذا ما جاء فى تقرير أعده جورج كنان مدير هيئة التخطيط السياسى فى وزارة الخارجية الأمريكية: "إن برنامج الإنعاش الأوروبى الذى أعلن فى يونيو عام ١٩٤٧ سيتطلب مقدارًا إضافيًا يبلغ ١,٢ مليون برميل من النفط يوميًا.. ويأتى هذا المقدار كله من منتجين فى الشرق الأوسط"، أما بالنسبة إلى أهمية النقب كقاعدة استراتيجية فيمكن استخدامها قاعدة احتواء للنشاط السوفييتى فى أعقاب الحرب العالمية الثانية التى عرفها جورج كنان باسم "النقاط القوية" وذلك بعدم فرض السيطرة المباشرة على تلك النقاط وفى الوقت نفسه لا تسمح لأحد آخر بتلك السيطرة[2].

---

(١) محمد فيصل عبد المنعم: فلسطين والغزو الصهيونى - ص ١٨٨.

(٢) ميخائيل سليمان وآخرون: فلسطين والسياسة الأمريكية من ويلسون إلى كلينتون - ط ١ مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت - ١٩٥٦ - ص ٧٥، ٩٧.

وهكذا نجحت الصهيونية فى الضغط على أمريكا بالعدول عن فكرتها بشأن النظر فى حدود التقسيم، عندئذ نظر ترومان فى الخريطة وأبلغ ممثله فى الأمم المتحدة بالضغط على الوفود بعدم إثارة ذلك الموضوع.

ثم انتقلت المناقشة إلى الجمعية العامة حول المرحلة الانتقالية من نهاية الانتداب إلى أن يتم تأسيس الدولتين فى أول يوليو عام ١٩٤٨ وتشكيل لجنة للمراقبة من الأمم المتحدة من الدول الصغرى التى تؤيد التقسيم، عندئذ طرح مشروع التقسيم للتصويت أمام الجمعية العامة مرتين، وفى ٢٩ نوفمبر عام ١٩٤٧ صدر قرار التقسيم على أساس مشروع الغالبية بموافقة ٣٣ صوتًا ضد ١٣ امتنعوا عن التصويت[١].

وعقب محمد على علوبة باشا رئيس هيئة وادى النيل العليا لإنقاذ فلسطين على حدود التقسيم بأنه: "أعطى اليهود منطقة بمثابة سهم فى قلب الأراضى المصرية تصل حتى العقبة وتحيط بهذا الميناء المصرى من جميع الجهات"[٢].

كما أوضح هيكل أن هذا معناه "فصل البلاد العربية عن بعضها.. فهذه المنطقة الفلسطينية هى التى تصل مصر وشرق الأردن.. فإعطاؤها لإسرائيل واتصالها بمنطقة الشاطئ المعطاة لإسرائيل برأس المثلث معناه فصل مصر تمامًا[٣].

---

(١) صلاح العقاد: قضية فلسطين المرحلة الحرجة ١٩٤٥- ١٩٥٦ – ص ٤٤، ٤٦ – ٤٧.

(٢) البلاغ – ١١ يناير ١٩٤٨.

(٣) محمد حسين هيكل: مذكرات فى السياسة المصرية جـ ٣ – ص ٣٢.

- **صدى قرار التقسيم على الشعب المصرى:**

- موقف الحكومة المصرية من رد فعل الشارع المصرى إزاء صدور قرار التقسيم:

بصدور قرار التقسيم فى ٢٩ نوفمبر عام ١٩٤٧، كثرت الاحتجاجات وعمت المظاهرات فى مصر، معلنين سخطهم وهاتفين لفلسطين وبسقوط الاستعمار الصهيونى والدول التى وافقت على قرار التقسيم(١).

واجتمع طلبة الأزهر والمعاهد الدينية ومختلف الهيئات والطوائف معلنين سخطهم يهتفون: أين السلاح يــا نقــراشى؟ أيــن الجلاء يا نقراشى؟ نريد عملاً لا قولاً(٢).

وأجمعوا على اتخاذ القرارات الآتية:

١ – مطالبة الحكومة بالاشتراك الحربى فى الدفاع عن فلسطين الشقيقة.

٢ – مطالبة الحكومة بالانسحاب من هيئة الأمم المتحدة.

٣ – فتح مكاتب للتطوع من أجل فلسطين.

٤ – المبادرة بتدريب أكبر عدد ممكن لإنقاذ فلسطين.

٥ – مشروع قرش فلسطين.

وبلغ عدد المتظاهرين أكثر من خمسة آلاف من طلبة المدارس وقصدوا مقر الجامعة العربية فخطب فيهم عزام: "أنتم تطلبون السلاح وأقول لكم أن تتقدموا للتطوع وعلينا أن نضع فى أيديكم العدة للقتال"(٣).

---

(١) مصر – ٢ ديسمبر ١٩٤٧.
(٢) الكتلة – ٥ ديسمبر ١٩٤٧.
(٣) البلاغ – ٣ ديسمبر ١٩٤٧.

ومن الملاحظ أن ألوف المتظاهرين فى يوم فلسطين عز عليهم أن ينسوا قضية الجلاء، فاقترن هتافهم بجلاء الاستعمار الصهيونى عن أرض فلسطين بالجلاء البريطانى عن مصر.

ولوحظ أيضا عدم وجود النقراشى مع سائر رؤساء الحكومات لاستقبال جموع المصريين فى فندق الكونتننتال بل كانت قوات البوليس فى انتظارهم؛ فانهالت بالضرب المبرح على الهاتفين حيث "باعدت تصرفات النقراشى بينه وبين الشعب مسافات تعد بالفراسخ".

ولم تقتصر أعمال المتظاهرين على الهتافات بل وتعدت إلى إتلاف وشغب، فقد ورد فى تقرير إدارة الأمن العام عن حوادث المظاهرات أنه بلغ عدد مركبات الترام التى أحرقت فى أحياء العاصمة تسع عربات، واعتدى المتظاهرون على شركة إفريقيا وصيدلية بشارع قصر العينى، وأشعلت النار فى إحدى الشركات بدائرة عابدين، وحاول المتظاهرون أكثر من مرة اقتحام السفارتين الأمريكية والإنجليزية؛ ولكن قوات البوليس المرابطة استطاعت صدهم، واعتدى المتظاهرون على الجامعة الأمريكية بالحجارة فقابلهم رجال البوليس بالضرب والعصى واستطاعوا أن يشعلوا النيران فى عربتين بشارع قصر العينى أمام الجامعة الأمريكية، كما ألقى بعضهم الحجارة على مدرسة الليسيه الفرنسية، وصرح مرتضى المراغى مدير عام الأمن العام "بأن أعمال البطولة ليست فى حرق مركبات الترام ولا فى مهاجمة وجهات المحال التجارية أو الاعتداء على المواطنين مما آثار الشغب، وقد ألقى القبض على عدد كبير منهم ولم تسمح الحكومة بأن تستمر هذه الحالة التى تضر بقضية البلاد وفلسطين أبلغ الضرر"(١).

ونتيجة لرد فعل الشعب المصرى إزاء قرار التقسيم، اجتمع الأستاذان رينيه ويوسف قطاوى بك، وهما من كبار رجال الطائفة اليهودية فى مصر، مع النقراشى

---

(١) الكتلة – ٦ ديسمبر ١٩٤٧.

باشا وأكدا له عدم صحة ما نشر حول جمع مبلغ قدر بنحو عشرة ملايين من الجنيهات من يهود مصر وأرسل إلى الإرهابيين فى فلسطين ليستعينوا به فى تشريد العرب وتقتيلهم، فقال أحدهما: وكيف تم إخراج مثل هذا المبلغ من مصر فى مثل هذه الظروف؟!(1).

وعلى أثر أعمال المتظاهرين أصدرت الحكومة المصرية بلاغًا رسميًا جاء فيه: "أعربت الأمة فى وضوح عن استنكارها لقرار هيئة الأمم المتحدة بشأن تقسيم فلسطين وعن تصميمها على إحباط هذا الإجراء الظالم المجحف بحقوق العرب؛ ولكن بعض عناصر انتهزت هذه الظروف وارتكبت أمورًا تنطوى على الإخلال بالأمن العام رغمًا عن الاحتياطات الدقيقة التى اتخذت لتفادى وقوعها فمن أجل ذلك تقرر منع المظاهرات وصدرت التعليمات لرجال البوليس بتنفيذ هذا المنع، ووزارة الداخلية ترجو أبناء الوطن أن يعاونوا البوليس على تأدية واجبه فى هذا السبيل وذلك باتباع تعليماته واحترام القوانين والمحافظة على الأمن العام حرصًا على المصلحة العليا للبلاد"(2)، وتنفيذًا لما جاء فى البلاغ تقـرر منع المظاهرات إلا تحت إشراف الحكومة على أن تكون سلمية، وصرح وزير الداخلية بأن الحكومة قررت منع المظاهرات أيا كان نوعها بسبب تحولها إلى حوادث شغب واعتداء مما يسىء إلى قضية فلسطين والبلاد، على أن يكون الإعراب عن الشعور نحو قضية فلسطين بطريقة سلمية، لذلك تقرر أن يكون الاجتماع الذى دعت إلى عقده بعض الهيئات فى الجامع الأزهر مقتصرًا على المؤتمرين فى داخل الجامع ويمنع أى تظاهر خارج الأزهر.

والمفهوم أن هذا البلاغ جاء نتيجة لزيارة وزير الخارجية البريطانى إلى وزارة الداخلية ومقابلة محمود فهمى النقراشى باشا وأبلغه أن بعض الدول احتجت

---

(1) الكتلة – ٤ ديسمبر ١٩٤٧.
(2) الكتلة – ٣ ديسمبر ١٩٤٧.

على ما يجرى من مظاهرات الاحتجاج ضد تقسيم فلسطين[١]، خصوصًا بعد أن عقد اجتماع فى معسكر الإسماعيلية بفايد برئاسة اللفتنانت كولونيل آلبرت الرئيس العام لإدارة المباحث الخصوصية "S. I. B" وبعث بخطاب سرى إلى مساعد الميجور "أروسمت" فى مقر عمله بمدينة بورسعيد، وطلب مقابلته بغرض تأمين الرعايا الإنجليز المقيمين فى المدن المصرية، وذهب إلى مخزن الذخيرة الواقع فى جهة "فنارة" ليتسلم عددًا من المسدسات وضعت فى سيارة نقل بريطانية التى كانت تتردد تقريبًا بين الإسماعيلية والقاهرة[٢]، أما موقف الولايات المتحدة إزاء المظاهرات ومحاولات المتظاهرين الاعتداء على السفارة الأمريكية والجامعة الأمريكية، فقررت وزارة الخارجية الأمريكية وقف إرسال الأسلحة والذخائر إلى منطقة الشرق الأوسط بسبب نشوب الاضطرابات إزاء صدور قرار التقسيم ومصر ضمن هذه البلاد، ولا يشمل قرار الحظر منع إرسال الأسلحة التى تصنعها المصانع الخاصة فى الولايات المتحدة فحسب بل ويشمل جميع الأسلحة والذخائر الموجودة فى الخارج بما فيها المهمات الفائضة التى توجد فى المستودعات الأمريكية فيما وراء البحار وفقًا لقانون الإعارة والتأجير، وصدر قرار الحظر هذا بعد البيان الذى أصدرته وزارة الخارجية الأمريكية إلى مندوبى الولايات المتحدة وقناصلها فى دول الشرق الأوسط، وقد تلقوا تعليمات بحماية أرواح الأمريكيين وممتلكاتهم ضد كل اعتداء محتمل، وجاء فى بيان وزارة الخارجية: "إن حظر الأسلحة والذخائر إلى منطقة الاضطراب يرجع إلى الاضطرابات الحالية وشمل هذا القرار مصر ولبنان وسوريا والمملكة العربية السعودية وشرق الأردن والعراق وفلسطين وهى الدول التى اجتاحتها موجة من الاضطرابات والتى وقعت فيها بعض الحوادث المضادة للأمريكيين إثر الموقف الذى اتخذته الولايات المتحدة من

---

(١) الكتلة – ٥ ديسمبر ١٩٤٧.

(٢) الكشكول الجديد – ٢٢ ديسمبر ١٩٤٧.

قرار تقسيم فلسطين"[١] وإثر قرار الحظر الأمريكى، صرح النقراشى "إننى أنصح الشبان بأن ينصرف إلى دور العلم، فلا فائدة مطلقًا فى اضطرابات لا تعود على البلاد وعلى فلسطين إلا بالضرر"[٢]، وقرر احتواء الموقف وتهدئة الرأى العام المصرى بعقد مظاهرات ولكن سلمية وتتولى الأزهر قيادة اجتماع المؤتمرين فى جامعة الأزهر وتحت سيطرة الحكومة المصرية وباعتماد "هيئة وادى النيل العليا لإنقاذ فلسطين" الشعبية كهيئة رسمية تتولى مهمة جمع التبرعات وتنظيم التطوع لانفراد بعض الهيئات الشعبية خصوصًا الإخوان المسلمين ومصر الفتاة بتأييد الكفاح المسلح ضد الصهيونية.

وكان الإخوان المسلمون أول من أذاعوا أنباء عن المتطوعين الذين بلغ عددهم، كما قال المرشد العام، عشرة آلاف شاب ككتيبة أولى لإنقاذ فلسطين، ثم أخذت تنهال عليهم البرقيات للتطوع فى كتائبهم إلى جانب جمع التبرعات من أجل إنقاذ فلسطين وتحريرها[٣].

هذا إلى جانب جهود "أحمد حسين" رئيس حزب مصر الفتاة، عقب إصدار قرار اجتماع القاهرة فى ديسمبر عام ١٩٤٧ بإقرار التطوع تحت إشراف اللجنة العسكرية لجامعة الدول العربية، حيث اتجه "أحمد حسين" إلى سوريا لمقابلة الرئيس "شكرى القوتلى" رئيس جمهورية سوريا بمعسكر قطنا، مرتديًا زى المتطوعين العسكرى وطلب عمل التسهيلات اللازمة للكتيبة المصرية التى تحمل اسم الشهيد "مصطفى الوكيل"، ويبدو أن الكتيبة التابعة لحزب مصر الفتاة التى أشرف عليها الأستاذ "محمد حلمى الغندور"المراقب العام لحزب مصر الفتاة، قد واجهت عقبات وهذا ما صرح به "أحمد حسين": "لا بد أن نشير هنا إلى أن القنصلية السورية قد امتنعت عن إعطاء استمارات للمتطوعين، فنحن مع دهشتنا

---

(١) البلاغ ٦ ديسمبر ١٩٤٧.
(٢) مصر – ٣ ديسمبر ١٩٤٧.
(٣) د. عايدة سليمة: مصر والقضية الفلسطينية - ص ١٦١.

نرجو ان يكون المنع موقتًا وأن يكون القصد به الصالح العام وأن تقوم الحكومة المصرية بتقديم التسهيلات اللازمة لإخواننا من الشباب المصرى حتى لا يحرموا من شرف الجهاد إلى جانب إخوانهم العرب"(١).

لا شك أن ما حدث من حالات إتلاف وشغب أو عدوان، أمر يدعو إلى الأسف والاستنكار ولا سيما أن المحال التى نالها بعض التلف محال يملكها مصريون أو عرب أو يونانيون، أو يهود، ولا شك أيضًا من واجب الحكومة أن تحول دون وقوع الشغب، وأن تضرب بشدة على أيدى المشاغبين العابثين؛ لكن هذا شيء ومنع الشعب من إظهار شعوره إزاء نكبة فلسطين شيء آخر، خصوصًا أن هذا المنع جاء تحت ضغط قوى خارجية أجنبية – الولايات المتحدة – بريطانيا، بينما تعم موجة الحماس جميع البلاد العربية وتستحث همة كبار المسؤولين، ويعدهم عزام بفتح مكاتب للتطوع وإعطائهم سلاحًا، وعن أسباب ذلك الشغب ذكر عزام باشا: "أن الحكومة المصرية الوحيدة بين الحكومات العربية التى لم تفتح مكاتب التطوع والتجنيد من أجل إعداد جيش التحرير العربى"(٢).

واعتمد رئيس الوزراء "النقراشى باشا" "هيئة وادى النيل العليا لإنقاذ فلسطين" هيئة رسمية" تتألف من محمد على علوبة باشا، والشيخ حسنين مخلوف مفتى الديار المصرية، مقصود حلمى باشا، الأرشمنديت ملايتوس سويتى، إسماعيل الأزهرى، محمد توفيق خليل ومحمد أسعد سلهب، مهمتها جمع التبرعات لإنقاذ فلسطين وجمع الاكتتابات ومقرها دار الاتحاد العربى(٣).

وصرح محمد على علوبة باشا رئيس هيئة وادى النيل العليا لإنقاذ فلسطين بمناسبة إصدار الهيئة خريطة تفصيلية تتعلق بقرار التقسيم بـــ : "يكفى النظر إلى

---

(١) وزارة الداخلية إدارة المطبوعات – رقابة الصحف الشرقية – النشرة الشرقية رقم ٢١ لسنة ١٩٤٧ – خاصة بأخبار الشرق العربية ٢٩ ديسمبر ١٩٤٧.
(٢) البلاغ – ٦ ديسمبر ١٩٤٧.
(٣) الكتلة – ٢٠ يناير ١٩٤٨.

هذه الخريطة التى أصدرتها اللجنة ليعلم أنه أعطى اليهود منطقة بمثابة سهم فى قلب الأراضى المصرية تصل حتى العقبة وتحيط بهذا الميناء المصرى من جميع الجهات"[١]، ونظمت الهيئة المظاهرة الكبرى السلمية بتحديد ميعادها، ومكان التجمع، وسيرها فى صفوف سلمية منتظمة تتقدمهما الأعلام المختلفة فى المظاهرة ولافتات الاحتجاج على تقسيم فلسطين[٢].

ويعد هذا مؤتمرًا تاريخيًا حيث حضره رجال للدين المسلمون والمسيحيون وشارك فيه الطلبة والطالبات والنقابات وجمعيات الشبان المسلمين والإخوان المسلمين[٣].

واشترك عدد كبير من رجال الدين المسيحى بالهتاف للهلال والصليب وبحياة وحدة الأمة، وزار وفد من المسلمين كنيسة العذراء وأوضح ما تتطلبه القضية الفلسطينية من رجال ومال، ورد عليه القمص أرسانيوس الأنبا بيشوى أحد رهبان المدرسة اللاهوتية بعلاقة مصر بفلسطين منذ زمن بعيد.. وبعث طلبة مدرسة الأقباط الكبرى بالقاهرة برقية للمؤتمر جاء فيها: "إن فلسطين للعرب وهى وطنهم وتعلن أشد احتجاجها على قرار التقسيم بالتطوع والدفاع عن هذه الأراضى المقدسة"[٤].

وأهم قرارات المؤتمر:

١ – استنكار الاعتداء على فلسطين العربية بقرار هيئة الأمم الذى يتعارض مع حقوق العرب الثابتة.

٢ – تكوين هيئة عليا لتنظيم الجماعات والهيئات لإنقاذ فلسطين من محنتها.

---

(١) البلاغ – ١١ يناير ١٩٤٨.
(٢) مصر – ١١ ديسمبر ١٩٤٧.
(٣) مصر – ٩ ديسمبر ١٩٤٧.
(٤) مصر – ٣٠ ديسمبر ١٩٤٧.

٣ – دعوة شباب مصر على اختلاف طبائعهم للدفاع عن العروبة.

٤ – مطالبة الأمة بإعداد الوسائل للدفاع عن الأمة العربية واستقلالها[١].

وفيما يختص بالتبرع وضعت هيئة وادى النيل العليا نظاما لجمع التبرع كالآتى:

١ – تقبل التبرعات من الشركات والدوائر وكبار رجال الأعمال والأعوان على أن تكون بشيكات على أى بنك، بحيث يكون الدفع إلى [هيئة وادى النيل العليا لإنقاذ فلسطين] ولحسابها ببنك مصر بالقاهرة.

٢ – تقبل التبرعات من الهيئات التى تفضل إرسال تبرعاتها بالبريد وذلك بإرسال حوالات واجبة الدفع إلى (هيئة وادى النيل العليا لإنقاذ فلسطين) وتقبل التبرعات كذلك من الأفراد بنفس النظام، بدار الاتحاد العربى مقر الهيئة، وتصدر الهيئة ايصالات إلى كل من يتبرع بمبلغ.

٣ – أعدت الهيئة طائفة من القسائم والطوابع بفئات مختلفة، وأعلنت أنها غير مسؤولة عن أى تبرع لا يقدم فى مقابله على الفور قسيمة أو طابع، وتشترط دائمًا أن يكون بيع القسائم والطوابع فى خلال مدة محددة وبمعرفة مندوبين معتمدين من الهيئة ويحملون بطاقات صادرة من الهيئة[٢].

وقد اتخذت الهيئة هذا الإجراء إثر إصدار لجنة فلسطين تقريرها الذى تم رفعه لمجلس الأمن فى أواخر يناير عام ١٩٤٨، إذ أكدت فيه ضرورة استخدام جيش دولى لتنفيذ قرار التقسيم[٣].

---

(١) مصر – ١٠ ديسمبر ١٩٤٧.

(٢) الكتلة – ٦ ديسمبر ١٩٤٧.

(٣) السياسة – ١ يناير ١٩٤٨.

وفى فبراير ١٩٤٨ تلقت وزارة المالية المصرية كتابًا من الحكومة المصرية جاء فيه: "إن مؤتمر بلودان كان قد قرر أن تصدر البلاد العربية طابعًا للبريد إسهامًا منها فى نصرة فلسطين، وأن تقوم مصلحة المساحة بعمل طابع تذكارى من فئة عشرة مليمات تتولى الأمانة العامة دفع نفقات التوزيع لمصلحة البريد"[١].

لذلك تقرر صنع طوابع بريدية ومالية فى كل دولة من دول الجامعة يرصد ريعها لعرب فلسطين، وتشكيل لجان وجمعيات شعبية للدفاع عن فلسطين فى الأقطار العربية ويتم جمع المال وتسليمه إلى صندوق إعانة فلسطين بالأمانة العامة[٢].

وعهد إلى هيئة وادى النيل العليا لإنقاذ فلسطين تخصيص أسبوع لجمع التبرعات عرف باسم "أسبوع فلسطين" بدأ من أول مارس حتى السابع منه وقامت بإعداد طوابع خاصة[*]، ونشرت تنبيهًا بعد أن نمى إلى علمها من مصادر مسؤولة أن بعض الأفراد ذوى الأهداف المعادية لقضية العروبة قد قاموا بإعداد طوابع خاصة بأسبوع فلسطين دون أن يتسلموا طوابع باسم "هيئة وادى النيل العليا" لإنقاذ فلسطين، وزود رجال البوليس بتعليمات لتشديد المراقبة على كل من يشتبه فيهم بخاصة الفتيات الصهيونيات خصوصًا أن جميع المتطوعين لأسبوع فلسطين من الشباب والطلبة، وعينت ٥٠ مفتشًا لمراقبة المتطوعين للجمع فى هذا الأسبوع ليتحققوا من شخصياتهم فى الطرق والأماكن العامة، وطالبت الهيئة المتطوعين بألا ينادوا بهتافات أو يعتدوا على طائفة معينة، وأكدت الهيئة فى تنبيهها إلى الآتى: "إننا جميعًا أبناء وطن واحد وكلنا أمل فى أن يبادر الشعب إلى تأدية واجبه بالتبرع للهيئة من أجل القضية المقدسة"[٣].

---

(١) البلاغ – ١٦ فبراير ١٩٤٨.
(٢) تقرير لجنة التحقيق فى قضية فلسطين – مطبعة الحكومة – بغداد ١٩٤٩ – ص ٥٥.
(*) انظر الملحق رقم (٤) .
(٣) الإخوان المسلمون – ٣ مارس ١٩٤٨.

وأصدرت الهيئة بيانًا على لسان سكرتيرها "مصطفى مؤمن" ترجو فيه:

١ – جميع الوعاظ والخطاب أن يعدوا خطبهم حول موضوع فلسطين لحث الشعب القاهرى على التبرع.

٢ –جميع المتطوعين أن يذهبوا إلى المساجد القريبة منهم.

٣ – تحذر مرة أخرى من أنه لا يجوز إعطاء التبرعات إلا لمن يحمل بطاقة الهيئة الخضراء الخاصة بها والممضاة من "محمد على علوبة باشا رئيس الهيئة مع أمين الصندوق أو أمين السر وسكرتير الدعاية".

ويبدو أن هذه الإجراءات المشددة اتخذت لتحول دون قيام أى جهة شعبية أخرى بجمع التبرعات مثل الإخوان أو قيام الصهيونيين بجمع التبرعات بتقليد طابع الهيئة وتهريب التبرعات إلى فلسطين لصالح قضيتهم وشراء السلاح لمحاربة العرب.

وشددوا فى حالة نفاد بطاقات الهيئة لدى جامعى التبرع على أن يستخدموا بطاقاتهم الجامعية على أن يكون ذلك فى الحرم الجامعى والكليات فقط[١].

وصرح "محمد على علوبة باشا" رئيس هيئة وادى النيل العليا لإنقاذ فلسطين بأن عبء الدفاع عن فلسطين ملقى على كواهل الأمم العربية وبنوع خاص الأمم المحيطة بفلسطين؛ لأن الخطر عليها مباشر كما هو على فلسطين نفسها، وقد أسهمت الحكومة المصرية بدفع نسبة ٤٢٪ مما تقرر دفعه فى جامعة الدول العربية بجمع مليون جنيه إسهامًا لإنقاذ فلسطين، ودفعت الحكومة ٤٢٠ ألف جنيه، ثم دفعت المبلغ مرة أخرى عندما تقرر جمع مليون جنيه إسهامًا، وأنشأت الحكومة هذه الهيئة للمساعدة ماديًا وأدبيًا، كما تسعى إلى إسعاف المصابين، وقد ألفت قافلة طبية برئاسة الدكتور سليمان عزمى باشا، وكبار الأطباء أرسلوا إلى فلسطين، وهى مؤلفة من ٢٥ سيارة محملة بالأدوية والأدوات الطبية وبلغت نفقات تجهيزها ٦٠٠٠٠ جنيه[٢].

---

(١) الإخوان المسلمون – ٥ مارس ١٩٤٨.

(٢) البلاغ – ١٨ مارس ١٩٤٨.

- **تأمين الحدود الشرقية المصرية فى أعقاب صدور قرار التقسيم ٢٩ نوفمبر عام ١٩٤٧:**

إزاء ما بدا فى الجمعية العامة من اتجاه نحو التقسيم، رأت الدول العربية أن تتخذ مواقف أكثر حزمًا إما بقصد التنفيذ وإما على الأقل التأثير فى الأمم المتحدة حتى تعيد النظر فى خطة إنشاء الدولة اليهودية، خصوصًا بعد أن رفعت اللجنة العسكرية الدائمة برئاسة إسماعيل صفوت - التى اتخذت دمشق مقرًا لها - تقريرها إلى اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية فى ٩ أكتوبر ١٩٤٧، حيث أوضح التقرير الحقائق الآتية:

١ - الموقف السياسى: المتمثل فى إعلان الحكومة البريطانية عزمها على الانسحاب، وينذرها بوقوع أحداث خطيرة لا يفيد منها سوى الجانب الصهيونى.

٢ - للصهيونيين منظمة سياسية عظيمة النفوذ هى الوكالة اليهودية التى تعتبر بمثابة حكومة صهيونية وتملك من التنظيمات والتشكيلات ما يمكنها من تأسيس حكومة من خلال مدة قصيرة [١].

٣ - تصريح بيفن: "لقد عرضت حلولاً مختلفة فى الماضى ومنها مشروع التقسيم ولكن جميع هذه الحلول يحتاج تنفيذها إلى استخدام القوة، وأن سياسة ترومان الانتخابية قضت على آماله بالوصول إلى اتفاق مع اليهود فى شأن فلسطين" [٢].

أمام هذه الحقائق فكر العرب فى فترة ما بعد انتهاء الانتداب، وقرروا اتخاذ احتياطات عسكرية على حدود فلسطين، خصوصًا بعد أن حذر رئيس الوزراء

---

(١) تقرير لجنة التحقيق النيابية - التقرير الأول الذى رفعه اللواء الركن إسماعيل صفوت إلى اللجنة السياسية بجامعة الدول العربية - الملحق أ و جـ - ص ١٣٢، ١٣٦.

(٢) الكتلة - ٢٨ فبراير ١٩٤٧.

المصرى – النقراشى باشا – من خطورة التورط فى أى مغامرة حربية وفضل تشجيع المتطوعين العرب وإمدادهم بالسلاح، وأعلن: "أن القوات البريطانية مازالت تحتل قواعد فى منطقة القناة ولذلك يتعذر مجابهتها فى فلسطين.. ومصر غير متحمسة لفكرة الحرب وفى الإمكان التظاهر بذلك بحشد الجيوش المصرية على الحدود الفلسطينية"(١).

وتقدمت إدارة الجيش بطلب لوزارة الدفاع للبدء فى تنفيذ قانون التجنيد الإجبارى بانتداب بعض الموظفين المدنيين والعسكريين لإنشاء ثلاثة مراكز تجنيد جديدة(٢)، ولحاجة الجيش المصرى الماسة إلى تقويته وتعزيزه بالأسلحة الحديثة – على أن هذا كان يحتاج إلى مبالغ طائلة قد لا تتحملها خزينة الدولة – اقترح فرض ضريبة حربية يدفعها كل مصرى ولتكن عشرة قروش عن كل فرد(٣)، كما قام الفريق إبرهيم عطا الله رئيس أركان الجيش بحملة كشفية بالطائرة على الحدود المصرية(٤).

وفى ١٥ أكتوبر صدرت التعليمات بتحريك قوة كتيبة من المشاة – ٩ بنادق مشاة مدعمة ببعض الأسلحة الإدارية والمساعدة لمنطقة العريش لتعزيز القوات الموجودة بها أصلاً ووصلت إلى مواقعها فى ٢٦ أكتوبر ووضعت تحت قيادة الأميرالاى أحمد المواوى(٥).

وبخصوص تلك القوة أرسل السكرتير الأول لحكومة الانتداب بالقدس فى أكتوبر عام ١٩٤٧ إلى السفارة البريطانية يستفسر عن المدى الذى تكون فيه مصر مهتمة بمساعدة عرب فلسطين واحتمالات إرسال مصر بالرجال والسلاح، فردت

---

(١) د. عايدة سليمة: مصر والقضية الفلسطينية – ص ١٦٠.
(٢) مصر ٢٠ سبتمبر ١٩٤٧.
(٣) مصر – ١٠ أكتوبر ١٩٤٧.
(٤) مصر – ١٥ أكتوبر ١٩٤٧.
(٥) إبراهيم شكيب: حرب فلسطين – رؤية مصرية – ط١ – دار الزهراء للسلام العربى – القاهرة ١٩٨٦ – ص ١٥٣.

السفارة في ٢٤ أكتوبر عام ١٩٤٧ على ذلك بقولها "إن قوة صغيرة من ٢٠٠٠ عسكرى من الجيش المصرى لا تظهر في الحاضر حماسًا متميزًا للدعم العسكرى الفعلى لعرب فلسطين، وأن الجيش المصرى يعانى نقصًا في الأسلحة والمعدات، ومع هذا فإنه ليس مستحيلاً أن السلطات الحربية المصرية إذا دعيت تستطيع أن تمد المقاتلين في فلسطين بآلاف قليلة من البنادق.. ويمكن أن يفعل هذا بطريقة سرية أظهرتها التقارير السرية.." وكانت هناك حركة مرور للأسلحة المهربة من الصحراء الغربية من خلال مصر بتواطؤ سلطات مصرية معينة[1].

ويرجع شك المسؤولين البريطانيين في السلطات الحربية المصرية إلى أنها كانت تأتمر بأمر الملك فاروق الذى يتمسك بأن يكون صاحب السلطة العليا على الجيش، عن طريق إبراهيم عطا الله رئيس الأركان المنفذ لأمره والذى لا يقوم بأى خطوة إلا بعد الرجوع إليه[2]. من ناحية أخرى، مساندة الملك فاروق للمفتى - أمين الحسينى - الذى يمثل الغالبية في فلسطين.

وعندما تمت مناقشة القضية في لجنة فلسطين الخاصة التابعة للجمعية العامة وضح تمامًا ميل معظم الأعضاء نحو التقسيم ما يعنى إيذانًا بقيام دولة يهودية على الحدود الشرقية لمصر، وأصدر وزير الحربية والبحرية أحمد عطية إلى رئيس هيئة أركان حرب الجيش أمرًا شفويًا في ١٠ فبراير عام ١٩٤٧ بإرسال القوات الجاهزة التنظيم إلى العريش للتدريب ووضع الخطط اللازمة لحماية الحدود الشرقية في داخل الحدود ضد أى اعتداء مسلح، وفى ١٤ نوفمبر عقد مؤتمر برئاسة هيئة الأركان وقوات الأسلحة وتقرر إرسال مجموعة ألوية وصدر الأمر الإدارى بتحركها للعريش في أيام ١٨ و٢٠ و٢٢ و٢٤ و٢٦ من

---

(١) د. عبد الوهاب بكر: الجيش المصرى وحرب فلسطين ١٩٤٨- ١٩٥٢ - دار المعارف - القاهرة - ١٩٨٢ - ص ٥٠ - ٥١.

(٢) لطيفة سالم: الملك فاروق وسقوط الملكية ١٩٣٦ - ١٩٥٢ - ط ١ مكتبة مدبولى القاهرة - ١٩٨٩ - ص ٨٥٢.

نوفمبر[1]، خصوصًا بعد ما توصلت إليه إدارة المخابرات الحربية المصرية من معلومات عن نشاط اليهود فى المستعمرات الجنوبية من فلسطين وما لديهم من كميات هائلة من الذخيرة وأدوات النسف (الديناميت) ومعامل سرية للإنتاج فضلاً عن قواتهم العسكرية المسلحة كانت تقدر بنحو ٢٥٠٠٠ مقاتل على أتم الاستعداد من حيث التسليح والتنظيم الحديث بخلاف عدد كبير جدًا من السيدات والأنسات يقمن بالأعمال الإدارية والكتابية والمخابرات - بخلاف الفدائيين وكل يهودى يحمل سلاحًا ويتدرب على استخدامه، كما كانت لديهم أجهزة لا سلكية ومدرسة لتعليم الطيران بتل أبيب، إلى جانب اهتمامهم بإنشاء المستعمرات وتحصينها، ومد أنابيب المياه بجوار الطرق العامة مثل "غزة - بئر سبع" لتكون من المرافق العامة ولا يتعرض لها العرب.

- لذلك أوصت إدارة المخابرات الحربية بالآتى:

١ - نسف السكة الحديد والمواصلات الخطية واللا سلكية باعتبارها خير طريق لتطهير جميع المنطقة الجنوبية.

٢ - التدريب على أعمال النسف وسد الطرق ومقاومة الطائرات[2].

- **مرور طائرات صهيونية فوق "معسكر تدريب العريش":**

عندما بادر مجلس الأمن بتشكيل لجنة خماسية من الدول الصغرى التى وافقت على التقسيم لمتابعة تنفيذ المشروع والتى تشكلت من: بوليفيا والدنمارك وبنما والفلبين وتشيكوسلوفاكيا، واختيرت الأخيرة لرئاسة اللجنة[3].

---

(١) محفظة رقم (١٣) - جـ ٥ - مذكرة عن الحملة المصرية فى فلسطين.

(٢) محفظة رقم (١٢) حديث رقم ٥ - إدارة المخابرات الحربية - قسم المعلومات - مذكرة عن عقد اجتماع يوم ٣١ أكتوبر ١٩٤٧ بالعريش بمنزل محافظ سيناء وبعض الضباط والقائمين بالحركة العربية بجنوب فلسطين.

(٣) صلاح العقاد قضية فلسطين - المرحلة الحرجة ١٩٤٥ - ١٩٥٦، ص ٥٢.

وفى ذلك الشأن يذكر الطيار أول محمد حسين فى تقريره إلى قائد أسراب محمد صلاح الدين مهيب – مدير إدارة المخابرات الجوية – فى ٦ يناير عام ١٩٤٨": إن الحوادث الجارية فى فلسطين قد ساعدت فى جعل فكرة التقسيم حقيقة واقعة يلمس وجودها كل متتبع للحوادث الحربية الجارية.. فكل من العرب واليهود يهاجم بعضهم بعضًا ثم يعود كل منهم لمراكز تجمعهم سواء فى المناطق العربية أو الصهيونية، ما جعل فلسطين مقسمة إلى مناطق بعضها تابع للعرب والبعض الآخر للصهيونيين، وهذا التقسيم الفعلى يطابق التقسيم الذى وضعته هيئة الأمم المتحدة إذا ما روجع على الخريطة، لذلك من المحتمل جدًا عندما تلمس اللجنة المزمع إرسالها هذا الوضع الفعلى أن تبين للعالم أجمع أن التقسيم قد تم فعلاً وأصبح حقيقية واقعة، وأن هناك أرضًا يحتلها العرب ويدافعون عنها وأرضًا أخرى يحتلها ويدافع عنها الصهيونيون"[1]، ومع إعلان بريطانيا فى ١١ ديسمبر عام ١٩٤٧ موعد انتهاء انتدابها فى ١٥ مايو عام ١٩٤٨ وموعد الجلاء لآخر فرقة من قواتها فى أغسطس ١٩٤٨ وصرح "الأدون ناتان" رئيس جريدة "هابوكر" اليهودية فى جموع حاشدة من اليهود فى تل أبيب:" إننا لن ننزل عن حقوقنا فى أرض إسرائيل كلها من وادى النيل إلى الفرات ولكننا نقبل الآن تقسيم فلسطين ولن نحارب حتى نكمل استعدادنا ونأخذ كل أهبتنا" وما نشرته جريدة "هامشكيف" لسان حال الإصلاحيين المتطرفين وهم ثمانية عشر فى المئة من يهود فلسطين رفضهم الاشتراك فى الحكم مع الوكالة اليهودية أو فى الانتخابات؛ لأن معنى اشتراكهم هو قبولهم مبدأ التقسيم وهو مبدأ يعارض تطلعهم الصريح بقيام دولة يهودية فى فلسطين كلها[2].

(١) محفظة رقم (٤) ١ – ٢٥ س ج / ملف أ – تقرير عن زيارة الطيار أول محمد حسين لمنطقة القنال والعريش من ٣١ ديسمبر ١٩٤٧ إلى ٥ يناير ١٩٤٨ – إلى قائد أسراب محمد صلاح الدين مهيب مدير إدارة المخابرات الجوية.
(٢) الكتلة – ٤ ديسمبر ١٩٤٧.

ما يعنى ذلك أن التقسيم هو بداية حدود دولتهم المزيفة، لذلك كانت الصهيونية الشغل الشاغل لجميع الزعماء العرب؛ لأنها تهدد الشرق الأوسط بأكمله إذا ما تركزت واستقرت فى فلسطين، وتقاطر رؤساء الحكومات العربية إلى القاهرة فى الفترة من ٨ – ١٧ ديسمبر عام ١٩٤٧ لأخذ الاستعدادات لتنفيذ قرار جامعة الدول العربية الخاص بحشد جميع الجيوش العربية على حدودها مع فلسطين إذا ما حاولت جيوش أجنبية دخول فلسطين لتنفيذ قرار التقسيم(١).

ومصر كدولة عربية ترى أن قيام دولة صهيونية أمر خطير للغاية يهدد الشرق الأوسط والأدنى معًا؛ لأن قيام هذه الدولة التى تشرف على البحر الأبيض المتوسط وتعتمد على أموال طائلة وأعوان من الدول الكبرى وفى مقدمتها أمريكا سيجعلها تزدهر بسرعة وتنمو معها الأطماع الاستعمارية لما لها من قوة عسكرية لا يستهان بها، كما أن وفرة المال لديها – خصوصًا أن أصحاب شركات البترول الأمريكية يهود – سيجعلها تعمل على شراء الأراضى فى شبه جزيرة سيناء من ملاكها(٢).

ومع وجود القوات المصرية على الحدود المصرية – الفلسطينية نشط اليهود فى تحويل قرار التقسيم من مجرد حبر على ورق إلى حقيقة واقعة لرفض مصر وجود مستعمرات على حدودها وإعطاء النقب لليهود، وذلك على الرغم من انسحاب اليهود من مستعمراتهم اليهودية المقامة بين الحدود الفلسطينية والمصرية قبل صدور قرار التقسيم، بناء على نصيحة القائد البريطانى قائد لواء غزة – بئر سبع بإخلاء المستعمرات لتعدد هجمات البدو عليهم وقطع أنابيب المياه وصعوبة التصدى لهم، إلا أنهم عاودوا تعزيز مستعمراتهم بعد وصول قوات الجيش المصرى إلى العريش(٣).

---

(١) مصر – ٩ ديسمبر ١٩٤٧.
(٢) مصر – ١٢ ديسمبر ١٩٤٧.
(٣) محفظة رقم (٤) ١ – ٢٥ / س ج/ ملف أ – تقرير عن زيارة الطيار أول محمد حسين خيرى لمنطقة القنال والعريش من ٣١ ديسمبر ١٩٤٧ إلى ٥ يناير ١٩٤٨ – إلى قائد السراب صلاح الدين مهيب مدير إدارة المخابرات الجوية.

وأصبح يشغل المستعمرة ٤٠٠ فرد تقريبًا بعد أن كان نحو ٥٠ فردًا، إلى جانب وجود أرض لنزول الطائرات بجوار المستعمرات عرفت باسم مطار الدنجور على زاوية ١٢٠ درجة من خان يونس ويبعد عنها نحو ٨ أميال(١).

وفى ٢٠ ديسمبر عام ١٩٤٧ أبلغ مدير سلاح المشاة وقائد معسكر تدريب العريش مدير العمليات الحربية والمخابرات بمرور طائرة فوق منطقة المعسكر ذات محرك، بطيئة السرعة ليس بها أى علامات مميزة وبارتفاع بسيط وحامت حول منطقة المعسكر، وفى ٢١ ديسمبر أبلغوا أيضًا بمرور طائرة كبيرة ذات محرك ودارت مرتين فوق المنطقة إلى جانب كثرة مرور طائرة أو اثنتين بارتفاع بسيط مشكوك فيه، ولما كان المتوقع أن تكون هذه الطائرات تابعة للصهيونيين لمراقبة تطورات الموقف داخل المعسكر من زيادة القوات والأسلحة وأخذ صور فوتوغرافية للانتفاع بها عند الحاجة ومن ناحية أخرى لإضعاف الروح المعنوية بإظهار قوة طائراتهم(٢).

رفع الأمر إلى رئيس هيئة أركان حرب الجيش فى ٢٤ ديسمبر، الذى رفعه بدوره إلى وزير الدفاع فى ٢٥ ديسمبر وأمر الأخير بعقد مؤتمر برئاسة المدفعية ومدير العمليات الحربية مع المختصين للنظر فى استكمال وسائل الدفاع الجوى والأرضى عن منطقة العريش ومطارها(٣).

واتخذ المؤتمر قرارات عدة بناء على الملاحظات التى أبداها شعراوى بك مدير السلاح الجوى الملكى فى تقريره عن الإصلاحات الضرورية لمطار العريش والتى تضمنت الآتى:

---

(١) مصر - ١٢ ديسمبر ١٩٤٧.
(٢) محفظة رقم (١٢) حديث رقم ٥ - إدارة المخابرات الحربية - قسم الأمن - مذكرة معلومات من مندوبها بالقنال.
(٣) محفظة رقم (٤) ١ - ٢٥ / س ج / ملف أ - تقرير من رئاسة معسكر التدريب فى ٢١ ديسمبر ١٩٤٧ عن مرور طائرات فوق معسكر العريش.

أ – طلب من الأشغال العسكرية إصلاح أبواب ونوافذ معظم الطائرات بمطار العريش، وإرسال ماكينة للإضاءة لعدم وجود إنارة بالكهرباء بالمطار.

ب – حاجة المطار إلى سلك شائك لمنع العربات من الاقتراب منه.

جـ – الحراسة الخارجية بمدافع مضادة للطائرات على بعد نصف كيلو متر من المطار.

وقد لوحظ ضعف وسائل الدفاع الجوى والأرضى عن المطار والمتمثلة فى عدم وجود نظام للمراقبة الجوية بشكل يسمح للطائرات بالصعود فى وقتٍ كافٍ للتصدى للطائرات التى تحوم فوق العريش مع عدم وجود غرفة عمليات لتنسيق أعمال الطيران والمدفعية، الموصلات التليفونية ضعيفة، إذ كان يوجد فقط خط واحد بين رئاسة قوات الجيش بالعريش والمطار، وكثيرًا ما يتعرض للقطع والرياح والرمال ما يجعله غير صالح للعمل فى فترات كثيرة[١].

واستقر الرأى على إرسال "تروب" من المدفعية الثقيلة المضادة للطائرات و"تروب" من الأنوار الكاشفة علاوة على ثلاث طائرات سبتفاير من السلاح الجوى الملكى لسرعة تولى الدفاع عن المطار.

ولضمان وقاية العريش من الغارات الجوية رأى ضرورة إصدار أمر صريح بفتح نيران المدافع على أي طائرة تظهر ليكون ذلك بمثابة الدفاع المحلى الوقتى وحتى تتمكن الطائرات المضادة من الصعودَ لمطاردة الطائرات المعادية، مع، مضاعفة الجهود فى الحصول على جهاز الرادار خصوصًا مع عدم وجوده فى سلاح الطيران أو المدفعية، حيث إن الأجهزة التى كانت موجودة – ذات مدى

---

(١) محفظة رقم (٤) ١ – ٢٥ / س ج / ملف أ – تقرير عن زيارة الطيار أول محمد حسين خيرى لمنطقة القنال والعريش من ٣١ ديسمبر ١٩٤٧ إلى ٥ يناير ١٩٤٨.

قصير – لا تفى بالغرض، إلى جانب صعوبة إنشاء شبكة نقط للمراقبة إذ يستلزم إنشاء ١٦ نقطة أغلبها فى مناطق وعرة لا يمكن تموينها بسهولة ولا تغطى منطقة العريش من جهة الشمال لوجود البحر، فى حين أنه من المنتظر أن تسلك الطائرات المعادية ذلك الطريق[١].

ومع تكرار مرور طائرات غير معروفة الجنسية فوق منطقة القوات المصرية بالعريش أصدر وزير الدفاع الأوامر الآتية:

١ – منع الطيران فوق منطقة مركزها مطار العريش ٣٣ درجة و٥ دقائق شرقًا و٣١ درجة شمالاً ونصف قطرها ٢٥ ميلاً وذلك اعتبارًا من ٢٨ ديسمبر ١٩٤٧.

٢ – إرسال قوة من السلاح الجوى الملكى إلى العريش للتعاون مع القوة البرية.

٣ – تدعيم قوة الدفاع ضد الطائرات بالعريش كالآتى:

أ – استكمال البطارية الخفيفة م / ط (عدا تروب) كى تكون بطارية كاملة.

ب – بطارية م / ط ثقيلة.

ج – بطارية أنوار كاشفة.

د – أجهزة الرادار للتعاون مع قوات الدفاع م / ط.

٤ – يصدر قائد قوة العريش للقوة التى ستتوافر لديه لهذا الغرض، الأوامر الكافية بمنع الطيران فوق المنطقة الممنوعة المحدد فى الفقرة(١)[٢].

---

(١) محفظة رقم (٤) ١ – ٢٥ / س ج / ملف أ بخصوص تأمين مصر للحدود الشرقية (العريش) مذكرة مرفوعة لوزير الدفاع بشأن الدفاع المضاد للطائرات عن العريش من رئيس أركان حرب الجيش بالنيابة عثمان المهدى – كوبرى القبة ٢٤ فبراير ١٩٤٨.

(٢) محفظة رقم (٤) ١ – ٢٥ / س ج / ملف أ – مؤتمر برئاسة هيئة أركان حرب للنظر فى أوامر وزارة الدفاع الوطنى الصادرة فى ٢٥ ديسمبر ١٩٤٧.

وبناء على ذلك أرسل قائد جناح السكرتير الفنى لشئون الطيران بيان وزير الدفاع لمدير عام مصلحة الطيران المدنى مصطفى رياض، الذى يتضمن تعليمات وزير الدفاع لإخطار الطيارين المدنيين وجاء فيه: "إن التمرينات ستبدأ فى العريش ابتداء من وقت صدور هذا البيان للتدريب على إطلاق المدافع المضادة للطائرات وللتدريب على إطلاق نيران الطائرات ويحذر البيان هؤلاء الطيارين من الاقتراب من مطار العريش؛ لأنهم سيكونون معرضين لنيران المدافع والطائرات، العسكرية المصرية"، والمفهوم أن هذه التصريحات جزء من التدابير العسكرية التى اتخذت فى منطقة العريش بعد ظهور طائرات غريبة تحوم فوق تلك المنطقة [1].

كما أصدرت تعليمات بتحرك سرب من وحدات مساعدة؛ حيث تتولى الحراسة ابتداء من ٢٩ ديسمبر، على أن يلاحظ استبدال السرب المكلف بالحراسة مرة كل شهر، إلى جانب ترحيل تروب أنوار كاشفة (عدد ٦ بواعث) من قوات الإسكنـــدرية وتروك ن ٣م / ط متحرك (عدد ٤ بواعث) من قوات القاهرة و ك ٩ بنادق و ك ٢ مدافع ماكينة ونقل نحو ألف شيكارة رمل لعمل مواقع المدافع بالعريش وذلك فى ٣١ ديسمبر لتصلها قبل ظهر ٢ يناير عام ١٩٤٨م.

وإلى جانب تلك الترتيبات الدفاعية تم تكليف الطيار أول محمد حسين خيرى من إدارة المخابرات الجوية بزيارة لمنطقة القنال والعريش لاستكشاف أمر طيران طائرات غير معروفة الجنسية فوق منطقة العريش وقد توصل إلى أن هناك فرقًا كبيرًا ملموسًا بين القوات الصهيونية والقوات العربية فى فلسطين ويستلزم الأمر تدخل الدول العربية بشكل رسمى، ولكن نظرًا لصعوبة التنفيذ فى تلك الفترة لوجود القوات البريطانية أوصى بالأمور الآتية:

---

(١) محفظة رقم (٤) ١ – ٢٥ /س ج / ملف أ – تعليمات من مدير مكتب وزير الدفاع الوطنى إلى رئيس هيئة أركان حرب الجيش والسكرتير الفنى لشئون الطيران.

أ – نظرًا لاحتمال وقوع هجوم أرضى أو شن غارات جوية على منطقة العريش فى المستقبل ليس فقط بقوات نظامية ولكن بأعمال تخريبية، يرى من الأوفق عدم تركز القوات المصرية فى هذه المنطقة بالذات حتى تكون لها سرعة الحركة وحرية العمل وصعوبة مهاجمة القوات المصرية فى أى وقت.

ب – توزيع قوات الحدود المصرية وتعزيزها حتى تضطر القوات الصهيونية الموكول إليها حراسة حدود فلسطين، من جهة القطر المصرى، إلى الانتشار وعدم التجمع وزيادة قوتها ما ترتب عليه إضعاف القوة الصهيونية داخل فلسطين نفسها؛ وبذلك يخف الضغط الواقع على قوات المجاهدين فى فلسطين ثم إضعاف قوات حراسة حدود فلسطين من جهة مصر وذلك باضطرارها إلى الانتشار.

ج – العمل على تعزيز القوة الموجودة بالعريش حتى يمكنها من أن تتعاون مع القوات الأرضية على نطاق أوسع وإمكان قيامها بمناورات جوية فى أوقات مختلفة وبذلك يشعر من تسول له نفسه بالتجسس أو الاستكشاف فوق هذه المنطقة بوجود قوة جوية قوية كبيرة تتصدى له إلى جانب تنظيم الدفاع عن الساحل.

د – وجوب الإسراع فى عمل غرفة للعمليات وتنفيذ نظام المراقبة الجوية.

هـ – إرسال ضابط مخابرات من الجيش والطيران إلى منطقة العريش لمراقبة الحالة خصوصًا على الحدود لعدم وجود أى قسم للمخابرات فى هذه المنطقة[1].

وبالفعل تم ذلك بل كثير ما وقع الطيارون فى أيدى اليهود كأسرى أو تمكنوا من القضاء عليهم، فعلى سبيل المثال عثرت أسراب الطائرات المصرية – التى قامت بالبحث عن الطيار أحمد وصفى جودة الذى انقطعت أخباره – على حطام

---

(١) محفظة رقم (٤) ١ – ٢٥ /س ج / ملف أ – تقرير عن زيارة الطيار أول محمد حسين خيرى لمنطقة القنال فى ٣١ ديسمبر ١٩٤٧ إلى ٥ يناير ١٩٤٨م.

طائرته فى قلب الصحراء[١]، كما امتنعت الهاجانا عن تسليم الطيار المصرى محيى الدين سوسة وطائرته فى أثناء قيامه بمراقبة تطورات الحالة فى المنطقة الجنوبية ويكون بوساطة قنصل بولندا العام فى القدس وبعض رجال جمعية الصليب الأحمر وبريطانيا[٢]، ووصل الطيار إلى عمان فى ١٠ مايو ١٩٤٨ وأكد الطيار أن العمل كان يجرى فى المستعمرات الجنوبية ليلاً ويقف نهارًا ووجود ما يزيد على ٥٠ ماكينة طائرة من مخلفات الجيش البريطانى[٣].

و - وجوب التشدد فى مراقبة الواردين والخارجين إلى القطر المصرى خصوصًا فى منطقة الإسماعيلية ومدينة السويس، حيث علم بكثرة تسلل الأفراد الصهيونيين عن طريق المدينة الأخيرة.

ويتضح من تلك التوصيات أن الأمر يتطلب سياسة دفاعية من قبل مصر نظرًا لقوة القوات الصهيونية وتنظيمها وتسليحها، وضعف وعجز عرب فلسطين عن حماية أنفسهم ما يوجب على مصر أن تتخذ بنفسها سياستها الدفاعية دون الاعتماد عليهم خصوصًا بعد أن ضبط أعراب يتجسسون لصالح الحكومة البريطانية والصهيونيين، إلى جانب الحماية التى تكفلها لهم القيادة البريطانية بحماية قوافلهم ما يزيد من قوتهم وتعزيز مستعمراتهم والإمدادات التى تصلهم من الخارج من الولايات المتحدة الأمريكية سواء ماديًا بتوزيع طابع قيمته ٥ سنت لمساعدة الصهيونيين بفلسطين وحربيًا حيث كان يصل إلى حيفا نحو ثلاث أو أربع مراكب أسبوعيًا تحمل ذخيرة وأسلحة ومهمات[٤].

وبناء على توصيات الطيار أول محمد خيرى، عقد مؤتمر بوزارة الدفاع للنظر فى مطالب معسكر تدريب العريش برئاسة أمين منصور رئيس هيئة أركان حرب بالنيابة فى ٨ يناير عام ١٩٤٨، ولم ير المؤتمر إمكان زيادة القوات

---

(١) مصر - ٥ ديسمبر ١٩٤٧م.
(٢) الأهرام - ١٦ مايو ١٩٤٨.
(٣) محفظة رقم (٢٥٨) - مقابلة خشبة باشا لمستشار السفارة البريطانية فى ٢٥ إبريل ١٩٤٨.
(٤) محفظة رقم (١٢) حديث رقم ٥ إدارة المخابرات الحربية قسم الأمن مذكرة معلومات وردت من مندوبها بالقنال.

الموجودة بالعريش لظروف الطوارئ والأمن الداخلى، وإنما رأى تعديلها التعديل الذى يتناسب مع مطالب التدريب من ذلك إمدادها بجماعة ومخابرات، وتغيير جميع أسلحة المشاة المحتاجة للإصلاح بغيرها من المخازن [1].

---

(١) محفظة رقم (٤) ١ - ٢٦ / س ج / ١٢ - قرارات المؤتمر المنعقد بوزارة الدفاع للنظر فى مطالب معسكر التدريب العريش ١ يناير ١٩٤٨ برئاسة اللواء أمين منصور رئيس هيئة أركان حرب بالنيابة.

الفصل الثانى

موقف الحكومة المصرية إزاء النشاط الصهيونى فى الداخل

١ – جمع التبرعات لحركة تحرير الوطن القومى اليهودى.

٢ – التجسس وانتشار المحطات السرية اللا سلكية.

٣ – دخول عناصر خطرة بغرض التخريب.

٤ – تهريب اليهود للأسلحة من القطر المصرى إلى فلسطين.

٥ – محاربة النشاط الشيوعى وعلاقته بالصهيونية.

٦ – استلام خط سكة حديد مصر – فلسطين.

١ - جمع التبرعات لحركة تحرير الوطن القومى اليهودى:

بصدور قرار هيئة الأمم المتحدة تقسيم فلسطين فى ٢٩ نوفمبر عام ١٩٤٧ أدرك صهيونيو فلسطين أن هذا القرار سوف يقابل فى بلاد الشرق بعاصفة من المقاومة إلى جانب الجهود التى ستبذل لعدم تنفيذه، فأرسلوا إلى الوكالة اليهودية للقيام بالعمل اللازم من أجل الوطن الصهيونى وأرض الميعاد المرتقبة فكانت مصر فى مقدمة البلاد التى حرصوا على أن يغمروها بالدعاية لصالح قضيتهم[١].

وقد ثبت أن النشاط الصهيونى فى مصر كان أقوى نشاطًا معروفًا فى البلاد العربية واتضح ذلك من نتائج تقارير الهيئات المختلفة الآتية:

أولاً: فى ديسمبر عام ١٩٤٧ قدم تقرير من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية عن نشاط صهيونى واسع النطاق له أعوان من شخصيات مصرية كبيرة وغير مصرية.

ثانيًا: فى فبراير عام ١٩٤٨ قدمت تقارير عدة من البوليس السياسى العربى عن بعض كبار التجار فى مصر ومدى نشاطهم من أجل الدولة اليهودية.

ثالثًا: ضبطت منشورات عدة مذيلة بأسماء بعض يهود مصر، والهدف منها الحث على جمع الأموال لمساعدة يهود فلسطين، كما أنشئت جمعيات عدة للقيام بهذا العمل دون أخذ تصريح من وزارة الشئون الاجتماعية وقد بلغت المبالغ التى جمعت وأرسلت نحو ثلاثة ملايين جنيه كدفعة أولى منذ صدور قرار التقسيم[٢].

وثبت للسلطات المصرية المختصة أن هناك نحو ستة ملايين من الجنيهات ترسل سنويًا إلى اليهود الصهيونيين لتثبيت دعائم المملكة الصهيونية للمساعدة فى

(١) الكتلة – ٢٦ ديسمبر ١٩٤٧.
(٢) البلاغ ١٠ يناير ١٩٤٨.

القضاء على حقوق العرب فى بلادهم، حيث تكونت جمعية بالإسكندرية لمساعدة الصهيونية تحت اسم "جمعية تحرير ومساعدة اليهود المنكوبين" واتخذت لنفسها محلاً بشارع توفيق؛ بغير أن تخطر وزارة الشئون الاجتماعية بهذه الجمعية الخيرية مثلها مثل الجمعيات الأخرى، ثم أخذت فى جمع الأموال لمساعدة الصهيونية وما كانت لتستطيع أن تعلن صراحة أنها تكونت لمساعدة اليهود المشردين، وصدر منشور التبرع(*) مكتوب باللغة الفرنسية ومصدر بهذا النداء: "نحن نحتفل فى حياتنا، ونحن أحرار فى منازلنا فلنفكر فى إخواننا الأقل حظًا الذين نهبت معابدهم وهدمت منازلهم – أكثر من ٣ ملايين يهودى ماتوا فى أوروبا النازية ونحن ما الذى ضحينا به لمساعدتهم.. لا تنسوا أننا وأطفالنا كنا فى نفس المصير، فلنفكر فى ملايين اليهود الذين كانوا فى معسكرات الاعتقال يتألمون من الجوع والبرد والمرض والتعذيب والمعرضين للموت إذا لم ننقذهم.. فى هذه الأيام الرهينة التى يعيشها هؤلاء استطاعوا مؤقتًا أن ينزعوا من هيئة الأمم المتحدة اعترافًا بحقهم فى جزء من فلسطين فى حماية الإنجليز وبأموال العرب"(١).

وضبطت منشورات عدة مذيلة بأسماء بعض يهود مصر وفيها الحث على جمع الأموال من أجل مساعدة يهود فلسطين، وعندما علم رجال البوليس السياسى أن بعض الفتيات الصهيونيات فى القاهرة اعتدن الطواف بالمتاجر الإسرائيلية وجمع الإعانات المالية لحركة تحرير الوطن القومى وأرض الميعاد اليهودية فى فلسطين للإنفاق منها على جيش الخلاص وشراء الأسلحة لجبهة التحرير وأرسلت إلى فلسطين، قام رجال البوليس بحملة تفتيشية لعدد من المنازل والفنادق المفروشة للبحث عن الشبان والفتيات الصهاينة الذين يقومون بمهمة جمع الإعانات المالية(٢).

(*) انظر الملحق رقم (٥) .

(١) البلاغ – ٢١ ديسمبر ١٩٤٧.

(٢) الكتلة – ١٠ يناير ١٩٤٨.

والتى تمكنوا من تهريبها عن طريق بعض أفراد من اليهود المقيمين بمنطقة القناة[١]، فشدد البوليس المراقبة على الواردين والخارجين من القطر المصرى خصوصًا فى منطقة الإسماعيلية ومدينة السويس حيث يكثر تسلل أفراد صهيونيين عن طريق المدينة الأخيرة[٢].

وأذاعت مديرية إدارة الجمعيات الخيرية بيانًا تضمن قانون الجمعيات الخيرية بتحريم جمع التبرعات دون ترخيص وأبلغت جميع الهيئات به، وقابل "حاييم ناحوم" حاخام الطائفة الإسرائيلية فى مصر وزير الشئون الاجتماعية وتحدث إليه فى هذا الأمر[٣]، مؤكدًا أنهم مصريون ولا فرق بين مسلم ومسيحى ويهودى، وأكد على رباط الجنسية المصرية إلى جانب ما تعانيه مصر من أزمة اقتصادية فكيف يمكن إخراج مثل هذا المبلغ[٤].

إلى جانب إجراءات أخرى اتبعتها الحكومة، فأصدرت قانون الشركات الذى أشارت إليه جريدة "الصادرات البريطانية" بأن الهدف منه أن تكون نسبة العمال المصريين فى هذه الشركات ٩٠%، على أن هذه النسبة لا تثير صعوبات؛ لأن كثيرًا من المصريين سيختارون من اليهود والأرمن الذين اكتسبوا الجنسية من بعد الحرب العالمية الأولى والذين أثبتوا كفاءتهم فى هذه الأعمال[٥].

---

(١) محفظة رقم (٤) – ١ – ٢٥ / س ج / ملف أ – تقرير عن زيارة الطيار أول محمد أفندى حسين لمنطقة القنال والعريش من ٣١ ديسمبر إلى ٥ يناير ١٩٤٨ – إلى قائد أسراب محمد صلاح الدين مهيب مدير إدارة المخابرات الجوية تحريرًا فى ٦ يناير ١٩٤٨.

(٢) الإخوان المسلمون – ٢١ إبريل ١٩٤٨.

(٣) الكتلة – ٨ ديسمبر ١٩٤٧.

(٤) الكتلة – ١ نوفمبر ١٩٤٧.

(٥) د. نبيل عبد الحميد أحمد: اليهود فى مصر بين قيام إسرائيل والعدوان الثلاثى ١٩٤٨ – ١٩٥٦ – مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر – الهيئة المصرية العامة للكتاب – القاهرة – ١٩٩١ – ص ٧٧ – ٨٠.

وحدد القانون نسبة الموظفين المصريين ٧٥% والعمال المصريين ٩٠%، و٥١% لرأس المال المصرى، نظرًا إلى ما يتمتع به الأجانب بفرصة الربح مستغلين صفة الحماية القانونية والامتيازات الأجنبية من فرص ومغانم واستثناءات جعلتهم يثرون ثراء فاحشًا على حساب مصر والمصريين، لذلك رأى أن الجنسية المصرية لا بد من أن يعود عليها مقدار من العائد المادى والأدبى والسياسى بالقياس للجنسيات الأجنبية ما كان سببًا للمطالبة بالتمصير[1]، خصوصًا أن تلك الامتيازات جعلت للأجانب فى مصر دولة داخل دولة، ولما كان اليهود يتمتعون بالجنسية الأجنبية كانوا من هؤلاء المستفيدين من الامتيازات الأجنبية، ثم تغيرت الأوضاع بعد تصاعد حركة التمصير بإلغاء الامتيازات الأجنبية فى مونترو سنة ١٩٣٧ وبلغ تطوره بقانون الشركات سنة ١٩٤٧ ومداه بإلغاء المحاكم المختلطة وجميع الامتيازات الأخرى سنة ١٩٤٩.

وإثر تطور الأوضاع وتفاقمها بين العرب واليهود فى فلسطين، أقدم اليهود علـــى تقديم طلبات التجنس بالجنسية المصرية، ونشرت رئاسة الطائفة إعلانًا فى ٩ يناير عام ١٩٤٨ جاء فيه: "توجه أنظار أبناء الطائفة بصفة خاصة إلى الضرورة القصوى والملحة فى تسوية حالاتهم فيما يتعلق بالجنسية"[2]، خصوصًا بعد أن أصدرت الحكومة القانون لتجعل نسبة الأجانب فى الشركات ٢٥% لإحراج اليهود وحرمانهم من الوظائف وتحول بينهم وبين التجنس بالجنسية المصرية، فتجعل بذلك خروجهم من مصر وعودتهم إليها متعذرًا، كما أصدرت قوانين تضطرهم إلى اتخاذ شركاء من المصريين لتذليل هذه المصاعب، وفرضت اللغة العربية على جميع الشركات فى معاملاتها ما يحد من نشاط اليهود، ما دفع الوكالة اليهودية إلى القيام بدعاية معادية ضد مصر بما يعانيه اليهود فى مصر من قهر

(١) مجلس الشيوخ – الجلسة السادسة – ٢٧ ديسمبر ١٩٤٧ – ص ١٩.
(٢) د. نبيل عبد الحميد: اليهود فى مصر بين قيام إسرائيل والعدوان الثلاثى ١٩٤٨ – ١٩٥٦ – ص ٧٧، ٨٠.

لدى لجنة التحقيق الدولية حول موقف مصر من اليهود جاء فيها: "جعلت مصر الغالبية الساحقة من المصريين لهم السيادة على جميع الأعمال، فأصبحت حياة اليهود صعبة وأعمالهم عرضة للمزاحمة، وزاد تأسيس جامعة الدول العربية حياتهم مرارة لإقرار نظام المقاطعة الاقتصادية ويزداد شعور العداء لليهود فى مصر بتحريض جماعة الإخوان وحزب مصر الفتاة الفاشى"[١].

كما قامت قنصليتا مصر بحيفا والقدس بعدم منح جوازات سفر لليهود إلى مصر[٢]، وصدر قانون ينظم موضوع إقامة الأجانب فى مصر ويلزم كل أجنبى بواجباته والتزاماته فى حله وترحاله[٣].

٢ – التجسس وانتشار المحطات السرية اللا سلكية:

رأت الوكالة اليهودية ضرورة تنظيم الاتصالات فى أنحاء القطر المصرى بمعاونة بعض اليهود للتعرف على بعض الضباط للحصول على بيانات ومعلومات عن نشاط القوات المسلحة المصرية لتزويد الوكالة اليهودية بها وكان ومن ذلك نشاط سيدة صهيونية تدعى مسز هارمر وسعيها للتعرف على الضباط **لمعرفة الإجابة عن التساؤلات الآتية:**

١ – نظام القوات العسكرية المصرية ونوعها وتوزيعها وعددها.

٢ – هل ممكن زيادة هذه القوات ومن أى الطبقات؟

٣ – هل يوجد إقبال على التدريب ونوع التسليح؟

---

(١) الكتلة – ٢٥ نوفمبر ١٩٤٧.
(٢) محفظة رقم (١٢) – حديث رقم (٥) – مذكرة إلى وزير الدفاع من البكباشى محمد نوح من إدارة المخابرات الحربية – واليوزباشى عصام حلمى المصرى قائد قوة الحراسة بقنصليتى القدس وحيفا فى ٢٣ فبراير ١٩٤٨.
(٣) الكشكول الجديد – ٣ نوفمبر ١٩٤٧.

٤ – أحوال الجنود من مختلف الوجوه، وأحوال الضباط ومدى تأثرهم بالحالة الراهنة.

٥ – هل توجد استحكامات وطرق دفاع قريبة من الحدود أو داخل البلاد؟

٦ – صلاحية المواصلات وطرق استغلالها وقدرتها على النقل واستيعاب حاجيات الجنود.

٧ – السعى للحصول على الخرائط والإحصاءات

٨ – هل يوجد بالجيش المصرى:

أ – قسم سرى ب – قسم لمقاومة التجسس.

٩ – هل توجد صلات بين المخابرات الحربية والجهات الحكومية مثل البوليس – قلم المطبوعات – إدارة الموانى – مراقبة الفنادق؟

١٠ – الهيئات التى يشك فى أن لها نشاطًا عسكريًا واسم الهيئة والغرض الأساسى من تكوينها ومدى ما تستطيعه من مناصرة القضية العربية بفلسطين وماهية الدوافع التى تحرك القائمين بالأمر فيها لهذا الغرض، ومدى قدرتها على تنفيذ ما يطلبه منها سواء كان بالمال أو الرجال.

وقد تمكن البوليس المصرى من التوصل إلى شخصين يهوديين بمنطقة القنال لهما اتصال بالجمارك والبوليس ويستغلان ذلك فى خدمة الحركة الصهيونية وهما مودموزيل "راشيل حاييم" ومسيو "فليب بنيامين"[١]، وإلى جانب تنظيم الوكالة اليهودية الاتصالات فى أنحاء القطر المصرى بمعاونة بعض اليهود، وضعت وسيلة أخرى للاتصال من خلال وجود محطة للإذاعة اللا سلكية الصهيونية، وقد علقت إدارة المخابرات الحربية المصرية على ذلك بقولها: "ويدل هذا على مدى استهتار هؤلاء القوم بالسلطات المصرية إلى مدى بعيد".

---

(١) محفظة رقم (١٢) حديث رقم ٥ – مذكرة من إدارة المخابرات الحربية إلى وزارة الدفاع الوطنى – عن نشاط سيدة صهيونية تدعى مسز هارمر.

لذلك عقد اجتماع فى حكمدارية البوليس من كبار ضباط القلم السياسى والقلم المخصص لمكافحة الصهيونية، واتخذوا قرارات عدة على ضوء ما لديهم من معلومات بأن هناك أجهزة عدة تصلح للإرسال سبق أن فقدت من محطة فاروق الجوى (بيتفيلد) وكانت مجهزة بالطائرات الحربية التى تركتها القوات الأمريكية بعد أن باعت المطار بمحتوياته للحكومة المصرية بل أكثر من هذا، علم أنه تمت سرقتها من المطار نفسه ومن مخازن المالية، وهى الوزارة التى تسلمت المطار من القوات الأمريكية وعددها ستة أجهزة على وجه التحديد سرقت من غرفة ضباط المراقبة وكانت تصلح لأن تكون محطات معطلة لإرسال الإذاعة العربية، ولهذه السرقات صلة بما حدث من اعتداء على صفوف العرب بإرسال تلك الإذاعات الخطيرة[1].

وقد رأت حكمدارية البوليس أن تجمع المحطات اللا سلكية أو أجزاءها التى اعتاد بعض الباعة بيعها على العربات وغيرها، على اعتبار أنها أشياء من مخلفات الجيش البريطانى، حيث يستعين بها الصهيونيون وأنصارهم من اليهود فى مصر فى إنشاء محطات لا سلكية ثابتة واستخدامها فى الدعاية، وقد حررت المخلفات لبعض الإسرائيليين ممن ضبطت فى منازلهم محطات لا سلكية كانت تدار سرًا بلا ترخيص أو كانت فى دور التكوين[2].

وقد صرح مرتضى المراغى مدير الأمن بوجود محطات صهيونية متنقلة وكان يرى: "أنه كان من الواجب على مصر إصدار قرار بإخراج اليهود الصهيونيين من مصر أسوة بقرار لبنان"[3]، لكن هذا الاقتراح يتنافى مع سياسة الحكومة المصرية التى ترى محاربة نشاطهم كمواطنين مصريين وليس كيهود، حتى لا يؤثر ذلك فى القضية الفلسطينية بإقناع الرأى العام العالمى بأنهم بالفعل شعب مضطهد مطرود، ما يدفع هيئة الأمم المتحدة إلى اتخاذ قرار لصالحهم بتكوين دولة لهم ويجمع شملهم فيصبحون أكثر خطورة على مصر سياسيًا واقتصاديًا.

---

(١) الكتلة – ٢٥ ديسمبر ١٩٤٧.
(٢) الكتلة – ٨ ديسمبر ١٩٤٧.
(٣) البلاغ – ٢٣ ديسمبر ١٩٤٧.

وقد نشط رجال البوليس السياسى إثر إذاعة بعض المحطات السرية الصهيونية دعاية سافرة لأرض الميعاد والوطن الإسرائيلى المرتقب، وبالبحث عن تلك المحطات والقائمين بالعمل عليها، وبمداهمة منازل أحياء القاهرة والمعادى ضبطت ثلاث محطات للإرسال تذيع باللغة العبرية، يتصلون بواسطتها بمحطاتهم السرية الأخرى المقامة فى فلسطين وفى مراكزهم الأخرى فى جميع أنحاء العالم على موجة طولها ٦٤٤٠ كيلو سيكل، التى اعتادت أن تذيع منها بين الساعتين السابعة والثامنة من المساء فى فترات متخطفة[١] كذلك استطاعت السلطات المصرية فى ١٧ ديسمبر ١٩٤٧ – أن تلتقط أصواتًا مذاعة من ثلاث محطات أخرى اتخذت أماكنها بالقلعة والهرم ومصر الجديدة.

ورصدت محطات فى الروضة ومنشية البكرى وأخرى فى شبرا والمطرية متنقلة فى عربة[٢].

كما تمكنت حكمدارية بوليس العاصمة من الوصول إلى وجود بعض المحطات فى سفينة رأسية فى البحر فى مكان من مصر، ومن ثم كان على الحكومة مراقبة الموانئ المصرية والسفن التى تدخلها وما تكون هناك من مطابقة بين مواعيد دخول هذه السفن وذيوع الإذاعات اللا سلكية من واحدة منها[٣]. خصوصًا أن الدفاع عن العريش ضعيف جدًا من جهة البحر والساحل مفتوح[٤].

---

(١) الكتلة – ٨ ديسمبر ١٩٤٧.
(٢) محفظة رقم (١٢) حديث رقم ٥ – مذكرة من إدارة المخابرات الحربية إلى وزارة الدفاع الوطنى عن "البحث عن المحطة السرية الصهيونية.
(٣) المقطم – ٢٤ ديسمبر ١٩٤٧.
(٤) محفظة رقم (٤) ١ – ٢٥ / س ج / ملف أ – تقرير عن زيارة الطيار أول محمد أفندى حسين خيرى لمنطقة القنال والعريش من ٣١ ديسمبر ١٩٤٧ – ٥ يناير ١٩٤٨ – إلى قائد صلاح الدين مهيب مدير إدارة المخابرات الجوية.

وقد تمكن القائمقام محمد يوسف مدير الشئون العربية والصاغ أحمد توفيق شوشة واليوزباشيان عهد حجازى وأحمد البدن ببحثهم مع رجال التليفونات الفنيين عن الآلات اللا سلكية التى تذيع بين القاهرة وفلسطين[1]، من ضبط محطة لا سلكية والقبض على عدد من الصهيونيين فى ضاحية الزيتون، وأخرى للإرسال والاستقبال باللغتين العبرية والإنجليزية ويعمل فيها بعض اليهود الأجانب بغرض الدعاية لصالح الصهيونية[2].

وفى ١٧ يناير ١٩٤٨ ضبطت محطة لا سلكية سرية، أمكن التقاطها من فيللا مونت كارلو بالمعادى وصاحبها يهودى بعد انتقاله من شارع قصر النيل للتضليل وبها أوراق وملفات مهمة وأجهزة اللا سلكية عدة[3] وقد علقت جريدة البلاغ فى عددها الصادر فى ١٥ ديسمبر ١٩٤٧ على ذلك بقولها : "لهذا النشاط مدلوله فى أن تصبح مصر وكرًا للصهيونية وتابعة للدولة اليهودية و تل أبيب[4].

٣ – دخول عناصر خطرة بغرض التخريب:

توصل رجال البوليس السياسى إلى أن الصهيونيين استطاعوا بوسائلهم الخاصة أن يبعثوا بأكثر من ٥٠٠ صهيونى إرهابى إلى مصر وأن ينفذوا من حدودها فى سبيل الدفاع عن قضيتهم، فطلبوا من حكومة فلسطين إرسال معلوماتهم عن هؤلاء فأرسلت إليهم سجلات تحتوى على أسمائهم وصورهم[5].

---

(١) المقطم – ٢٨ ديسمبر ١٩٤٧.
(٢) البلاغ – ٤ ديسمبر ١٩٤٨.
(٣) محفظة رقم (١٢) حديث رقم ٥ مذكرة من إدارة المخابرات الحربية إلى وزارة الدفاع الوطنى عن البحث عن المحطة السرية الصهيونية.
(٤) البلاغ – ١٥ ديسمبر ١٩٤٧.
(٥) الكتلة – ٢٦ ديسمبر ١٩٤٧.

وما يسهل عملية دخولهم إلى مصر وجود شخصين يهوديين لهما اتصال بالجمارك والحدود والبوليس وهما مودموزيل "راشيل حاييم" ومسيو "فليب بنيامين"[1].

وقد نشرت "ديلى اكسبريس: "أن شبانًا من اليهود الإرهابيين يتدربون على قتال الفدائيين فى ساحة تبعد نحو ٦٠ كيلو مترًا من مدينة نيويورك وغادروا مركز التدريب سرًا قاصدين الخارج"، ويدرب الشباب على بث مفرقعات وكيفية تعطيلها، على الرغم من أن القانون الأمريكى لا يسمح للسلطات بإنشاء هذا المركز فإنه يتظاهر بأنه نادٍ للتمرينات الرياضية.

لذلك طلبت الحكمدارية من إدارة جوازات السفر بعض البيانات الخاصة بالإسرائيليين الذين قدموا من فلسطين إلى مصر بمقتضى جوازات السفر وعناوين إقاماتهم والمدد المصرحة بالإقامة ونوع الأعمال التى يقومون بها وعدد المستخلفين منهم عن العودة إلى فلسطين بعد انتهاء مدد إقاماتهم تمهيدًا لحصر الصهيونيين فى مصر والحد من نشاطهم والقبض عليهم[2]، وأصدرت الحكومة المصرية تعليماتها بحيفا والقدس بعدم منح اليهود جوازت السفر إلى مصر[3].

كما أصدرت الحكومة قانونًا ينظم موضوع إقامة الأجانب فى مصر ويلزم كل أجنبى بواجباته فى حله وترحاله بما يقتضيه أمن البلاد وسلامتها[4].

---

(١) محفظة رقم (١٢) – حديث رقم ٥ – مذكرة إلى وزير الدفاع الوطنى من البكباشى محمد نوح من إدارة المخابرات الحربية واليوزباشى عصام حلمى قائد قوة الحراسة بقنصليتى القدس وحيفا فى ١٩٤٨/٢/٢٣.

(٢) الكتلة – ١٠ يناير ١٩٤٨.

(٣) محفظة رقم (١٢) – حديث رقم ٥ – مذكرة إلى وزير الدفاع الوطنى من البكباشى محمد نوح من إدارة المخابرات الحربية واليوزباشى عصام حلمى قائد قوة الحراسة بقنصليتى القدس وحيفا فى ١٩٤٨/٢/٢٣.

(٤) الكشكول الجديد – ٣ نوفمبر ١٩٤٧.

لذلك حرصت الوكالة اليهودية على أن تكون لها اتصالات فى أنحاء القطر المصرى فى حالة حدوث اعتقالات أو خلافه لعملائها عن طريق الاتصال ببعض اليهود الذين تبعد عنهم الشكوك ومن هؤلاء:

١ – المسيو روجر شكور Roger Chakour الموظف بالشركة الإمبراطورية الكيماوية وكان يقطن بالمعادى.

٢ – المسيو فيكتور بيجور Viector Bigor الموظف بجريدة البورصة وكان يقطن بشارع شريف.

٣ – المسيو كامبل لونديل الموظف بشركة الجاز والذى كان يقيم بالمنزل رقم ٥٣ شارع فؤاد الأول.

٤ – المسيو فيكتور جون الموظف ببنك باركليز وكان مقيمًا بالمنزل رقم ١٤ شارع عدلى باشا.

٥ – المسيو ماركو ليف المحاسب بمحلات شيكوريل وكان مقيمًا بالمنزل رقم ٣ شارع أبو الهول مصر الجديدة.

٦ – المسيو أدجار نوهيا الموظف بشركة الجاز وكان مقيمًا بالمنزل رقم ٧٩ شارع شبرا.

هذا فضلاً عن استغلال نشاط اثنين من موظفى شركتى فاكوم وشيل بمنطقة الإسماعيلية فى هذا العمل وهما المسيو ألبرت ساردا Albert Sarda والمسيو لوسيان رزد Lucien Rizd، وتقابلا مع الرئيس المختص لهذه العملية المسيو جوزيف كوهين الموظف بشركة الكهرباء والثلج الذى كانت مهمته تنظيم تلك الاتصالات(١).

---

(١) محفظة رقم (١٢) – حديث رقم ٥ – مذكرة من إدارة المخابرات الحربية بعنوان "وكالة الأخبار اليهودية" فى ٨ يونيو ١٩٤٨ إلى وزارة الدفاع الوطنى.

وقد تمكن البوليس السياسى من رصد نشاط اثنين من الصهيونيين كانا يقيمان بمسكن الدكتور فيكتور بوكاذا بشارع سليمان باشا، استعدادًا للقيام ببعض الجرائم التى كلفتهما بها العصابات الصهيونية فى فلسطين، وكانا لا يعرفان اللغة العربية ويتراوح أعمارهما بين ٢٠ و ٢٥ سنة، الأول يدعى ريتشارد والثانى يدعى لسيون، ويحملان أوراقًا مزيفة بخاتم القنصلية الإيطالية وأن جميع الأماكن التى كانا يترددان عليها قريبة من أماكن حكومية وشعبية وأهداف عسكرية لها قيمتها[١].

وصرح متحدث باسم الوكالة اليهودية بأن الوكالة ابتاعت الفائض لدى الولايات المتحدة من المفرقعات والمعدات الأخرى للدفاع عن الشعب اليهودى فى الأرض المقدسة، كما ابتاع ليونارد وايزمان من رجال الأعمال ١٩٩ طنًا من المفرقعات الفائضة لإرسالها إلى عصابة الهاجانا[٢]، وكانت تصل ثلاث أو أربع مراكب أسبوعيًا تحمل ذخيرة وأسلحة ومهمات إلى يهود فلسطين من أمريكا. وأصدرت الوكالة بيانًا تفسر به ذلك بأن العالم العربى سيحارب إقامة الدولة اليهودية فى فلسطين[٣].

وفى أعقاب تصريح الوكالة اليهودية وطبقًا لمبدأ أن خير وسيلة للدفاع الهجوم، ألقيت ثلاث قنابل يدوية على ثلاث محطات للبنزين فى القاهرة، الأولى بشارع عمرو بن العاص بدائرة مصر القديمة، والثانية بدائرة الأزبكية، والثالثة بشارع الملكة نازلى على مقربة من كنيسة بطرس غالى باشا، وقد تمكن رجال البوليس من القبض على فتاة وسائق سيارة مرتكبى تلك الجريمة التى تهدف إلى

---

(١) محفظة رقم (١٢) – حديث رقم ٥ – مذكرة من إدارة المخابرات الحربية فى ٢٨ يوليو ١٩٤٨ إلى وزارة الدفاع الوطنى.

(٢) محفظة رقم (١٢) – حديث رقم ٥ – مذكرة من إدارة المخابرات الحربية (قسم الأمن) إلى وزارة الدفاع من مندوبها بالقنال ١٠ يناير ١٩٤٨.

(٣) البلاغ – ١١ يناير ١٩٤٨.

الإخلال بالأمن وبث الرعب فى القلوب وما تسببه من خسائر فى الأرواح، وقد علقت حكمدارية البوليس على تلك الحادثة فى بيانها بقولها: "كلها أمور هدفها إشاعة الاضطراب فى مصر لتحول دون النظر إلى فلسطين"[١].

كما تلقت حكمدارية بوليس العاصمة بلاغًا من بوليس عابدين جاء فيه أن الجندى محمد إبراهيم كساب من قوة حرس الوزراء والمعين لحراسة دار وزير الشرق الأوسط البريطانى، شاهد سيارة تحوم حول الدار أربع مرات، فاشتبه فى أمر ركابها وتمكن من القبض عليهم وكان عددهم خمسة شباب من الصهيونيين هم إيلى صلاح وليون ستالون وزكى يوسف وماتيودورى وعزيز سليمان[٢].

وتم تبليغ ذلك للمسؤولين البريطانيين لعمل الاحتياطات اللازمة[٣]، وترجع مخاوف المسؤولين المصريين من تكرار حادث اغتيال "اللورد موين" مرة أخرى وإحداث اضطراب فى العلاقة المصرية - البريطانية ما يؤثر فى القضية المصرية، وفى النهاية يشغلها عن القضية الفلسطينية التى يرتبط مصير مصر بها لخطورة قيام دولة لعناصر إرهابية ذات أهداف توسعية تمتد من النيل إلى الفرات ما يضر بمصر سياسيًا ويهدد أمنها وسلامتها واقتصادها.

كذلك اشتبه الجندى سيد أحمد سعد من قوة حرس الوزارة المعين للحراسة أمام دار "عبد الرحمن عزام" أمين الجامعة العربية فى سيارتين تحومان حول الدار ثم عادتا وسارتا إلى أن تكرر الوضع ٦ مرات، وقبض على سائقى هاتين السيارتين وظهر أنهما صهيونيان، يدعى الأول مايرليفى وصناعته تاجر أقمشة والثانى جاك ريفول من تجار السيارات وهو صهيونى إيطالى[٤].

---

(١) الكتلة - ٥ يناير ١٩٤٨.
(٢) الإخوان المسلمون - ١٢ إبريل ١٩٤٨.
(٣) محفظة رقم (٤) ١ - ٢٥ / س ج / ملف أ - تقرير عن زيارة طيار أول محمد أفندى حسين لمنطقة القنال والإسماعيلية من ٣١ ديسمبر ١٩٤٧ إلى ٥ يناير ١٩٤٨.
(٤) الإخوان المسلمون - ١١ مارس ١٩٤٨.

كما أصدرت محكمة جنح الأزبكية الحكم بمعاقبة راندولف بتريبلاد بالحبس مع الشغل ثلاثة أشهر بتهمة دخول مصر خلسة بعد أن تأكدت أنه شاب صهيوني[1]، حيث تمكنت الوكالة اليهودية من عقد اتفاقات خاصة مع بعض العرب في منطقة العريش لتسهيل تهريب الأفراد من وإلى القطر المصري عن طريق اتصال مندوب الوكالة المسيو إيزاك آكين ببعض مندوبيه الموجودين بالقنطرة وبورسعيد، وقد رصدت إدارة المخابرات الحربية المصرية العرب الذين تمكنت الوكالة اليهودية من الاتفاق معهم والذين كانوا يستغلون صلات القرابة مع أفراد عائلتهم لتنفيذ هذه العمليات ومن هؤلاء:

حسن جاسر	تاجر غلال وبقال بالعريش
محمد الخليفي	تاجر بالعريش.
أحمد الطنجير	تاجر ومتعهد بالجيش البريطاني[2].

لذلك أصدرت الأوامر بحراسة القشلاقات والمباني والمخازن العسكرية من التدمير والتخريب والعطل والإرهاب وكانت الطريقة المتبعة للحراسة كالآتي:

أ – تعيين قوة الدفاع عن القشلاق أو المخزن.. بوحدة كاملة أو أكثر (جماعة – فصيلة – سرية) حسب خطة الدفاع.

ب – المنافذ المعروضة للطرق العامة (الشوارع) يوضع لحراستها حراس يمكن تقديم المعونة لهم بمجرد النداء بإنذار، وتطوف سيارة حول أسوار المخازن أو القشلاقات للتفتيش أو الإنذار المبكر.

ج – تعيين ضابط من كل وحدة علاوة على الضابط النوبتجي وتكون مدة الخدمة له والجنود القائمين بالحراسة والدفاع ٢٤ ساعة واحتياط

---

(١) الإخوان المسلمون – ٩ إبريل ١٩٤٨.

(٢) محفظة رقم (١٢) – حديث رقم ٥ – مذكرة من إدارة المخابرات إلى وزارة الدفاع الوطني عن اليهود والأسلحة في ١٤ يناير ١٩٤٨.

لمعاونة جماعات الحراسة، وجميع الضباط يذكرون بالاسم وتكون الوحدة مستعدة فى كل وقت، وعلى الوحدات المجاورة التى تقع فى دائرة عسكرية واحدة تنسيق خطط حراستها للتعاون مع بعضها.

أما المخازن والمبانى العسكرية وغير العسكرية المنعزلة عن محيط الثكنات العسكرية ودوائر البوليس فتتبع معها الخطط الدفاعية الآتية:

أ - يعين لكل منها قوة كافية مستقلة بقيادة قائد يعين بالاسم، يعين من هذه القوة حراسة مزدوجة بحيث يمكنهما رؤية بعضهما بعضًا وتقديم المعونة عند المفاجأة.

ب - إذا احتاجت خطة الحراسة أو الدفاع لجنود أكثر مما تحت يدها، عليها الاتصال بقيادة سلاحها أو منطقتها أو قسم القاهرة.

ج - المبانى والكليات والمدارس التى ليس بها جنود لحراستها تقوم قيادة قسم القاهرة وقيادة المناطق بعمل خطة الحراسة والدفاع اللازمة لها وإمدادها بالجنود من الوحدات التى تحت قيادتها وتعمل هذه الحراسات بصفة مستمرة[1].

٤ - تهريب اليهود للأسلحة من القطر المصرى إلى فلسطين:

لقد تمكن بعض مندوبى الوكالة اليهودية من عقد اتفاقات خاصة مع بعض العرب فى منطقة العريش لتسهيل تهريب الأسلحة خارج القطر المصرى والتعاون على تهريب الأفراد من وإلى القطر المصرى، عن طريق اتصال مندوب الوكالة اليهودية المسيو إيزاك آكين ببعض مندوبيه الموجودين بالقنطرة وبورسعيد، وقد تمكنت إدارة المخابرات الحربية المصرية من عمل حصر بالأسماء التى تتعاون

(١) محفظة رقم (٤) ١ - ٢٥ / س ج / ملف أ - تقرير من اللواء موسى لطفى مدير العمليات الحربية إلى وزارة الدفاع عن تعليمات حراسة الشلاقات والمخازن العسكرية فى ١ ديسمبر ١٩٤٧.

فى العريش مع مندوبى الوكالة اليهودية، حيث جاء فى تقرير الإدارة فيما يختص بهذا الشأن إلى وزارة الدفاع، وفيما يلى الأسماء التى تتعاون معها فى العريش وتدفع لها مبالغ كبيرة لاستغلال جهودها وهم صفقات مختلفة وفيما يلى الأسماء التى تتعاون معهم فى العريش وتدفع لهم مبالغ كبيرة لاستغلال جهودها فى صفقات مختلفة:

١ – حسن جاسر ومحمود الخليلى، وهما يعملان فى صفقات شراء الأسلحة وتهريبها إلى الخارج.

٢ – أحمد الطنجير ومحمد عروج وإبراهيم الغزال وهم يقومون بتهريب بعض اليهود من وإلى الخارج.

٣ – عبد الرحمن القصاص ومحمد عرابى ولبيب الشريف، يرشدون عن بعض الاتصالات للأفراد المنضمين للجان الجامعة العربية أو المحتكين بنشاط مفتى فلسطين وأعوانه بالقطر المصرى ومراقبة سير المساعدات التى تقوم بها الهيئات المختلفة فى مصر.

ولجأت الوكالة إلى استغلال طريق المادة وإنفاقها بسخاء على العرب الموجودين على الحدود بين مصر وفلسطين، وفى الوقت نفسه كانت تشترك بعض هيئات من أقسام المخابرات بالجيش البريطانى فى المساعدات على تنفيذ هذه الأمور(١).

كما أرسل محافظ سيناء الأميرالاى محمد زكى عبد الحميد مذكرة إلى مدير عام سلاح الحدود الملكى يبلغه فيها بأن بعض أفراد من أهالى العريش لهم نشاط صهيونى وعلى صلات بالوكالة اليهودية بفلسطين(٢)، وبوجود مخزن فى حديقة على شريف المجاورة لحديقة سفنكس باشا فى الهرم، يحوى أسلحة معدة لتهريبها

---

(١) محفظة رقم (١٢) – حديث رقم ٥ – مذكرة من إدارة المخابرات الحربية إلى وزارة الدفاع الوطنى عن "اليهود والأسلحة" ١٤ يناير ١٩٤٨.

(٢) محفظة رقم (١٢) – حديث رقم ٥ – مذكرة القائمقام حسين سرى عامر أركان حرب السلاح الحدود الملكى إلى وزير الدفاع الوطنى بناء على مذكرة مكتب المباحث من محافظ سيناء زكى عبد الحميد رقم ٦٤ سرى فى ٢ يناير ١٩٤٨ و ٢٥ يناير ١٩٤٨.

إلى يهود فلسطين، حيث كانت توضع الأسلحة تحت كميات من البرتقال إلى الإسماعيلية تمهيدًا لتهريبها إلى فلسطين إلى جانب مخزن المعادى وكان يتم تهريبها عن طريق بعض الأعراب بمساعدة جنود الحدود[١].

هذا إلى جانب وجود نشاط صهيونى بمزرعة داود عدس بعين شمس التى اشتراها من إبراهيم بك راتب والتى كانت مركزًا يهوديًا مهمًا لتخزين الآلات والأسلحة.

ومن وسائل الصهيونيين أيضًا لتهريب الأغذية والأسلحة كانت القوارب من الدلتا إلى شواطئ فلسطين، حيث كانت تقوم بواخر تابعة للصهيونيين بنقل الأسلحة من ليبيا وتتوجه لليونان للتضليل ثم تنحرف إلى شاطئ فلسطين وكان لها وكيل معروف فى جميع أنحاء ليبيا يدعى ناعوم[٢]، وهو المسؤول عن الترتيبات اللازمة لذلك.

وعندما اكتشفت دوائر الأمن فى القاهرة عصابة كبيرة لتهريب الأسلحة من طرابلس - المغرب وتونس والجزائر عن طريق مصر إلى فلسطين أعطيت التعليمات اللازمة للمطارات السورية للتثبت من هوية الطائرات التى تمر فوق الأراضى حاملة الأسلحة المهربة والهجرة غير الشرعية[٣].

كما كان اليهود يحصلون على الأسلحة من التجار حيث كانوا يشترون منهم أسلحة من مخلفات الجيش البريطانى، وهذا ما توصلت إليه حكمدارية البوليس عندما تلقت بلاغًا من قسم الجمالية خلاصته أن تاجرًا يدعى محمد عبد الوهاب

---

(١) محفظة رقم (١٢) - حديث رقم ٥ - مذكرة من إدارة المخابرات الحربية فى ١٢ ديسمبر ١٩٤٧ إلى وزارة الدفاع الوطنى.
(٢) وزارة الداخلية - إدارة المطبوعات - رقابة الصحف العربية - النشرة رقم ٢١ لسنة ١٩٤٧ - خلاصة أخبار الشرق العربية - موقف مصر من نشاط الصهيونيين - يوم السبت ١٢ يوليو ١٩٤٧.
(٣) الإخوان المسلمون - ٣١ مارس ١٩٤٨.

اشترى كمية من الحديد من مخلفات الجيش من ضمنها قنابل يدوية وأصيب التاجر[١]، ثم حدث انفجار آخر فى الإسماعيلية عندما اشترى أحد التجار أيضًا من مخلفات الجيش الإنجليزى حديد خردة وبعض القنابل اليدوية وتركها أمام محله بميدان عباس، ما أحدث أضرارًا بواجهات المنازل المجاورة[٢].

ثم تمكن البوليس من مصادرة أسلحة أحد تجار الأسلحة، بعد أن استطاع أن يجمع أسلحة من القاهرة تقدر بنحو ألف جنيه وأودعها فى حقائب وأخفى هذه الحقائب فى غرفة استأجرها فى أحد فنادق القاهرة[٣].

كما أبلغ قنصل مصر بالقدس "أحمد فراج طايع" إدارة المخابرات الحربية" بأن مؤسسة يهودية Hamshir Hamkar اشترت من الـ Army Disposal "نفايات الجيش البريطانى" بمصر نحو ١٥٠٠ طن من الأسلاك الشائكة، وحصلت على تصريح من حكومة فلسطين باستيرادها وحاولت فى طريقها الحصول على تصريح التصدير من الحكومة المصرية، لذلك طلب من الحكومة أن ترفض التصريح بالتصدير[٤].

وأبلغت إدارة المخابرات الحربية مكتب الوزير، عثورها على الجزء السفلى من قنبلة هاون استخدمها اليهود فى معركة يافا، ووجد مكتوبًا على كبسولتها ICI وهو اصطلاح Imperial Chemical Industries، وهى شركة لها فرع كبير فى مصر وتصنع خراطيش الصيد ومتفجرات وأدوات كيماوية[٥].

---

(١) الإخوان المسلمون – ٢٦ مارس ١٩٤٨.
(٢) الإخوان المسلمون – ١٦ إبريل ١٩٤٨.
(٣) الإخوان المسلمون – ١٩ مارس ١٩٤٨.
(٤) محفظة رقم (٦) إشارة تليفونية من إدارة المخابرات الحربية إلى مكتب الوزير – ٣٠ إبريل ١٩٤٨.
(٥) الإخوان المسلمون – ١٩ مارس ١٩٤٨.

وفى ١٤ يناير ١٩٤٨ أخبر الطيار محمد حسين خيرى فى أثناء زيارته لمنطقتى القنال والعريش محمد صلاح الدين مهيب مدير إدارة المخابرات الجوية بوجود أفراد من اليهود يقومون بتهريب الأسلحة من القطر المصرى إلى فلسطين وقد لوحظ عليهم تعدد سفرياتهم من وإلى القطر المصرى وفلسطين وأرسل له مذكرة تحوى أسماء عدد من اليهود المشتبه فيهم وهم:

١ – المدعو إمباشى — مدير شركة الكهرباء بالإسماعيلية.

٢ – المدعو زمير — موظف بشركة القنال بالإسماعيلية.

٣ – المدعو إليكس — صاحب دار إليكس بالإسماعيلية.

٤ – موريس كوستا — صاحب محل بشارع نيجريللى بالإسماعيلية.

٥ – موريس بنوا
أميل بنوا
ديفيد بنوا
} أصحاب محل تصوير بالإسماعيلية

وبعد أن تم وضعهم تحت المراقبة تأكد من خلالها أن هؤلاء يعملون لنصرة الصهيونية[1]، كما قام اليهود فى تلك الفترة بشراء ٢٠٠ عربة وجرار لتحويلها إلى سيارات مصفحة من الجيش البريطانى وكانوا يكتبون عليها بالحروف الإفرنجية J.A، أى الوكالة اليهودية[2].

ثم حصلت شركة فيكو الصهيونية على تصريح بتصدير ١٥٠٠ لورى على أن يتم ترحيلها من الإسماعيلية من أول يناير ١٩٤٨، ورفع الأمر إلى الديوان

(١) محفظة رقم (١٢) حديث ٥ – مذكرة من إدارة المخابرات الحربية عن "اليهود والأسلحة" ١٤ يناير ١٩٤٨.

(٢) محفظة رقم (١٢) – حديث رقم ٥ – مذكرة خاصة بتجميع الوحدات والضباط، وقواعد الأسلحة – معلومات من العريش يناير ١٩٤٨.

الملكى باعتباره يتنافى مع كرامة الأمة المصرية ونصرة العرب[1]. كذلك اعتبرت إدارة المخابرات الحربية، نتيجة لما توافر لديها من معلومات بوجود أشخاص يعملون لصالح اليهود، أن العرب بالجنوب طابور خامس وطالبت وزارة الدفاع الوطنى باتباع الخطة الآتية للتصدى لتلك المحاولات على الوجه الآتى:

١ - إدخال عناصر مستتيرة تجيد اللغة العبرية سرًا بين اليهود.

٢ - التدريب على أعمال النسف وسد الطرق ومقاومة الطائرات[2].

وكان من المنتظر أن يهب مليون عربى من السكان فى وجه اليهود ويقومون بعرقلة حركاتهم العسكرية، إذ يراهم على العكس غالبية مستكينة، كأن الحرب لا تعنيهم وأقلية تتعاون مع اليهود بطرق عدة منها:

أ - التجسس لحسابهم وحتى لو أدى الأمر إلى طعن إخوانهم العرب من الخلف.

ب - بيع الأسلحة لليهود.

ج - بيع الأراضى لليهود.

د - يقوم كثير من عرب فلسطين بتهريب الأغذية إلى اليهود وهذه كانت تجارة رابحة لديهم.

لهذا حذرت إدارة المخابرات الحربية، القوات المصرية من الاعتماد على هؤلاء العرب، لنجاح السياسة الصهيونية المرسومة لإضعاف معنويات العرب ومساعدة الانتداب البريطانى للصهيونيين فى تنفيذ هذه الخطة بإحكام[3].

---

(١) محفظة رقم (١٢) حديث ٥ - تلغراف من أحمد الدرديرى إلى ديوان جلالة الملك - قصر القبة فى ٢٨ ديسمبر ١٩٤٨.

(٢) محفظة رقم (١٢) حديث رقم ٥ - مذكرة إدارة المخابرات الحربية (قسم المعلومات) إلى وزارة الدفاع الوطنى فى ٣١ أكتوبر ١٩٤٧.

(٣) محفظة رقم (١٢) - حديث رقم ٥ - المفوضية الملكية المصرية بدمشق - من مصطفى السعدنى ملحق المفوضية الملكية المصرية فى دمشق عن حديث مع فوزى القاوقجى فى ٢٦ مارس ١٩٤٨.

٥ – محاربة النشاط الشيوعى وعلاقته بالصهيونية:

صرح النقراشى باشا بأن سياسته الخارجية إزاء انقسام العالم إلى كتلتين شرقية وغربية تقوم على الآتى: "إننا حلفاء الدول الغربية وإننا أكثر البلاد الشرقية والعربية كلها واقعة فى دائرة النفوذ العربى، فإذا وقعت حرب بين الكتلتين الغربية والشرقية تلقينا الصدمة الأولى"[١].

وقد أكد هذه السياسة فى أثناء عرضه للقضية المصرية على مجلس الأمن لاستقطاب الولايات المتحدة، مؤكدًا أنه يسير فى فلك السياستين الأمريكية والبريطانية، حيث تضمنت الخطة التى ألقاها فى نادى الصحافة بنيويورك والتى أعدها له "المستر مورد" مستشار الدعاية الذى استأجره، هجومًا شديدًا على الشيوعية والنظام السوفييتى، ووجوب ثقة الغرب فى مصر الديمقراطية وكراهيتها للشيوعية والقيام بواجبها فى المحافظة على السلام العالمى ومبدأ الأمن الجماعى وهو شعار الأحلاف العسكرية الذى رفعه الاستعمار وقتها، والتلويح بالضمانات بأن مصر ستظل حليفة للغرب تابعة له[٢]، ومعنى تلك السياسة أن عدو الكتلة الغربية هو عدو لمصر.

على أن سياسة النقراشى الخارجية بمقته الشيوعية تنطبق تمامًا على سياسة الداخلية ضد النشاط الشيوعى فى مصر.

ففى الأربعينيات ظهر اتجاه جديد بين يهود مصر يدعو إلى تعاون اليسار المصرى أو الطبقة العاملة المصرية مع الطبقة العاملة اليهودية ضد الرأسمالية والاستعمار البريطانى، فكونت حدتو – الحركة الديمقراطية للتحرير الوطنى – "الرابطة الإسرائيلية لمكافحة الصهيونية" وقد تعرضت لمناهضة الحكومة لها

---

(١) محمد حسين هيكل: مذكرات فى السياسة المصرية – ج ٢ – مطبعة مصر شركة مساهمة مصرية – القاهرة – ١٩٥٣ – ص ٢٤٣.
(٢) طارق البشرى الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥ – ١٩٥٢ ص ١٤٠ – ١٤٣.

بصفتين: بصفتها جماعة يهودية ويسارية قبل كل شيء بل لعل ذلك من أسباب تحول الحكومة إلى التنبه لمتابعة النشاط اليهودى، فأصدرت حكومة النقراشى قرارًا بحلها حفاظًا على الأمن العام[1].

وترجع محاربة النقراشى لتلك الجماعة؛ لأنها أعلنت سياساتها إزاء ما يحدث فى فلسطين التى تقوم على: "علينا أن نكف لحظة واحدة عن تأييد كفاح فلسطين وأن نجند شعبنا ضد الاستعمار البريطانى والمناورات التى يقوم بها لعزل قضايانا العربية الوطنية عن النطاق الدولى، إننا لا نريد انتزاع فلسطين من العرب والمسلمين لنعطيها لليهود، وإنما نريد انتزاعها من الاستعمار لنعطيها للعرب واليهود فى ظل دولة مستقلة ديمقراطية"، ومن ثم كان التقسيم بالنسبة إليهم حلاً وحيدًا لإعلان استقلال فلسطين وإنهاء الانتداب البريطانى..

عندئذ أدركت الحكومة المصرية أن السياسة السوفييتية إزاء فلسطين مبنية على الآتى:

أولاً: إخراج انجلترا من فلسطين، ثم إحلال مجموعات تدين بالمبدأ الشيوعى فى هذه المنطقة المهمة من الشرق الأوسط، محل النفوذ الإنجليزى والأمريكى[2]. وأن يضطر العرب إلى الاعتماد عليها والاستنجاد بها ضد الدولة اليهودية التى تساندها الولايات المتحدة.

ثانيًا : رغبة روسيا فى إحداث اضطرابات فى مصر، بإثارة الشعب المصرى ضد بريطانيا، وإظهار مدى عجز الحكومة المصرية فى الوصول لحل المسألة المصرية، والمشكلة الفلسطينية التى يرتبط بها مصير مصر.

---

(١) د. عايدة سليمة: مرجع سبق ذكره – ص ١٢٥.
(٢) البلاغ – ٩ مايو ١٩٤٨.

ومن هنا يتضح أن سياسة "الرابطة الإسرائيلية" تثير القلاقل للحكومة ولبريطانيا[1].

والسؤال الذى يطرح نفسه: هل للصهيونية صلة بالشيوعية؟ يجيب عن هذا السؤال رجال الأمن، مرتضى المراغى وزير الداخلية ومحافظ القاهرة فى أواخر عهد فاروق، وحسن المصيلحى رئيس قسم مكافحة الشيوعية حتى نهاية الستينيات.

حيث يذكر المراغى "أن هنرى كورييل - قائد الحركة المصرية للتحرر الوطنى - كان ينفق بسخاء على منظمته ويعمل تحت ستار التجارة مع إسرائيليين هما أرنولد ريشفليد واسمه الأصلى هارون ريشفليد وشيمون ستون، وقد قدما من تل أبيب وكانا يعملان سائقى سيارة ولهما زميل ثالث روبرت روبنسون، وكان حضورهم بتكليف من متزعمى الحركة الصهيونية فى فلسطين لجمع المعلومات فى مصر، ومن هنا يتضح أن الحركة الشيوعية فى مصر كانت على صلة بالحركة الشيوعية فى فلسطين قبل قيام إسرائيل، وما هو جدير بالملاحظة أن كورييل كان يشيع عن نفسه أنه مليونير حتى يبعد الشبهة عن إنفاقه السخى على النشاط الشيوعى على الرغم من امتلاكه مكتبة صغيرة فى ميدان مصطفى كامل".

ويضيف المصيلحى: "إن الحزب الشيوعى المصرى الذى كونه روزينتال فى الإسكندرية عام ١٩٢١ باسم "الحزب الاشتراكى" شاركت فيه ابنة روزينتال ثم هربت إلى روسيا وعادت عام ١٩٢٥، وراحت تنفق بسخاء على قضية الشيوعية التى ضبطت فى ذلك العام وأبعد إثرها ٢٢ يهوديًا روسيًا إلى الخارج. وانتقل مركز الحركة الشيوعية من مصر إلى فلسطين، وهدأ نشاط اليهود الشيوعى عام ١٩٣٦ وعند ذاك كون راءول كورييل وشقيقه الأصغر حلقة شيوعية من اليهود كانت تضم مارسيل إسرائيل وريمون دويك وشوارتز، وأطلق عليها اسم "نادى السلم" وانضم إليها بعض المثقفين المصريين مثل عبد الرزاق السنهورى، ولكن

(١) مصر - ٢٢ أكتوبر ١٩٤٧.

سرعان ما انفصل هؤلاء وتغير اسمها إلى "جمعية أنصار السلم" التى انقسمت بعدها إلى شقين أحدهما بزعامة هنرى كورييل والأخير بزعامة دى كومب الصهيونى"، وقدر المصيلحى عدد التنظيمات ذات الطابع الشيوعى فى مصر عام ١٩٣٩ إلى ١٩٤٧ بنحو ٣٠ منظمة أسسها اليهود، ويقول المصيلحى: "سيتبين من تاريخ هذه المنظمات، أنه كان لدى اليهود غرض آخر خفى على الشباب المصرى الذين وقعوا فى حبائلهم وهو تفتيت جهود المصريين الذين يمكن أن يجتمعوا لخدمة الوطن وإضاعة جهودهم فى معارك مفتعلة، والانحراف عن الطريق السوى للنضال الوطنى، فقد أرادت خدمة الشيوعية الدولية حتى تقف بجوارها فى المحافل الدولية وتساعدها فى تحقيق أحلامها.."، وتكشف التحقيقات التى أجرتها النيابة مع أفراد هذه التنظيمات عن اتهامات متبادلة بين المنظمات حول العمل لحساب الصهيونية، وظل هذا التبادل قائمًا حتى نهاية الخمسينيات، ولم ينج منه كورييل الذى شهد أحد أعضاء منظمته بأنه كان على علاقة بعناصر صهيونية، وكما ثبتت نشرات المنظمة أنها طالبت بالصلح مع إسرائيل وأيدت من قبل قيام الوطن القومى لليهود، وضمت كثيرين من المصريين من بينهم عبد الناصر الذى اتخذ اسمًا حركيًا هو "موريس"[1].

وبناء على تقارير رجال الأمن نشطت القوات البوليسية بمراقبة أعمالهم والقيام بحملة تفتيشية واسعة النطاق ولا سيما فى المحلة الكبرى بين عمال المصانع وضبطت معهم منشورات ثورية شيوعية خطيرة مكتوب فيها: "يجب أن يفهم العالم أن المصريين يعيشون فريسة الفقر والجهل والمرض، والاستعمار البريطانى يقف فى وجه كل تقدم ويحاربه"[2].

---

(١) على شلش:اليهود والماسون فى مصر – ط ١ – دار الزهراء للإعلام العربى – القاهرة – ١٩٨٦ – ص ١٣١ – ١٣٤.
(٢) الكتلة – ٢٢ يناير ١٩٤٨.

وقبض رجال البوليس السياسى على شاب إسرائيلى من موظفى إحدى شركات الإعلانات يدعى إيلى ميزان فى أثناء ركوبه سيارة، وكان يحمل معه ثلاث حقائب وجدت إحداها خالية ووجدت فى الحقيبتين ٦٢٠ نسخة من كتاب شيوعى عنوانه "الدولة"[١].

وفى ١٩ يناير عام ١٩٤٨ هتف بعض الطلبة لوحدة وادى النيل ثم تحول إلى شغب شديد فى الجامعة وأحرقوا بعض ما أتلفوه، وعندما قبض رجال البوليس بشبرا على ٤ من الطلبة الجامعيين بتهمة الدعاية للمبادئ الشيوعية وضبط معهم بعض المنشورات والأوراق التى تثبت أن مظاهرة ١٩ يناير ما هى إلا تمهيد لحادث الاشتعال وغيرها من حوادث المحلة كما تم القبض على عدد من العمال وأودعوا السجن وضبطت معهم أوراق خاصة بالشيوعية[٢].

وكان رجال البوليس السياسى قد علموا من مصدر سرى أن بعض الشبان اعتزموا طبع منشورات عمالية وتوزيعها على العمال فى أول مايو، فاستصدروا أمرًا بضبطها وعثروا على منشورات مختلفة ومؤلفات شيوعية واردة من سوريا ولبنان إلى القاهرة وقبض على ٦ من الشيوعيين[٣].

وصرح عزام بأنه لا يفهم معنى إنشاء الدولة الصهيونية إلا قيام دولة يهودية شيوعية فى قلب الشرق الأوسط[٤]، وخطورتها على النظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التى امتدت إليها أيدى الروس خصوصًا التى يدين أهلها بالإسلام[٥].

---

(١) مصر – ١١ فبراير ١٩٤٧.
(٢) الكتلة – ٢٦ يناير ١٩٤٨.
(٣) الكتلة – ٢٧ يناير ١٩٤٨.
(٤) الكتلة – ١٠ فبراير ١٩٤٨.
(٥) مجلة العالم العربى – ١٠ أغسطس ١٩٤٩ – العدد ٤٠.

ففى رسالة لتشالس كلايتون فى ١٤ ديسمبر عام ١٩٤٧ إلى السفير البريطانى جاء فيها "إن مصر أكثر الدول العربية مقاومة للشيوعية من جانب حكومتها أو هيئاتها الدينية التى تصرح بأن المبادئ الشيوعية تنافى تعاليم الدين الإسلامى"(١).

وصرح النقراشى قبل حرب فلسطين بأيام بـــ "إننا ندخل الحرب كى نقطع رأس الأفعى التى تمتد من هذه العصابة الصهيونية لنشر الاضطراب والشيوعية فى البلاد العربية ويجب علينا ألا نقف مكتوفى الأيدى نتفرج"(٢).

كما منع النقراشى المطبوعات الأربع الآتية من الدخول إلى مصر:

١ – مجلة Jewish Clarion الشهرية الإنجليزية التى تصدرها فى لندن اللجنة اليهودية للحزب الشيوعى البريطانى.

٢ – المجلة الشهرية Communist Review الإنجليزية التى يصدرها الحزب الشيوعى البريطانى.

٣ – نشرة 19th National congress التى أصدرها الحزب من أعمال المؤتمر الشيوعى الذى عقد فى لندن فى أواخر شهر فبراير عام ١٩٤٧.

٤ – وكتاب بعنوان Egypt and labour Mr. George Adubit .

وهذا المنع يرجع إلى ترويجها للمبادئ والنظريات الشيوعية، كما ألغى كتـــاب L' Annee preparatoive de Historie المطبوع فى باريس وكان متداولاً فى

---

(١) البلاغ – ٧ مارس ١٩٤٨.

(٢) الكتلة – ١٠ فبراير ١٩٤٨.

مصر لنشره مقالاً فيه تعريض للنبى محمد صلى الله عليه وسلم وطعنه فى الدين الإسلامى[١].

وبإعلان حرب فلسطين فى مايو عام ١٩٤٨، كان من بين التدابير المرتبطة بإعلان حالة الحرب، شن حملة اعتقالات ضد الشخصيات الخطرة على الأمن، واتخذت الحكومة قرارًا خاصًا ببناء معتقلين أحدهما فى العباسية والآخر فى حلـــوان، وسارعت أجهزة البوليس فى القاهرة وبعض المدن الكبرى فى صباح ١٤ مايو عام ١٩٤٨، فور إعلان الحرب، فى اعتقال اليهود والإرهابيين والعناصر الخطرة والشيوعيين، والزج فى السجون بالكثير من القيادات النقابية العمالية والطلاب والصحفيين لا سيما الوفديين اليساريين، واعتقل فى الخامس عشر من إبريل هنرى كورييل أحد مؤسسى الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى وبائع الكتب الثرى واعتقل أكثر من مئة مواطن شيوعى، وبلغ عددهم بعد بداية الحرب ما يقرب من ٥٠٠ شيوعى من قادة النقابات التقدمية والطلاب والعمال النشطاء، وانقطعت أواصر الصلة من جديد بينها والاتحاد العالمى للنقابات، فوقف تقريبًا نشاط المجموعات الشيوعية والنقابات التقدمية على سطح الحياة السياسية العلنية من مايو عام ١٩٤٨ حتى عام ١٩٥٠[٢].

وفى ٢٥ مايو منع جميع المواطنين من مغادرة مصر دون تصريح خاص ولم يسمح لليهود بالحصول على هذه التصاريح، وفى ٣٠ مايو صدر أمر من الحكومة بمصادرة أملاك الأشخاص الذين تراهم يقومون بنشاط معاد لها ووضع هذه الأملاك تحت حراسة موظف خاص وعدم السماح لغير المصريين بممارسة السمسرة فى بورصة الأوراق المالية المصرية وبذلك أضيروا ضررًا بالغًا من الناحية الاقتصادية وتم اعتقال كل من حامت حوله شبهة الشغب السياسى فى صف إسرائيل[٣].

---

(١) د. سيد عبد الرازق يوسف عبد الله: محمود فهمى النقراشى ودوره فى السياسة المصرية وحل جماعة الإخوان المسلمين ١٩٤٨ – ط ١ – مكتبة مدبولى القاهرة – ١٩٩٥ – ص ٤٠١، ٤٤٥ – ٤٤٦.

(٢) البلاغ – ٧ مارس ١٩٤٨.

(٣) د. على شلش: اليهود والماسون فى مصر – ص ١٦٢.

ورغم نشاط الحكومة المصرية فى مقاومة النشاط الشيوعى لارتباطه بالصهيونية؛ فإنها كانت ترى أن العامل الأساسى وراء انتشار الاضطراب والقلاقل سوء سياسة الأمريكان والإنجليز فهو الذى يثير الحملة عليهما، ويفتح منفذًا لأى دعاية أجنبية ولو أنهما وقفا عند حدود الوعود التى قطعاها على نفسيهما للدول العربية والتزما بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة لزالت هذه القلاقل من الشرق ولما وجدت سبيلاً إلى الظهور[1].

- **استلام خط حديد مصر – فلسطين:**

نشطت الجهود فى مصر من أجل استلام خط سكة حديد مصر – فلسطين بعد التأكد من مساعدة الإنجليز لليهود وحمايتهم وتشجيعهم على العدوان بحراسة قوافلهم وسيطرتهم على الطرق.

فعقب صدور قرار التقسيم واعتزام انجلترا الجلاء عن فلسطين، رأى عبد المجيد بدر باشا المدير العام للسكك الحديدية ضرورة الاستيلاء على الجزء الممتد من خط فلسطين فى الأراضى المصرية باعتباره من المنافع العامة، بعد أن رأى أن البحث قد طال على تحقيق هذه الرغبة القومية خاصة بعد أن أفتت الأقسام القضائية بحق مصر فى الاستيلاء على هذا الجزء[2].

ويبدو أن اتجاه الحكومة المصرية لتحقيق هذه الرغبة مدفوعًا بإدراكها أهمية الخط الدولية والعسكرية والمادية، فهو يوازى فى قيمته قناة السويس، لذلك أصرت الحكومة على الإشراف عليه خصوصًا مع تفاقم الخطر الصهيونى وزيادة عدد مستعمراته الجنوبية القريبة من الحدود المصرية – الفلسطينية ونشاطه فى التجسس وتهريب الأسلحة والأفراد والتبرعات، ما كان خطرًا على أمن مصر.

---

(١) د. محمد عودة: فاروق بداية ونهاية – دار الهلال – القاهرة – ١٩٩٥– ص ٢٤١.
(٢) البلاغ – ٧ ديسمبر ١٩٤٧.

وعن نشأة خط سيناء فقد تم إنشاؤه فى خلال الحرب العالمية الأولى والأحكام العرفية البريطانية مسلطة على المصريين، حيث جندت السلطات البريطانية العمال المصريين لإنشاء هذا الخط الحديدى فوق الأراضى المصرية وكان يخترق صحراء مصر الشرقية[١]، وامتد خط سيناء بين (القنطرة) الواقعة على ضفة قناة السويس الشرقية إلى بلدة (رفح) على الحدود المصرية – الفلسطينية وبلغ طوله نحو ٢٠٠ كيلو متر[٢].

وقد أنشئ الخط لنقل جيوش الحلفاء وعتادهم الثقيلة عبر صحراء سيناء إلى داخل الأراضى الفلسطينية، وكان وجوده من أهم عوامل انتصار جيوش الحلفاء بقيادة الفيلد مارشال اللورد اللنبى، ومنذ ذلك التاريخ عام ١٩١٧ ووزارة الحربية البريطانية تضع يدها على الخط وتتولى وزارة الطيران البريطانية إدارته وصيانته.

وظهرت أهميته أيضًا خلال الحرب العالمية الثانية خصوصًا بعد أن تم ربط خطوط سكك حديد فلسطين بالخطوط السورية والتركية، فأصبح فى إمكان المسافر أن يقوم من القاهرة إلى الأستانة مباشرة ومنها إلى باريس عن طريق خط إكسبريس الشرق السريع، وأصبح هذا الخط بما له من امتيازات جغرافية، همزة الوصل التى تربط خطوط مواصلات السكك الحديدية بين إفريقيا وآسيا وأوروبا بصفة عامة ودول الجامعة العربية بصفة خاصة، خصوصًا بعد أن يتم تشغيل خط الحجاز بعمل الوصلة القصيرة التى تربط بين حدود شرق الأردن وحدود الحجاز، ولقد استفاد أهالى سيناء من مرور الخط وسط أراضيهم فانتعشت تجارتهم.

---

(١) السياسة – ٣ إبريل ١٩٤٨.

(٢) الإخوان المسلمون – ٣١ مارس ١٩٤٨.

ونظرًا لأهمية الخط العسكرية، رابطت وحدات من الجيش المصرى على الحدود ومع الأحداث المتلاحقة فى فلسطين وما يكتنفها من تطورات، اهتمت الحكومة بتعزيزها وزيادة حاميتها.

ولقد كان من أثر إشراف سكة حديد فلسطين على إدارة الخط أن أصبحت جميع أراضى شبه جزيرة سيناء فى شبه عزلة تامة عن الدولة المصرية، فوضعت تحت سيطرتها الجمارك ومكاتب جوازات السفر والحجر الصحى بالقنطرة على ضفة القنال الشرقية، كذلك وضعت القيود والقوانين الصارمة التى جعلت سكان هذه المنطقة الشاسعة من المصريين يعاملون معاملة الرعايا الأجانب؛ فكل فرد يرغب فى السفر من سيناء وإليها عليه أن يحصل على جواز يستخرجه من مصلحة الحدود قبل عبور القناة، أما من ناحية المستخدمين فجميعهم من المصريين ما عدا بعض أفراد قلائل من الأجانب وهؤلاء يطلب منهم الرجوع لفلسطين عند تسلم الخط ما عدا ذلك فجميعهم من مديريات مصر المختلفة وكان عددهم قبل سنة ١٩٢٧ نحو ثلاثة آلاف عامل، وقامت السكة الحديد الفلسطينية بنقل نحو نصفهم إلى داخل فلسطين لإدارة معظم الأعمال الفنية بها علاوة على أن عددًا كبيرًا منهم كان موجودًا بمدينة حيفا للاستعانة بخبرتهم فى تشغيل ورش وعنابر السكة الحديد والعربات ولوازمها، وهؤلاء اختارتهم السلطة البريطانية من مهرة الفنيين والصناع[١].

ولأهمية الخطوط الدولية والعسكرية والمالية، حاولت الحكومة المصرية مرارًا الدخول فى مفاوضات مع حكومة فلسطين بقصد الوصول إلى اتفاق يحدد طريقة استغلال هذا الخط وتوزيع إيراده بين الحكومتين، ولكن لمصلحة سكة حديد فلسطين كانت تعتذر دائمًا بأنها لا تملك حق الدخول فى مثل هذه المفاوضات؛ لأن الخط ملك الحكومة البريطانية وليس لها أى حق سوى السلطة الإدارية نيابة عن الحكومة المالكة.

---

(١) الإخوان المسلمون – ٣١ مارس ١٩٤٨.

وأثير الموضوع فى البرلمان المصرى وأبديت رغبات متكررة فى شراء هذا الخط وإنهاء الحالة الشاذة الماسة بالسيادة المصرية، كذلك عهد مجلس الوزراء إلى مستشار الدولة لوزارة المواصلات ومصلحة السكك الحديدية بإعداد مذكرة توضح فتواه لمجلس الوزراء بشأن تسلم خط سكة حديد القنطرة – رفح، وجاء بالمذكرة: "لقد حاولت الحكومة المصرية مرارًا الدخول مع حكومة فلسطين فى مفاوضات بقصد الوصول إلى اتفاق فى هذا الشأن بدأت منذ فبراير عام ١٩٣٩ بعد أن وجدت الحكومة المصرية أن هذا الخط يمر فى أرض مصرية وتستغل أرباحه وتتصرف فيه سكة حديد حكومة فلسطين - الإنجليزية، حيث وضعت وزارة المواصلات تقديرًا لقيمة مهمات هذا الخط وملحقاته تمهيدًا لبدء المفاوضات لشرائه، لذلك أعدت المصلحة العدة لمعاينة الخط وتقدير قيمته واتصلت فى هذا الشأن بمدير سكة حديد فلسطين لتمكين المهندسين المصريين من القيام بتلك المهمة، فأبدى رغبة فى أن يشترك فى عملهم مندوب يمثل سكة حديد فلسطين وطلب إرجاء العمل فترة يتمكن فيها من تعيين هذا المندوب، ثم عاد وأبلغ المصلحة فى ٣ أكتوبر عام ١٩٣٩ أسفه لأن مركزه لا يسمح بالتصريح بإجراء أى بحث فنى توطئة لشرائه وأشار إلى ضرورة الاتصال بالحكومة البريطانية بالطريق الدبلوماسى"(١).

ثم قامت الحرب العالمية الثانية وتوقفت المسألة، ثم عادت مكاتبات تمهيدية منذ أغسطس عام ١٩٤٥ بين الحكومة المصرية والجانب البريطانى لتحقيق هذه الغاية، وفى ١٢ سبتمبر عام ١٩٤٥ أثارت وزارة المواصلات الموضوع من جديد وتقدمت إلى مجلس الوزراء بمذكرة تطلب فيها الموافقة على مخابرة الحكومة الإنجليزية عن طريق السفارة المصرية فى لندن لتشكيل لجنة من مندوبين يمثلون مصر وبريطانيا؛ للنظر فى هذه المسألة بشراء الحكومة المصرية لهذا الجزء

---

(١) الإخوان المسلمون – ٣ إبريل ١٩٤٨.

الممتد فى الأراضى المصرية – لعمل تسوية فيما يختص بالإيرادات والمصاريف، وأصدر مجلس الوزراء قرارًا بجلسته المنعقدة فى ١٢ سبتمبر عام ١٩٤٥ بمخابرة الحكومة البريطانية لتسوية ما قد يؤدى إليه البحث من دفع مصر ثمن مهمات وأدوات السكة التى أقيمت فى الأراضى المصرية وللإنفاق على الاشتراك فى تشغيل هذا الخط الممتد من الأراضى المصرية إلى فلسطين، وقد أبلغ هذا القرار لوزارات الخارجية والمالية والمواصلات، ورأت وزارة المالية اقتراح تشكيل لجنة مشتركة تمثل الجانب المصرى فيها مصلحة السكة الحديد المصرية ومراقبة حساباتها وطلبت الاتصال بالسفارة البريطانية لتعيين ممثلين لبريطانيا.

وفى ٦ أكتوبر عام ١٩٤٥ كتبت وزارة المواصلات لوزارة الخارجية تطلب منها اتخاذ الخطوات اللازمة لمفاوضة الحكومة الإنجليزية فى شأن استيلاء الحكومة المصرية على السكة الحديد والتلغرافات والتليفونات المارة بأراضيها تنفيذًا لقرار مجلس الوزراء، فبعثت وزارة الخارجية إلى السفارة البريطانية بالقاهرة بمذكرة جاء فيها: "إن الحكومة المصرية لم تستول على شيء من إيراد هذا الخط الذى تديره حكومة فلسطين رغم مروره فى أراضٍ مصرية، ومن الضرورى أن تشترك الحكومتان فى صافى الإيراد بعد خصم المصاريف بنسبة طول الجزء الممتد فى أرض كل دولة منهما"

وفى ١٧ يناير عام ١٩٤٧ تلقت وزارة الخارجية من السفارة البريطانية الرد الآتى: "إنكم ستقدرون أن الموضوع معقد ومتشعب الأطراف لاعتبارت فنية ومالية متعددة، ولم تصل إلينا التعليمات التى تساعد فى الدخول فى مباحثات مع الحكومة المصرية".

وفى ٢٨ مايو عام ١٩٤٧ طلبت رئاسة مجلس الوزراء من وزارة المواصلات موافاتها بمقترحات السكة الحديد عن هذا الخط مع بيان ما قدمته مصر فى سبيل إنشائه سواء كان ذلك عن طريق مده بالعمال وبالأدوات وقت إنشائه وتقدير قيمته فى حالة شرائه.

وفى ٥ يوليو عام ١٩٤٧ تألفت لجنة برئاسة وكيل وزارة المواصلات وعضوية مندوبى وزارتى المالية والمواصلات، وفى ١٢ يوليو أرسلت كتابا إلى مجلس الوزراء، أوضحت أنها لم تقم بأعمال جدية بسبب موقف مصلحة سكة حديد فلسطين مما حدا بكبير مهندسى السكة والأشغال أن يتقدم من جديد لمدير عام مصلحة السكة الحديد المصرية بالعودة إلى المفاوضات الدبلوماسية كى تتسلم الحكومة المصرية هذا الخط، وإزاء كل هذه الظروف رؤى إحالتها إلى المستشار الدولى لوزارة المواصلات ومصلحة السكك الحديدية لدراسة أفضل الطرق لاستيلاء الحكومة على هذا الخط.

وقدم المستشار مذكرة فى ٤ ديسمبر وقد انتهى فيها إلى أن "الوصف القانونى للحالة القائمة هو التزام بمرفق عام لمدة غير محدودة وأنه لا يغير من هذا الوصف عدم صدور عقد التزام وقائمة شروط خاصة جريًا على ما هو متبع بوجه عام فى هذه الشئون وذلك لأن الالتزام بمرفق عام يكون بعقد كتابى يصح أن ينشأ بغير عقد، وفى الحالتين للسلطة العامة الحق فى إنهاء الالتزام واسترداد إدارة المرفق بشرط التعويض، ومن شأن الحكومة إصدار قرار بالاستيلاء إداريًا على الخط المذكور"، غير أنه رأى نظرًا لأن هذا القرار سيصدر فى مواجهة حكومة أجنبية، فعلى الحكومة المصرية استعمال حقها فى استرداد الخط وملحقاته ووضع مبلغ التعويض الذى تطلبه مع لفت نظرها إلى مدى اشتراك الحكومة المصرية فى نفقات إنشائه، وهو على أقل الفروض ينحصر فى تقديم الأرض المقام عليها الخطوط الحديدية والتليفون والتلغراف وملحقاتها دون مقدم، وانفراد الحكومة البريطانية بالاستيلاء على جميع إيراد الخط طوال مده.

وضم مذكرته بالتوصية الآتية: "وفى يقينى أن مسألة الاستيلاء على الخط أصبحت لا تحتمل التأخير، وأن يعهد مجلس الوزراء إلى وزارة الخارجية تنفيذها"[1].

---

(١) الإخوان المسلمون – ٤ إبريل ١٩٤٨.

وفى ٣١ ديسمبر عام ١٩٤٧ أجاب الجانب البريطانى بقبول مبدأ مناقشة هذا الموضوع[١]، وفى فبراير عام ١٩٤٨ اجتمع الوفدان، وفد من السكة الحديد المصرية برئاسة عبد المجيد بدر باشا، مهمته وضع تقرير عن جزء الخط الحديدى الذى يصل بين مصر وفلسطين[٢]، الذى يمتد من القنطرة إلى رفح ومحطاته [القنطرة شرق - رمانة - بئر العبد - مزار - العريش - رفح][٣] ويمثل الوفد البريطانى مستر كربى، وانتهت المفاوضات بتمصيره قبل أن تنتهى العمليات الحسابية بين الجانبين التى تتصل بتقدير ما تركه الجانب البريطانى وتقدير ما قدمه الجانب المصرى من أراضيه وما استغله الجانب الأخر منها طوال اثنين وثلاثين عامًا وهكذا فى ٣١ مارس عام ١٩٤٨، أى فى يوم الجلاء عن القاهرة والإسكندرية[٤]، سار القطار المصرى من القنطرة إلى رفح يقطع صحراء سيناء[٥]، بعد أن كانت مصر تستأجر الخطوط البريطانية بمبلغ ٣١ ألف جنيه فى السنة، فأصبحت هذه الخطوط ملكًا لها من أول إبريل ١٩٤٨[٦].

وانتهت لجنة تمصير خط سيناء الحديدى من مهمتها فى تقدير قيمته بعد أن يتم خصم ثمنه من أصل الدين المصرى على انجلترا الذى يبلغ ٤٥٠٠٠٠٠٠٠ جنيه[٧]، وقدرته بربع مليون جنيه على أساس حالته الراهنة[٨].

وفتح اعتماد قدره ٣٦ ألف جنيه للصرف منه على صيانة وإدارة خط السكة الحديد[٩].

---

(١) السياسة - ٣ إبريل ١٩٤٨.
(٢) الكتلة - ٢٠ فبراير ١٩٤٨
(٣) الإخوان المسلمون - ٣١ مارس ١٩٤٨.
(٤) السياسة - ٣ إبريل ١٩٤٨.
(٥) السياسة - ٤ إبريل ١٩٤٨.
(٦) البلاغ - ٣ إبريل ١٩٤٨.
(٧) الإخوان المسلمون - ٤ إبريل ١٩٤٨.
(٨) الأهرام - ٣ أغسطس ١٩٤٨.
(٩) المقطم - ٢٣ إبريل ١٩٤٨.

ولما كان من المقرر ابتداء من أول إبريل أن تمر قطارات سكة حديد فلسطين البريطانية فى داخل الأراضى المصرية نظرًا لتسلم مصلحة السكة الحديد المصرية خط القنطرة - رفح، لكن القيادة البريطانية فى فايد أرسلت إلى سكة الحديد فى فلسطين قرارها الذى يحتم عليها مرور قاطراتها المحملة ببضائع وتقلبات الجيش البريطانى داخل الأراضى المصرية حتى يوم ١٥ مايو، وذلك لأن النظام الجديد ينص على أن تقوم سكة حديد فلسطين بالنقل من حيفا إلى رفح وتتولى سكة حديد مصر مواصلة النقل من رفح إلى القنطرة[١]، بعد أن قررت السكة الحديد المصرية تسيير قطارات أسبوعيًا من الخط الحديد "القنطرة - رفح" ابتداء من أول إبريل وهو الموعد التى تتسلم فيه خط مصر - فلسطين[٢].

وفى أول إبريل عام ١٩٤٨ موعد تسلم الخط، قام الصهيونيون بنسف قطار مصر - فلسطين، وتسبب الحادث فى قتل ٤٠ شخصًا و ٦٠ جريحًا معظمهم من العرب، حيث انفجر لغم كهربائى فى طريق إكسبريس القاهرة - حيفا، وهو يجتاز بستان برتقال فى طريق سمارتة الساحلى بالقرب من مستعمرة "بنيا مينا" اليهودية وعلى بعد بضعة كيلو مترات شمالى - شرق قيصرية - وهذه هى المرة الثانية التى ينسف فيها إكسبريس القاهرة - حيفا، ففى يوم ٢٩ فبراير بث رجال عصابة شتيرن الإرهابية ثلاثة ألغام فى طريق القطار وأسفر الحادث عن قتل ٢٨ جنديًا بريطانيًا وإصابة ٣٥ آخرين[٣].

---

(١) الإخوان المسلمون - ٢٥ مارس ١٩٤٨.
(٢) الإخوان المسلمون - ٢٦ مارس ١٩٤٨.
(٣) السياسة - ١ إبريل ١٩٤٨.

الفصل الثالث

الانتقال من الدبلوماسية إلى التدخل العسكرى لحل مشكلة فلسطين

- **إقرار الحكومة المصرية التطوع فى ظل جامعة الدول العربية:**
- **أسباب إقرار التطوع:**

أ – ازدياد تيار التطوع من قبل الضباط والإخوان المسلمين وتأييد الرأى العام المصرى له.

ب – تطور الأحداث والأوضاع فى فلسطين ومجلس الأمن:

– تدخل مصر عسكريًا بقوات غير نظامية.

– رد الفعل البريطانى والأمريكى.

– إقرار الحكومة المصرية التطوع ومعركة كفار ديروم.

– رد فعل بريطانيا إزاء نشاط المتطوعين المصريين.

– قرار مجلس الأمن إيقاف جميع الأعمال العسكرية فى ١٧ إبريل ١٩٤٨.

- **إقرار الحكومة التدخل العسكرى بقوات غير نظامية ضمن القوات العربية تحت قيادة الملك عبد الله:**

– سقوط حيفا وموقف الحكومة من الاعتداء الصهيونى على الرعايا المصريين فى حيفا.

– ثورة الرأى العام المصرى.

- اجتماع عمان والزعفران وقرار التدخل بقوات نظامية لإنقاذ فلسطين.
- إعلان الحكومة المصرية الحرب الدفاعية ضد الصهيونيين.
- موقف الحكومة البريطانية من قرار الحكومة المصرية.

- **إقرار الحكومة المصرية الاشتراك بقوات نظامية مصرية تحت قيادة الملك عبد الله وإلى جانبه هيئة مستشارين عسكريين مصريين.**

- دوافع الحكومة المصرية لإقرار دخول القوات النظامية المصرية لإنقاذ فلسطين.

أ – ضغط العوامل الداخلية:

١ – المحنة السياسية. ٢ – المحنة الاقتصادية.

٣ – المحنة الصحية.

ب – ضغط العوامل الخارجية "تطورات الأحداث والأوضاع في فلسطين ومجلس الأمن".

- استكمال استعدادات القوات المصرية بالعريش.

إقرار الحكومة المصرية التطوع فى ظل جامعة الدول العربية:

أسباب إقرار الحكومة المصرية التطوع فى حل جامعة الدول العربية:

١ - ازدياد تيار التطوع من قبل الضباط والإخوان المسلمين:

أ - الضباط: بمقتضى معاهدة ١٩٣٦ تدفق دم جديد إلى داخل الجيش المصرى، حيث انضم إلى صفوفه ضباط شباب من أبناء الطبقات المتوسطة الوطنية الذين التحقوا بالكلية الحربية بعد تعديل نظمها، وغير هؤلاء طبيعة الجيش وكسروا عزلته.

وشاركوا من خلال الحرب العالمية الثانية فى الدفاع الجوى ومساندة قوات الحلفاء، واستحقوا ثناء وتقدير الساسة والقادة - تشرشل ومونتجرى وويلسون - وتابع الضباط المعارك الهائلة التى دارت على حدود بلادهم على خريطة المطامع الدولية(١).

وحينما تصاعدت القضية الفلسطينية وانتهت إلى قرار التقسيم، أدرك هؤلاء الضباط خطورة قيام دولة صهيونية تتاخم الحدود الشرقية لمصر، وأن مصر ستتحمل أوفر عبء فى تلك الحرب إذا قدر للدول العربية أن تخوضها(٢).

ومن ثم ساد تيار عام داخل الجيش بضرورة التدخل المسلح لمساندة الفلسطينيين(٣)، وأن لحظتهم قد حانت فذهب ضابط شاب يدعى "الصاغ محمود لبيب" إلى رئيس الهيئة العربية العليا - أمين الحسينى - بناء على ما قررته الدول العربية فى اجتماعها فى شهر سبتمبر عام ١٩٤٧ بدعم نضال الشعب الفلسطينى،

---

(١) محمد عودة: فاروق بداية ونهاية - ص ٢٣٥.

(٢) د. عايدة سليمة: مرجع سبق ذكره - ص ١٧٩.

(٣) خالد محيى الدين: والآن أتكلم - ط ١ - مركز الأهرام للترجمة والنشر - القاهرة - ١٩٩٢ - ص ٥٢.

وعرض عليه باسم الضباط الآتى: "إن المقاومة الفلسطينية فى حاجة إلى من يشترك فى المعارك ويقوم بتدريب المتطوعين.. وفى الجيش عدد كبير من الضباط المحترفين لأداء الواجب وعلى دراية بالأسلحة والحرب الحديثة وعلى استعداد للتطوع والانضمام"، عندئذ شكره الحسينى على عرضه ولكن أبلغه بأنه لا بد من أن يستأذن الحكومة المصرية وطلب منه العودة مرة أخرى، وحينما عاد اعتذر له الحسينى بأن الحكومة المصرية رفضت ذلك تفاديًا لسوء العلاقة بينها وبريطانيا صاحبة الانتداب(١)، وعدم إحداث أى خلل فى جهاز ضباطها بحجة انصراف قسم منهم للعمل على رأس المتطوعين(٢).

ولم يثن ذلك الضباط عن تصميمهم ووقع اختيارهم على واحد من أكفأ الضباط العميد أحمد عبد العزيز(٣)، ليقود تطوعهم فى ظل الجامعة العربية إلى جانب كمال الدين حسين – عضو مجلس الثورة فيما بعد – وعدد من الضباط الذين كانوا منتمين إلى الإخوان المسلمين، وأجرى الضباط سلسلة من الاتصالات بفوزى القاوقجى قائد جيش التحرير السورى عن طريق عبد اللطيف البغدادى، الذى هرب إلى سوريا، ولما لم يكن فى سوريا وقتئذ سلاح للطيران ولا مطار سرى يصلح للهبوط، جاء رد فوزى القاوقجى بأنه سوف يحتاج إليهم فى المعركة الفاصلة، ولما أنشئ مطار سرى شرق دمشق على بعد ٦٠ كيلو مترًا لم يتصل بهم فوزى القاوقجى حتى قامت الحرب فعلاً بعد أن جندوا ١٥ طائرة سبتفاير صالحة للقتال(٤).

---

(١) وزارة الإعلام: نظرات على الانتصارات العسكرية الوطنية – مطابع الهيئة العامة للاستعلامات – القاهرة – ١٩٩٢ – ص ٢٧٦.

(٢) صموئيل لبيب سيحة: السياسة المصرية تجاه المشكلة الفلسطينية ١٩٤٨ – ١٩٥٦ – رسالة دكتوراه – ص ٥٩.

(٣) وزارة الإعلام المصدر: نفسه ص ٢٦٧.

(٤) أحمد حمروش: قصة ثورة ٢٣ يوليو.. مصر والعسكريون.. مجتمعة جمال عبد الناصر والحرب – جـ ١ – الهيئة المصرية العامة للكتاب – القاهرة – ١٩٩٢ – ص ١٣١ – ١٣٦.

ب - **الإخوان المسلمون:** كان الإخوان المسلمون على رأس التنظيمات السياسية التى كانت تؤيد الكفاح المسلح ضد الصهيونية بفلسطين؛ لإدراكهم أن حدود مصر الأمنية تمتد وراء حدودها فى فلسطين وذلك على المدى الاستراتيجى البعيد(١)، لذلك كان لهم رد فعل تجاه ما مر بها من أحداث.

ففى ١٧ سبتمبر عام ١٩٤٧ بصدور لجنة التحقيق الدولية الخاصة بفلسطين تقريرها للجمعية العامة الذى تضمن مشروعين عرف أحدهما بمشروع الغالبية، ويختص بتقسيم فلسطين إلى دولتين إحداهما عربية وأخرى يهودية مع تدويل القدس، والآخر مشروع الأقلية ويختص بإقامة دولة اتحادية فيدرالية تشمل البلاد كلها وتكون القدس عاصمة لها(٢)، كان أول من دعا إلى الإضرابات والمظاهرات وأعمال التدمير ضد بعض المتاجر والمحال اليهودية، الإخوان المسلمون ثم الحزب الوطنى ومصر الفتاة(٣).

كما أبرق المرشد العام الشيخ حسن البنا إلى مجلس الجامعة العربية فى أثناء انعقاده فى عالية - ٩ أكتوبر عام ١٩٤٧ - وأعلن أنه على استعداد لأن يرسل إلى فلسطين عشرة آلاف مجاهد من الإخوان، وأثارت تلك التصريحات مخاوف أعضاء الوكالة اليهودية فى العالم بخاصة فى لندن، حيث صرح أحدهم بـــ: "أننا مقتنعون بأن الإخوان المسلمين يعنون ما يقولون" بعد أن انهالت عليهم برقيات طلب التطوع فى كتائبهم، كما أرسل ممثل الإخوان فى لندن - مصطفى مؤمن - برقية إلى رئيس الوزراء البريطانى لفت نظره فيها إلى أن الإخوان المسلمين سوف يرسلون عددًا كبيرًا منهم لمحاربة الذين يقفون حجر عثرة فى سبيل تحرير فلسطين(٤).

---

(١) مجلة شؤون فلسطينية - عبد الرحمن الصالحى - حرب عام ١٩٤٨. رؤية عربية عالمية - ص ٩١.

(٢) طارق البشرى: الحركة السياسية فى مصر ١٩٥٢ - ١٩٤٥ - ص ٢٦٠.

(٣) صلاح العقاد: قضية فلسطين - المرحلة الحرجة ١٩٤٥ - ١٩٥٦ - ص ٤٠ .

(٤) د. عايدة سليمة مرجع سابق ذكره - ص ١٦١.

وترجع مخاوف اليهود والإنجليز إلى قدرة الإخوان المسلمين على قيادة الرأى العام العربى ضدهم، لا سيما أن دعوتهم للتطوع تلقى قبولاً لدى الكثير ما يزيد من قوتهم وأقاموا تدريباتهم على أسس عسكرية منظمة، وعمدوا إلى فتح مكاتب للتطوع بجميع عواصم المديريات ومحافظات القطر المصرى لاستقبال المتطوعين، ووضعت إدارة للتطوع لتوقيع الكشف الطبى على المتطوعين لإلحاقهم بـــ "مدرسة التدريب العسكرى" التى وضعت نظمها على أحدث القواعد، وشكلت إدارتها من أكفأ المشتغلين بالشؤون العسكرية والمحاربين القدماء وأعدت برامجها الرياضية والعسكرية والثقافية كأحسن ما تكون عليه مدارس التدريب الحديث ومهمتها تزويد كتائب الإنقاذ بالمدربين الأكفاء فى كل الفنون العسكرية وافتتحوها فى ٩ نوفمبر عام ١٩٤٧ لتخريج الفوج الأول[١]، تحت إشراف القائد محمود لبيب والسكرتير سعد الدين الوكيلى ووضعت شروطًا للالتحاق كالآتى:

١ – أن يكون الطالب من الإخوان المتفرغين.

٢ – لا يقل السن عن ١٨ سنة.

٣ – لا يقل الطول عن ١٧٠ سم واتساع الصدر ٨٥ سم.

٤ – أن يكون مجيدًا للقراءة والكتابة.

٥ – يفضل المسلم بالتدريب العسكرى[٢].

ويتولى أركان حرب المدرسة اختيار عدد مناسب مما ينطبق عليهم شروط الالتحاق بالمدرسة التى تقرر افتتاحها، ولم يدع الإخوان ذكرى وعد بلفور تمر دون أن يترجموا بما يجيش فى صدورهم، حيث قامت نواة كتيبة من كتائب إنقاذ فلسطين التى أعدها الإخوان وطافوا بالميادين المهمة؛ هاتفين بحياة فلسطين وناشدوا اليهود فى مصر بنبذ الصهيونية حتى لا يجروا على أنفسهم وبالاً.

---

(١) الإخوان المسلمون – ٤ نوفمبر ١٩٤٧.

(٢) الإخوان المسلمون – ٦ نوفمبر ١٩٤٧.

لذلك عملت بريطانيا بإيعاز من الوكالة اليهودية على مقاومة نشاطهم فى فلسطين، فأصدرت الحكومة الفلسطينية - الإنجليزية قرارًا بعدم انضمام موظفيها إلى منظمة الإخوان المسلمين أو أى ناحية من نواحى نشاطها وعدم السماح لفرق الشعب الجوالة بالقيام باستعراض فى الميدان أو فى القرى، لذلك ندب المكتب الإدارى للإخوان وفدًا للاحتجاج لدى السكرتير العام لحكومة فلسطين الذى أجابهم بأن لديه أوامر مشددة بالحجر على نشاط الإخوان غير المرغوب فيه، كما تقدم وفد من عرب فلسطين للاحتجاج، فجاء رد السكرتير العام عليهم كالآتى: "لقد ثبت لدينا أنكم على اتصال فعلى بهيئة الإخوان.. وأن سياسة المندوبين الذين يقدمون من مصر سياسة خطرة لا نقرها"، كما كان محرمًا على الصحف الفلسطينية نشر المهم من نشاط الإخوان سواء فى مصر أو فلسطين؛ لأن الرقيب منع نشر أى خبر عن كتائب الإخوان أو أى شىء يتعلق بالصاغ محمود لبيب وجهوده من أجل فلسطين، وهكذا يقف الإنجليز واليهود من الإخوان هذا الموقف المغرض فى الوقت الذى يرددون فيه دعوة الجلاء[1].

وعقب صدور قرار التقسيم وإقرار الجامعة العربية تشكيل جيش من المتطوعين تحت إشرافها خلال اجتماعات رؤساء الدول العربية فى القاهرة فى الفترة بين ٨ و ١٧ ديسمبر عام ١٩٤٧، وجه الإخوان الدعوة لشباب الأزهر للاشتراك فى التطوع شأن مصر فى ذلك شأن الدول السبع العربية، وكان من بين أفكارهم لمقاومة الصهيونية أنهم اقترحوا على قادة العرب أن يعدوا إلى جانب خططهم العسكرية ومساعيهم السياسية التى رسموها فى القاهرة وبلودان وعالية، هجرة عربية منظمة إلى فلسطين يحشد لها الشبان الأقوياء من كل بلد عربى ويدربون قبل انتقالهم تدريبًا خاصًا مع تزويدهم بكل أسباب القوة ثم يوجهون إلى فلسطين، ومن ثم يقضى على أحلام الصهيونية والمستعمرين الإنجليز والأمريكان ما دام اليهود يجهزون حملات فى البر والبحر والجو لغزو فلسطين من مهاجريهم المهربين وغير المهربين حيث يؤمنون بأنه لا يفل الحديد إلا الحديد[2].

---

(١) الإخوان المسلمون - ٤ نوفمبر ١٩٤٧.

(٢) الإخوان المسلمون - ٥ نوفمبر ١٩٤٧.

وعمدوا إلى مداومة الاتصال بأبناء فلسطين حيث زارت كشافة فلسطين مصر والتى عرفت باسم "فرقة قريش" وعقد معها لقاء تضمن الحديث عن العرب والوحدة العربية.

كما أصدرت القيادة العليا أوامرها بتنظيم ٨٣ مكتبًا للتطوع بجميع مراكز القطر المصرى وطبعوا استمارات التطوع وكان أول المتطوعين حسن البنا[١]الذى تقدم بطلب إلى الحكومة للسماح لفوج من هؤلاء المجاهدين باجتياز الحدود ولكنها رفضت طلبه[٢].

وحولت هيئة وادى النيل العليا لإنقاذ فلسطين من هيئة شعبية إلى رسمية لتقوم بما يقوم به الإخوان من جمع التبرعات والدعوة للتطوع حتى تضمن الحكومة السيطرة على النشاط التطوعى دون إعطاء فرصة للإخوان[٣] للانفراد بالأمور.

لذلك دخل الإخوان فلسطين عن طريق سوريا ضمن جيش الإنقاذ التابع للجامعة العربية مع بداية دخول أفواج المتطوعين فى شهر يناير عام ١٩٤٨، ما حمل الوكالة اليهودية رفع شكوى إلى مجلس الأمن متهمة الحكومات العربية بالتآمر ضد التقسيم ومطالبة بتنفيذ قرار التقسيم بالقوة[٤].

كما تقدم المندوب الأمريكى باقتراح تأليف لجنة خماسية من الأعضاء الدائمين بمجلس الأمن لإطلاعه على تطورات القضية الفلسطينية وإبداء التوصيات لتنفيذ التقسيم وإجراء المباحثات مع الدولة صاحبة الانتداب وممثلى العرب واليهود لتنفيذ التوصيات التى أقرتها الجمعية العامة فى ٢٩ نوفمبر عام ١٩٤٧ مع تأليف بوليس دولى لتنفيذه [٥].

---

(١) الإخوان المسلمون – ٢٠ نوفمبر ١٩٤٧.

(٢) محمد فيصل عبد المنعم: فلسطين والغزو الصهيونى – ص ٨٩.

(٣) وزارة الداخلية – إدارة المطبوعات – رقابة الصحف الشرقية رقم ٢١ لسنة ٤٧ – خاصة بأخبار الشرق العربية – ٢٩ ديسمبر ١٩٤٧.

(٤) عبد الرحمن فرج: تحالف الصهيونية والاستعمار – ص ٧٧.

(٥) السياسة – ٢٦ فبراير ١٩٤٨.

ثم تلى ذلك قرارات مجلس الجامعة العربية الذى عقد بالقاهرة بين ٧ و ١٦ فبراير عام ١٩٤٨، المتعلقة بإعادة تنظيم القيادة العليا للقوات المحاربة وإقرار مبدأ تدخل الجيوش العربية فى تلك الحرب(١).

عندئذ طلب الإخوان من الحكومة المصرية السماح لهم بالقيام برحلة علمية فى شبه جزيرة سيناء وألحوا فى طلبهم واضطرت الحكومة إلى الموافقة، فاجتاز فريق منهم قناة السويس إلى سيناء، ومن هناك راحوا يتسللون إلى فلسطين والاتصال بالمجاهدين العرب لمدهم بالسلاح بعد رفض الحكومة المصرية طلبهم بإدخال أفواج منهم إلى الجزء الشمالى من صحراء النقب، وبدءوا القتال الفعلى بمهاجمة المستعمرات فى فبراير ١٩٤٨ ورابطت قواتهم فى النقب(٢).

ونتيجة إلى احتجاج اليهود والإنجليز، اتصلت الحكومة المصرية بالمركز العام للإخوان فى القاهرة وطلبت سحب قواتهم من فلسطين، لكنهم رفضوا الانسحاب، عندئذ بدأت الحكومة تراقب الحدود وتحول دون وصول النجدات والمؤن إليهم، كما منعت عودة المجاهدين لزيارة أهليهم، فعمد الإخوان إلى قضاء إجازاتهم فى معسكرات التدريب التى أقيمت فى قطنا بسوريا(٣).

وفى مارس عام ١٩٤٨ فى أثناء المداولات والمناقشات حول إرسال قوات دولية إلى فلسطين لصون السلام وتنفيذ قرار التقسيم وتنظيم حكومة موقتة والميليشيات اليهودية بناء على الاقتراح الأمريكى، تدفق المتطوعون بقيادة اليوزباشى "محمود عبده" من لبنان فى طريقهم إلى دمشق للانضمام إلى جيش التحرير بقيادة "إسماعيل صفوت" مزودين بأحدث الأسلحة والذخائر للانضمام إلى غيرهم من المتطوعين تحت قيادة "مصطفى السباعى" المراقب العام للإخوان

---

(١) مجلة شؤون فلسطينية – حنة شاهين – حرب العام ١٩٤٨ – رؤية عربية وعالمية ومراحل الحرب – ص ٥٧.

(٢) طارق البشرى: الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥ – ١٩٥٢ –.ص ٢٦٠.

(٣) محمد فيصل عبد المنعم: فلسطين والغزو الصهيونى – ص ٨٩.

بسوريا[1]، إذ يضم مئة وخمسين متطوعًا، وتعد أول كتيبة للإخوان المسلمين تصل إلى سوريا ومجهزة تجهيزًا كاملاً من مؤن ومهمات وذخائر وأدوات طبية فضلاً عن الإخصائيين الفنيين فى الهندسة والصناعات الحربية[2].

٢ - تطور الأحداث والأوضاع فى فلسطين ومجلس الأمن:

تعتبر الفترة من أول إبريل حتى ١٤ مايو عام ١٩٤٨ فترة الحرب غير المعلنة بين العرب واليهود من خلال المتطوعين، حيث اتسمت السياسة الصهيونية فى تلك الفترة بالآتى:

١ - صمود المستعمرات الإسرائيلية واستمرار بقاء مواطنيها داخلها فى وجه كل الهجمات وأعمال الحصار العربى.

٢ - تجنب الاحتكاك المباشر بالبريطانيين حتى لا تعرقل عملية جلائهم عن فلسطين.

٣ - تأمين الاتصال البرى بين مناطق تجمع اليهود فى فلسطين مع استمرار فتح الطرق للتحركات الإسرائيلية المختلفة.

٤ - تأجيل العمليات الهجومية الكبرى ضد العرب إلى مرحلة تالية[3].

٥ - "العالم لا يشفق على المذبوحين.. لكنه يحترم المحاربين" هذه العبارة تلخص رؤيا "مناحيم بيجن" السياسية وغيره من اليهود، إثر التحول الأمريكى عن التقسيم إلى الوصاية، وتحول اليهود إلى الهجوم وانتقال

---

(١) الإخوان المسلمون - ١١ يناير ١٩٤٨.
(٢) الإخوان المسلمون - ٧ مارس ١٩٤٨.
(٣) إبراهيم شكيب: حرب فلسطين ١٩٤٨. رؤية مصرية - ص ٩٣.

المبادأة إليهم، حيث شرعوا فى تنفيذ الخطة "دال" أو "دالت"[١]، التى صادقت عليها القيادة العليا للهاجانا فى ١٠ مارس عام ١٩٤٨.

وتضمنت الخطة الأهداف المراد تحقيقها فيما يختص بالمنطقة الجنوبية بفلسطين - صحراء النقب - وهذا ما صرح به جوريون بقوله: "إن احتلال البلد كله أو جزئه الأكبر والاحتفاظ بالمناطق المحتلة حتى التوصل إلى اتفاق سياسى، وذلك بالاستيلاء على مواقع كاشفة واحتلال قرى عربية، بهدف السيطرة على عقد المواصلات الرئيسية فى فلسطين وأهمها بين تل أبيب والنقب... وفرض الحصار على المدن العربية ومنع الخدمات الحيوية كالكهرباء والماء حتى التسليم، وكانت المدن العربية المستهدفة فى هذه العملية: بيت لحم - الخليل - غزة، وتقرر احتلال بئر سبع والسيطرة على طرق المواصلات ومصادر المياه التى تستخدمها القوات العربية المهاجمة من الحدود المصرية.."

أما الأهداف التى تحققت فى إطار الخطة "د" فى منطقة النقب فهى إيجاد ممر إقليمى يربط بين المستوطنات اليهودية فى الجنوب والشمال، حيث احتل لواء النقب فى ١٣ مايو القرى العربية الآتية: "بربر، حليقات، كوكبة وسمسم"، واستطاع أيضًا السيطرة على مراكز الشرطة الصحراوية فى الهزيل والعمارة ونسف الجسور الواقعة على الطريق غربى بئر سبع وشمالها[٢].

وإلى جانب الخطة الموضوعة شهدت الأشهر الأخيرة قبل الحرب ورود أسلحة جديدة من تشيكوسلوفاكيا والولايات المتحدة الأمريكية، حيث صارت تشيكوسلوفاكيا فى تلك المرحلة أهم مورد رسمى للسلاح إلى الدولة الإسرائيلية

---

(١) محفظة رقم (١٨٥٠) - الأرشيف السرى ١/٤٢/١٣٩ - ٣ - عنوان "هيئة الأمم المتحدة - قضية فلسطين وعرضها على الهيئة ٢١ سبتمبر ١٩٤٧ - وزارة الداخلية - إدارة عموم الأمن العام - مذكرة من وكيل الداخلية.

(٢) مجلة شئون فلسطينية - حنة شاهين - حرب العام ١٩٤٨ - رؤية عربية وعالمية - مراحل الحرب - ص ٥٤، ٥٩، ٦٥، ٧٠، ٧١.

بعقد صفقة بين جروميكو وشرتوك، ويبدو أن الاتحاد السوفييتى رأى أن يعهد مهمة تصدير الأسلحة إلى إحدى الدول الدائرة فى فلكه؛ حتى لا يتورط فى المشاحنات المحلية(١).

ونتيجة لهذه الإمدادات الحربية الوفيرة، اشتد بأس اليهود كثيرًا فى إبريل عام ١٩٤٨ واشتدوا فى هجومهم على العرب، وكانت أشهر عملياتهم مذبحة دير ياسين فى ١٠ إبريل عام ١٩٤٨ وتكرارها فيما بعد فى "قرية ناصر الدين وطبريا، عيلوط (الناصر)، وحواسة (حيفا) وسكرير (المجدل)"(٢).

تدخل مصر عسكريًا بقوات غير نظامية:

عندئذ قدم إسماعيل صفوت قائد قوات التحرير إلى القاهرة ليعرض على اللجنة السياسية تقريره عن تطورات الموقف حيث ذكر "قلة السلاح والذخيرة.. أين كانت الحكومة الفلسطينية - الإنجليزية لإنهاء المجزرة التى دامت اثنتى عشرة ساعـــة، وحيادها إذا ظهرت بادرة انتصار لليهود علـــى العـــرب؟ ولا حل لذلك إلا باشتراك قوات منظمة حيث توجد الأسلحة فى مخازن الدول العربية"(٣).

نتيجة لعدم تحرك ضمير الولايات المتحدة الأمريكية والديمقراطيات الغربية (الحرة) وتحت ضغط الرأى العام العربى ومطالبته بالدفاع عن حقوق الشعب الفلسطينى، قررت اللجنة السياسية فى ١٢ إبريل عام ١٩٤٨ تلبية نداء العالم العربى والزحف إلى فلسطين بعد أن يتم الجلاء البريطانى بغية إعادة الأمن والنظام من خلال تعيين حاكم عسكرى وآخر إدارى من القوات العربية الزاحفة لإنقاذ فلسطين.

---

(١) صلاح العقاد: قضية فلسطين، المرحلة الحرجة ١٩٤٥، ١٩٥٦ – ص ٦٤.
(٢) د. سعد البيسو: إسرائيل جناية وخيانة – ص ١٣١.
(٣) السياسة – ١٤ إبريل ١٩٤٨.

رد الفعل البريطانى والأمريكى:

وما أن علم السفيران البريطانى والأمريكى بهذا القرار حتى سارعا فى مقابلة وزير الخارجية المصرى - أحمد خشبة باشا - وأوضح كل منهما من خلال المقابلة خطورة ذلك القرار الذى يخلق مشكلة دولية؛ لأن بعض الدول ستتخذه منفذاً تصل منه إلى ما تريد فى الشرق الأدنى والأوسط(١)، كما طلب المندوب الأمريكى من مجلس الأمن فرض تنظيم هدنة بين العرب واليهود فى فلسطين(٢).

إقرار الحكومة المصرية حركة التطوع:

وعن مدى استجابة الحكومة المصرية للتدخل البريطانى والأمريكى للحيلولة دون إرسال قوات نظامية مصرية وتنفيذاً لدعوة مجلس الشيوخ، الحكومة المصرية إلى التعاون مع جميع الحكومات العربية ومن يناصرها من الحكومات الأخرى للحيلولة دون تنفيذ قرار التقسيم بكل الوسائل الممكنة(٣)، رأت الحكومة المصرية أنه كان لا بد من دخول الحرب يكون من خلال المتطوعين فى ظل الجامعة العربية، ولذلك رضيت عن حركة المتطوعين وسمحت لهم بالتدريب على القتال فى "معسكر الهايكستب" بمصر وزودتهم بالأسلحة بنحو مئة جندى من سلاح المدفعية وعدد من الضباط الذين استقالوا، وفى ذلك الشأن ذكر "خالد محيى" - فى مذكراته و"الآن أتكلم": كنت ضد قرار التقسيم.. وضرورة تقديم العون والمساعدة للفلسطينيين.. ومن ثم فقد كنت ضمن التيار العام الذى ساد الوطن والجيش معًا بضرورة التدخل المسلح.. ومع تصاعد الأحداث الفلسطينية بدأنا فى تدريب عدد من المتطوعين العرب بناء على طلب من الجامعة العربية وكان عدد هؤلاء

---

(١) الكتلة - ١٢ إبريل ١٩٤٨.
(٢) محمد فائز القصرى: قضية فلسطين - وثائق فلسطين - ص ٩٢٥.
(٣) مجلس الشيوخ - الجلسة الثانية - ٨ ديسمبر ١٩٤٧ - ص ٤١.

المتطوعين نحو ٣٠٠ متطوع من مختلف البلدان العربية.. وتطوع عبد المنعم عبد الرؤوف وحسن فهمى عبد المجيد وكمال الدين حسين للحرب فى فلسطين قبل دخول القوات المصرية، وسافروا مع كتيبة الجامعة العربية تحت قيادة أحمد عبد العزيز، وكان الجيش قد وضع تقليدًا جديدًا وهو أن الضابط الذى يريد أن يتطوع فى حرب فلسطين يمكنه الحصول على إجازة مفتوحة وفور عودته يلتحق مرة أخرى بالقوات المسلحة، وتم الاتفاق مع الجامعة على إقامة مركز تدريب للمتطوعين العرب فى الهايكستب"[١].

وقد أشرف على حركة التطوع محمود لبيب وكيل الإخوان وقائد وحداتهم العسكرية، أما برنامج التدريب فقد كان يشرف عليه البكباشى حسن مصطفى من ضباط الجيش المصرى وأمدتهم الجامعة العربية ببعض المال، فتألفت منهم ثلاث كتائب:

الكتيبة الأولى: بقيادة أحمد عبد العزيز وعمل فى البداية بالنقب ثم انتقل إلى العمل فى جنوب القدس (بيت لحم).

الكتيبة الثانية: يقودها البكباشى عبد الجواد طبالة، وقد رافقت فى بادئ الأمر الجيش المصرى فى المعارك التى وقعت فى قطاع غزة ولما استشهد أحمد عبد العزيز انتقلت إلى قطاع بيت لحم إلى الجنوب من القدس.

الكتيبة الثالثة: بقيادة اليوزباشى محمود عبده، وتولى مسؤولية الدفاع عن صور باهر بالتعاون مع الإخوان المسلمين الأردنيين بقيادة عبد اللطيف أبو قورة[٢].

ووجهت اللجنة الفرعية لهيئة وادى النيل العليا لإنقاذ فلسطين الدعوة للتطوع والتبرع فى يوم فلسطين بأسيوط وكان فى مقدمة الحاضرين محمد على علوبة والمرشد العام حسن البنا[٣].

---

(١) خالد محيى الدين: والآن أتكلم – ط١ – ص ٥٢، ٧٣.
(٢) محمد فيصل عبد المنعم: فلسطين والغزو الصهيونى – ص ٣٣٤.
(٣) الإخوان المسلمون – ٢٢ مارس ١٩٤٨.

ودخل المرشد العام فلسطين للمرة الأولى عن طريق العريش ومعه فصيلة من متطوعى الإخوان مزودة بأحدث الأسلحة يتقدمهم العلم المصرى وعلم الإخوان، مؤمنين أن حل مشكلة فلسطين ليس فى لندن وموسكو وواشنطن ولكن فى القاهرة وبغداد ومكة والشام[١].. كان فى استقبالهم أعيان العريش والعرب، وتقابل المرشد العام مع الشيخ "سمرى مرعى" زعيم قبيلة الفواخرية وزار محافظ سيناء، ثم تحرك الموكب تتقدمه سيارتان كبيرتان إحداهما تقل المرشد ومرافقيه والأخرى لنقل فصيلة الإخوان مولين وجوههم شطر فلسطين من رفح إلى خان يونس، وانتقلوا إلى معسكر النصيرات ثم غزة حيث تقابل حسن البنا مع اللواء سليمان عبد الواحد سبل قائد منطقة غزة[٢].

ثم توالى توديع ألوف من متطوعى الإخوان بعد حادثة دير ياسين، حيث وصل ١٥٠٠ مجاهد إلى فلسطين من متطوعى الإخوان بقيادة العقيد عاهد بك السخن قائد اللواء الجنوبى بصحبة اليوزباشى محمود عبده، قادمين من دمشق بعد أن أمضوا مدة طويلة فى معسكرات التدريب مزودين بأحدث الأسلحة واستقبلهم الأهالى بحفاوة، وذكرت الوكالة اليهودية: "خلال يومين دخل أكثر من ١٥٠٠ مجاهد ومعهم مدافع من عيار "٢٥ رطل" وانتشروا فى مناطق القدس وبئر سبع وصفد وعكا وطبريا"[٣].

ويجدر بنا قبل التطرق إلى نشاط المتطوعين المصريين فى فلسطين للحفاظ على عروبتها والموقف الدولى إزائه، أن نقف على التحفظات التى تحول دون إقرار الحكومة المصرية التدخل العسكرى فى فلسطين بواسطة قوات نظامية مصرية:

---

(١) الإخوان المسلمون – ٩ إبريل ١٩٤٨.
(٢) الإخوان المسلمون – ٥ إبريل ١٩٤٨.
(٣) الإخوان المسلمون – ١٤ إبريل ١٩٤٨.

أولاً: لوجود بريطانيا كدولة منتدبة فى فلسطين من شأنه أن يمنع الحكومة المصرية من التدخل بقواتها النظامية؛ لأنه يعنى الاعتداء على سلطات الانتداب المسؤولة عن حفظ الأمن والنظام بفلسطين .

ثانيًا: إن القوات البريطانية تحتل قواعد فى منطقة قناة السويس، أى فى طريق مرور القوات المصرية إلى فلسطين، هذا إلى جانب النقص الشديد فى أسلحة وتنظيم الجيش المصرى.

ثالثًا: تأتى القضية الفلسطينية فى المرتبة الثالثة من اهتمامات الحكومة المصرية بعد القضية المصرية، وعن ذلك يقول النقراشى: "لقد ذهبت إلى مجلس الأمن وطالبت الإنجليز بأن يخرجوا من بلدنا وقلت للعالم كله إن الجيش المصرى قادر على ملء الفراغ فى قناة السويس وأنه قادر على الدفاع عنها.. وأنا لا أريد أن أعرض هذا الجيش الذى هو حجتى وسندى فى القضية المصرية إلى تجربة خطيرة ولو نسبة الخطر لا تزيد على عشرة أو خمسة فى المئة ... فإننى لا أرضى أن أجازف ولا بواحد فى الألف"(١).

رابعًا: إن النقراشى باشا يضع فى اعتباره النتائج الدبلوماسية والحربية المترتبة على التدخل الرسمى للقوات النظامية فبالنسبة للنتائج الدبلوماسية؛ فتتضمن احتجاج بريطانيا وأمريكا باعتبار أن هذا العمل ضرب من التهديد بالقوة لسلامة الأراضى أو الأستغلال السياسى لأي دولة، وقطع علاقاتهما الدبلوماسية بالبلاد العربية، وعرض الأمر على مجلس الأمن تطبيقًا للمادتين ٣٤ و ٣٥ من الميثاق باعتبار أن هذه العمليات الحربية تهدد الأمن وتطبق العقوبات المنصوص عليها فى المادة ٤١ من الميثاق، أما النتائج الحربية، فقد تضمنت تدخل أمريكا وبريطانيا حربيًا قبل عرض الأمر على مجلس الأمن تطبيقًا للمادة ٥١ من الميثاق وللمادتين ٤٢ و ٤٨ من الميثاق بعد عرض

---

(١) د. عايدة سليمة : مصر والقضية الفلسطينية ص ١٧٩.

الأمر على مجلس الأمن، وأيضًا اصطدام الجيوش العربية بالجيوش اليهودية يؤيدها حتمًا بريطانيا وأمريكا وغيرهما بالعتاد والرجال، والنتيجة فى هذا الحالات الثلاث فشل محقق الوقوع ويجب أن تتقى البلاد العربية شر نتائجه ، ولما كان من المحتم اشتراك مصر والبلاد العربية، رأى النقراشى أنه يجب أن يكون الاشتراك مستترًا وبصفة غير رسمية، لذلك وافق على حركة التطوع فى ظل الجامعة العربية ضمن جيش التحرير العربى الخاص بها، وأوصى بأنه يجب أن يتبع الآتى مع اشتراك الحكومة المصرية فى حركة التطوع:

١ – أن تتخذ منتهى الحيطة فى البيانات الرسمية التى تصدرها الحكومات ورجالها المسؤولون، حيث يتبين منها بصفة قاطعة أن الحكومات وجيوشها لا شأن لها بهذه الحركات الحربية.

٢ – أن تمتنع الصحف عن ذكر ما من شأنه من قريب أو بعيد، يشير إلى اشتراك الحكومة وجيشها فى هذه الحركات.

٣ – أن يتخذ أقصى ما يمكن من حيطة، حتى لا يكون للفرق المتطوعة التى تدخل فلسطين أي صلة ظاهرة أو مستترة بالحكومة المصرية أو جيشها من حيث زى أفراد هذه القوة أو عتادها، ويعنى عناية تامة بمحو اسم الحكومة المصرية أو وزارة الدفاع من كل متعلقات الفرقة المتطوعة أو ملابسها أو معداتها أيًا كان نوعها، وألا تحمل هذه الفرقة أو أفرادها أى مكاتبات أو مراسلات تدل على اتصالها بالحكومة المصرية، إذ يجب أن يقدر احتمال إرسال لجنة تنتدبها هيئة الأمم المتحدة لبحث الحالة الحربية فى فلسطين، ومن مصلحة مصر بل ومن الضرورى ألا يكون هناك دليل مادى يثبت صلة الحكومة بهذه القوات[1].

---

(١) محفظة رقم (٤) ١ – ٢٦ / س ج / ٢٣ – مذكرة مرفوعة من وكيل وزارة الخارجية إلى وزير الدفاع فى ٢٧ إبريل ١٩٤٨ – بمناسبة ما سيتقرر من اشتراك فرق مصرية من الجيش.

لذلك كان يرى النقراشى باشا أن أقصى ما يقدمه للقضية الفلسطينية المال والسلاح والمتطوعين، وحتى الأخيرة لم يقدمها إلا تحت ضغط الرأى العام المصرى وهذا ما ذكره نورى السعيد رئيس وزراء العراق لحسين سرى باشا فى وزارة الخارجية المصرية فى أغسطس عام ١٩٤٩ حول الاجتماع الذى تم بينه والنقراشى فى ٣ ، ٤ ديسمبر عام ١٩٤٧ : "إن النقراشى باشا قرر عدم رغبة مصر فى الاشتراك الفعلى فى الحرب، لأن مصر تكتفى بالمعاونات الأدبية والمادية لأهالى فلسطين وتكتفى بإيجاد فرق مصرية على حدود فلسطين"[١].

معركة كفار ديروم للإخوان المسلمين:

وفى ١٥ إبريل وقعت معركة كفار ديروم أو دير البلح التى تقع جنوب غزة فى السهل الساحلى بين غزة وخان يونس، وقد سبق أن قام المناضلون العرب – قبل شهر من مهاجمتها من قبل المتطوعين المصريين – بقتل أربعة من أهلها نتيجة لاعتداءاتهم على الزروع وتحرشهم بمن يمر بها، وأخيرًا فكر المناضلون العرب فى اقتحامها وتأديب أهلها بعد محاصرتها عشرة أيام، ووضعوا خطة بالاشتراك مع قوة الإخوان المسلمين وقاموا بهجوم عنيف على مستعمرة كفار ديروم أو دير البلح، واستخدموا فى الهجوم مدافع الهاون والبرن والماكينة والقنابل اليدوية بعد أن بثوا الألغام فى الطرق المؤدية إلى المستعمرة ونسفوا جميع التحصينات الخارجية، واستمرت المعركة عشر ساعات، كما استخدم اليهود فى الدفاع جميع أنواع الأسلحة، وأوشكت المستعمرة أن تسقط لولا استجار اليهود بالجيش البريطانى لعدم تمكن الهاجانا من الوصول إليهم لحفر المتطوعين حقول الألغام فى الطريق[٢]، وتمكن القائد البريطانى من عقد هدنة بين الطرفين، بعد تكبيد اليهود خسائر فادحة وذلك ما اعترف به عمدة المستعمرة بـ "أن الخطة خطة

---

(١) محفظة رقم ٢٥٨ أحاديث صاحب الدولة حسين سرى باشا فى أغسطس ١٩٤٩ – مقابلة بينه ونورى السعيد رئيس وزراء العراق يوم الاثنين ٢٢ أغسطس ١٩٤٩.
(٢) الإخوان المسلمون – ١٥ إبريل ١٩٤٨.

محاربين محنكين.. ووقع من اليهود ٤٠ قتيلاً واستشهد اثنا عشر مصريًا، كما أصيب خمسة بجروح خفيفة لاستمرار حصار المستعمرة من جميع الجهات للحيلولة دون وصول نجدات حتى تستسلم"[١].

ونتيجة لقوة تحصين المستعمرة لم يتمكنوا من الاستيلاء عليها وطلب المكتب الإدارى للإخوان المسلمين بالإسكندرية من جامعة الدول العربية وجوب التدخل الفورى وإمداد المجاهدين بالأسلحة والذخائر[٢].

ورغم تلك الصعوبات فقد أشاد القائد البريطانى بقوة وجرأة وشجاعة الإخوان حين تدخل للتوسط بينهم وبين اليهود حيث قال: "لو كان معى ٣ آلاف من هؤلاء لفتحت فلسطين "ما يدل على بطولة الإخوان ومدى مهاراتهم العسكرية حين بدءوا يقصون الأسلاك الشائكة التى تحيط بالمستعمرة حتى إذا انتهوا من خطها الأول أخذوا ينسفون الخط الثانى، وإذا بمدافع الهاون وقنابل الدخان تطلق من الجبهة الشرقية لتغطية الهجوم واستيقظ اليهود وراحوا يضربون أوكار مدافع الهاون وهم يظنون أن الهجوم العربى قد بدأ من تلك الناحية، وهنا تسلل الفدائيون واقتحموا الأماكن الملغومة ووضعوا الألغام والمتفجرات على الحصون وهاجموا البرج والحصون فنسفوها، وأخذ المصريون واليهود يتقاذفون القنابل اليهودية ويتراشقون بمدافع التومى والبنادق والبرن، وظن اليهود أن المعركة بسيطة؛ ولكنهم بعد ساعتين تنبهوا إلى خطورة الهجوم فاستعانوا بالجيش البريطانى فحضرت الدبابات ولما وجدت أن المصريين قد لغموا الأرض، راحت ترفع الألغام وكانت الدبابات البريطانية ترفع الأعلام البيضاء وصدرت الأوامر بعدم إطلاق النار"[٣].

---

(١) الإخوان المسلمون – ١٨ إبريل ١٩٤٨.
(٢) الإخوان المسلمون – ١٣ إبريل ١٩٤٨.
(٣) الإخوان المسلمون – ١٨ إبريل ١٩٤٨.

كما أشاد القائد أحمد عبد العزيز بأن الإخوان المسلمين لديهم أفكار حربية وجيهة حيث قال: "يكفى تعسكرهم خارج غزة ويقظتهم فى الحراسة وتكتمهم فى إخفاء قوتهم الحقيقية"(١).

رد الفعل البريطانى إزاء نشاط المتطوعين:

عقب معركة كفار ديروم فى ١٧ إبريل عام ١٩٤٨ أبلغ السفير البريطانى رونالد كامبل بناء على تعليمات وزارة الخارجية احتجاجه إلى "خشبة باشا" وزير الخارجية المصرى على نشاط المتطوعين، الذى من شأنه أن يؤثر فى مهمة المملكة المتحدة فى حفظ الأمن والنظام فى فلسطين حيث جاء على لسان السفير: "إن مسؤولية حكومة المملكة المتحدة صون القانون والنظام فى فلسطين باقية إلى أن ينتهى انتدابها يوم ١٥ مايو وإزاء تفاقم حالة التوتر فى تلك البلاد فإن خطر وقوع أعمال العنف على نطاق واسع أخذ فى الازدياد، كما أن أحد العوامل التى تؤدى إلى هذا الخطر يمثل فى تأليف تشكيلات عسكرية غير نظامية داخل فلسطين، ومعروف أن أفرادها مجندون من الدول العربية وبتزايدهم قد يؤدى عاجلاً إلى اصطدام بالقوات التى تستخدمها سلطة الانتداب لصون الأمن، لهذا فإن الحكومة البريطانية تعرب عن عظيم أملها فى أن تتخذ كل حكومة من الحكومات خطوات فاعلة للتعاون مع الحكومة البريطانية فى المحافظة على سلامة حدود فلسطين فى وقف نشاط الجماعات المسلحة غير النظامية التى دخلت فلسطين فعلاً، والحكومة البريطانية واثقة فى أن الحكومة المصرية تدرك أهمية قيامها بالبرهنة بصورة جلية لمجلس الأمن وللجمعية العمومية التى قد تدعى إلى الانعقاد فى دورة

---

(١) محفظة رقم (٤) – ١ – ٢٦ / س ج /٢٢// ملف – د/ تقرير استكشاف المنطقة الجنوبية بفلسطين ٢٦ – ٢٧ إبريل ١٩٤٨ بواسطة (أ. ح) أحمد عبد العزيز قائد عام قوات المتطوعين والليبيين ومقدم إلى الأمين العام للجامعة العربية عبد الرحمن عزام.

خاصة لبحث مسألة فلسطين على تقديرها للمسؤوليات الواقعة على عاتق الدول العربية باعتبارها أعضاء فى الأمم المتحدة"[١].

ومن الملاحظ أن الاحتجاج تضمن تحذير الخروج عن مبادئ وميثاق هيئة الأمم المتحدة باعتبار مصر عضوًا ينتمى إليها ما يعرضها لعقوبات اقتصادية وسياسية.

وفى مقابلة أخرى بين مستر تشابمان أندروز - الوزير المفوض والقائم بأعمال السفارة البريطانية بمصر - وأحمد خشبة باشا فى ١١ مارس ١٩٤٨، أبدى "أندروز" أن الحكومة البريطانية ترى أن هناك حركة قوية من يهود أمريكا للضغط على حكومتها لرفع حظر إرسال المؤن والذخائر إلى فلسطين ويخشى أن تتوج هذه الحركة بالنجاح، فأجابه خشبة: "أنتم تقولون أن الحرب مع روسيا يخشى وقوعها وتريدون تنبيه الدول العربية بهذا الخطر وأن نعد له عدته وفى الوقت نفسه تحولون دون ما تراه الحكومات العربية ضروريًا لها للدفاع عن نفسها ذلك أن الحكومة المصرية إذا حصلت منكم على عتاد أو ذخيرة فإنها لا تعطى ذلك إلى فلسطين بل تأخذه لنفسها لأن جيشها فى أشد حاجة إليه لتقويته وحسن تزويده"[٢].

ونتيجة لعدم تراجع الحكومة المصرية عن موقفها المؤيد لنشاط المتطوعين واستمرار توتر الحالة فى فلسطين أصدر مجلس الأمن قرارًا بإيقاف جميع الأعمال العسكرية فى فلسطين فى ١٧ إبريل ١٩٤٨ جاء فيه: "أخذ بعين الاعتبار قرار المجلس فى أول إبريل ١٩٤٨ بفرض تنظيم هدنة بين العرب واليهود فى فلسطين.. وأخذ بعين الاعتبار أن حكومة المملكة المتحدة مسؤولة عن إقرار السلم والنظام فى فلسطين ما دامت هى الدولة المنتدبة.. يجب أن تحظى بتعاون وتأييد

---

(١) محفظة رقم (٢٥٨) - تقرير حول مقابلة رونالد كامبل لخشبة باشا فى السفارة البريطانية فى ١٧ إبريل ١٩٤٨.

(٢) محفظة رقم (٢٥٨) - مقابلات وأحاديث الوزير أحمد خشبة باشا فى ١١ مارس ١٩٤٨ - وحواره مع مستر "أندروز".

مجلس الأمن.. وكذلك جميع أعضاء الأمم المتحدة ويدعو جميع الحكومات خصوصًا المجاورة لفلسطين أن تتخذ جميع الخطوات الممكنة للمساعدة فى وقف جميع الأعمال ذات الصبغة العسكرية والشبيهة بالعسكرية والامتناع عن إحضار ومساعدة وتشجيع إدخال العصابات المسلحة والمحاربين من جامعات وأفراد إلى فلسطين مهما كان أصلهم.. لحين إجراء الجمعية العمومية مزيدًا من البحث فى مستقبل حكومة فلسطين"[1].

- قرار الحكومة المصرية التدخل العسكرى بقوات غير نظامية ضمن القوات العربية تحت قيادة الملك عبد الله:

- سقوط حيفا: عملت الهاجانا وفقًا لـــ "الخطة د" بالسيطرة على المدن المختلطة وكانت الثانية فى القائمة بعد طبريا، حيفا الميناء الكبير والمركز الصناعى المهم فى فلسطين[2].

ومنذ زمن طويل وهم يلحون على السلطات البريطانية بأن تتخلى لهم عن أحد الموانئ، فكانت ترفض وتظاهرت بأنها لن تتخلى عن حيفا قبل أغسطس، وجاء إخلاؤها فى ٢٠ إبريل عام ١٩٤٨ مفاجأة تامة للعرب، واضطر السكان إلى مغادرتها إلى لبنان وكانت أول هجرة جماعية على نطاق واسع تخرج من فلسطين[3].

وقد توافق استلام اليهود لحيفا مع مناقشات مشروع أمريكا بوضع فلسطين تحت الوصاية، الذى قدمه مندوبها مستر وارن أوستن إلى الأمم المتحدة فى ٢٠ إبريل عام ١٩٤٨[4].

---

(١) محمد فائز القصرى: قضية فلسطين.. وثائق فلسطين – ٩٢٥ – ٩٢٦.
(٢) أحمد خليفة: حرب فلسطين ١٩٤٧ – ١٩٤٨.. الرواية الإسرائيلية الرسمية – ط١ – شركة الخدمات النشرية المستقبلية – قبرص – ١٩٨٤ – ص ٤٦٧.
(٣) صلاح العقاد: قضية فلسطين. والمرحلة الحرجة ١٩٤٥ – ١٩٥٦ – ص ٦٦.
(٤) محمد فائز القصرى: قضية فلسطين. وثائق فلسطين – ص ٩٢٧.

ويرجع إقدام بريطانيا على تلك الخطوة إلى أن قرار مجلس الأمن الذى يدعو الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة إلى عقد دورة، خاصة لإجراء مزيد من البحث فى مستقبل حكومة فلسطين سيكون خطوة فى سبيل شطب قرار التقسيم، ومن الجلى أنه مع اقتراح أمريكا بالوصاية فى تلك الدورة سيعرض بطريقة تجعل التقسيم آخر حل يمكن أن يلجأ إليه[1].

لذلك حرصت بريطانيا على الاتفاق مع اليهود من أجل تنفيذ قرار التقسيم وجعله حقيقة واقعة وإفشال أى مشروع تتقدم به الولايات المتحدة، الذى يتوقف تنفيذه على المساهمة العسكرية مثل مشروع الوصاية وإرسال القوات البوليسية[2].

فجاء تسلم اليهود حيفا ما عدا الميناء، وهو تنفيذ ما جاء فى قرار التقسيم، فيما يختص بحدود الدولة اليهودية الذى يتضمن حيفا وقراها[3]، على أن بريطانيا لم تتخل عن منطقة الميناء لما تمثله لها حيث "البترول والمصالح الاستراتيجية والعسكرية" فى منطقة خليج حيفا ووجود معمل لتكرير البترول بمقدار أربعة ملايين كيلو طن سنويًا، حيث يصل النفط الخام عن طريق خط أنابيب طوله ألف متر يخترق الصحراء من حقول النفط فى شمال العراق وبواسطة ناقلات من طرابلس وسوريا عن طريق قناة السويس[4].

ومع تكرار إعلان بريطانيا أنها ستجلو عن فلسطين فى أول أغسطس عام ١٩٤٨، شرعت فى تحقيقه بالجلاء عن حيفا، ومن الملاحظ أن بريطانيا تتبع سياسة واحدة عند جلاء قواتها سواء فى مصر أو فى فلسطين بعدم التدخل فى الشئون الداخلية وانسحابها إلى مواقع ذات أهمية استراتيجية، فبالنسبة إلى مصر

---

(١) السياسة – ١٣ إبريل ١٩٤٨.
(٢) البلاغ – ٣ مايو ١٩٤٨.
(٣) عارف العارف: النكبة، نكبة بيت المقدس والفردوس المفقود ١٩٤٧ – ١٩٥٢ – جـ ١ – ص ٢٥.
(٤) جوان كوماى: دليل إسرائيل – ص ١٨٣.

تركزت قواتها فى قناة السويس، أما فلسطين ففى منطقة ميناء حيفا، ما يدل على دور لندن فى تشكيل مستقبل فلسطين رغم تكرار إذاعتها بالجلاء عنها(١).

وبذلك تضمن عند خروجها من فلسطين وجود قاعدة لها، خصوصًا أن مشروع الوصاية يقوم على تحديد مستقبل فلسطين بشرط اتفاق العرب واليهود حول هذا المستقبل، ولإدراك بريطانيا أن هذا لم يتحقق وسيطول ويعطى الفرصة لتدخل الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى، لذلك سارعت فى حسم الأمر، من ناحية أخرى حرصت بريطانيا على وجود علاقات طيبة مع اليهود بوصفهم أصحاب الدولة اليهودية الناشئة(٢).

وجاءت نقطة التحول فى ١٨ إبريل عام ١٩٤٨، عندما دعا القائد البريطانى فى حيفا الجنرال "ستوكويل" ضابط الاتصال بالوكالة اليهودية "هارى بيلين"، وأخبره بأن القوات البريطانية ستجلو عن كل أجزاء حيفا ما عدا منطقة الميناء وجزء من الكرمل الغربى، وسيتم خلال ثمانى وأربعين ساعة أى يوم ٢٠ من إبريل عام ١٩٤٨، ولم يخبر السلطات العربية بقراره إلا صباح يوم ٢١ من إبريل عام ١٩٤٨، فملكت الهاجانا المبادأة وبذلك تيسر لها أربعة أيام حاسمة للاستعداد(٣).

اعتداء اليهود على الرعايا المصريين فى حيفا:

هاجم اليهود دور المصريين ونهبوا وأسروا الرجال بعد أن ارتكبوا فظائع مع النساء والأطفال ليحولوا دون وصولهم إلى دار القنصلية، واتصل القنصل بحاكم اللواء

---

(١) المقطم – ٢٣ إبريل ١٩٤٨.
(٢) البلاغ – ٢٥ إبريل ١٩٥٨.
(٣) إبراهيم شكيب: حرب فلسطين ١٩٤٨. رؤية مصرية – ص ١٠٥.

للعمل على حماية المصريين ووقف هذه المهازل[1]، لكن السلطات البريطانية رفضت التدخل لذلك أبلغ القنصل المصرى النقراشى وأحمد خشبة باشا بذلك[2].

موقف الحكومة المصرية:

ومن خلال مقابلة بين أحمد خشبة ومستشار السفارة البريطانية فى ٢٥ إبريل عام ١٩٤٨ أوضح له خشبة باشا، أن الحكومة المصرية حريصة كل الحرص على السلام والأمن بهذه المنطقة، على الرغم مما وصل إلى علمها بما ارتكبه اليهود من مجازر فى حق الرعايا المصريين فى حيفا، حيث يمنعون من الرحيل وتنهب أموالهم ويقتلون بأيدى اليهود، إلى جانب امتناعهم عن تسليم الطيار المصرى محيى الدين سوسة وطائرته رغم ثبوت أنه محجوز لديهم، كل ذلك لا يساعد فى إقرار الأمن فى فلسطين ولا على إحلال الطمأنينة فى النفوس، ومصر والحكومات العربية تراقب بقلق ثورة الرأى العام وتحفزه، وهى بلا شك لا يمكن أن تكبت الشعور الشعبى الثائر، وطلب منه أن يبلغ السفير:

أولاً: رجاء الحكومة المصرية أن تبذل الحكومة البريطانية أقصى جهدها فى البحث عن الطيار المفقود بصفتها الدولة المسؤولة عن الأمن إلى ١٤ مايو أو تسمح للطائرات المصرية بالبحث عنه.

ثانيًا: السماح لباخرة مصرية بالسفر إلى حيفا لإحضار الراحلين من الرعايا المصريين، على أن تضمن الحكومة البريطانية سلامة السفينة فى دخولها الميناء حتى خروجها من المياه الإقليمية فى حيفا، كما تضمن سلامة وصول الرعايا المصريين من المدينة إلى منطقة الميناء[3].

---

(١) الإخوان المسلمون – ٢٧ إبريل ١٩٤٨.

(٢) الإخوان المسلمون – ٢٨ إبريل ١٩٤٨.

(٣) محفظة رقم (٢٥٨) – تقرير حول مقابلة أحمد خشبة باشا لمستشار السفارة البريطانية فى ٢٥ إبريل ١٩٤٨.

وبالفعل فرض الجيش البريطانى هدنة مدتها ثلاثة أيام لترحيل العائلات المصرية إلى عكا، واتخذ القنصل المصرى إجراءات سريعة لترحيل نحو ٤٠٠ مصرى كانوا بها، واستعمل لهذا الغرض إحدى السفن الشراعية حيث أصدر النقراشى أوامره لإحدى البواخر المصرية ومعها طائرة للاستكشاف لترحيل المصريين[١].

ومع اتساع نطاق هجوم اليهود في يافا والقدس وعكا بصورة أزعجت العالم العربى، عملت الترتيبات لترحيل المصريين فى القدس ويافا على الباخرة "تالورى" التى وصلت إلى ميناء الإسكندرية فى ١٥ مايو عام ١٩٤٨ تحت إشراف محمد رؤوف فهمى نائب القنصل العام فى القدس ومعه نحو ١٠٦ من المصبريين الذين كانوا فى تلك المدينة ونحو ٤٠ من النساء والأطفال الفلسطينيين.

وفى ٥ مايو عام ١٩٤٨ تقدم "النقراشى باشا" إلى مجلس الشيوخ بطلب أن يأذن للحكومة بأن تأخذ من الاحتياط العام مبلغ ١٠٠٠٠٠ جنيه، لمواجهة نفقات إعادة الموجودين بفلسطين من المصريين غير القادرين وإيواء وإعانة المهاجرين إلى الديار المصرية من الفلسطينيين العرب[٢].

أما بالنسبة للطيار محيى الدين سوسة، فوفق محمد رؤوف نائب القنصل العام فى القدس فى تخليصه من أيدى الصهيونيين بعد مفاوضات طويلة بينه وبين من توسطوا لفك أسره وهم قنصل بولندا العام فى القدس وبعض رجال جمعية الصليب الأحمر[٣]. وسافرت قوة عسكرية مصرية إلى القدس بغرض تعزيز حراسة القنصلية[٤].

وإثر قرار مجلس الأمن عقد هدنة فى القدس تتولى الإشراف عليها لجنة ثلاثية من ممثلين الدول التى لها قناصل بالقدس (الولايات المتحدة الأمريكية – فرنسا – بلجيكا)، أعلن محمود فوزى بك بناء على برقية عبد الرحمن عزام الأمين

---

(١) الإخوان المسلمون – ٢٨ إبريل ١٩٤٨.
(٢) مجلس الشيوخ – الجلسة الثلاثون – ١٠ مايو ١٩٤٨ – ص ٩٠.
(٣) الأهرام – ١٦ مايو ١٩٤٨.
(٤) البلاغ – ٣ مايو ١٩٤٨.

العام أن العرب يوافقون على وقف إطلاق النيران داخل أسوار مدينة القدس القديمة ويقبلون الهدنة بالنسبة إليها واستمرار المفاوضات مع لجنة الهدنة[1].

أثر سقوط حيفا وثورة الرأى العام المصرى:

إثر سقوط حيفا وما تعرض له المصريون؛ قامت مظاهرات بالقاهرة والإسكندرية ينادون: "أين حيفا يا وفود الجامعة العربية؟ وأين السلاح يا عزام؟ أين الوعود يا أهل الوعود؟ أين السيف الذى أسكت القلم؟" وغيرها من الهتافات التى تحمل الحكومة مسؤولية ما حدث ويطالبون بزحف الجيوش النظامية[2].

وعقد مؤتمر لشباب الأحزاب والهيئات لإنقاذ فلسطين وأصدرت القرارات الآتية:

١ - يصدر القائد الأعلى للقوات المصرية أمرًا بأن تتخذ مكانها اللائق بمصر زعيمة الدول العربية لإنقاذ فلسطين من براثن الصهيونيين.

٢ - الاحتجاج على موقف الحكومة المصرية لعرقلة جهود القواد العسكريين المصريين أمثال صالح حرب وعزيز المصرى اللذين أبديا استعدادهما لتقديم كامل خبراتهما العسكرية لإنقاذ فلسطين والاستعانة بكفاءتهما فى تحرير فلسطين.

٣ - مطالبة الحكومة بمصادر الثروات والممتلكات اليهودية، بعد أن ثبت تعاون اليهود فى مصر مع الصهيونيين، وعدم التعاون معهم ماديًا وأدبيًا واعتبارهم أعداء[3].

---

(١) محفظة رقم (٤) - ١ - ٢٦ / س ج / ٢٣ - رسالة شفوية من الأمين العام للجامعة العربية إلى وزير الدفاع الوطنى فى ٦ مايو ١٩٤٨.
(٢) البلاغ - ٢٤ إبريل ١٩٤٨.
(٣) الإخوان المسلمون - ٢٧ إبريل ١٩٤٨.

إلى جانب برقية الإخوان التى تحمل الجامعة العربية والحكومة المصرية تبعة التراخى الذى أفلت الزمام من يدها[١] وأعربوا عن دهشتهم من منع مجاهدى الإخوان من دخول الجبهة الجنوبية فى الوقت الذى ينتظر فيه العالم من مصر تدخل جيشها لإنقاذ فلسطين[٢]، ومطالبة الملك فاروق بإصدار أمره باحتلال الجيش المصرى جنوب فلسطين لإنقاذ النساء والأطفال والشيوخ.

إثر سقوط حيفا وقرب سقوط يافا فى أيدى الصهيونيين، عقد اجتماع بعمان برئاسة الملك عبد الله واشترك فيه الأمير عبد الله الوصى على عرش العراق، ورياض الصلح رئيس وزراء لبنان، وتوفيق أبو الهدى رئيس وزراء شرق الأردن، وأرشد العمرى وزير الدفاع العراقى وصالح صائب رئيس أركان حرب الجيش العراقى والقائد إسماعيل صفوت، واتفقوا بالإجماع على قرار الدخول بقوات غير نظامية تعهد بقيادتها للملك عبد الله، ومن ثم تنتقل القيادة من دمشق إلى عمان، وإرسال رسالة إلى الملك فاروق للحصول على تصديق القاهرة ومشاركتها فى إنقاذ فلسطين[٣].

وتعددت الاجتماعات فى عمان ودمشق وأخيرًا القاهرة، حيث عقد اجتماع الزعفران الذى قرر فيه التدخل العسكرى المسلح من خلال متطوعين تحت قيادة الملك عبد الله[٤]، لأن شرق الأردن ليس عضوًا فى هيئة الأمم المتحدة ومن ثم يستطيع العمل بحرية.

---

(١) الإخوان المسلمون – ٣٠ إبريل ١٩٤٨.
(٢) الإخوان المسلمون – ٢٧ إبريل ١٩٤٨.
(٣) البلاغ – ٢٥ إبريل ١٩٤٨.
(٤) الإخوان المسلمون – ٢٧ إبريل ١٩٤٨.

موقف الحكومة البريطانية من قرار الحكومة المصرية بالتدخل عسكريًا بقوات غير نظامية مصرية:

أعلنت الحكومة المصرية الحرب الدفاعية ضد أعمال الصهيونيين وليس ضد اليهود، وردًا على إنذار بريطانيا للدول العربية بشأن هذا التدخل، فأرسلت مذكرة باسم الدول العربية تذكر فيها: "إن السبب فى هذا التدخل هو الدفاع عن النفس ضد الاعتداء الصهيونى المتكرر الذى لم تستطع الجهات المسؤولة فى فلسطين أن تدرأه ولا يمكن للدول العربية أن تقف مكتوفة الأيدى أمام تقتيل العرب الآمنين فى قراهم"[1].

لذلك سارعت بريطانيا فى إرسال السير رونالد كامبل السفير البريطانى لوزير الخارجية المصرية أحمد خشبة باشا للوقوف على موقف مصر من مساعدة فلسطين سواء بإرسال جيوشها أو متطوعين وذلك فى ٢٧ إبريل عام ١٩٤٨، وكان جواب أحمد خشبة باشا للمسألة الأولى – الجيوش النظامية – أن مصر لا تزال على موقفها من حيث عدم اشتراكها بجيوشها لمساعدة فلسطين، على الرغم ما جرى من الإنجليز من تخليهم عن النهوض بتبعية حفظ الأمن بفلسطين حتى تغادر جنودهم أراضيها، وتركها الفلسطينيون غنيمة بادرة ومرتعًا سهلاً للتقتيل والتذبيح وانتهاك الحرمات ما يثير النفوس خصوصًا مع تكرار الدولة البريطانية فى مذكراتها إلى الدول العربية بخاصة مصر طالبة الامتناع عن إرسال جيوشها إلى الأراضى الفلسطينية لتكفلها هى بالمحافظة على الأمن.

كان من شأن كل أولئك أن يجعل مصر تتخذ خطوة حازمة ولكنها مع ذلك عند موقفها من حيث عدم اشتراكها بجيوشها فى الحرب – فقال رونالد: "إن حفظ النظام فى فلسطين يتطلب استبقاء عدد من الجنود الإنجليز لا يقل عن نصف مليون وهو عدد غير متوافر فى فلسطين".

---

(١) البلاغ – ٢٧ إبريل ١٩٤٨.

فأجابه خشبة: "إن كل ما يجرى من تخليكم عن الدفاع هو لعدم توافر الجنود الكافية لديكم فقد كان هذا سببًا يدعوكم إلى الاستعانة بالجيوش العربية لا لفتح فلسطين لفريق دون فريق بل للقيام بما ارتبطتم به من حفظ الأمن فيه، أفلا يبدو من الغريب أن تمنعوا هذه الجيوش وأنتم عالمون بأن استجلابها ضروريًا للقيام بما تعهدتم به"، أما بالنسبة إلى المسألة الثانية – التطوع – فكان جواب أحمد خشبة باشا: "إن أردت أن تطاع فأمر بما يستطاع، إذ كيف تطلب إلى أن أمنع متطوعًا يعلم بكل ما يجرى فى فلسطين، من أن يسارع إلىّ نجدة أولئك البائسين، إن ضميرى كإنسان لا يقر ذلك وكذلك ضمير الحكومة وإن أقرته فلا تستطيع أن تثبت فى مكانها لحظة أمام السخط العام الذى يثيره بحق مثل هذا الظلم الصارخ فإن شئت سقوط الحكومة فهذا خير سبيل له ولكننا لا نشاؤه ولا نفعله ويا ليت الأمر يقف عند سقوط الحكومة ولكن هذا العمل من شأنه يثير الناس ويفقدهم هدوءهم فلا يجدون سبيلا لشفاء ما فى صدروهم من ضيق وحرج إلا بالانتقام من يهود هذا البلد، وهو أمر لا ترضاه الحكومة المصرية، وأنتم لا ترضونه.. وعدم الوقوف فى وجه التطوع نجاة من كل ذلك الخطر فلا تسمحون بهذه الوسيلة الضئيلة.. على أن الأمر غير متوقف على سماحكم[1].

– إقرار الحكومة المصرية الاشتراك بقوات نظامية مصرية تحت قيادة الملك عبد الله إلى جانب هيئة مستشارين عسكريين مصريين:

وأبرزت الدوائر الرسمية البريطانية أن التأكيدات التى أعطتها الدول العربية والتى يستفاد منها أن هذه الدول لن تقوم بأى عمل حربى قبل منتصف شهر مايو فى فلسطين مما لا يؤدى إلى قيام المصاعب فى سبيل الحكومة البريطانية[2].

---

(١) محفظة رقم (٢٥٨) – حديث بين أحمد خشبة باشا ووزير الخارجية والسير رونالد كامبل فى السفارة البريطانية فى ٢٧ إبريل ١٩٤٨.

(٢) البلاغ – ٣ مايو ١٩٤٨.

ومن ناحية أخرى قامت وزارة الدفاع الوطنى عن طريق مندوبها بمنطقة القنال باستطلاع رأى الجانب البريطانى الذى يفيد بأن الإنجليز يشجعون دخول الجيش المصرى بعد انسحابهم مباشرة ومن المستحسن تجهيز مطار العريش بأسراب من قاذفات مركزة حتى يكون لها تأثيرها المعنوى مع بقاء قوات الجيش البريطانى بحيفا ليتم انسحابها(١).

وعندئذ أرسل موسى شرتوك رئيس اللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية برقية إلى مسيو ألكسندر بارودى رئيس مجلس الأمن يناشده فيها باتخاذ إجراءات سريعة لوقف غزو الدول العربية لفلسطين، فجاء رد المندوب المصرى: "بأن قضية فلسطين لا يمكن حلها إلا فى فلسطين نفسها"(٢).

دوافع الحكومة المصرية لإقرار دخول القوات النظامية المصرية لإنقاذ فلسطين:

أ - ضغط العوامل الداخلية:

كانت حكومة النقراشى تعانى الفشل فى التوصل إلى حل للقضية الوطنية سواء من خلال المفاوضات المباشرة أو التحكم الدولى.

وكانت قضايا البناء الداخلى ومحاولة الهروب من المشكلة الوطنية تسد الطريق أمام الحكومة، التى تصادمت مع حركة الإضرابات التى انتشرت بين مختلف الفئات، وبالمطالب الاقتصادية للجماهير التى تصاعدت.

وكان لا بد من حدث داوٍ يصم الآذان يخرج بالحكومة والنظام من هذا الطريق المسدود، وينقل اهتمام الجماهير إلى مشكلة أخرى غير القضية الوطنية والصراع الاجتماعى الداخلى، ولم يكن من منفذ سوى فلسطين، ينسى الشعب

---

(١) محفظة رقم (١٢) - حديث رقم ٥ - إدارة المخابرات الحربية - قسم المعلومات - معلومات وردت من مندوبها بالقنال فى ٢٥ إبريل ١٩٤٨.
(٢) البلاغ - ٢ مايو ١٩٤٨.

تهاوى الحكومة غير أن سوء حالة الجيش كانت تقف بين الحكومة واستغلال هذه الظروف، لكن الحائل لم يستمر طويلاً، فقد انصاع النقراشى لرغبة الملك وضغط الحالة الداخلية وطلب من رئيس مجلس الشيوخ عقد البرلمان فى جلسة سرية سريعة للنظر فى مسألة فلسطين، وعندما سأل عزام عن السر وراء هذا التحول قال: "إن الحالة الداخلية... دفعته إلى دخول الحرب ولم تسمح له بالانتظار"(١).

١ – المحنة السياسية:

كانت مصر تعانى من الاحتلال العسكرى البريطانى دون أن تحرك الحكومة المصرية ساكنًا، بعد أن أعلن النقراشى أن سياسته تجاه الإنجليز ستكون سياسة تجاهل والوقت المناسب، إذ كانت المنازعات الدولية قائمة على أشدها بين كبريات الدول المتحالفة عقب خروجها من الحرب خصوصًا بين بريطانيا وروسيا، وكان فى وسع مصر أن تتقدم بمطالبها كاملة إلى الحكومة البريطانية؛ لكن رئيس الوزراء المصرى بدلاً من أن يلعب لعبة السياسى المحنك آثر سياسة المجاملة أو ما سماها "الوقت المناسب"(٢).

بل إعفاء البريطانيين من التقيد حتى بقيود معاهدة ١٩٣٦، على رغم إعلان النقراشى فى مجلس الأمن أنها استنفدت أغراضها، حيث وصل عدد القوات البريطانية فى منطقة قناة السويس إلى ما يزيد على ٧٠٠٠٠ جندى وهذا يخالف ما جاء بمعاهدة ١٩٣٦ التى لم تسمح لأكثر من عشرة آلاف جندى بالوجود فى منطقة قناة السويس، وإعفائهم من الرسوم الجمركية، واحتلت تلك القوات مدن القناة الثلاث احتلالاً عسكريًا ومن ثم لم يحقق المطلب الوطنى "الجلاء"(٣).

(١) عبد الوهاب بكر: الجيش المصرى وحرب فلسطين ١٩٤٨ – ط ١ دار المعارف – القاهرة ١٩٨٢ – ص ٥٤ – ٥٧، ٤٥ – ٤٦.
(٢) الكتلة ٢٤ فبراير ١٩٤٧.
(٣) الكتلة – ٧ نوفمبر ١٩٤٧.

أما السودان فقد استغل المستعمرون ضعف الوزارة المصرية، وراح الحاكم العام يمنع دخول الموظفين وغير الموظفين من المصريين، ويطرد ويحاكم ويسجن المنادين بالوحدة بين مصر والسودان وأعلن سودنة السودان، ولم تضع الحكومة القائمة حدًا لهذه الاعتداءات بل اكتفت بأن تتحفظ وتعترض وتتقبل ما تراه من تعديلات جاهلة أو متجاهلة، ويرجع إلى أنه عند احتكام النقراشى إلى مجلس الأمن لم يطلب إلا مجرد إنهاء الإدارة الموجودة فى السودان ولم يجعل من الوحدة مطلبًا أساسيًا، بل قالها صراحة بحق السودان فى تقرير مصيره، وكان النقراشى يتوقع الفشل وجميع هيئات الأمة المعارضة حذرته من الاحتكام إلى مجلس الأمن دون أن يمثل الشعب تمثيلاً نيابيًا، وألا يتقيد بمشروع صدقى - بيفن الذى رفضه الشعب بأسره(١).

إلى جانب المحنة السياسية، كانت البلاد تعانى محنة نظامية حيث لم تبق طائفة من الطوائف النظامية أو الشعبية إلا أن ثارت لحقوق تطالب بها ولا مجيب لها، فشهدت البلاد للمرة الأولى فى تاريخ حكمها إضرابًا عن العمل ومطالبة بحقوق وظيفية ومادية شملت القضاة ورجال الجيش والبوليس والمهندسين وأساتذة الجامعة ورجال التعليم الأميرى والحر والإلزامى والموظفين من حملة البكالوريا والثقافة والابتدائية والحكيمات وطلبة الفنون وغيرهم.

ومن بين الإضرابات التى شهدتها مصر للمرة الأولى فى تاريخها، إضراب رجال البوليس عن العمل فى ١٥ إبريل عام ١٩٤٨ لعدم اهتمام الحكومة بتحسين أحوالهم المعيشية، ونتج عن ذلك وقوع حوادث عدة فى القاهرة والإسكندرية ما اضطر الحكومة إلى الاستعانة بقوات الجيش لاستعادة النظام(٢).

---

(١) الكتلة - ١٤ نوفمبر ١٩٤٧.
(٢) سامى أبو النور: دور القصر فى الحياة السياسية فى مصر ١٩٣٧ - ١٩٥٢ - مكتبة مدبولى القاهرة - د. ت - ص ٣١٤.

ويرجع إقدام رجال البوليس على تلك الخطوة إلى ٢٦ مارس عام ١٩٤٨، حيث أصدرت وزارة الداخلية قرارًا بنقل نحو ٢٦ ضابطًا من ضباط البوليس فى القاهرة إلى بلاد الوجهين القبلى والبحرى، على أن ينفذ قرار النقل فى خلال هذا الشهر[1].

وفى ٢٩ مارس عام ١٩٤٨ إثر قرار نقل ضباط البوليس، تلقى جميع الضباط نشرات تتضمن قرار ضباط الاعتصام بناديهم ابتداء من مساء ١٤ إبريل عام ١٩٤٨، وتم الاتفاق بين رجال البوليس والإدارة على دوام الاعتصام والامتناع عن العمل حتى تجاب المطالب وتنتهى التصرفات الانتقامية التى اتخذت ضد كثير منهم.

وذهب وفد من رجال البوليس إلى السراى الملكية، وقابلوا ياور الديوان الملكى وأخبروه بعزمهم على الاستقالة إذا لم يتدخلوا فى الأمر، وتمت اتصالات كانت نتيجتها تأجيل تنفيذ النقل من ٢٨ إلى ٣٠ مارس، رغم معارضة النقراشى باشا وإصراره على توقيع العقوبة التى فرضها على الضباط، ومانع النقراشى باشا تنفيذ هذه الرغبة قبل التمهيد لتراجعه بالحصول على إقرارات إجبارية من ضباط البوليس المنقولين، يوقع عليها الضباط، حملها أحمد طلعت رئيس البوليس السياسى إلى الضباط المنقولين، وتتضمن: "نحن ضباط بوليس مصر المخلصين للذات الملكية نعلن ولاءنا، مقصدنا خدمة العرش والوطن ونبدى أشد الأسف لما وقع بنادى ضباط البوليس فى ١٨ مارس عام ١٩٤٨؛ لأن هذا المسلك خرج عن الغرض العادى والطريق الصحيح"، لكن اعترض الضباط على الشطر الثانى من هذا القرار الخاص بالأسف واستدرار رحمة النقراشى، وهددهم طلعت بك بأحد الأمور الثلاثة إما تنفيذ النقل فورًا وإما الاستقالة أو التوقيع على الإقرار بحالته، ووجد الضباط أنه لا مفر من إرسال برقيات احتجاج إلى السراى الملكية[2] حول

---

(١) الكتلة – ٢٦ مارس ١٩٤٧.
(٢) الكتلة – ٢٩ مارس ١٩٤٧.

هذه الطريقة لإجبارهم على العدول عن المطالبة بحقهم فى الترقيات لتخطى أشخاص ليس لهم الحق فى الترقية[1].

وأمام تصميم النقراشى باشا على تنفيذ قراره بالنقل، أضرب رجال البوليس عن العمل فى ١٥ إبريل عام ١٩٤٨ وأصدرت وزارة الداخلية بلاغا رسميًا تحذر فيه جميع الصحف والمجلات من نشر أنباء عن حركة ضباط البوليس جاء فيه: "لما ينطوى عليه مثل هذا النشر من جرائم خطيرة وإخلال بالنظام الاجتماعى يعرض البلاد وأمنها لأشد الأخطار، الأمر المعاقب عليه قانونيًا تطبيقًا لمواد قانون العقوبات ومنها المادة ١٧٥ عقوبات ولن تتردد الحكومة فى ضبط أى جريدة أو مجلة تخرج عن مدلول هذا التحذير واتخاذ الإجراءات القانونية حيالها وقاية للأمن والنظام"[2].

أكدت أحداث البوليس للملك فاروق فى ١٤ إبريل ١٩٤٨، حين اعتصم ضباطه بناديهم مطالبين بتحقيق مطالبهم، أن الجيش مازال القوة التى يعتمد عليها فى تثبيت النظام، وفى ١٦ إبريل لم يجد الملك حلاً فى النهاية إلا بالاعتماد على ضباطه.

ونزل رجال الجيش بمعداتهم فى ميدان العتبة الخضراء، وأنذروا المتظاهرين عند مستشفى الإنكلستوما فى أول شبرا بالتفرق، ودخل ضباط الجيش نادى ضباط البوليس وألقى عليهم كلمة: "أنتم الآن مضربون والحالة حرجة وواجبكم الوطنى أن تخرجوا من النادى فورًا، وأن الإهمال فى أداء الواجب يجب ألا يحملكم على التمادى فى هذا الخطأ"، أعقب ذلك دخول قوات الجيش داخل حديقة الأزبكية وعند تفتيش الحديقة عثر فيها على مجموعة من المسدسات وجهاز إرسال لاسلكى"[3].

---

(١) الكتلة – ٣٠ مارس ١٩٤٧.

(٢) الكتلة – ٢٦ مارس ١٩٤٨.

(٣) الكتلة – ٦ إبريل ١٩٤٨.

وبانتهاء الإضراب رفع وزير الدفاع الوطنى مذكرة حول نجاح قوات الجيش فى حفظ الأمن فى القاهرة والإسكندرية وتسوية مشكلة البوليس بأمر الملك جاء فيها:

١ – إن قوات الجيش قد أثبتت قدرتها وتصميمها على حفظ الأمن، وأكدت المرة تلو المرة ولاءها وإخلاصها لجلالة الملك فاروق القائد الأعلى.

٢ – على رغم من اشتراك العدد الكبير من مختلف الوحدات فى المحافظة على الأمن، فلم يسمع أحد بحادثة واحدة تردد فيها جندى واحد عن إطاعة الأوامر وإطلاق النار عند اللزوم.

٣ – إن الأمن أعيد إلى نصابه فى الإسكندرية بمجرد استدعاء قوات الجيش وأن تصرفها وجمعها بين الشدة والحكمة فى آن واحد يعد مثلاً تحتذى به قوات أي دولة فى مثل هذه الظروف، حيث بلغ عدد المعتصمين من الضباط ٧٠٤ ضباط و٧٩ طالبًا فى حديقة الأزبكية[١].

٢ – المحنة الاقتصادية:

كانت البلاد تمر بحالة شبيهة بحالة الحرب إذ ارتفعت أسعار الحاجات الأولى، فعانى الشعب الغلاء، وانخفضت أسعار المحاصيل والمنتجات، ما لم يسبق له مثيل حتى إبان الحرب، وحالة السوق التجارية والصناعية فى ركود وكساد[٢]، ويرجع ذلك إلى إخفاق الحكومة المصرية فى تسوية مشكلة الأرصدة الإسترلينية مع الحكومة البريطانية التى عليها لمصر، تسوية عاجلة وتحفظ للبلاد حقوقها.

---

(١) محفظة رقم (١٢) – حديث رقم ٥ مذكرة مرفوعة وزير الدفاع الوطنى ١٠ إبريل ١٩٤٨ – حول اعتصام عدد من ضباط البوليس بنادى حديقة الأزبكية فى ظهر ٦ إبريل ١٩٤٨.
(٢) الكتلة – ١٤ فبراير ١٩٤٧.

وتعود الأزمة إلى سنة ١٩١٤، عندما نشبت الحرب الكبرى الأولى وعمد الإنجليز إلى حمل البنك الأهلى فى مصر على أن يصدر النقد الورقى دون أن يكون مضطرًا إلى أن يستبدل به نقدًا ذهبيًا، ولما انتهت الحرب لم يكلفوا أنفسهم مشقة أداء هذا الدين، ثم جاءت الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩ فعادت المطبعة الإنجليزية إلى طبع الورق الأبيض وشراء الرزمة بنحو جنيهين اثنين ثم تطبعها بالكلام العربى مع الصور والألوان وتقول إنها نقود مصرية، وتحتم على كل مصرى أن يقبلها ويسلم بدلها القمح والذرة، ولا يعارض فى قبولها حتى بلغ الدين ٤٥٠ مليون جنيه(١).

وكان يوم ١٥ يوليو الأجل المحدد لانتهاء اتفاقية العملة الصعبة المعقودة مع انجلترا، فدارت مفاوضات بين الحكومتين المصرية والبريطانية أسفرت عن عقد اتفاق فى ٣٠ يونيو عام ١٩٤٧ لمواجهة حاجات مصر فى المدة من منتصف يوليو ١٩٤٧ إلى آخر ديسمبر عام ١٩٤٧ والإفراج عن عشرين مليونًا من الجنيهات، منها ١٢ مليونًا كاحتياطى للتشغيل، وكانت هذه المبالغ قابلة للتحويل إلى أى عملة حيث كانت مجموعة الأرصدة المملوكة للمصارف فى مصر فى منتصف يوليو عام ١٩٤٧ قدرت بمبلغ ٣٥٦ مليونًا من الجنيهات الإنجليزية.

ولكن ما لبثت الدولتان أن استأنفتا المباحثات وانتهت باتفاق وقعه الطرفان، وصدر بلاغ مشترك فى ٥ يناير عام ١٩٤٨، ويقضى هذا الاتفاق بمد العمل بأحكام الاتفاق المالى المعقود بين الحكومتين فى يونيو عام ١٩٤٧ والإفراج عن مبلغ ٣٢ مليون جنيه إسترلينى منها ١١ مليون جنيه احتياطى للتشغيل، وفى المدة من ١٤ يوليو عام ١٩٤٧ حتى آخر فبراير عام ١٩٤٨ أفرجت بريطانيا عن ٨٠ مليونًا من الأرصدة المتجمدة(٢).

---

(١) مصر – ١ يوليو ١٩٤٧.
(٢) مجلس النواب – الجلسة الرابعة عشرة – ٢ فبراير ١٩٤٨ – ص ٦٥٩ – ٦٦١.

وفى ظل هذه الظروف تجددت عقود الأجانب وعلى سبيل المثال لا الحصر، تجدد عقد المستر أ. ح وركر الخبير الرسمى للأقطان ببورصة ميناء البصل لمدة سنة اعتبارًا من ١٨ يناير بمكافأة سنوية قدرها ١٢٠٠ جنيه.

وتعيين المستر وليم جراى فى وظيفة أستاذ زائر بمعهد التربية للمعلمين لمدة ثلاثة أشهر وبمكافأة شهرية قدرها ٢٠٠ جنيه لمدة ثلاثة أشهر، وتعديل شروط خدمة المسيو فيليب لاور المهندس المعمارى بسقارة على أن يمنح مكافأة شهرية قدرها ٧٥ جنيهًا[١].

إن تاريخ الإنجليز الماضى هو السبب فى إفلاسهم باعتمادهم على المستعمرات التابعة لهم مثل الهند ومصر، إذ كانوا يعملون على إيجاد أسوار جمركية ضد البضائع الأجنبية مع تمييز بضائعهم، فكان التجاريون والصناعيون من الإنجليز يجيدون الكسب دون بذل مجهود بوضع العراقيل الجمركية ضد البضائع الأمريكية فى مصر أو الهند[٢].

وبقطع المفاوضات المصرية - البريطانية، عادت بريطانيا مرة أخرى لتحاول فتح باب المفاوضات مع تأزم الموقف فى فلسطين وإقرار مشروع التقسيم، وتمت مقابلة بين السفير البريطانى رونالد كامبل ورئيس الوزراء وتناولا من خلالها أزمة السودان والشئون الاقتصادية بين مصر وبريطانيا، وكان السفير ينوى بحث القضية المصرية وعودة المفاوضات بين الدولتين، ولكنه وجد أن "النقراشى باشا" مصمم على عدم العودة إلى المفاوضات إلا بتحقيق المطالب كاملة، لذلك أبدى السفير أسفه واكتفى بتصفية الحساب فى المسائل الاقتصادية[٣].

---

(١) الكتلة - ١٢ مارس ١٩٤٨.
(٢) مصر - ٢٥ يوليو ١٩٤٧.
(٣) مصر - ٥ نوفمبر ١٩٤٧.

وكان ذلك بمثابة انتهاء لعهد الصداقة والتحالف بين بريطانيا ومصر واعتزمت بريطانيا على تنفيذ سياسة العداء نحو مصر التى بدأتها بالحصار الاقتصادى بعدم شراء وتصدير القطن المصرى إلى الخارج والتأثير فى البنك الأهلى بصفته المتصرف فى أموال البلاد، استطاعت بريطانيا منع تصدير بضائعها إلى مصر، إلى جانب ما لبريطانيا من نفوذ لدى الأمم الأوروبية والأمريكية وقدرتها على وقف تصدير بضائع هذه الأمم إلى مصر، خصوصًا أن خضوع مصر لنظام الجنيه الإسترلينى قد يثير بعض الاضطرابات والقلاقل.

وتعتبر هذه السياسة البريطانية المكشوفة حلقة من سلسلة التأثيرات البريطانية فى الشعور المصرى كحرب أعصاب ضد النظام الحكومى القائم فى مصر ابتدأها مستر بيفن بقوله: "إننا نأسف لدخولنا فى مفاوضات مع حكومة الأقلية" ثم تدرجت إلى الحصار الاقتصادى[١].

وتشير "جريدة التايمز" إلى خطأ السياسة المصرية بانسحابها من الكتلة الإسترلينية، وأن ذلك الإجراء كان إملاءً لاعتبارات سياسية أكثر منه مراعاة لاعتبارات اقتصادية وكان أولى بها ألا تخرج منها قبل أن تجمع ما لديها من الذهب وغيره لتغطية نقدها الورقى[٢].

لذلك اتخذت الحكومة المصرية أهبتها وأخذت فى دراسة هذه الموضوعات الحيوية حتى انتهت إلى قرار بضرورة تمصير البنك الأهلى واستيلاء الحكومة عليه، والاتفاق مع بعض الدول الأوروبية على التبادل التجارى ووضع القيود على البضائع البريطانية.

وقد بدأتها بعقد معاهدة تجارية مع تشيكوسلوفاكيا، بتصدير كمية كبيرة من القطن وخلافه من المنتجات المصرية ومارست بريطانيا الضغط على مصر كى

---

(١) مصر – ٧ فبراير ١٩٤٧.
(٢) الكتلة – ٢٨ أكتوبر ١٩٤٧.

ترفع القيود عن البضائع البريطانية، إذ يرون أنه ليس من المنطق من ناحية مصر أن تطلب مبالغ من الجنيهات الإسترلينية القابلة للتحويل لشراء بضائع أمريكية، بينما هى تحظر أنواعًا كثيرة من المنتجات البريطانية، خصوصًا بعد أن اتفقت بريطانيا مع الولايات المتحدة على تسوية الأرصدة فى المادة العاشرة من مواد اتفاق "مشروع مارشال" والتى عقدت بها قرضًا من الولايات المتحدة التى شرطت على بريطانيا تحرير قسم من تلك الأرصدة وتأجيل البعض وتسوية البعض الآخر[١].

وأعقب الاتفاق مع تشيكوسلوفاكيا، توقيع الاتفاق التجارى المصرى - الروسى، بحصول مصر على القمح مقابل الخشب وكميات من القطن المصرى التى تشتريها روسيا بمثابة بدل أو مقايضة[٢].

لكن توقيع الاتفاق التجارى أقلق خواطر الدوائر السياسية البريطانية؛ لأن المفهوم أنه قد يعقب الاتفاق التجارى اتفاق سياسى، وهذا أمر تخشاه بريطانيا وتعمل ضده بكل ما فى وسعها من جهد، لهذا أبلغ السفير عبد الفتاح عمرو باشا سفير مصر بلندن، أن بريطانيا فى تمام الاستعداد للمقابلة فى منتصف الطريق وتقرر الجلاء عن مصر مقابل أن تعد مصر بريطانيا بعدم توقيع اتفاقية تجارية مع دولة أجنبية وفى مقدمتها روسيا وتأجيل مسألة السودان إلى خمس سنوات أو ثلاث، فجاء رد النقراشى بأن مطلبه الوحيد الجلاء ولن يقبل بغيره بديلاً وأنه سيتجاهل الإنجليز تجاهلاً كاملاً حتى تتضح نيتهم المبيتة للسودان[٣].

من الأفكار التى يبثها المستعمر فى النفوس، فكرة عدم التعامل مع البلاد التى تختلف عنها فى المذاهب السياسية والاقتصادية والهدف هو فرض الحصار الاقتصادى

---

(١) الكتلة - ١٠ يناير ١٩٤٧.

(٢) مصر - ١ مارس ١٩٤٧.

(٣) البلاغ - ١٣ مارس ١٩٤٨.

على الشرق الأوسط والاحتفاظ به سوقًا تجاريًا مهمًا لتصريف منتجات الدول ذات الشأن بأغلى الأسعار، والحصول على المنتجات المحلية بالسعر الذى تريده.

الواقع أن اختلاف المذاهب السياسية والاقتصادية ينبغى ألا يكون حائلاً دون قيام علاقات تجارية على أسس سليمة بين الدول بعضها بعضًا، وفى ظل الظروف التى كانت تمر بها مصر كان من الضرورى عقد اتفاقات تجارية مع البلاد الأوروبية مثل سويسرا والسويد وفرنسا وإيطاليا وبلاد أوروبا الوسطى، كى تفتح أسواقًا جديدة فى تلك البلاد، على أن حاجة مصر للقمح جاءت للسياسة الخاطئة التى سلكتها الحكومة بعدم تشجيع الزراع على رفع سعر القمح؛ وليس أدل على ذلك من رفض لجنة التغذية الدولية أن تعطى لمصر قمحًا وعللت ذلك بأن مصر هى أغنى بلاد العالم بالحاصلات الزراعية والقمح على الأخص، بل يجب على الحكومة رسم سياسة زراعية ثابتة تكفل مواجهة الطلبات التى تتلقاها من الخارج ويجب أن تشمل هذه الاتفاقات تصدير القمح والذرة واستيراد ما يحتاج إليه لتقديم الإنتاج الزراعى والصناعى(١).

ومن الملاحظ فى علاقات حكومة النقراشى التجارية مع روسيا والولايات المتحدة الأمريكية بوجه خاص، عدم تنفيذ الحكومة القرارات السرية المتفق عليها فى مؤتمر بلودان بالعمل على عدم تأييد المصالح الأمريكية والبريطانية وعدم السماح لبريطانيا وأمريكا وروسيا ورعاياها بأى امتيازات اقتصادية أو ثقافية(٢).

الواقع أنه كانت هناك صعوبة فى تنفيذ أو تقييد الحكومة المصرية بما جاء بقرارات بلودان بالنسبة إلى بريطانيا، إذ توجد مشكلة الأرصدة الإسترلينية ودين أكثر من ٤٠٠ ألف جنيه إسترلينى وأن أي محاولة من جانب مصر لقطع العلاقات الاقتصادية وعدم مناقشة مشكلة الأرصدة سترحب بها بريطانيا؛ لأنها ستعفيها من سداد الدين ويضر بذلك الاقتصاد المصرى، أما التعامل مع الولايات المتحدة أو روسيا

(١) الكتلة – ٢٧ ديسمبر ١٩٤٧.
(٢) الدفاع الوطنى – ١٨ مارس ١٩٤٨.

فهو ضرورى لإحكام بريطانيا الحصار الاقتصادى على مصر، فليس أمامها إلا أن تلجأ للدول الكبرى، خصوصًا أن تلك الدول ترغب فى فتح أسواق لها فى منطقة الشرق الأوسط خصوصًا مصر، على أن للأمر أبعادًا سياسية يدركها كل الأطراف، لذلك تظهر بريطانيا مخاوفها من أى تعامل اقتصادى يعقبه تعاون سياسى.

٣ – المحنة الصحية:

أدى تقصير الوزارة فى إجراءات الحجر الصحى إلى دخول وباء الكوليرا وعدم حصره عند ظهوره بقرية القرين[١]، حيث أوضح الدكتور نور الدين طراف أن مصدر وباء الكوليرا، هو عدم وجود نظام الحجر الصحى بالنسبة إلى المطارات البريطانية فى مصر، بخاصة مع توافق الجلاء للإنجليز عن الهند وقت انتشار الكوليرا ومرور القوات على مصر حاملة معها وباء الطاعون والملاريا والحمى[٢].

فبالنسبة إلى مسؤولية نظام الحجر الصحى المصرى عند دخول وباء الكوليرا، لما كان الخطر يكمن فى منطقة القنال حيث يوجد الجيش البريطانى، أنشأت وزارة الصحة مكاتب عدة لها فى الوجهين القبلى والبحرى والموانئ والمطارات تابعة للحجر الصحى، والغرض من إنشائها تطهير المواد المستوردة من الخارج وأهمها الجلود غير المدبوغة – النيئة، على أن هذا الإجراء لم يعجب السلطات البريطانية فى مصر، فأرسلت إنذارًا للحكومة المصرية تقول فيه: "إن الجلود النيئة التى تريد الحكومة تطهيرها من الميكروبات بحجزها مدة طويلة فى هذه المكاتب الأمر الذى يعرضها للتلف، لذلك فهى تنذر الحكومة بأنها ستمنع تصدير الجلود النيئة إلى مصر إذا حجزت للتطهير وستصدرها إلى جهات أخرى"،

---

(١) مجلس النواب – الجلسة الافتتاحية – ١٢ نوفمبر ١٩٤٧ – ص ٥.
(٢) الكتلة – ٢٣ ديسمبر ١٩٤٧.

وأوعزت بريطانيا إلى بعض الهيئات الأجنبية برفع دعوى ضد وزارة الصحة بحجة أنها تسببت فى تلف كمية كبيرة من الجلود، وتقدمت بعض الهيئات التجارية بالاحتجاج لدى وزارة التجارة والصناعة على كساد حركتها والإجراءات التى تتخذها وزارة الصحة بواسطة مكاتب التطهير المقامة، ورضخت وزارة الصحة لطلب وزارة التجارة فسمحت للسلع التى قد تحمل الميكروبات بدخول البلاد دون تطهير بحجة تسهيل إجراءات الاستيراد، واستيراد الأغذية المحفوظة والأقمشة من هذه المناطق الموبوءة دون مراعاة للشروط الصحية والاحتياط ضد الأمراض وطرق انتقالها إلى البلاد.

وعمدت وزارة التجارة والصناعة إلى الاتفاق مع السلطات الهندية على استيراد نحو ٣٥ ألف طن من الخشب الهندى؛ مع العلم بأن الهند موبوءة بالكوليرا فى تلك الفترة، ويضاف إلى ذلك إن الداخلين إلى مصر من المناطق الموبوءة لم يكن يتم تطهيرهم على الصورة الكفيلة لضمان عدم انتقال العدوى.

ومن هنا تتضح مسؤولية المسؤولين الذين تهاونوا فى حقوقهم، باستمرار تدفق السلع والمواد الغذائية على البلاد من المناطق الموبوءة عن طريق مطار فايد الحربى البريطانى الذى لا يخضع للحجر الصحى المصرى، على الرغم من تخصيص وزارة الصحة كشكًا من الخشب بفايد لموظفين من طبقة الملاحظين وضباط المرور والأطباء، غير أن الإنجليز لا يصرحون لهؤلاء بدخول المطار أو مشاهدة الطائرة وحضور تبخيرها وكل عملهم انتظار مندوب من السلطات البريطانية يحضر مرة أو مرتين فى الأسبوع فى ساعات غير معينة يدفع إليهم ببعض الاستمارات التى يملأها عن الطائرات التى يتقرر تبليغ السلطة المصرية عنها ولا ينتظر المندوب فحص هذه الاستمارات[١].

---

(١) مجلس النواب – الجلسة السابعة – ٢٢ ديسمبر ١٩٤٧ – ص ٢١٧ – ٢١٨.

أما بالنسبة إلى مسؤولية بريطانيا عن انتشار وباء الكوليرا، فإن جميع البيانات تشهد أن الوباء الذى نشأ فى قرية القرين جاء من التل الكبير حيث تقيم الجيوش الهندية والإنجليزية الناقلة للوباء من الهند إلى مصر، إذ ليس هناك قطر آخر موبوء يقع بين مصر والهند فالجزيرة العربية وإيران والعراق وفلسطين كانت سليمة من هذا الوباء الذى وثب عن طريق الطائرات والبواخر من الهند إلى مصر[1].

ويرجع وثوب المرض من الهند إلى مصر إلى تقسيم إقليم البنجاب بين هندستان وباكستان، وفى الوقت نفسه جاء جلاء القوات العسكرية البريطانية عن الهند فى ١٥ أغسطس عام ١٩٤٧، وهذه القوات تتخذ من منطقة قناة السويس محطة فى طريقها إلى انجلترا، وقاية للجزر البريطانية، حيث يجرى فحص لهذه القوات ليتبين إذا كانت بها أمراض، خصوصًا أن منطقة قناة السويس متصلة اتصالا مباشرًا بالهند بحرًا وجوًا واستعمال القوات البريطانية الموانئ الداخلية على قنال السويس فى منطقة فايد لرسو البواخر، مخالفة فى ذلك لوائح الحجر الصحى المصرى، ولا تجيز المعاهدة الصحية الدولية للملاحة الجوية استعمال المطارات لهبوط طائرات قادمة من الخارج إلا بعد تفتيشها من قبل السلطة الصحية.

كل هذه الظروف كانت تحتم على السلطات الصحية المصرية تطبيق المادة ٢٤ من المعاهدة باتخاذ الاحتياطات اللازمة والتفتيش بين مهاجرى البنجاب؛ باعتبار مصر المملكة الأولى التى تتلقى المسافرين من الهند ويقيمون أيامًا، وقريبة من المدن المصرية فى حين أن محطات الطيران سواء فى إيران أو البصرة كانت بعيدة عن المدن ولا تقيم بها الطائرات.

وكان من واجب الحجر المصرى أن يعد العدة لاتقاء الكارثة بمنع دخولها حيث كان لها تأثير فى مصر، حيث قررت سوريا ولبنان الحجر على جميع

---

(١) مصر – ٢٠ أكتوبر ١٩٤٧.

القادمين من مصر، وقررت حكومة إيران قطع المواصلات الجوية مع مصر، وعلى الرغم من أن المعاهدات الصحية الدولية لا تقر اتخاذ أى إجراءات ضد البضائع كالقطن أو الرسائل والجرائد ومع ذلك فبعض البلاد منعت بواخرها من شحن القطن من الإسكندرية، وبعض البلاد منعت الصحف المصرية من دخول بلادها مع أن احتمال انتقال العدوى فى حكم العدم[1].

وكان هناك تفكير سائد بأن الحكومة وبريطانيا استفادتا إلى حد كبير من تلك الظروف، فالدستوريون والسعديون إلى جانب فزعهم من الوباء - لا يخفون ارتياحهم لوقوعه بعد العودة النقراشية ويقولون إن حديث الوباء فاقت أهميته حديث الوحدة والجلاء وهيأتها لهما هذه الظروف، لتشغل الناس عن تتبع فشل رئيس الحكومة[2].

كما أفادت تلك الظروف إلى حد كبير السياسة البريطانية التى عجزت عن الوصول إلى أهدافها فى مصر بالطرق السلمية بعقد محالفة عسكرية لتدعيم قواعد الاستعمار وربط مصر بعجلة الإمبراطورية، وقد أفزع الدوائر السياسية فى لندن أن الشرق الأوسط قد ينفجر بين لحظة وأخرى عن ثورة دامية تعصف بالإمبراطورية البريطانية إذ إن القضيتين المصرية والفلسطينية معلقتان دون حل، ومحاولة الإنجليز تفريق كلمة العرب بإظهار مشروع سوريا الكبرى إلى حيز التنفيذ، ولهذا فكر الإنجليز مليًا فى أنهم لو تركوا مسألة الشرق الأوسط دون حل لتفاقم النفوذ الروسى على حساب بريطانيا، وهداهم التفكير إلى شن حرب الميكروبات على القطر المصرى حتى تصرف المصريين عن السياسة وتعزل مصر عن بقية الدول العربية ولو لبعض الوقت إلى أن تدبر لندن سياستها وتضع حدًا للقلاقل فى الشرق الأوسط، ولم يمض قليل حتى ظهر ميكروب الكوليرا فى قرية "القرين" ثم أخذ ينتشر حتى شمل بعض مديريات القطر المصرى.

---

(١) الكتلة - ١ نوفمبر ١٩٤٧.
(٢) الكتلة - ١٤ أكتوبر ١٩٤٧.

والذى يرجح أن للإنجليز دورًا فى انتشار هذا الوباء، وظهور الوباء فى المناطق المحيطة بهم دون أى إصابة فى المعسكرات البريطانية، والميكروب موجود فى الهند ويمكن حمله من الهند إلى مصر بطريقة سهلة عن طريق القوات البريطانية التى تجلو عن الهند إلى منطقة قناة السويس(١).

هكذا تأتى المصائب تباعًا، والكوليرا تجىء بوحى الاحتلال ومعه تشل الحركة العامة، فمصر الزراعية أصبحت تهددها المجاعة لقلة القمح والأرز، والاحتلال الذى تسبب فى إعاقة هذه الأمة فردتها إلى الوراء مئات السنين، واعترفت الجريدة الإنجليزية العالمية الطبية (اللانست) بأن السلطات البريطانية أهملت القيام بواجبها فى التبليغ عن وجود إصابات فى مستشفى التل الكبير بمرض الكوليرا، فى حين أن مصر قامت بواجبها فى سرعة تبليغ الدول عن الكوليرا بمجرد ظهورها، ولكن من سوء الحظ أبطأت السلطات البريطانية فى التبليغ عن أربع حالات ظهرت فى منطقة قناة السويس وكان ذلك قبل ظهور الوباء فى القرين(٢).

من هنا يتضح مدى حرص بريطانيا على تنفيذ البرنامج الذى وضعه بانرمان رئيس الوزارة البريطانية عام ١٩٠٧، باتخاذ وسائل وتدابير تحافظ على المصالح البريطانية وتحول دون إنهاء الإمبراطورية فى آسيا وإفريقيا بالعمل على استمرار تجزئة المنطقة وتأخيرها وإبقائها على حالة من التفكك والجهل والتأخر والفقر(٣).

أمام هذه المحن السياسية والاقتصادية والنظامية والصحية والأمنية، لجأ "النقراشى باشا" إلى دخول القوات النظامية فلسطين كحدث يصرف الأنظار عن

---

(١) الكتلة – ١ نوفمبر ١٩٤٧.

(٢) الكتلة ٢ يناير ١٩٤٨.

(٣) حسين جميل: بطلان الأسس التى أقيم عليها وجود إسرائيل على الأرض العربية وسلامة الموقف من القضية الفلسطينية – ص ٨٢.

المشاكل الداخلية، سياسة لجأت إليها الدول الديكتاتورية مرارًا فى التاريخ القديم والحديث[1].

ولعل من الأخطاء الكبيرة للحكومة المصرية الكتمان الشديد الذى تحاط به جميع المسائل سواء المتعلقة بمصر أو فلسطين أو الحالة الداخلية، وأصبحت الصحافة المصرية ومن ورائها الرأى تتخبط فيها الأنباء والإشاعات وكانت نتيجة ذلك الحركات الثورية العامة الشاملة لطرائف مختلفة[2].

لذلك جاء توليه منصب حاكم عسكرى بمقتضى إعلان الأحكام العرفية التى اقتضتها الحالة الاستثنائية الناشئة عن دخول الجيوش العربية إلى فلسطين، لتأمين سلامة الجيوش وكتمان حركاتها ومنع عرقلة أعمال الحكومة فى هذا الشأن وقمع الحركات الهدامة والدعايات الانهزامية مع فرض الرقابة على الصحف وذلك فى ١٢ مايو عام ١٩٤٨[3].

ولم تكن هذه هى المرة الأولى التى يتولى فيها النقراشى باشا منصب حاكم عسكرى، حيث كانت المرة الأولى عند إصدار الملك مرسومين فى ٢٥ فبراير عام ١٩٤٥ بتعيين النقراشى حاكمًا عسكريًا وتخول له سلطة اتخاذ التدابير المشار إليها فى المادة ٢٥ من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ الخاصة بنظام الأحكام العرفية، واتخذت تلك الإجراءات عقب اغتيال الدكتور أحمد ماهر رئيس الوزراء فكلف الملك فاروق "النقراشى باشا" بتشكيل الوزارة، حتى يثبت فى أذهان الشعب ثقة الملك فى الوزارة، وبذلك تنكمش عناصر الاضطراب والفوضى حيث يحتاج الموقف الداخلى إلى حزم وهو ما عرف عن النقراشى الذى كان ملمًا بجميع

---

(١) محمد عودة: مرجع سابق ذكره – ص ٢٢٩.

(٢) محفظة (١٢) حديث رقم ٥ – وزارة الحربية والبحرية – إدارة المخابرات الحربية – مذكرة مرفوعة إلى وزير الحربية والبحرية عن تقرير السفارة الفرنسية لحكومتها.

(٣) تقرير لجنة التحقيق النيابية فى قضية فلسطين – مطبعة الحكومة – بغداد – ١٩٤٩ – ص ١٠٥.

اتجاهاته وقد انتهت فترة رئاسته الأولى عقب حادثة كوبرى عباس وتولى صدقى باشا إجراء المفاوضات مع بريطانيا[1].

لذلك جاء فى المذكرة التفسيرية لقانون الأحكام العرفية والتى وضعتها لجنة فلسطين: "على الرغم من كون الأحكام العرفية نظامًا قانونيًا فإنه حددت بمدة سنة واحدة"، كما استطاعت المعارضة الوفدية أن تحصل على الموافقة بألا يستعمل هذا القانون بعد انتهاء الغرض الذى فرض من أجله.

ولذلك كان على مجلس الوزراء عرض قراراته الصادرة على البرلمان فى خلال أسبوع من تاريخ صدورها، فإذا لم يقرها أحد المجلسين يبطل العمل بها، ويسرى مفعول هذا القانون لمدة أقصاها سنة ابتداء من تاريخ العمل به، على وزارات الداخلية والعدل والدفاع الوطنى كل فيما يخصه، تنفيذ هذا القانون، ومن ثم قصر أثرها على الشئون المتصلة بسلامة الجيوش وحاجاتها وبالشئون العسكرية وقمع الروح الثورية التى قد تحدث اضطرابًا أو فتنة لا تؤمن معها سلامة الجيش خارج البلاد ما يدل على أن نظامه استثنائي لا يجوز التوسع فى تطبيقه أو تغيير أحكامه[2].

وأصبح رئيس الوزراء ودون مقدمات قابلا لفكرة التدخل، ويروى رئيس مجلس الشيوخ ورئيس حزب الأحرار الدستوريين محمد حسين هيكل باشا: "كنت جالسًا فى مكتبى يوم ١٢ مايو عام ١٩٤٨ إذ أقبل النقراشى باشا فجأة وطلب إلى أن أعقد جلسة سرية للبرلمان ليقر بدخول القوات المصرية إلى فلسطين لقتال اليهود، وكنت أعرف أن الحكومات العربية قد استقرت فى اجتماع اللجنة السياسية فى بيروت على ألا تدخل الحرب النظامية بل من المتطوعين من كل البلاد العربية على أن تمدهم بالمال والسلاح وكنت أعرف أن النقراشى من أشد ممثلى الدول العربية إصرارًا وحماسة لعدم اشتراك القوات الرسمية، لإدراكه عواقب خروج

---

(١) د. سيد عبد الرازق: مرجع سبق ذكره – ص ٢٤٣.
(٢) الأهرام – ١٣ مايو ١٩٤٨.

مصر على قرارها، ولا يجوز أن تدفع مصر جيشها إلى فلسطين، وبذلك تصبح القوات البريطانية المرابطة على قناة السويس حائلاً بينه وبين أرض الوطن، وظلت الدول العربية إلى يوم ١١ مايو مقتنعة بأن قوات المتطوعين كافية لمنع تنفيذ قرار التقسيم.. رأيت الرجل مصممًا على الأمر.."[١].

على أن هناك عوامل عدة أخرى إلى جانب الضغوط الداخلية دفعت الحكومة المصرية إلى التدخل عسكريًا فى فلسطين:

١ – لم يكن النقراشى باشا يجهل أن أهل فلسطين وقوات المتطوعين يتعذر عليهما مقاومة منظمات اليهود العسكرية إذا لم يمدوا بالسلاح والعتاد إمدادًا منتظمًا، حيث وصلت إليه رسالة من المتطوعين بأن الصهيونيين دخلوا بلدة "دير دراس" وفتكوا بأهلها كما فتكوا بأهل دير ياسين، مع الأخذ فى الاعتبار أن قرية "دير دراس" تقع فى منطقة غزة[٢]، على مقربة من حدود مصر.

٢ – خطورة قيام دولة يهودية ذات أهداف توسعية على مقربة من حدود مصر على الأمن القومى لمصر، وهذا ما جاء فى رسالة اللواء موسى لطفى مدير العمليات الحربية إلى اللواء عثمان المهدى فى ٢ يونيو ١٩٤٨ حول سياسة الحكومة إزاء هذا الخطر جاء فيها: "سياسة الحكومة بعد أن تفشل جميع الطرق الودية والدبلوماسية والمفاوضات... سياسة ترمى إلى تطهير المناطق المتاخمة لحدود مصر الصهيونية وهى منطقة صحراء النقب المتاخمة للحدود المصرية"[٣].

ومن ثم كانت سياسة الحكومة دفاعية وهذا ما تطرق إليه وزير الخارجية أحمد خشبة باشا فى حديثه مع توفيق أبو الهدى بشأن منطقة النقب فى بيروت –

---

(١) محمد حسنين هيكل: مذكرات فى السياسة المصرية – ج ٣ – ص ٤١ ، ٤٢.
(٢) جميل الشقيرى: قضية فلسطين الحربية والسياسية – مطبعة مصنع الإسكندرية الكراس – ١٩٦٢ – ص ١٣٣.
(٣) محفظة رقم (٤) – رسالة من اللواء / موسى لطفى مدير العمليات الحربية إلى اللواء عثمان المهدى فى ٢ يونيو ١٩٤٨.

الأحد ٢٠ مارس عام ١٩٤٩ - فى الاجتماعات التى تمت لتمهيد اللقاء بلجنة التوفيق، جاء فيه: "إن قيام دولة يهودية يلقى على مصر تبعات بتيسير الدفاع ويقتضى بأن يكون خط الدفاع الأول عنها مركزًا فى شقه من النقب وإلا استهدفت سلامة مصر كلها لخطر لم يعد من قبيل الاحتمالات النظرية بل غدا حقيقة.. ما درج عليه اليهود من غدر وما يرمون إلى تحقيقه من بعيد المطامع.."[1].

٣ - إعلان بريطانيا إنهاء انتدابها، لذلك فكرت الحكومة المصرية فى فترة ما بعد انتهاء الانتداب وما يسود فلسطين من اضطرابات وقلاقل تمتد إلى الأراضى المصرية، حيث وصلت برقية من قنصل مصر فى القدس ينبه فيها إلى خطورة الحالة فى فلسطين وأن الهجرة تحمل خطرين: خطر على الصحة العامة وخطر على الأمن من ناحية التجسس، ودور مصر فى حفظ السلام والنظام والعمل على الفتك برأس الحربة التى تمتد من العصابة الصهيونية لنشر الاضطرابات والشيوعية فى البلاد العربية[2].

٤ - رسالة عزام باشا للأمين العام لجامعة الدول العربية إلى أحمد خشبة باشا وزير الخارجية فى ١١ مايو ١٩٤٨ لترغيب وترهيب مصر بضرورة التدخل، حيث أشار إلى أنه بمجرد دخول القوات المصرية ستسارع انجلترا وأمريكا فى عقد هدنة خوفًا من تدخل روسيا ونجدة اليهود ومن ثم وقف القتال[3].

---

(١) محفظة رقم (٢٥٨) منكرة بخلاصة الحديث الذى دار بين وزير الخارجية وتوفيق أبو الهدى فى شأن منطقة النقب فى بيروت - الأحد ٢٠ مارس ١٩٤٩ فى الاجتماعات التى تمت لتمهيد اللقاء بلجنة التوفيق.

(٢) محمد حسنين هيكل: الجيوش والعروش - قراءة فى يوميات الحرب - ط١ - دار الشروق - القاهرة - ١٩٩٨ - ٧٨ - ٨٥.

(٣) إبراهيم شكيب: مرجع سبق ذكره ص١٢٣ - ١٢٥

وأكد النقراشي "للملك فاروق" أن البريطانيين أبلغوه أن الحرب لو قامت لن تدوم أكثر من بضعة أيام، واتفقت الدول الكبرى فيما بينها على التدخل في الحال لإقرار هدنة وفرض حل سياسي[١].

أما الترهيب فمتمثل في تصميم الملك عبد الله على دخول فلسطين قبل نهاية الانتداب لاحتلال القسم العربي وضمه لمملكته، ومن ثم إقرار التقسيم وقيام دولة يهودية، ويرجع الملك عبد الله مسؤولية الفشل إلى باقي الدول العربية[٢].

٥ - عدم معارضة بريطانيا دخول القوات المصرية إلى فلسطين لقتال اليهود، لتوجيه ضربة للجيش المصري، من السند القوي للحكومة المصرية في المطالبة بالجلاء، وتحويل أذهان الشعوب العربية عن مشكلاتها الحيوية التي تمر بها بإثارة العداوة بينها وبين اليهود وتعكير صفو علاقات الدول العربية بالاتحاد السوفييتي[٣].

حيث يذكر النقراشي في جلسة الشيوخ يوم ١٢ مايو عام ١٩٤٨ لفؤاد سراج الدين: "إنني متفائل ونحن نعرف قوة اليهود، وأنا أحب أن أطمئنك إلى أن الإنجليز هم الذين شجعوني على ذلك"[٤]، ويقصد بالتشجيع إمداده بالسلاح، حيث تبين من ملفات وزارة الدفاع الوطني وهيئة أركان الحرب الإمبراطورية أن هناك صفقة ما جرى عقدها في السر بين العسكريين البريطانيين والملك فاروق شخصيًا، وبمقتضاها أتيح لعناصر مصرية أن تسرق من المعسكرات العسكرية في منطقة قناة السويس كميات ضخمة من الأسلحة والذخائر التي سيحتاج إليها الجيش المصري في حالة دخوله ساحة الصراع المسلح في فلسطين، وبالفعل انتقلت فجأة كميات ضخمة من الأسلحة والذخائر والمعدات من المخازن البريطانية في القاعدة إلى قوات الجيش

---

(١) أحمد فراج طايع: صفحات مطوية - ص ١٢٥.
(٢) إبراهيم شكيب: المرجع نفسه - ص ١٢٥.
(٣) الجماهير - ١٩ أكتوبر ١٩٤٧.
(٤) أحمد حمروش: مصر والعسكريون - ج ١ - ص ١٢٩.

المصرى، وبدا كما لو أن بريطانيا تشجع - إن لم تكن تحرص - على دخول الجيش المصرى إلى ميادين القتال فى هذا التوقيت، وفى ١٩ مايو عام ١٩٤٨ ظهرت فجأة مسألة سرقة أسلحة من المخازن البريطانية لذلك سارع كل من الملك فاروق والنقراشى فى طلب الإمداد بالسلاح(١).

وهذا ما جاء فى برقية السفير البريطانى إلى وزير الخارجية البريطانى فى ١٩ مايو عام ١٩٤٨، فيما يتعلق بوعد بريطانيا بصفقات من السلاح البريطانى لمصر، جاء فيها: "إيماء إلى برقيتى التى تروى مقابلتى للملك فاروق طلب منى النقراشى باشا أن أزوره صباح اليوم وبعد أن أعرب عن تقديره للموقف البريطانى إزاء دخول مصر والقوات العربية الأخرى فلسطين، قدم طلبًا مصريًا شبيهًا بالطلب الذى قدمه الملك فاروق لتوريد مواد حربية وأعطانى قائمة باحتياجات الحكومة المصرية ورجانى أن أتولى الأمر على وجه السرعة من المخازن الموجودة فى قاعدة قناة السويس، وقد استند فى طلبه إلى الاعتقاد أن أى دولة صهيونية من شأنها أن تكون شيوعية قوية إن لم تكن ذات طبيعة شيوعية كاملة"(٢).

ومن ثم كان هدف بريطانيا توجيه ضربة للجيش المصرى، ليكون حجة لبقاء قواتها فى القناة بزعم عدم قدرة مصر على الدفاع عن نفسها، وهذا ما أشار إليه فؤاد سراج الدين أمام محكمة الثورة "أنا قلت للنقراشى، أخشى أن تكون دى مؤامرة من الإنجليز لدفعنا إلى حرب فلسطين والإضرار بنا، فقال لى أنا عندى وعد من الإنجليز بمدنا بكل ذخيرة وأسلحة نحتاج إليها وهم متحمسون لدخولنا إلى الحرب"(٣).

---

(١) محمد حسنين هيكل: ملفات السويس.. حرب الثلاثين عامًا - ط ١ - مركز الأهرام للترجمة والنشر - القاهرة - ١٩٨٦ - ص ٩٠.

(٢) محمد حسنين هيكل: الجيوش والعروش - ص ١٠٠.

(٣) عبد الحميد موافى: مرجع سبق ذكره - ص ١٤٦ - ١٤٧.

وتتضح أهداف تلك السياسة البريطانية من رسالة ليوبولد اسمبرى أحد الأعمدة الرئيسية لحزب المحافظين إلى بيفن جاء فيها: "ربما كان أفضل حل لمشكلة مصر والشرق الأوسط هو القضاء على هذا الكيان الشاذ المسمى الجامعة العربية أداة سيطرة لمصر فهى دولة غريبة وليست لها مصالح عربية مشروعة، وربما كانت تتكلم العربية؛ ولكن المصريين جنس آخر ويرفض عرب الأردن تمامًا الاعتراف بهم كعرب"(١).

ونشرت جريدة "صنداى" لكتوريال" ما صرح به ريتشارد كروسمان" عضو مجلس العموم عن العمال ذهب فيه إلى أنه ينبغى أن يترك العرب واليهود فى الوقت الحاضر العمل على تصفية النزاع القائم بينهما فى فلسطين وأن يجرب كل منهما قوته مع قوة الآخر(٢).

وليس فى هذا ما يضرهم؛ فإن جيوشهم وطائراتهم ستبقى فى السويس وعندما يجلو الإنجليز سيحدث فى فلسطين كما حدث فى الهند عقب التقسيم، أى مجازر بين العرب واليهود حيث يصيح الإنجليز للعالم كله: "انظروا وتأملوا قيمة الإمبراطورية البريطانية لصيانة السلم فأنت لا تكاد تترك مكانًا حتى تهب المجازر وتقتل الطوائف، ومن شأن تلك الاضطرابات والفوضى صرف السياسة والشعب المصرى عن قضية بقضية دولة شقيقة خاصة أن مصيرهم مرتبط بمصيرها، وإجبار مصر على عقد معاهدة دفاع مشترك أمام المتغيرات الدولية(٣).

وهذا ما أشار إليه القائمقام صلاح الدين كمال فى برقيته التى جاء فيها: "إن هدف بريطانيا من دخولنا فلسطين ليشعرونا بضعفنا ويرغمونا على الاعتراف بذلك والاستنجاد بهم وعقد معاهدة ترضى أطماعهم(٤).

---

(١) محمد عودة : فاروق بداية ونهاية – ص ٢٣٣ – ٢٣٤.
(٢) الأهرام – ٣ مايو ١٩٤٧.
(٣) مصر – ١٥ أكتوبر ١٩٤٧.
(٤) محفظة رقم ٢٣٥ – رقم الملف ٨ – برقية القائمقام كمال الدين صلاح – براغ.

ونخلص من ذلك بأنه كان من واجب النقراشى أن يتذكر أنه فى شهر أغسطس ١٩٤٧، أى قبل دخول الحرب ببضعة شهر، رفع إلى مجلس الأمن قضية مصر ضد بريطانيا؛ ولأن الإنجليز من المعارضين فهل يعقل أن ينتظر من الإنجليز أن يساعدوه ضد اليهود وما زالت رنة صوته فى مجلس الأمن توتر آذانهم[١].

٦ – تحركات واستعدادات وزير الدفاع الوطنى "حيدر باشا" دون علم السلطات العليا دخول فلسطين وتأكيده على قدرة الجيش المصرى دون أى معونة من الدول العربية الأخرى على أن يدخل تل أبيب عاصمة الدولة اليهودية فى خمسة عشر يومًا ومعاقبة العصابات اليهودية التى تعتدى على العرب[٢].

ويروى هيكل فى مذكراته أن "محمد حيدر" رجل الملك وياوره الخاص أمر فرق الجيش باجتياز الحدود إلى فلسطين بناء على أمر ملكى دون أن يحيط رئيس الوزراء علما ومن غير أن ينتظر قرار البرلمان أو مجلس الوزراء، وكان حيدر يعرف بلا شك أن الدستور ينص على أن الملك هو القائد الأعلى للقوات المسلحة ويمارس سلطاته بواسطة وزرائه[٣]، ومن ثم سافر الجيش المصرى للحرب بقرار من القائد الأعلى متخطيًا كل المؤسسات الدستورية والحكومة والبرلمان[٤].

ب – ضغط العوامل الخارجية "تطور الأحداث والأوضاع فى فلسطين ومجلس الأمن":

- **استكمال استعدادات القوات المصرية بالعريش:**

إثر ما جاء فى قرار المؤتمر العسكري الذى انعقد بدمشق فى ١٠ مايو عام ١٩٤٨، الخاص بأن تكون جميع القوات على استعداد للتحرك لمناطق الحشد ابتداء من يوم ١٢ مايو عام ١٩٤٨ صدر أمر إنذارى بذلك للقوات المصرية.

---

(١) أحمد فراج طايع، صفحات مطوية عن فلسطين – دار مطابع الشعب – القاهرة – د. ت ص ١٢٢ – ١٢٥.

(٢) محمد عودة : فاروق بداية ونهاية – ص ٢٢٦ – ٢٣٠.

(٣) محمد حسنين هيكل: عهد فاروق، مذكرات فى السياسة المصرية جـ ٢ – مطبعة مصر – القاهرة ص ٣٣١.

(٤) عبد الله إمام: وجيه أباظة.. صفحات من النضال الوطنى – ط ١ عربية للطباعة والنشر – القاهرة ١٩٩٥ – ص ١٣٨.

وعقد مؤتمر برئاسة هيئة أركان حرب الجيش فى ١١ مايو لاستكمال استعدادات القوات المصرية بالعريش والنظر جديًا فى المطالب المهمة، وأوضح أن السلطات العليا قد وافقت على الآتى بعد أن رجعت بدورها إلى البرلمان:

أ – فتح اعتماد إضافى لهذه العمليات مع تخفيف القيود المالية[١]؛ حيث صدر مرسوم بمشروع قانون يقضى بأن يؤذن للحكومة أن تصدر قرضًا فى حدود مبلغ ٤٠٠٠٠٠ جنيه لمواجهة المصروفات الإضافية اللازمة لقوات الجيش المصرى المرابطة على الحدود بين مصر وفلسطين[٢].

ب – إصدار قانون باستدعاء الرديف: حيث قرر مجلس الوزراء الترخيص لوزارة الدفاع فى استدعاء قوات رديف الجيش من ضباط الصف والعساكر المسرحين خلال السنوات الخمس السابقة.

جـ – إصدار قانون بالاستيلاء على ما يطلبه الجيش سواء من الأفراد والمعدات:–

١ – بالنسبة إلى السيارات: أصدر مجلس الوزراء قانونًا بالاستيلاء عليها فى ١٦ مايو عام ١٩٤٨ حيث تقرر أن تكون شؤون الاستيلاء العسكرية من اختصاص وزيرى الدفاع والتجارة والصناعة، على أن تتألف لجان لتقدير التعويضات عما يتم الاستيلاء عليه[٣]، ويتم ترحيل ما يجمع أولاً بأول مع فحصها قبل إرسالها بواسطة مندوبين فنيين من سلاح الصيانة الملكى.

---

(١) محفظة رقم (٤) – ١ – ٢٦ / س. ج / ٢١ – ملف هـ تقرير القائمقام (أ. ح) حافظ بكرى عن خلاصة ما بحثته الهيئة العسكرية للدول العربية بقصر الرغدان عن الموقف فى فلسطين – المؤتمر الذى عقد فى سوريا للغرض نفسه من ٢ مايو ١٩٤٨ إلى ١١ مايو ١٩٤٨.

(٢) مجلس الشيوخ – الجلسة الحادية والثلاثون – ١١ مايو ١٩٤٨ – ص ٩٣٠.

(٣) الأهرام – ١٧ مايو ١٩٤٨.

٢ – السائقون: نظرًا لوجود نقص كبير فى السائقين بالجيش، رؤى استكمال النقص بالاستيلاء على سائقين بأمر عسكرى.

٣ – الصناع: ونظرًا لما تعانيه الوحدات من نقص كبير فى الصناع الفنيين، تقرر سحب هؤلاء الأفراد من الوحدات الموجودة بالقاهرة وترحيلهم بأقرب فرصة إلى العريش.

٤ – تقرر استدعاء ضابط من القسم الجغرافى من أحد خريجى كلية أركان حرب فى ١٢ مايو ١٩٤٨[١].

٥ – الوجبات الغذائية: تألفت لجان للشراء من السوق لاستكمال مرتب قوة العريش إلى سبعة أيام، إلى جانب الاتفاق مع متعهدين بالعريش والإسماعيلية على توريد العينات الطازجة يوميًا للقوة.

ما يلاحظ عند اتخاذ تلك الاستعدادات أن تنفيذ مطالب الجيش جاء بعد اتفاق الحكومة المصرية مع بريطانيا على اشتراك الجيش المصرى مع الجيوش العربية لدخول فلسطين عقب نهاية الانتداب، حيث تعددت اللقاءات بين رئيس الوزراء المصرى والسير رونالد كامبل لرغبة بريطانيا فى الاتفاق مع الدول العربية على وضع معين ينهى المسائل المختلفة عليها بشأن فلسطين قبل انتهاء الانتداب[٢].

خصوصًا أن انتهاء الانتداب من شأنه أن يحرر الحكومة المصرية من القيود التى يفرضها عليها الوجود البريطانى فى فلسطين[٣]، فمصر مرتبطة مع

---

(١) محفظة رقم (٤) – ١ – ٢٦ / س ج/ ٦ – مؤتمر برئاسة هيئة أركان حرب الجيش فى ١١ مايو ١٩٤٨ لاستكمال القوات المصرية بالعريش.
(٢) البلاغ – ٨ مايو ١٩٤٨.
(٣) البلاغ – ١١ مايو ١٩٤٨.

بريطانيا بمعاهدة تحتم على الطرفين المتعاقدين التشاور فى الظروف التى يمكن أن تؤدى إلى قيام حرب أو التهديد بالحرب بين أحد الأطراف وطرف ثالث باعتبار بريطانيا الحليف الطبيعى والصديق التقليدى، علاوة على ما لبريطانيا من قواعد عسكرية بمنطقة القناة.

وذلك بعد أن قدمت بريطانيا إنذارًا عن طريق سفيرها لوزير الخارجية ورئيس الوزراء المصرى جاء فيه: "إن أى جيوش عربية ستدخل فلسطين ستقابل بمدافع الإنجليز وأن المعاهدة المصرية - البريطانية تستوجب وقوف مصر إلى جانب انجلترا لا محاربتها وأن هذا العمل سوف يعرض البلاد العربية إلى عدم وقوف دول العالم فى صف العرب أمام هيئة الأمم المتحدة"[(١)].

وبالفعل إن مصر لا تستطيع اتخاذ قرار بهذا الشأن لارتباطها بمعاهدة ١٩٣٦، وهذا ما تضمنه بيان بيفن حول قطع المفاوضات: " فى حالة فشل المفاوضات ستستمر معاهدة ١٩٣٦ سارية المفعول"[(٢)].

وإلى جانب ارتباط مصر بمعاهدة ١٩٣٦، توجد قوات بريطانية مرابطة فى منطقة قناة السويس، وأوامر سكة حديد فلسطين بعدم استخدام خطة سكة حديد القنطرة رفح إلا بعد انتهاء انتدابها فى فلسطين[(٣)].

ويمكن القول إن بريطانيا وجدت أنه من المناسب أن تسارع فى تأييد عملية التدخل العسكرى للجيوش العربية؛ لأن ذلك يمتص النغمة الشعبية التى أخذت تواجه عملاءها من الحكام العرب ويمكنها فى الوقت نفسه من التحكم فى عمليات

---

(١) عبد الوهاب بكر: الجيش المصرى وحرب فلسطين ١٩٤٨ - ١٩٥٢ - ص ٥١.
(٢) مصر - ٢٨ يناير ١٩٤٧.
(٣) الإخوان المسلمون - ٢٢ مارس ١٩٤٨.

هذه الجيوش والحد من حماس الشعوب العربية وظهر جليًا فى الإجراءات التى صاحبت قرار اللجنة السياسية والتى نصت على "أن الجيوش العربية هى الوسيلة الوحيدة الصالحة لحماية عرب فلسطين وإنقاذ عروشها، لذلك قررت حل جميع المنظمات العسكرية الشعبية فى فلسطين وإيقاف نشاطها وإبعادها عن المعركة، بحجة أن ذلك يعرقل عمليات الجيوش العربية وضرورة وضع خطة عسكرية مشتركة لتحركات الجيوش العربية"(١).

كما تكتسب الدولة اليهودية الشرعية الدولية لقيامها بعد خوض غبار الحرب وبإحراز نصر عسكرى على العرب.

(١) وزارة الإعلام: نظرات على الانتصارات العسكرية الوطنية – ص ٨٥٥.

الفصل الرابع

- صدى قرار التقسيم فى البرلمان المصرى.
- الإجراءات القانونية التى اتبعتها الحكومة المصرية لاشتراك القوات المصرية وإنقاذ فلسطين:

١ - دعوة البرلمان للانعقاد للنظر فى مساعدة فلسطين عسكريًا واقتصاديًا واتخاذ التدابير اللازمة لذلك:

أ - التدخل العسكرى.

ب - إعلان الأحكام العرفية.

جـ - إقراض الحكومة المصرية المال اللازم للاستعدادات العسكرية.

٢ - الرأى القانونى لاشتراك القوات النظامية:

- مذكرة مصر إلى ممثلى الدول لتبرير اشتراك القوات النظامية المصرية فى حرب فلسطين.

- الموقف الدولى إزاء إعلان الحكومة المصرية والحكومات العربية قرار التدخل العسكرى (الاعتراف بالدولة اليهودية).

صدى قرار التقسيم فى البرلمان المصرى:

أ - التدخل العسكرى:

لم تستقطب القضية الفلسطينية اهتمام الحكومة والهيئات الشعبية المصرية فقط، بل استقطبت اهتمام البرلمان المصرى بدرجة كبيرة - مجلس النواب والشيوخ - لتحكم الموقع الجغرافى لفلسطين بمصير مصر سياسيًا وعسكريًا، وهذا ما أشار إليه الشيخ "على زكى العرابى باشا" عند صدور قرار تقسيم فلسطين فى ٢٩ نوفمبر عام ١٩٤٧ كالآتى: "إن لهذا القرار أثرًا شديدًا فى نفوس جميع الدول العربية المحيطة بفلسطين ومن بينها مصر، لأن وجود دولة يهودية فى فلسطين ليس فيه اعتداء عليها فحسب، بل فيه خطر شديد يهدد الممالك المتاخمة لفلسطين والمجاورة لها ومنها مصر"[(١)].

كذلك أعلن رئيس مجلس الشيوخ استنكار المجلس لذلك القرار فى جلسته المنعقدة فى ٨ ديسمبر عام ١٩٤٧ وجاء فيه: "يعلن مجلس الشيوخ المصرى استنكاره للقرار الظالم الذى أصدرته الجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة فى ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ بتمزيق فلسطين وتقسيمها إلى دولتين، معتدية فى ذلك على أقدس حقوق أهلها ومخالفة فى ذلك نصوص ميثاق هيئة الأمم المتحدة الواجب عليها العمل به واحترامه تحت تأثير وسائل لا يقرها قانون ولا عرف ولا خلق، ويعلن المجلس شكره للأمم التى وقفت إلى جانب الحق عند صدور القرار المشؤوم، ويدعو المجلس الحكومة إلى التعاون مع جميع الحكومات العربية ومن يناصرها من الحكومات الأخرى للحيلولة دون تنفيذ هذا القرار بكل الوسائل الممكنة"[(٢)].

كما قرر مجلس الشيوخ بالإجماع الإسهام فى معاونة فلسطين بما يوازى على الأقل مكافأة ثلاثة أشهر[(٣)].

---

(١) مجلس الشيوخ - الجلسة الثلاثون - ١٠ مايو - ١٩٤٨ - ص ٩١٦ - ٩١٧.
(٢) مجلس الشيوخ - الجلسة الثانية - ٨ ديسمبر - ١٩٤٧ - ص ٣٧ - ٤١.
(٣) مجلس الشيوخ - الجلسة الخامسة - ٢٢ ديسمبر - ١٩٤٧ - ص ٤٨.

وعندما طلب رئيس مجلس الوزراء من رئيس مجلس الشيوخ عقد جلسة سرية - في ١٢ مايو عام ١٩٤٨ - للبرلمان ليقر بدخول القوات المصرية إلى فلسطين لقتال اليهود، عندئذ اقترح الشيخ محمد محمد الوكيل أن يشرع المجلس على الفور في انتخاب لجنة خاصة تمثل جميع الأحزاب والهيئات السياسية الموجودة في المجالس لبحث ما يعرضه عليها رئيس مجلس الوزراء[١].

غير أن على ماهر باشا انسحب من اللجنة عند مناقشة قانون الأحكام العرفية في جلسة ١٠ مايو عام ١٩٤٨، عندما طالب بأن تتولى تطبيق الأحكام العرفية وزارة غير الوزارة القائمة حينذاك، ومعنى ذلك تنحى حكومة النقراشي لتتولى تنفيذ تلك الإجراءات وزارة قومية كي لا تستغل الأحكام العسكرية استغلالا حربيًا، غير أن النقراشي لم يهتم بآراء على ماهر ونتج عن ذلك انسحاب هذا الأخير من تلك الجلسة[٢].

ورفعت اللجنة لرئيس مجلس الشيوخ كتابًا تضمن موافقتها على بيان رئيس مجلس الوزراء بضرورة التدخل مع الجيوش العربية وجاء نصه: "اجتمعت اللجنة لبحث ما كلفها به المجلس وسمعت بيان دولة رئيس الحكومة عما يرى أنه يجب أن تقوم به مصر نحو فلسطين من ضرورة التدخل مع الجيوش العربية في الوقت المناسب، لإعادة النظام والطمأنينة لذلك القطر، ومنع المذابح الحاصلة الآن وهى واثقة من نتائج هذا التدخل بإذن الله"[٣].

وأعلن رئيس مجلس النواب موافقة المجلس بإجماع الحاضرين على هذه السياسة بقوله: "بعد سماع بيانات دولة رئيس الحكومة يقرر المجلس الموافقة على

---

(١) مجلس الشيوخ - الجلسة الثلاثون - ١٠ مايو - ١٩٤٨ - ص ٩١٧.
(٢) د. عايدة سليمة: مصر والقضية الفلسطينية - ص ١٩١.
(٣) مجلس الشيوخ - الجلسة الحادية والثلاثون - ١١ مايو ١٩٤٨ - ص ٩٣٢.

السياسة التى اتبعتها الحكومة فى المسألة الفلسطينية ويؤيدها كل التأييد فيما ترى اتخاذه من إجراءات لإنقاذ هذه البلاد العزيزة وأهلها من العدوان الإجرامى"[١]، خصوصًا أن المتوقع أن تواجه الحكومات العربية فى يوم ١٥ مايو حالة دولية جديدة، افترضوا أن هذه الحالة الجديدة هى إعلان قيام دولة يهودية أو عربية وأن نيات الإنجليز معروفة، فقد قرروا إعادة ١٦٠٠٠ صهيونى ممن كانوا ألزموهم بالنزول فى قبرص[٢].

كما وافق مجلسا البرلمان على مشروع قانون بالإذن للحكومة بأن تصدر قرضًا فى حدود ٤٠٠٠٠٠٠ جنيه لمواجهة المصروفات الإضافية اللازمة لقوات الجيش المصرى بمناسبة الحالة القائمة فى فلسطين[٣].

كما أذن للحكومة بأن تأخذ من الاحتياطى العام مبلغ ١٠٠٠٠٠ جنيه لمواجهة نفقات إعادة الموجودين بفلسطين من المصريين غير القادرين وتكاليف إيواء وإعانة المهاجرين إلى الديار المصرية من الفلسطينيين العرب[٤]، إلى جانب موافقة مجلس الشيوخ على التبرعات بمكافأة شهر واحد للترفيه عن الجنود المصريين[٥].

ب - إعلان الأحكام العرفية:

بمقتضى قرار اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية فى جلستها المنعقدة بعد ظهر يوم ١٢ مايو عام ١٩٤٨ بدمشق؛ بأن تتخذ كل حكومة عربية ما تقتضيه

---

(١) مجلس النواب – الجلسة الثامنة والعشرون – ١٢ مايو ١٩٤٨ – ص ٢١٤٣.
(٢) مجلس الشيوخ – الجلسة الثانية والثلاثون – ١٢ مايو ١٩٤٨ – ص ٩٣٤.
(٣) مجلس النواب – الجلسة التاسعة والعشرون – ١٢ مايو ١٩٤٨ – ٢١٩٢.
(٤) مجلس الشيوخ الجلسة الثلاثون – ١٠ مايو ١٩٤٨ – ص ٩١٠.
(٥) مجلس الشيوخ – الجلسة السادسة والثلاثون – ١١ مايو ١٩٤٨ – ص ١٠٦٤.

الحالة الاستثنائية الناشئة عن دخول الجيوش العربية إلى فلسطين من تدابير مثل إعلان الأحكام العرفية أو إعلان حالة الطوارئ التى من شأنها تأمين سلامة الجيوش وكتمان حركاتها ومنع عرقلة أعمال الحكومة فى هذا الشأن وقمع الحركات الهدامة والدعايات الانهزامية مع فرض الرقابة على الصحف[١]، وقبل صدور قرار اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية، كان قد تقرر خلال المؤتمر المنعقد برئاسة هيئة أركان حدود الجيش فى ١١ مايو لاستكمال القوات المصرية بالعريش أن السلطات العليا قد وافقت على إعلان الأحكام العرفية[٢].

وبناء على ذلك تداولت لجنة فلسطين من قبل مجلس الشيوخ فى بحث الظروف التى تسوغ إعلان الأحكام العرفية، وقررت اللجنة أن القانون الخاص بإعلان الأحكام العرفية يقتصر على حالتين هما حالة الحرب وحالة الاضطراب بالداخل، وكانت الحالة التى يراد إعلان الحكم العرفى من أجلها حالة استثنائية لم يشملها القانون وهى تأمين سلامة الجيوش المصرية فى الخارج لمواجهة الحالة القائمة فى فلسطين التى تطلبت تدخل الجيوش العربية لإنقاذها، ورأى أعضاء اللجنة تضييق حدودها وتوقيتها بحيث تكون مقتصرة فى التطبيق على ما يتصل بتأمين سلامة الجيش فى خارج الحدود، فلا تمتد إلى غير ذلك من الشؤون الداخلية، وأن تكون موقتة لسنة واحدة، ويعين النقراشى حاكمًا عسكريًا ويصدر بمقتضى السلطة المخولة إليه أوامر عسكرية[٣].

---

(١) تقرير لجنة التحقيق النيابية – مطبعة الحكومة – بغداد – ١٩٤٩ – ص ١٠٥.

(٢) محفظة رقم (٤) ١ – ٢٦ / س ج / ١٢ – محضر قرارات المؤتمر المنعقد برئاسة هيئة أركان حرب الجيش يوم الثلاثاء ١١ مايو ١٩٤٨.

(٣) مجلس الشيوخ – الجلسة الثانية والثلاثون – ١٢ مايو ١٩٤٨ – ص ٩٣٨ – ٩٤٩.

وصدر مرسوم ملكى بإعلان الأحكام العرفية، وعلى هذا صدر قانون يضيف حالة جديدة، هو تأمين سلامة الجيوش المصرية فى الخارج، إلى الحالتين المقررتين فى القانون لجواز إعلان الأحكام العرفية[*].

ومن ثم قصر صدورها على الشؤون المتصلة بسلامة الجيوش وحاجاتها والشؤون العسكرية وقمع الروح والأفكار الثورية التى قد تحدث اضطرابًا أو فتنة لا تؤمن معها سلامة الجيش خارج البلاد، ما يدل على أنه نظام استثنائى لا يجوز التوسع فى تطبيقه أو تغيير أحكامه.

كذلك الحد من سلطة مجلس الوزراء فى توسيع اختصاصات السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية وذلك بوجوب عرض القرارات التى تتخذ على البرلمان خلال أسبوع من تاريخ صدورها وتحديد مدة سريان القانون بسنة واحدة من تاريخ العمل[١].

على أن إقدام الحكومة المصرية بصياغة هذا القانون، لتأمين سلامة الجيوش المصرية فى الخارج، جاء نتيجة لنشاط الصهيونيين منذ إرسال قوات مصرية

(*) وفيما يلى نص مشروع القانون:

مادة (١) مع عدم الإخلال بأحكام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ الخاص بنظام الأحكام العرفية المعدل بالقوانين رقم ٢٣ لسنة ١٩٤٠ و ٢١ لسنة ١٩٤١ و ٨١ لسنة ١٩٤٤، يجوز إعلان الأحكام العرفية لتأمين سلامة الجيوش المصرية وضمان تموينها وحماية طرق مواصلاتها وغير ذلك مما يتعلق بحركاتها وأعمالها العسكرية خارج المملكة المصرية.

وتطبق فى هذه الحالة جميع أحكام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ والقوانين المعدلة له على أن يكون ذلك فيما تقتضيه الأغراض المبينة فى الفقرة السابقة.

ومع ذلك يجب على مجلس الوزراء عرض قراراته الصادرة على البرلمان فى خلال أسبوع من تاريخ صدورها فإذا لم يقرها أحد المجلسين يبطل العمل بها.

مادة (٢): يسرى مفعول هذا القانون لمدة أقصاها سنة ابتداء من تاريخ العمل بها.

مادة (٣): على وزارات الداخلية والعدل والدفاع الوطنى، كل فيما يخصه، تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية (الوقائع المصرية).

(١) مجلس النواب – الجلسة الثامنة والعشرون – ١٢ مايو ١٩٤٨ – ص ٢١٤٣ – ٢١٤٨.

مرابطة على الحدود المصرية – الفلسطينية، وازدياده عقب صدور قرار التقسيم، وقد تمثل نشاطهم فى أعمال تهريب الأسلحة والتبرعات من يهود مصر إلى الصهيونيين فى فلسطين والتجسس عن طريق تجنيد أفراد من العرب أو منهم، واستعمال الأجهزة اللا سلكية للاتصال لجمع المعلومات عن القوات المصرية، وخشية قيام بعض الأفراد الموالين للصهيونية ببعض الأعمال التخريبية.

وبناء على ذلك أصدر الحاكم العسكرى العام أربعة أوامر عسكرية، بعد أن صدر مرسوم ملكى يقضى بـــ "أنه ابتداء من ١٥ مايو ١٩٤٨ تجرى الأحكام العرفية فى جميع نواحى المملكة المصرية وتعيين النقراشى باشا حاكما عسكريًا"[(١)].

ويقضى الأمر العسكرى الأول: بأن تفرض رقابة عامة فى جميع أراضى المملكة المصرية ومياهها الإقليمية على الكتابات والمطبوعات والصور والطرود التى ترد إلى مصر أو ترسل منها إلى الخارج أو تتداول خارج البلاد وكذا جميع الرسائل التلغرافية والتليفونية السلكية واللا سلكية وعلى جميع الأخبار والمعلومات أو غيرها من المواد المعدة للإذاعة اللا سلكية وعلى جميع القطع التمثيلية وأفلام السينما والأسطوانات الفوتوغرافية وغيرها من الوسائل الناقلة للأصوات أو للصور، على أنه لا تخضع لهذه الرقابة جميع المواد والرسائل الخاصة بالحكومة الملكية المصرية وغيرها من الحكومات التى يقرر الرقيب العام إعفاءها من الرقابة، وكذلك الطرود والرسائل الواردة من وإلى القوات المصرية وتنشأ مصلحة خاصة بالرقابة يناط بها تنفيذ وإدارة جميع فروع الرقابة ويرأسها رقيب عام يكون مسؤولاً عن اختيار الرقباء وموظفى الرقابة.

وتكون اختصاصات الرقيب العام إصدار الأمر إلى جميع الوزارات والمصالح؛ بأن تبذل لمصلحة الرقابة كل ما يطلبه الرقيب العام من المساعدات والتسهيلات وتكون لهذه الأوامر قوة القانون، ولا تقبل أى دعوة على الحكومة وموظفيها.

---

(١) الوقائع المصرية – ١٣ مايو ١٩٤٨.

وفرض على تلغرافات شركة ماركونى والإذاعة وجميع الجرائد والمحلات وربابنة السفن غير الحربية وقائدى الطائرات التجارية والخاصة وجميع الهيئات وبيوت التجارة أن تقوم بتنفيذ ما يصدره إليها الرقيب العام.

كما فرض على جميع سكان البلاد المصرية على اختلاف جنسياتهم أن يلتزموا بغير تردد بأحكام الرقابة.

ويقضى الأمر العسكرى الثانى: بتعيين عبد الرحمن عمار وكيل الداخلية رقيبًا عامًا.

ويتضمن الأمر الثالث: تعيين أحمد مرتضى المراغى مدير الأمن العام حاكمًا عسكريًا لمنطقة القاهرة، وعبد الخالق حسونة باشا حاكمًا عسكريًا لمنطقة الإسكندرية، فؤاد شيرين لمنطقة القنال، اللواء أحمد سالم المدير العام لسلاح الحدود الملكى حاكمًا عسكريًا لمنطقة الصحراء الشرقية وغيرها من مناطق الحدود[١].

ويجوز لكل مندوب من هؤلاء فى المنطقة الخاضعة لحكمه العسكرى إجراء الأحكام العرفية وأن يفرض على مخالفيها عقوبة لا تتجاوز الحبس لمدة ثلاثة أشهر وغرامة عشرة جنيهات[٢].

ويقضى الأمر الرابع: بأن يفرض نظام لتفتيش البواخر بموانئ الإسكندرية وبورسعيد والسويس[٣].

حيث تقضى المصلحة مراقبة نشاط العناصر الصهيونية فى مصر مخافة إقدامها على أعمال تخريب، بفرض نوع من الرقابة على نشر المعلومات الخاصة بحركات الجيش المصرى والأنباء العسكرية، حيث ساور اليهود قلق كثير بالنسبة إلى سلاح الطيران المصرى ويخشونه لذلك رؤى وجوب السهر على منشآته

---

(١) الأهرام – ١٦ مايو ١٩٤٨.
(٢) الوقائع المصرية – ١٥ مايو ١٩٤٨.
(٣) الأهرام – ١٦ مايو ١٩٤٨.

ووحداته، ولذلك أصدرت القيادة العليا للجيش تعليمات تقضى باعتبار وزارة الدفاع وما يحيط بها منطقة عسكرية لا يدخلها أحد إلا بترخيص خاص من القيادة العليا، ولهذا قام سلاح المهندسين الملكى بإقامة حواجز من الأسلاك الشائكة فى الطرق المؤدية إلى الوزارة، واتخذت وزارة الدفاع التدابير لاستدعاء طبقات من جنود الجيش الذين تم تسريحهم وذلك لتكوين فرق احتياطية لمضاعفة الحراسة على المعابد والمصارف ومحال اليهود والمنشآت العامة.

وأصدرت وزارة الدفاع تعليمات إلى كل من رئاسة قسم القاهرة ومنطقة القنال باتخاذ التدابير اللازمة لحراسة المرافق الحيوية على أن يقدما المشروعات الخاصة بتنفيذ الحراسة إلى إدارة العمليات الحربية بحيث تصل فى موعد غايته ١٦ مايو عام ١٩٤٨[١].

كذلك أصدر الحاكم العسكرى أمرًا عسكريًا رقم ٢٣ يقيد مرور الأجانب المسافرين، بإيجاب الحصول على تأشيرات بمغادرة الأراضى المصرية على ألا يتجاوز الحاصل على التأشيرة المدة المقررة بها[٢].

وحظر على المسافرين بالطائرات من الأجانب غير الحاصلين على تأشيرات دخول أو مرور، أو الحاصلين على تأشيرات مرور مباشرة عند نزولهم بالمطارات عابرين الأراضى المصرية، أن يبارحوا هذه المطارات لأى غرض كان، وعليهم إذا اقتضت مواعيد قيام الطائرات مبيتهم أن يتوجهوا لهذا الغرض مباشرة إلى الأماكن التى تحدد بقرار يصدره وزير الداخلية وألا يبارحوها إلا عند عودتهم إلى المطارات[٣].

---

(١) محفظة رقم (١) ١ – ٢٦ / س ج / ١٨/ ملف أ – وزارة الدفاع الوطنى – إدارة المخابرات الحربية – مذكرة فى ١٣ مايو ١٩٤٨.
(٢) مجلس الشيوخ – الجلسة التاسعة والثلاثون – ١٤ يونيو ١٩٤٨ – ص ١٢٠٥.
(٣) الأهرام – ١٨ مايو ١٩٤٨.

وحدد الحاكم العسكرى العام (النقراشى باشا) أماكن مبيت المسافرين بالطائرات عند مرورهم بالأراضى المصرية، ففى القاهرة حدد:

١ - فندق هليوبوليس هاوس [الدور الثالث والجناح الشرقى بالدور الثانى لمسافرى مطارى الماظة وفاروق].

٢ - الباخرة بيريتان الرأسية بجبهة روض الفرج وجناح خاص بالدور الثالث من الفندق لمسافرى مطار روض الفرج.

٣ - مكان بالمبنى الموضوع تحت تصرف شركة الطيران للحكومة الهولندية (K. L. M) بمطار فاروق لمسافرى هذه الشركة.

الإسكندرية: فندق نيو سافوى أو الفندق الذى يخصصه محافظ الإسكندرية.

الأقصر: فندق الأقصر.

القنال: المكان الذى يخصصه حاكم منطقة قنال السويس الخاصة لمسافرى مطار فايد البرى ومطارى فنارة وكسفربين البحريين(١).

الرأى القانونى لاشتراك القوات النظامية:

أوضح الدكتور وحيد رأفت مستشار وزارة الخارجية فى مذكرة لوزير الخارجية عواقب الأمور فى حالة إعلان حرب كما هو معروف فى قانون الشعوب:

١ - يكون من السهل على الدعاية السوفييتية أن تؤلب الرأى العام العالمى، وتتهم حكومات الدول العربية بخرق ميثاق هيئة الأمم المتحدة وبتعكير السلم الدولى، ما يؤدى إلى توقيع العقوبات الاقتصادية وغيرها على الدول العربية عملاً بأحكام الفصل السابع من الميثاق.

---

(١) محفظة رقم (١) - ١ - ٢٦ / س ج / ١٨ / ملف أ - أمر رقم ٢٣ من محمود فهمى النقراشى الحاكم العسكرى - "بإيجاب الحصول على تأشيرة لمغادرة الأراضى المصرية".

٢ – الاعتراف بالدولة الصهيونية من جانب الكتلة السلافية، وبعض دول أمريكا اللاتينية، كما تدل عليه الشواهد، خصوصًا بعد أن أصبح للعصابات الصهيونية جيوش منظمة كاملة العدة، ومن ثم مباشرة جميع حقوق المحاربين، وتردد الطائرات على الغارات الجوية على البلاد والمدن العربية.

وإذا تقرر الدخول، تعلن الدول العربية على الملأ عند الدخول بجيوشها فلسطين حسن نيتها ومقاصدها فى شكل إعلان أو Manifeste، يبلغ إلى ممثلى الدول الأجنبية ويذاع على سكان فلسطين أن الدول العربية لا تبغى بتدخلها المسلح القضاء على اليهود فى فلسطين، بل ترمى إلى إعادة الأمن والسكينة إلى البلاد بوقف العصابات الإرهابية الصهيونية عند حدها بعد أن حولت تلك العصابات أراضى فلسطين إلى بركة من الدماء.

ويجب أن تكون التعليمات المعطاة للجيوش المصرية وغيرها من الجيوش العربية التى ستدخل فلسطين واضحة صريحة فى مراعاة قواعد الحرب وعدم مهاجمة السكان الآمنين عن طريق البر أو الجو ووقف العمليات الحربية على قوات العدو والأهداف العسكرية وحدها[١].

– مذكرة مصر إلى ممثلى الدول:

لذلك دعت وزارة الخارجية ممثلى الدول الخمس الكبرى فى هيئة الأمم المتحدة وممثلى بولندا وبلجيكا بوصف هاتين الدولتين من أعضاء مجلس الأمن إلى مقابلة وزير الخارجية، ليتسلموا مذكرة تتضمن المبررات التى من أجلها دخلت القوات المصرية فلسطين، وذلك عملاً بالتقاليد المرعية بين الدول فى مثل هذه الأحوال.

---

(١) إبراهيم شكيب: مرجع سبق ذكره – ص ١٣٣.

وجاء بنص المذكرة: "تعلن الحكومة الملكية المصرية، وقد انتهى الانتداب البريطاني في فلسطين، أن قواتها العسكرية بدأت تدخل الأراضي الفلسطينية لتعيد الأمن والسلام بعد أن سادت الفوضى وعم الاضطراب وأصبحت البلاد تحت رحمة العصابات الصهيونية الإرهابية التي ما فتئت تفتك بالسكان العرب الآمنين ولا تستطيع الحكومة المصرية إزاء هذه الجرائم.. في أرض متاخمة لأراضيها وضد عرب فلسطين الذين تربطهم بشعوب الدول العربية المجاورة أن تقف مكتوفة اليدين.. لذلك رأت من الواجب لحكومة دولة عربية وأمة متمدينة أن تتدخل في فلسطين لوقف المذابح هناك، ولتجعل الكلمة العليا في هذه البلاد للقانون وللمبادئ المعترف بها بين الأمم المتحدة.. وتؤكد الحكومة المصرية أن تدخلها العسكري ليس موجهًا ضد يهود فلسطين بل ضد العصابات الإرهابية، لإعادة السلام والأمن إلى ربوع فلسطين وذلك إلى حين الوصول إلى الحل العادل"[1].

وصرح خشبة باشا وزير الخارجية بأن الغرض من دخول القوات المصرية فلسطين، ليس التنكيل بالصهيونية انتقامًا منهم مقابل ما اقترفوه من جرائم، ولكن هو منع جرائم الصهيونيين وإعادة النظام إلى تلك البلاد[2].

يتضح من تلك المذكرة مدى التزام الحكومة المصرية بعدم القيام بأي عمل ينطوي على تعكير السلم العالمي باعتبارها عضوًا في هيئة الأمم المتحدة، ملتزمة بتنفيذ ميثاقها، ومصر لم تدخل فلسطين محاربة ولا غازية ولا معتدية؛ لأنه ليست هناك دولة تقول إن الاعتداء وقع عليها، أما الدولة التي أعلن الصهيونيون قيامها فإنها لا تزال من وجهة نظر القانون الدولي، لا وجود لها، والاعتراف الأمريكي بها يسمى الاعتراف بالأمر الواقع، يعد في عرف القانون الدولي اعتـــرافًا موقتًا ولا يترتب عليه التبادل السياسي ولا عقد اتفاقات ومعاهدات وإن كان يبيح قيام نوع

---

(١) الأهرام – ١٦ مايو ١٩٤٨.

(٢) الدفاع الوطني – ٢٧ مايو ١٩٤٨.

من الاتصال أقل من التمثيل وعقد الاتفاقات أو المعاهدات، ومثل هذا الاعتراف يسقط من تلقاء نفسه إذا لم يستمر قيام الدولة الجديدة أو طرأ ما يحمل الدولة التى قامت بهذا الاعتراف العدول عنه، أما الاعتراف القانونى فهو الاعتراف الدائم الذى يترتب عليه تبادل التمثيل السياسى(١).

أما فى حالة اعتراف الحكومة المصرية بأنها تشن حربًا ضد الدولة اليهودية ومعناه الاعتراف بوجودها، ومن ثم يقر قرار التقسيم ويصبح حقيقة واقعة ويتأكد مدى التزام مصر بمبادئ وميثاق الأمم المتحدة من الآتى:

أولاً: من حيث التوقيت: دخول القوات المصرية فلسطين بعد انتهاء الانتداب البريطانى، على أساس أن بريطانيا كانت صاحبة الانتداب والمسؤولة عن حفظ الأمن والنظام فى فلسطين.

ثانيًا: مهمة قواتها: تعيد الأمن والنظام بعد أن سادت الفوضى وعم الاضطراب؛ ومن ثم تتولى مهمة الانتداب البريطانى، وتكون بمثابة قوات بوليسية، مهمتها مجرد حملة تأديبية للعصابات الصهيونية وليس القضاء عليهم وتحرير الأرض العربية وتسليمها لأهلها من الفلسطينيين لتقرير مصيرهم، وإنما ترك الحل السياسى لقرار مجلس الأمن.

وإلى جانب مهمة القوات المصرية كقوات بوليسية لحفظ الأمن الداخلى، هناك مهمة إعادة النظام بتعيين حاكم إدارى، إلى جانب حاكم عسكرى يتولى إدارة المنطقة التى تدخلها القوات المصرية فى منطقة مركزها غزة – بئر سبع إلى حين الوصول إلى حل عادل، خصوصًا بعد أن قدم المندوب الأمريكى حلاً موقتًا لمشكلة فلسطين بأن تختار لجنة مؤلفة من مندوبى الدول الخمس العظمى، أى من الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا وروسيا والصين، ويعهد للمندوب السامى الجديد تحديد

---

(١) الأهرام – ١٦ مايو ١٩٤٨.

مهامه فيما يتعلق بمسألة التوفيق بين السلطات المحلية وإدارة المرافق العامة فى القدس، ويرسل المندوب تقريرًا شهريًا إلى سكرتير عام هيئة الأمم المتحدة وإلى مجلس الأمن، ومن ثم يتم الاستغناء عن لجنة فلسطين التابعة لهيئة الأمم المتحدة، وذكر اسم أحد كبار رجال الصليب الأحمر السويسرى كمرشح لهذا المنصب "الكونت فولك برنادوت" مع استمرار عمل لجنة الهدنة القنصلية، ومواصلة الجهود التى تبذل فى سبيل التوفيق بين الطرفين المتنازعين، والمفهوم أن هذا الاقتراح من قبل الولايات المتحدة الأمريكية يهدف إلى فرض الوصاية على فلسطين، وأن يسود نفوذها هى وبريطانيا حيث لا يوجد مجال لممارسة حق الاعتراض، إلى جانب الحد من تدخل روسيا فى شؤون فلسطين.

ويرجع رفض الحكومة المصرية الاقتراح الأمريكى الخاص بعقد هدنة سياسية وعسكرية إلى خوفها من النتائج الآتية:

١ - إذا لم يصل العرب واليهود إلى اتفاق بشأن الوصاية سيعلن اليهود قيام دولتهم، ويضطر العرب إلى اتخاذ خطوة مماثلة، ما يؤدى إلى تنفيذ قرار التقسيم، لذلك عند اجتماع اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية للنظر فى اقتراح الهدنة الموقتة والوصاية، جاء قرارها أن تتولى الجيوش العربية الإشراف على تنفيذ هذا الاقتراح وترفض وصاية مندوبى الدول الخمس العظمى(١).

٢ - الهدنة السياسية والعسكرية التى تنادى بها الولايات المتحدة تعد ميزة لليهود أكثر من العرب؛ لجلب السلاح والقادرين على حمله وتوسعهم فى الاستيلاء على المنطقة على حساب المنطقة المخصصة للعرب.

٣ - الهدنة والوصاية حلان موقتان يهدفان إلى إدارة المرحلة الانتقالية بين نهاية الانتداب والوصول إلى حل، ولما كانت هناك صعوبة فى الوصول إلى حل،

---

(١) الأهرام - ١٣ مايو ١٩٤٨.

فالأمر يطول ويزداد نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الدول الأوروبية ومعها اليهود، فشرعت الحكومة المصرية إلى تعيين حاكم عسكرى وآخر إدارى حفظًا للأمن والنظام لتفوت الفرص على الدول الأوروبية للتدخل فى شؤون فلسطين وفرض حل سياسى لا تقبله الدول العربية.

٤ - رغبة الملك فاروق فى السيطرة على المنطقة الجنوبية من فلسطين لما تمثله بالنسبة إلى مصر من اعتبارها خط الدفاع الأول عنها، حيث من يملكها يتحكم إلى حد كبير فى المنطقة المجاورة من ناحية أخرى، نظرًا لشعبية فاروق فى تلك المنطقة فمن الممكن أن تطالب بعد دخول القوات المصرية بانضمامها إلى مصر، لوجود مقومات الوحدة العربية وليحول دون تنفيذ السياسة الصهيونية التوسعية بأن يمتد الاضطراب من فلسطين إلى مصر، حيث أعلن محمود فوزى مندوب مصر الدائم: "أود أن أذكر المجلس بأن دارًا مجاورة لنا تحترق وأن النار أخذت تمتد بسرعة إلى ما وراء هذا الدار فمن حق مصر وواجبها إخماد هذه النار.. ومصر ليست لها خطط فى فلسطين وإنما تريد أن تقر فيها النظام، ونحن إنما ندخل فلسطين برضى الأغلبية منها، ولا ندخلها لنقتل أو ندمر، ولقد اشتد التوتر فى بلادنا على نحو أصبح من المحال معه أن يدع النار تمتد إلى دارنا"[١].

ثالثًا: عدم الاعتراف بوجود سلطة شرعية لليهود فى فلسطين، تملك جيشًا تدافع به عن نفسها وهذا ما جاء فى بيان الحكومة: "أصبحت البلاد تحت رحمة العصابات الإرهابية تفتك بالسكان العرب الآمنين"، ولم تعلن أن الهدف الأول والأخير هو محاربة والقضاء على الصهيونية، كما صرح خشبة باشا وزير الخارجية بأن دخول القوات المصرية ليس للتنكيل بالصهيونية وإنما منع جرائم الصهيونيين".

---

(١) الأهرام – ١٦ مايو ١٩٤٨.

وصرح عبد المجيد إبراهيم صالح وزير المواصلات" بـــ: إننا لن نعلن الحرب على أحد والوضع الصحيح هو أننا بادرنا إلى الوقوف فى وجه إجراءات قامت بها عصابات منظمة على الطريقة الفاشية والنازية حتى أصبحت إرهابية، لزامًا علينا أن نرسل الجيش المصرى ليعيد لهم الطمأنينة والسلام"، ومن ثم فيما يختص بالبند السابع من معاهدة ١٩٣٦ الذى ينص على "أنه إذا اشتبك أحد الطرفين فى حرب بالرغم من أحكام البند السادس فإن الطرف الآخر يقوم فى الحال باتخاذه بصفة حليفا "لكنه أوضح:" أننا لم نعلن الحرب وإذا تحركت بريطانيا بتأثير العوامل الإنسانية وليس تطبيقًا لمعاهدة سنة ١٩٣٦، بعد أن شهدت فظائع الصهيونية فهذه فرصة ذهبية تستطيع أن تكفر بها عن أخطائها الماضية وإننى على ثقة من أن الجيوش العربية كفء للمهمة السامية التى وكلت إليها"(١).

ثم جاء على لسان المستشار الصحفى "كريم ثابت" للملك فاروق من خلال الحديث الذى أدلى به لوكالة (اليونايتد برس): "إن المصريين لا يضمرون عداء لليهود، أكثرية منهم عاشوا طويلاً فى مصر وأثبتوا أنهم مواطنون مخلصون صادقون، أما الصهيونية فهى أمر آخر"، وبذلك يفرق بين اليهودية كدين والصهيونية كمذهب سياسى له أطماع توسعية لم تقتصر على فلسطين بل تمتد من النيل إلى الفرات.

على أنه جاء حرص الحكومة والملك فاروق على التمييز بين اليهودية والصهيونية حتى لا يثير الرأى العام العالمى ضد مصر ويعتبر اليهود مضطهدين، ما أوجب الدول الكبرى التدخل لحمايتهم ومساعدتهم فى تنفيذ قرار التقسيم بالقوة ومن ثم إنشاء الدولة اليهودية من ناحية أخرى حتى لا يثار الرأى العام الداخلى فى مصر، فيسىء بعض الأفراد فى إظهار حمساته فيسىء إلى يهود مصر ويحسب بهذه الإساءة أنه يؤدى واجبًا عليه.

---

(١) الأهرام – ١٧ مايو ١٩٤٨.

وبموافقة البرلمان المصرى على قرار الدخول وإعلان الأحكام العرفية، ضاعف البوليس السياسى (حكمدارية القاهرة) الحراسة على المعابد والمصارف ومحال اليهود، وقصد وفد من كبار رجال الطائفة الإسرائيلية فى مصر قصر عابدين، على رأسهم حاييم ناحوم أفندى الحاخام الأكبر وسلفا تورشيكوريل لك رئيس مجلس الطائفة، ودافيد كازيس العضو بالمجلس، معربين عن ولائهم وشكرهم للملك فاروق بمناسبة التصريحات التى أعلنها على لسان مستشاره الصحفى[1].

- الموقف الدولى إزاء إعلان الحكومة المصرية دخول القوات المصرية النظامية فلسطين:

"الاعتراف بالدولة اليهودية":-

وما أن صدر قرار الحكومة المصرية بدخول الجيش المصرى إلى الأراضى الفلسطينية ليعيد الأمن والسلام إلى تلك البلاد، حتى أرسلت الولايات المتحدة سفيرها إلى النقراشى باشا الذى صرح للسفير الأمريكى بدوافع مصر للتدخل العسكرى: " إن الموقف فى فلسطين يتدهور من سيئ إلى أسوأ، وأن الأمر كاد يكون حربًا سافرة وأن أمريكا التى طالما وعدت بتقديم مثل هذه المعونة إلا إذا أتمت الموافقة على شروط الوصاية أو إذا قدم مشروع آخر يحل محل الوصاية"[2].

وأوفد المستر تريجفى لى السكرتير العام للهيئة مبعوثًا خاصًا من أمريكا إلى الأمين العام للجامعة العربية قال إن لديه رسالة خاصة يريد أن يسلمها إليه، وأنه ينتظر الرد عليها بسرعة قبل مطلع الشمس، واعتذر عزام قائلاً: "كان أولى لهيئة الأمم أن تسلم هذه المذكرة إلى وفود البلاد العربية فى ليك سكسس، فلديهم جميعًا التعليمات التى يتطلبها كل شيء"، كانت الرسالة التى يحملها المستر تريجفى

---

(١) الأهرام – ١٣ مايو ١٩٤٨.

(٢) محمد حسنين هيكل: العروش والجيوش ص ٨١.

للجامعة العربية بضرورة قبول العرب للهدنة الشاملة فى فلسطين كلها بمقتضى الاقتراح الأمريكى المقدم لمجلس الأمن(١).

وإزاء الرفض العربى لقبول الهدنة التى تعد ميزة كبرى لجلب السلاح من الخارج وتدريب المقاتلين، ويمكن ألا تكون منفصلة ومقطوعة الجذور عن الظروف السياسية المحيطة وهذا ما أشار إليه "دافيد بن جوريون" إلى "الحقيقة أن الهدنة لن تلزم عمليًا سوى العرب القاطنين فى أرض إسرائيل ولن تمنع الدول العربية من الاستمرار فى استعداداتها للمعركة، لدينا كنوز من السلاح لكن ليس فى البلد، ولو كان جمع السلاح الذى فى حيازتنا فى مكان ما هنا لاستطعنا أن نصمد بقلب مطمئن ولدخلنا المعركة بسهولة أكثر حتى لو عملت ضدنا، لذلك فمن الضرورى إنشاء سلطة تستطيع أن تعبئ كل الطاقة البشرية وتوظيفها وفقًا لحاجات الحرب"(٢).

لذلك جاء رد ممثلى الوكالة على ذلك: "سنعلن قيام الدولة اليهودية فى الجزء المخصص فى مشروع التقسيم بعد انتهاء الانتداب بدقيقة واحدة"(٣).

وفى ١٤ مايو عام ١٩٤٨ أعلنت قيام الدولة اليهودية فى اليوم الذى عقدت فيه الجمعية العامة التابعة للأمم المتحدة لمناقشة مشروع القرار الذى قدمته الولايات المتحدة لإقامة نظام الوصاية فى جميع أنحاء أرض إسرائيل بعد أن أعلنت الولايات المتحدة تخليها عن التقسيم فى مارس عام ١٩٤٨، حيث أرسل الياهو ايشتين ممثل حكومة إسرائيل الموقتة فى واشنطن إلى الرئيس ترومان رسالة جاء فيها: "إن دولة إسرائيل قد أعلنت جمهورية مستقلة فى نطاق الحدود

---

(١) الأهرام – ١٦ مايو ١٩٤٨.
(٢) أحمد خليفة: حرب فلسطين ١٩٤٧ – ١٩٤٨ الرواية الإسرائيلية الرسمية – جـ ١ – ص ٢٨، ٢١١.
(٣) الأهرام – ١٤ مايو ١٩٤٨.

التى وافقت عليها الجمعية العامة فى قرارها الصادر فى ٢٩ نوفمبر عام ١٩٤٧[١]، ويطلب الاعتراف بالدولة الجديدة".

واعترفت الولايات المتحدة بالحكومة الموقتة كحكومة واقعية De Facto لدولة إسرائيل، ما عزز مكانة إسرائيل فى صراعها مع العرب، بأن يظهر الدول العربية بشكل الدول المعتدية، وتصبح عرضة لتطبيق عليها العقوبات الاقتصادية وقطع العلاقات الدبلوماسية، باعتبار أن التدخل العسكرى للدول العربية لحسم القضية يعد مهددًا ومعكرًا للسلم العالمى.

وانتهت مناقشات الجمعية العامة يوم ١٤ مايو ١٩٤٨ دون اتخاذ قرار، باستثناء إرسال وسيط إلى الشرق الأوسط لمعالجة القضية فتم، تعيين الكونت "فولك برنادوت "ومهمته:-

١ – وقف النار وعقد هدنة بين الطرفين والإشراف عليها.

٢ – إيجاد أساس لحل سلمى بين الأطراف المتخاصمة.

وجاء رد الفعل المصرى من خلال برقية وزير الخارجية إلى مجلس الأمن: "بدأت القوات المصرية الدخول إلى أرض فلسطين لإحلال الأمن والنظام"[٢].

---

(١) الأهرام – ١٦ مايو ١٩٤٨.

(٢) أحمد خليفة: مرجع سبق ذكره – ص ٥٦٧ – ٥٦٨.

الفصل الخامس

موقف القصر من المشاريع السياسية لتقسيم فلسطين

- مؤتمر أنشاص ٢٨ – ٢٩ مايو عام ١٩٤٦ وأسباب انعقاده وتولى الملك فاروق رئاسته ترجع إلى:

١ -خطورة ما يجرى وراء حدود مصر الشرقية على الأمن المصرى:

أ – الدعاية الصهيونية.

ب – بناء التشكيلات العسكرية.

جـ – تأسيس المستعمرات اليهودية.

٢ – أثر النشاط السياسى لليهود عقب الحرب العالمية الثانية وتشكيل اللجنة الأنجلو – أمريكية على القضية المصرية.

- رد فعل مصر إزاء النشاط السياسى والعسكرى لليهود والملك عبد الله:

أ – انعقاد مؤتمر أنشاص وصدور ميثاق عنه باحتلال البلدان العربية لفلسطين احتلالاً عسكريًا مؤقتًا.

ب – لجوء مفتى فلسطين إلى مصر بتدبير من الملك فاروق وموقف أهالى فلسطين منه.

- موقف القصر من إحياء مشروع سوريا الكبرى فى أثناء تشكيل لجنة التحقيق الدولية الخاصة بفلسطين [إيفاد كريم ثابت كمبعوث ملكى للملك عبد الله للحصول منه على تعهد كتابى بعدم إثارة المشروع].

- **موقف القصر من تأييد الملك عبد الله لتقرير لجنة التحقيق الدولية الخاصة بفلسطين [وصول المفتى المفاجئ على متن طائرة مصرية فى أثناء اجتماع عالية].**

ـ موقف القصر من المشاريع السياسية لتقسيم فلسطين:

أتاح الموقع الجغرافى لفلسطين أن يتحكم، لحد بعيد، بمصير مصر عسكريًا وسياسيًا(١)، ويكون تصنيف مصر بين الأقطار العربية من المواجهة التى يدفعها تحركها ليس تطوعًا ونخوة ولكن الدوافع الوطنية تسبق الدوافع القومية، وترتب على مصر حكومة وشعبًا أعباء اقتصادية كبيرة بل قاسية؛ ولكن هذه الأعباء ترتبط بضرورة الحفاظ على سلامة الوطن المصرى، ووحدة أرضه وأمن سكانه، قبل أن تكون موجهة إلى الدفاع عن الأمن العربى أو الجهاد من أجل استعادة الحق العربى(٢).

ومن ثم كانت سياسة مصر دفاعية ولن تتغير حتى مع ظهور الخطر الصهيونى وأطماعه التوسعية فى تحقيق دولة "إسرائيل الكبرى" من النيل إلى الفرات ونشاطه من أجل تحقيق ذلك سواء ببناء التشكيلات العسكرية وتدفق الهجرة وشراء الأراضى فى فلسطين والحصول على المساندة الدولية، ومن ثم يمكن تفسير موقف مصر الرافض لمشاريع التقسيم أو مشاريع الوحدة العربية (سوريا الكبرى والهلال الخصيب) التى تمنح اليهود حكمًا ذاتيًا يستطيعون عن طريقه إقامة دولتهم ذات الأطماع التوسعية وتكون حلاً للقضية الفلسطينية(٣).

والتى تهدف فى النهاية إلى عزل مصر عن العالم العربى وتهديد أمنها وسلامتها، لذلك عندما واكب اعتلاء فاروق العرش أحداث الثورة الفلسطينية التى اندلعت فى أواسط إبريل عام ١٩٣٦ ضد اليهود والبريطانيين، وتقرير لجنة بيل فى يوليو ١٩٣٧ تبنى القصر الدعوى إلى عقد المؤتمر البرلمانى العربى

---

(١) أنيس صايغ: فلسطين والقومية العربية – ص ١٧.
(٢) محمد رضا محرم: عروبة مصر وأعباؤها، ندوة (مصر والعروبة وثورة يوليو) – مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت – ص ١١٣ – ١١٥.
(٣) د. عايدة سليمة: مصر والقضية الفلسطينية – ص ٤٣.

والإسلامى بالقاهرة من ٧ إلى ١١ أكتوبر عام ١٩٣٨، وكذا إيفاد على ماهر رئيس الديوان الملكى إلى لندن سنة ١٩٣٩ لحضور مؤتمر المائدة المستديرة[١].

وجاء ميثاق الجامعة العربية فى ٢٢ مارس عام ١٩٤٥ متسقًا فى غالبيته مع مساعى القصر نحو الزعامة العربية، فنصت المادة العاشرة منه على أن تكون القاهرة المقر الدائم لجامعة الدول العربية، كذلك المادة الخامسة عشرة منه تنص على أن ينعقد المجلس للمرة الأولى بدعوة من رئيس الحكومة المصرية وبعد ذلك بدعوة من الأمين العام، ما كان تأكيدًا على مكانة القاهرة كعاصمة للعالم العربى وضرورة بقاء فلسطين عربية[٢]. خصوصًا أن الملك فاروق كان قد اختار اتجاهه بعد أن كان موزعًا بين:

١ – الاتجاه شرقًا بإلحاح مستشاريه (على ماهر وعبد الرحمن عزام وعبد الرزاق السنهورى) الذين يؤكدون له أن الأمن المصرى هناك، إلى جانب حلم الخلافة الذى يداعب الجميع.

٢ – الاتجاه جنوبًا نحو السودان والتاج المشترك لوادى النيل، لكن هذا التاج ينطفئ بريقه يومًا بعد يوم، والسبب أن الإنجليز يقفون حجر عثرة ويشجعون دعاة الانفصال بوعد الاستقلال.

- **مؤتمر أنشاص ٢٨ – ٢٩ مايو عام ١٩٤٦ وأسباب انعقاده وتولى الملك فاروق رئاسته:**

والواقع أن الملك فاروق كان قد اختار اتجاهه قبل صدور قرار التقسيم منذ أن دعا ملوك المشرق إلى مؤتمر أنشاص عام ١٩٤٦ ليتحمل وحده مسؤولية إدارة

---

(١) د. لطيفة سالم: فاروق وسقوط الملكية فى مصر ١٩٣٦ – ١٩٥٢ – ط١ – ص ٧٧٧.
(٢) د. سامى أبو النور: دور القصر فى الحياة السياسية فى مصر ١٩٣٧ – ١٩٥٢ ص ٢٨٩ – ٢٩٩.

السياسة المصرية تجاه العالم العربى وحرص على أن يجعل هذه الحقيقة معروفة للجميع[١].

وهذا ما ذكره إسماعيل صدقى باشا وهو يستشفى فى حيفا مع بدء الأزمة العربية اليهودية: "بدأت الشئون العربية تستأثر باهتمام المصريين أيام الملك فاروق ولعل من أسباب ذلك طمعه بالخلافة الإسلامية، واشتد هذا الأمر منذ قيام جامعة الدول العربية التى شجع عليها أيدن وزير الخارجية البريطانية[٢]، وظهور نظرية الشيوعية، جعلت الملك فاروق يتنبه قبل فوات الأوان إلى أن الحركة الصهيونية فى أساسها حركة شيوعية، والدليل نظام المستوطنات (الكيبوتز) مع ملاحظة أن معظم المهاجرين إلى فلسطين هم من أوروبا الشرقية ويحملون معهم أفكارًا ماركسية وأخيرًا أسلحة تشيكية ظهرت فى أيدى مقاتلى "الهاجانا" و"الأرجون" و"شتيرن"، وهكذا يتضح أن مشروع الدولة الصهيونية سيكون شيوعيًا وبداية مصائب فى منطقة حيوية بالنسبة للعرب"[٣].

تلك الأمور جعلت الملك فاروق شديد الاتصال بجيشه، حيث نصت المادة ٤٦ من الدستور على: "أن الملك هو القائد الأعلى للقوات البرية والبحرية يولى ويعزل الضباط ويعلن الحرب ويعقد الصلح ويبرم المعاهدات ويبلغها للبرلمان"، وأصبحت من سماتها الأوتقراطية والاستحواذ على الجيش حتى تضمن تنفيذ سياستها بالهيمنة عليه من ناحية والاستعانة به عند الضرورة من ناحية أخرى، وقد رسم هذا الاتجاه "الملك فؤاد" وورثه عنه فاروق الذى حرص على أن يكون أول عهده بداية لحياة جديدة للجيش عقب معاهدة ١٩٣٦، ويذكر أيدن فى هذا الشأن "إن

---

(١) محمد حسنين هيكل: العروش والجيوش... كذلك انفجر الصراع فى فلسطين ١٩٤٨.. قراءة فى يوميات الحرب – ط ١ – ص ٣٤..

(٢) جوزيف أبو خاطر: لقاءات مع جمال عبد الناصر فى صميم الأحداث – ط ٢ – دار النهار للنشر بيروت ١٩٧١ – ص ٢٤

(٣) محمد حسنين هيكل: العروش والجيوش – ص ٣٩.

فاروق كان يتمتع بشعبية داخل الجيش، الأمر الذى أثار استياء بريطانيا، خصوصًا بعد تعيينه "عزيز المصرى" مفتشًا عامًا كأول مصرى يعين فى هذا المنصب، وقد جمع بينهما الميول المحورية والعداء لبريطانيا".

وعندما صدر تقرير لجنة بيل ١٩٣٧ ظهر جليًا اهتمامه بالجيش فواظب على حضور مناورات المدفعية والطيران الحربى وتفقد خطوط الدفاع وصرح بأنه: "إذا جاء يوم أصبحت مصر فى خطر فإننى سأقود جيشى بنفسى"[١]، على أن بريطانيا لم تسمح باستمرار التلاحم وضغطت على حكومة "على ماهر "حتى أقيل "عزيز المصرى" من رئاسة الجيش فى فبراير ١٩٤٠، ثم استقال "على ماهر" فى ٢٣ يونيو، وكانت بريطانيا فى هذا الوقت تمر بظروف عسكرية خاصة على جبهة ليبيا، وتطلعت إلى إعلان مصر الحرب إلى جانب الحلفاء تنفيذًا لمعاهدة ١٩٣٦، لكن الملك ومناصرية - خصوصًا على ماهر - رأوا أنه لا مصلحة لمصر من دخول الحرب وعليها تجنب ويلاتها، ما اضطر بريطانيا إلى التدخل وإرغام على ماهر على الاستقالة[٢].

وجاء حادث ٤ فبراير ليكون الانعكاس للعلاقة بين القائد الأعلى وجيشه على الرغم ما انتهى بتولى النحاس باشا الوزارة المصرية، فإنه أظهر ولاء الجيش للملك؛ حيث عقدوا العزم على عدم مجاملة أفراد البعثة البريطانية، وكذلك انعكس الصراع بين الملك فاروق والوفد على الجيش وإصرار الملك على أن يكون صاحب السلطة الفعلية عليه، وعدم إقدام إبراهيم عطا الله رئيس الأركان على أى إجراء إلا بعد الرجوع للملك، دون أن يضع لوزير الدفاع اعتبارًا ويرفع له التقارير عن حالة الجيش وعن الأوضاع فى فلسطين[٣].

---

(١) د. لطيفة سالم: فاروق وسقوط الملكية فى مصر١٩٣٦ - ١٩٥٢ - ١ - ص ٨٣٥ - ٨٣٦.
(٢) عبد الحميد موافى: مصر فى جامعة الدول العربية - ص ٧٤.
(٣) د. لطيفة سالم: المرجع نفسه ص ٤٤٧، ٤٨١.

وقد أكدت تقارير "إبراهيم عطا الله" رئيس الأركان أن هناك خطورة على مصر من جهة الشرق أى من فلسطين ومنها تقريره بعنوان "ماذا يؤدى الجيش للبلاد من خدمات فى السلم والحرب" فى نوفمبر ١٩٤٥ - جاء فيه: "وقد لا أذيع سرًا إذا قلت إن فلسطين ستكون مصدر خطر على مصر.. ولا ينبغى أن نستصغر الأمور.. فقد اجتمع بفلسطين قوم من شعوب أوروبا وعلمائها وبين أيديهم مال لا ينضب ومن خلفهم ملايين من إخوانهم يشدون أزرهم، إن الموقف أصبح لا يحتمل الإمهال والإرجاء.. نحن لا ننادى بالاستعداد الهجومى، ولم يكن فى نية البلاد فى يوم من الأيام الاعتداء على أحد وكل ما نطلبه من مشروعات لزيادة الجيش وتسليحه وأن يكون قوة دفاعية تؤدى واجبها، نحن لا نفكر فى الاعتداء على أحد ولكننا نريد أن نستكمل الوسيلة التى نطمئن بها إلى حياة كريمة عزيزة وهذه الوسيلة هى الجيش"(١).

خصوصًا أن الحدود مع مصر زمن الانتداب عينت على أساس أن الدول المجاورة لمصر هى بلاد عربية، أما وقد تغير الموقف فمصر بحاجة إلى مراكز حربية للدفاع عنها فى النقب وإلى أرض تصلها بالعالم العربى ولا تعزلها عنه(٢).

ومن أجل أمن مصر والزعامة العربية، دعا الملك فاروق ملوك ورؤساء الدول العربية إلى عقد مؤتمر أنشاص ٢٨ - ٢٩ مايو ١٩٤٦ نتيجة لنشاط اليهود لتحقيق هدفهم، بإقامة الدولة اليهودية، سواء عسكريًا أو سياسيًا ويجدر بنا تفصيل ذلك للوقوف على حقيقة الأوضاع قبل التطرق إلى دور الملك فاروق فى وضع مقررات مؤتمر أنشاص:-

أ - **عسكريًا:** بالدعاية الصهيونية وبناء التشكيلات العسكرية وتأسيس المستعمرات.

ب - **سياسيًا:** بازدياد النشاط السياسى لليهود عقب الحرب العالمية الثانية وتشكيل اللجنة الأنجلو - أمريكية على القضية وأثر ذلك فى القضية المصرية.

---

(١) د. عبد الوهاب بكر: الجيش المصرى وحرب فلسطين ١٩٤٨ - ١٩٥٢ - ص٥٣ - ٥٤.
(٢) محمد نمر الهوارى: سر النكبة - مطبعة الحكم - الناصرة - ١٩٩٥ - ص ٣٦٦.

١ – خطورة ما يجرى وراء حدود مصر الشرقية على الأمن المصرى:

أ – **الدعاية الصهيونية:** نجحت التجربة التى قامت بها الحركة الصهيونية فى خلال سنة ١٩٤٥ لإيهام بريطانيا والعرب بعظمة قواها المسلحة فى فلسطين، والفضل فى ذلك يرجع إلى قوة الدعاية الصهيونية التى ألبست هذه التجربة ثوبًا أوسع منها وأحاطتها بهالات من البأس والشدة، وكانت فاتحة هذه الدعاية رسائل "جون كيشى" الذى استقدم إلى فلسطين بمؤامرة صهيونية وراح يشيع فى العالم كله عن جيش الهاجانا المؤلف من نحو ثمانين ألف جندى وعشرات الألوف من الشباب اليهودى، وأسهمت الصحف العربية دون وعى سياسى فى هذه الدعاية الصهيونية فراحت تنشر فى الصفحات الأولى وبأضخم العناوين عن الجيش الصهيونى، فأصبح المحيط العربى يرى فى اليهود قوة لا طاقة له بها ويستطيع احتلال المدن الفلسطينية فى ٢٤ ساعة، كما ظن الرأى العام البريطانى أن الجيوش اليهودية المسلحة بإمكانها أن تهدد القواعد البريطانية فى الشرق الأوسط، وأصبح السواد اليهودى يؤمن بوجود قوة كامنة لديه بإمكانها مقاومة العرب والبريطانيين معًا[1].

ب – **التشكيلات العسكرية اليهودية:** وإلى جانب الدعاية، وجدت تشكيلات عسكرية يهودية قادرة على الدفاع عن نفسها دون الاعتماد على حماية الانتداب البريطانى لها ومنظمة سياسية تمثلهما وتمارس نفوذها، هى الوكالة اليهودية بموجب المادة "٤" من الانتداب بوصفها منظمة ممثلة ليهود العالم وتمارس نفوذًا حاسمًا فى المسائل الرئيسية السياسية والإدارية وبصفة خاصة فيما يتعلق بالهجرة.

وظهرت هذه التنظيمات العسكرية فى ثلاث هيئات:–

١ – **جماعات هاجانا Haganah:** وهو جيش إسرائيل وقوة منظمة مكونة من فرق يبلغ عدد أفرادها ٥٠٠٠٠ رجل وتنقسم إلى ثلاثة أقسام:

---

(١) محفظة (١٢) حديث رقم ٥ – إدارة المخابرات الحربية – تقرير "بملاحظات ومطالعات فى الحركة الصهيونية بتاريخ ١٩٤٦/١٠/١١.

أ – البالماخ: يتراوح عددها بين ٤ و ٥ آلاف فرد وهى قوة منظمة كالجيوش النظامية تمامًا.

ب – بوليس المستعمرات: ويبلغ عدده نحو ثلاثة آلاف، وله احتياطى مكون من سبعة آلاف رجل.

جـ – نحو ٣٥٠٠٠ رجل مدرب تدريبًا بسيطاً لمدة خمسة عشر يومًا فى السنة[١].

٢ – عصابة شتيرن **Stern Goung**: جماعة إرهابية فدائية كان مجموع أفرادها نحو ٧ آلاف.

٣ – جماعة أرجون زفاى لؤمى Arogon Zavyleum: وهى تتبع تنظيمات النازية وتعتمد على خطط العصابات فى أعمال التدريب والنسف ويبلغ عدد أفرادها نحو عشرة آلاف[٢].

ويتضح من هذا أن فى المحيط اليهودى جيشًا "نظاميًا مسلحًا" و"جماعات مسلحة "والفرق بين هاتين القوتين أن الجيش النظامى، ينطوى على جميع ما لدى الجيوش النظامية من تشكيلات وقيادات وميادين عمل ومراكز وقواعد وجهاز تموين، فى حين أن الجماعات المسلحة هى من السكان المدنيين المسؤولين عن الدفاع المحلى فى أماكنهم[٣].

---

(١) محفظة رقم ١٢ – حديث رقم ٥ – إدارة المخابرات الحربية – مذكرة "قنصل مصر العام بالقدس إلى الديوان الملكى" – فى ٨ ديسمبر ١٩٤٧.

(٢) الأمم المتحدة: منشأ القضية الفلسطينية وتطورها ١٩١٧ – ١٩٨٨ – ص ١٥٤ – ١٥٥.

(٣) محفظة رقم ١٢ – حديث رقم ٥ – إدارة المخابرات الحربية – تقرير عن "القوى اليهودية فى فلسطين " – بتاريخ ٢٣ أكتوبر ١٩٤٧.

ويذكر "بن جوريون" الأسباب التى أدت إلى وجود تشكيلات عسكرية يهودية: "لمواجهة الخطر المادى المباشر.. إتاحة قدر أكبر من الحرية والاستقلال فى تنفيذ برامجنا، بث الثقة فى نفوس الشعب اليهودى"(١).

جـ - أما عن تأسيس المستعمرات: فأسس اليهود مستعمراتهم فى مواقع استراتيجية صحيحة تتحكم فى الطرق الرئيسية، وهى مبنية من الأصل بفكرة حربية دفاعية ومحاطة جميعها بالأسلاك الشائكة وبالألغام فى المستعمرات المهمة وبها الأسلحة المضادة للدبابات والأسلحة الصغيرة ودشم بالخرسانة المسلحة(٢).

٢ - أثر تشكيل اللجنة الأنجلو - أمريكية فى القضية المصرية:-

ما أن وضعت الحرب أوزارها فى عام ١٩٤٥ حتى نشطت القوى الصهيونية فى السعى نحو تحقيق هدفها لقيام الدولة اليهودية، ووزع علماء الصهيونية نشاطهم بين العمل السياسى فى الخارج الذى تولاه وايزمان وشرتوك والعمل العسكرى فى الداخل والخارج وقد تفرغ له بن جوريون تمامًا.

ففى ٢٢ مايو عام ١٩٤٥ بعد انتهاء الحرب قدم وايزمان إلى رئيس وزراء بريطانيا مذكرة مطالبًا بإصدار قرار سريع بجعل فلسطين وطنًا قوميًا لليهود والسماح بنزوح ١٠٠ ألف يهودى من أوروبا إليها، غير أن تشرشل طلب الانتظار حتى ينعقد مؤتمر الصلح، وفى يوليو عام ١٩٤٥ تولى حزب العمال الحكم فى بريطانيا وكانت اللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية تأمل بتحقيق الكثير على يديه؛ لذلك تقدمت وكررت طلبها بإدخال ١٠٠ ألف يهودى إلى فلسطين، اعتقادًا أن ذلك مكافأة لها على مساندة بريطانيا فى خلال الحرب، ودعم الطلب بتوصية خاصة

---

(١) محمد فيصل عبد المنعم: فلسطين والغزو الصهيونى - ص ٢٢٢ - ٢٢٣.
(٢) محفظة رقم ٤ - ١ - ٢٦ / س ج / ملف د - تقرير "استكشاف المنطقة الجنوبية بفلسطين" ٢٦ - ٢٧ إبريل ١٩٤٨ بواسطة أ. ح أحمد عبد العزيز.

أرسلها "هارى ترومان" رئيس الولايات المتحدة إلى أتلى رئيس الوزراء البريطانى[1].

وكتب ترومان فى ٣١ أغسطس عام ١٩٤٥ إلى أتلى يؤيد فتح أبواب فلسطين لليهود النازحين والراغبين فى الذهاب إليها بمنح المهاجرين ١٠٠٠٠٠ شهادة هجرة إضافية إلى فلسطين[2]، وفى ١٣ نوفمبر عام ١٩٤٥ أدلى بيفن فى مجلس العموم البريطانى بيانًا جاء فيه: "أن بريطانيا قررت أن تدعو حكومة الولايات المتحدة إلى التعاون معها فى تأليف لجنة تحقيق أنجلو – أمريكية تتحرى المشكلة الأوروبية وتكون مهمتها:-

١ – فحص الأحوال السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى فلسطين.

٢ – فحص حالة اليهود فى الأقطار الأوروبية والذين كانوا ضحية الاضطهاد النازى والفاشى.

٣ – تقديم توصيات إلى الحكومتين البريطانية والأمريكية لمعالجة مشكلات فلسطين وإيجاد حل دائم لها"[3].

الواقع أن هذا الاتفاق قد أضر بالقضية المصرية وأدى إلى فشل مفاوضاتها وعدم نيل طلباتها، وظلت النقاط الرئيسية قيد البحث من جلاء القوات البريطانية وإدارة قناة السويس بالإضافة إلى مستقبل السودان[4].

---

(١) محمد حسنين هيكل: العسكرية الصهيونية.. المؤسسة العسكرية الإسرائيلية. النشأة والتطور ١٨٨٧ – ١٩٧٧ – المجلد الأول – مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بمؤسسة الأهرام – القاهرة ١٩٧٢ – ص ١٣٠.

(٢) محمد فيصل عبد المنعم: أسرار ١٩٤٨ – ص ١٣٣.

(٣) محمد حسنين هيكل: ملفات السويس – حرب الثلاثين عامًا – ط١ – مركز الأهرام للترجمة والنشر – القاهرة – ١٩٨٦ – ص ٨.

(٤) د. أشرف محمد عبد الرحمن مؤنس: دراسات فى تاريخ مصر المعاصر – كلية التربية بجامعة عين شمس – القاهرة – ١٩٩٩ – ص ١١٦.

فجاء فى بيان بيفن حول قطع المفاوضات الآتى: "بناءً على طلب الحكومة المصرية الدخول فى مفاوضات بقصد تعديل المعاهدة ومع أن الحكومة البريطانية لم تكن ملزمة بالدخول فى هذه المفاوضات طبقًا لنصــوص معاهدة ١٩٣٦م إلا أنها قبلت طلب الحكومة المصرية عن طيب خاطر واقترحت الحكومة البريطانية فى شهر مايو عام ١٩٤٦ أن تسحب كل الجنود من مصر وتسوى بطريقة المفاوضة المراحل التى يمر فيها الجلاء مع عمل الترتيبات اللازمة للدفاع المشترك المنصوص عنها فى معاهدة ١٩٣٦، وأوضحت الحكومة أنه فى حالة فشل المفاوضات ستستمر معاهدة ١٩٣٦ نافذة المفعول"[١]. ويرجع لوى هندرسون – رئيس إدارة الشرق الأدنى بالخارجية الأمريكية NEA عام ١٩٤٧ – الاتفاق الأنجلو – أمريكى إلى بزوغ الحرب الباردة التى سارعت فى تدعيم التعاون وإسكات الأصوات التى تدعو إلى الجلاء غير المشروط[٢].

ولما كان وعد بريطانيا الجلاء عن مصر يقتضى تنفيذه حسب خطتها بنقل قاعدتها العسكرية إلى فلسطين ما يتعارض مع المصالح الأمريكية، لذلك تم التنسيق بين السياستين البريطانية والأمريكية حيث تم بينهما "سايكس بيكو" جديدة بالنسبة لمصر وفلسطين[٣].

عندئذ قامت السياسة البريطانية بتحديد هدفها الاستراتيجى فى مصر بطريقة لا تقبل اللبس، وبعد اجتماعات للجنة الدفاع عن الإمبراطورية، وضع رؤساء أركان حرب الإمبراطورية توصيات بناءً عليها أصدر "أرنست بيفن" وزير الخارجية بيانًا فى مارس عام ١٩٤٦ جاء فيه: "تستمر قاعدتنا العسكرية بمــوقعها بمصر.. ولو أصبح الدفاع عن الشرق الأوسط على أساس إقليمى أمرًا واقعًا فالمقر الرئيسى لا بد من أن يوجد فى منطقة قناة السويس نواة ومقرًا رئيسيًا للمنطقة الدفاعية الإقليمية لمنطقة الشرق الأوسط"[٤].

---

(١) مصر – ٢٨ يناير ١٩٤٧.

(٢) د. سعد بيسو: إسرائيل جناية وخيانة – ص ١٢٦.

(٣) طارق البشرى: الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥. ١٩٥٢ – ص ١٤٤.

(٤) محمد حسنين هيكل: ملفات السويس. حرب الثلاثين عامًا – ص ٨.

وفى ١٤ أكتوبر عام ١٩٤٥ فور انتهاء الحرب العالمية الثانية، أصدر "المستر بيفن" بيان اتفاق بريطانيا وأمريكا على العمل يدًا واحدة لحل مشكلات اليهود والاشتراك معًا فى قضية فلسطين[١].

وفى ١٠ ديسمبر عام ١٩٤٥ ألفت لجنة التحقيق الأنجلو – أمريكية لمعالجة مشكلات فلسطين وإيجاد حل دائم لها، وكانت مكونة من ستة أعضاء من الإنجليز وستة من الأمريكان ومعظمهم من غلاة أنصار الصهيونية فى أواخر إبريل عام ١٩٤٦ نشرت اللجنة تقريرها[٢].

توصيات تقرير التحقيق الأنجلو – أمريكية وأثرها فى الأمن القومى المصرى:

فى أواخر إبريل عام ١٩٤٦ نشرت لجنة التحقيق تقريرها، وفيه ألغت بعض المزايا التى وعد بها الكتاب الأبيض ١٩٣٩ فأوصى التقرير بـــ:

١ – إصدار مئة ألف شهادة هجرة لإدخال اليهود معسكرات المشردين خلال عام ١٩٤٦ والتى جاءت وفق سياسة مرسومة سلفًا، وهو الرقم الذى اقترحه المستر "ترومان" رئيس الولايات المتحدة الأمريكية فى هذه السنة دون زيادة أو نقصان وإسداء كل معونة لفلسطين لتتحمل هذا العدد اقتصاديًا، ولم يقتصر الأمر على هذا العدد فيذكر "بيفن" – وزير الخارجية البريطانى فى خطابه أمام مجلس العموم فى ١٣ فبراير عام ١٩٤٧: "زاد فى تعقيد القضية أن أمريكا قد زجت بنفسها فيها.. ولو وقف أمر هذا التدخل الأمريكى عند حد إدخال مئة ألف مهاجر يهودى إلى فلسطين لكان فى الإمكان معالجته لكن الحديث يدور حول المجىء بالملايين"[٣]، مما له عواقب وخيمة على الأمن المصرى منها:–

---

(١) محمد فيصل عبد المنعم: أسرار ١٩٤٨ – ص ١٢٣ – ١٢٦.
(٢) محمد فائز القصرى: قضية فلسطين. وثائق فلسطين – وزارة الإرشاد القومى – القاهرة – ص ٧٨١.
(٣) د. عايدة سليمة: مصر والقضية الفلسطينية – ص ١٥٠ – ١٥١.

أ – إن تدفق هذه الأعداد واستيطانها مما لا تستطيع فلسطين استيعابه، ومن ثم سيتطلع هؤلاء إلى الأراضى المجاورة خصوصًا شبه جزيرة سيناء، ما يؤدى إلى عزل مصر وتهديد أمنها.

ب – حين رسمت بريطانيا خطتها على أن تجعل فلسطين وشرق الأردن قاعدتها إذا اضطرت إلى الجلاء عن مصر، اتجهت أمريكا نحو تبنى الصهيونية لتكون فلسطين قاعدتها فى الشرق العربى، فضعف أمل بريطانيا فى البقاء وزاد تمسكها بقاعدتها العسكرية فى مصر.

جـ – تعجل توصيات اللجنة بالقضاء على الحجة التى يستند إليها العرب حيث الغالبية العربية والأقلية اليهودية وأمام هذه الأعداد الهائلة، يتجسد قرار التقسيم بإنشاء الدولتين العربية واليهودية وتتحقق لبريطانيا سياستها فى البقاء فى منطقة الشرق الأوسط بإقامة حاجز بشرى يتميز بعداوته للعرب وصداقته لبريطانيا، ويتحقق حلم الملك عبد الله فى توسيع مملكته بضم القسم العربى إلى مملكته.

٢ – وصاية اللجنة بمنح مئة ألف شهادة هجرة لليهود، على الرغم من أنها ترى أن ذلك سيكون عبئًا ثقيلاً على فلسطين، وتعترف بأن كثافة السكان ستكون عالية ولكن باستثناء صحراء بئر السبع المجدية[١]، وما شجع على النظر إلى تلك الصحراء إقامة الوكالة اليهودية ثلاث مستعمرات فى جنوب بئر السبع فى ريفيفيهم وجفولون وبيت ايسل، إدراكًا منها أن البريطانيين يريدون الاحتفاظ بالنقب كمنطقة استراتيجية تقع بين قواعدهم العسكرية فى منطقة قناة السويس غربًا، والعراق والأردن شرقًا، وبالطريقة الإسرائيلية المعروفة بفرض "سياسة الأمر الواقع"، فعندما كانت اللجنة الأنجلو – أمريكية تطوف فلسطين أرادت الوكالة أن تضع أمامها واقعًا سياسيًا بوجود إحدى عشرة مستعمرة على الخريطة بها أكواخ من الخشب وبرج مراقبة، جرى تجميعها قبل قدوم اللجنة فتأثرت اللجنة بالعمل

(١) محمد فائز القصرى: قضية فلسطين، وثائق فلسطين – ص ٧٨٢.

واعتبرت هذه الصحراء قادرة على استيعاب المهاجرين وقدرة اليهود على تعميرها[1](*)، ما يعنى زيادة المستعمرات اليهودية على الحدود الشرقية لمصر وما تمثله تلك الصحراء بالنسبة إلى مصر حيث يكون خط الدفاع الأول عنها مركزًا فيها وإلا استهدف الأمن المصرى.

٣ – وصاية اللجنة بألا تكون فلسطين دولة عربية أو يهودية وأن تبقى تحت الوصاية ما يحول دون إقامة دولة فلسطينية مستقلة، خصوصًا أن الحدود مع مصر زمن الانتداب عينت على أساس أن الدول المجاورة لمصر بلاد عربية تصلها بالعالم العربى ولا تعزلها عنه[2]، كما أن الوصاية كالانتداب، مهما اختلفت المسميات فالنتيجة واحدة تكسب اليهود ميزة كبيرة لجلب السلاح والقادرين على حمله ومن ثم تحقيق حلمهم فى إقامة الدولة اليهودية.

- **رد فعل مصر إزاء النشاط السياسى والعسكرى لليهود ونشاط الملك عبد الله لتحقيق حلمه التوسعى:**

أ – انعقاد مؤتمر أنشاص وصدور ميثاق عنه.

ب – لجوء مفتى فلسطين إلى مصر وموقف أهالى فلسطين من الملك فاروق.

أ – انعقاد مؤتمر أنشاص ٢٨ – ٢٩ مايو ١٩٤٦:

يلاحظ أن القصر هو الذى أخذ زمام المبادرة للتعبير عن احتجاجه على تقرير اللجنة، لإدراك القائمين على حكم مصر جيلاً بعد جيل أن فلسطين هى بوابة مصر الشرقية، وخط دفاعها الأول يكمن فى شقه من صحراء النقب وخطورة تحقيق توصيات اللجنة على الأمن المصرى.

---

(١) جوان كوماى: دليل إسرائيل – ص ١٥٣.

(*) انظر الملحق رقم (٦).

(٢) محمد نمر الهوارى: سر النكبة – ص ٣٦٦.

ومن أجل أمن مصر والزعامة العربية، دعا الملك فاروق ملوك ورؤساء الدول العربية إلى عقد مؤتمر أنشاص ويعد أول مؤتمر قمة عربى، خصوصًا أن مستشارى القصر (على ماهر - عبد الرحمن عزام - عبد الرزاق السنهورى) قد أوضحوا له أن مصالح مصر الاستراتيجية وأمنها فى الشرق، وأن ملك شرق الأردن سبق بعيد نحو فلسطين واتصل بالوكالة اليهودية، ونشط من أجل استقلال بلاده، حيث سافر الملك عبد الله إلى لندن فى مارس ١٩٤٦ وعقد معاهدة لندن فى ٢٢ مارس ١٩٤٦ التى اشتملت على مواد سياسية وعسكرية أهم ما جاء فيها:-

١ - إعلان استقلال شرق الأردن.

٢ - لا تتخذ إحدى الدولتين موقفًا من دولة ثالثة يتعارض مع الصداقة المتبادلة بين الدولتين، ما يعنى إحكام التنسيق السياسى بين بريطانيا والأردن[١].

وتصور الملك فاروق أن مؤتمرًا على مستوى القمة يحقق "رص" الملوك جميعًا فى صف منظم تشهد عليه الشعوب، ومن ثم يكون من الصعب على أى واحد منهم له مطمع شخصى أن يخرج من الصف[٢].

حيث يذكر كريم ثابت - المستشار الصحفى للملك فاروق - فى هذا الشأن: "ففى اليوم الأخير للاجتماع لم تعط "مسودة" الميثاق للخطاطين إلا فى السهرة، فكان من الطبيعى أن يتأخروا فى إنجاز مهمتهم وشعر الملك عبد الله بالنعاس، فاتفق مع فاروق وسائر المجتمعين على أن يأذنوا له بالذهاب إلى فراشه، خصوصًا أنه سيسافر فى ساعة مبكرة وقال إنه سيمضى الميثاق عندما يستيقظ، وما أن انتهى الخطاطون من إعداد النسخة الرسمية النهائية للميثاق هرع فاروق إلى الجناح الخاص بالملك عبد الله لإيقاظه كى يوقع على الميثاق"[٣].

---

(١) محمد عبد المنعم عامر: من مشكلات اليوم.. الملك عبد الله وأطماعه غير المشروعة فى سوريا - دار للرعاية والتحرير - القاهرة - ١٩٤٩ - ص ٢٣ - ٢٤.

(٢) محمد حسنين هيكل: العروش والجيوش - ص ٣٠.

(٣) كريم ثابت: عشر سنوات مع فاروق ١٩٤٢ - ١٩٥٢ ط ١ دار الشروق - القاهرة - ٢٠٠٠ ص ٥٠.

كما يذكر حسن يوسف – أحد أعضاء الوفد المصرى – فى هذا الشأن: "إن فاروقًا انتزع توقيع الملك عبد الله.. إذ كان الأخير يرغب فى تأجيل الموافقة عليه.."[١].

وعلق الملك عبد الله على ميثاق أنشاص: " ليس الوقت وقت فتح أو طمع لأى دولة من دول الجامعة، ولكنه وقت جهد وصبر وتنظيم وإذا دخلت الدول العربية جيوشها فلسطين فلا شك أن هذا لا يكون إلا بالإجماع منها، وتحمل للمسؤوليات كلها وبعد إنقاذ هذه البلاد ففلسطين هى فلسطين ولأهلها الكلمة الأخيرة فيما يعود عليها بلا إكراه ولا إجبار"[٢].

الواقع أن أهمية مؤتمر أنشاص تكمن فى أن الدول العربية أخذت تنظر إلى قضية فلسطين نظرة جديدة، فلم يحدث فى أثناء مباحثات تأسيس الجامعة العربية أن فكر أحد فى اجتماع على مستوى رؤساء الدول، وقد فهم فى حينه أن المؤتمر اتخذ قرارات سرية تتضمن إجراءات عملية لمواجهة الخطر الصهيونى[٣].

كما وضع مؤتمر أنشاص السياسة المقبلة للدول العربية التى تسير عليها الحكومات العربية تجاه قضية فلسطين وهذا ما جاء فى ملحق كتاب المفوضية الملكية المصرية ببغداد بشأن موقف العراق من تصريح المستر بيفن الخاص بالموافقة على تقرير الكونت برنادوت – الوسيط الدولى –الذى تضمن: "أن ما أقره ملوك العرب ورؤساء جمهورياته وأمراؤهم فى مؤتمر أنشاص يحمل الحكومات العربية على تحقيق تلك القرارات، لأن على احترامها يتوقف مدى حرص تلك الحكومات على احترام القرارات الصادرة من هؤلاء"[٤]، ما يعنى إقرارهم بتوحيد

---

(١) د. لطيفة سالم: فاروق وسقوط الملكية فى مصر ١٩٣٦ – ١٩٥٢– ص ٨٠١.
(٢) محمد على علوبة: فلسطين وجاراتها. أسباب ونتائج – ط ١ – مطبعة لجنة البيان العربى – القاهرة – ١٩٥٤ – ص ١٤٢.
(٣) د. عايدة سليمة: مصر والقضية الفلسطينية – ص ٤٩.
(٤) محفظة رقم (١٥٦٧) – ملحق كتاب المفوضية الملكية المصرية فى ١٩٤٨/١٠/٢٦ – بغداد بشأن مقابلة وزير خارجية السويد بشأن فلسطين حول موقف العراق من تصريح المستر بيفى الخاص بالموافقة على تقرير الكونت برنادوت.

سياساتهم الخارجية والعسكرية، وقد أكد الملك فاروق من خلال انعقاد المؤتمر على أمور عدة يجب أخذها في الاعتبار وهى:

١ - إن قضية فلسطين هى قضية العرب جميعًا ويتحتم على دول العالم وشعوبها صيانة عروبتها.

٢ - التأكيد على الروابط التى تربط مصر بالدول العربية وعدم وجود انقسام بين العرب لها فى الأشخاص والآراء.

أما القرارات السرية التى اتفقوا عليها، فبناء على تقرير اللجنة "الأنجلو أمريكية" تقرر بألا تكون فلسطين دولة عربية أو يهودية وأن تبقى تحت الوصاية، ووفق ما ذكرته "جريدة العمل" الناطقة بلسان الكتائب اللبنانية: "إن هذه القرارات السرية بصفة خاصة تتعلق باحتلال البلدان العربية لفلسطين احتلالاً عسكريًا وإعلان الحرب على الصهيونية، واعتبار كل دولة تؤيدها دولة معادية وأن تبدأ الدول العربية بالاستعداد للدفاع عن فلسطين بالقوة وإرسال السلاح والمال والرجال إليها"[1]، وتدعم هذه السياسة مطالبة الدول العربية بالوصاية على فلسطين عقب تراجع أمريكا عن التقسيم إلى الوصاية لوجود صلات وعلاقة الجوار واللغة وغيرها من المقومات العربية ما يسهل الوصاية العربية[2].

والمعروف أن أى قرارات سرية تطلق على القرارات الحربية التى تختص بتلك الصفة، ويتأكد هذا الاتجاه لدى القصر، فبعد إقرار بريطانيا إنهاء انتدابها وإقرار مشروع التقسيم ودخوله فى حيز التنفيذ، اهتم الملك فاروق عن طريق وزيره حيدر باشا بالاطلاع على تقارير المخابرات الحربية بالجبهة الجنوبية من فلسطين عن مدى تسلح اليهود وتحصينهم لمستعمراتهم، وكذلك عن مدى تسلح عرب فلسطين وتحصينهم لمدنهم وموقفهم - بخاصة فى الجنوب - من الملك فاروق، ثم احتضان "فاروق" للمفتى "أمين الحسينى" الذى يمثل الغالبية فى فلسطين،

---

(١) الكتلة - ١٩ سبتمبر ١٩٤٧.
(٢) الإخوان المسلمون - ١٣ إبريل ١٩٤٨.

ما يسهل له تحقيق سياسته فى ضم الجزء الجنوبى من فلسطين إليه عند التقدم شرقًا إلى فلسطين والتصدى لتحركات الملك عبد الله.

لذلك كان هدف القوات النظامية المصرية التى دخلت فلسطين فى ١٥ مايو ١٩٤٨، السيطرة على صحراء النقب وهذا ما جاء فى رسالة اللواء موسى لطفى مدير العمليات الحربية إلى اللواء عثمان المهدى فى ٢ يونيو ١٩٤٨: "ولذا فمن الضرورى تطهير هذه المنطقة وأن تتقدم الجيوش المصرية وتقطع الاتصال بين منطقة النقب ومنطقة تل أبيب، حتى إذا ما أعلنت الهدنة كانت النقب من حق القوات العربية"[١].

ثم تقيم مصر فيها خط دفاعها لضمان سلامتها بل وسلامة الدول العربية، وهــذا ما تطرق إليه وزير الخارجية المصرى أحمد خشبة باشا فى حواره مع توفيق أبو الهدى بشأن منطقة النقب فى أثناء الاجتماعات التى تمت لتمهيد اللقاء بلجنة التوفيق ببيروت فى ٢٠ مارس ١٩٤٩ حيث ذكر له: "لم يدر بخلد مصر فى يوم من الأيام أن تقطع لنفسها شقة من إقليم يجاورها ولكنها إزاء الوضع الذى يوشك أن يستقر فى فلسطين ترى نفسها مضطرة، على مضض منها، إلى إقامة خط دفاعها الأول فى منطقة تجاور حدودها ولو كان مجرد شبر من الأرض، ومثل هذا المسلك لا تقتضيه سلامة مصر فحسب بل تقتضيه سلامة الدول العربية لأن المساس بسلامة مصر يؤدى إلى انهيار جبهة الدفاع عن الدول العربية؛ بأسرها ومن مصلحة هذه الدول وعرب فلسطين أن تكون مصر قوية مرهوبة الجانب لتتمكن عند الضرورة من بذل ما يطلب منها من معونة"، وأقر توفيق أبو الهدى هذه السياسة، ولكنه أشار إلى أن استقرار شرق الأردن فى شقه يؤمن مصر ويجعلها تتلقى الصدمة الأولى عنها.

---

(١) محفظة رقم (٤) – رسالة من اللواء موسى لطفى مدير العمليات الحربية إلى اللواء عثمان المهدى – رئيس أركان حرب الجيش بالنيابة – فى ٢ يونيو ١٩٤٨.

وعندئذ اعترضه خشبة باشا مبينًا أن موارد شرق الأردن المادية والبشرية لا تسمح باتخاذ التدابير التى تكفل الدفاع عن مصر إزاء ما ظهر من استعانة اليهود بموارد ضخمة للتسليح، وأنه ليس من مصلحة الدول العربية أن توضع دولة عربية موضعًا من هذا القبيل، كما أن اضطلاع مصر بالدفاع عن نفسها مسألة ترتبط بكرامتها ومكانتها فى أعين الدول، إذ ينتقص من كرامة المصريين إذا أوكل أمر الدفاع عن وطنهم إلى غيرهم.

وفى نهاية الحوار أوضح توفيق أبو الهدى أنه لم ينكر حق مصر فى الدفاع عن نفسها، ولكن كل ما تبتغيه شرق الأردن هو أن يكون لها مخرج فى البحر، فأقر خشبة باشا أن مصر لا تعارض فى ذلك ما دامت سلامتها مكفولة، وأن المجدل قد يكون مخرجًا يرضى ما تشعر به شرق الأردن من حاجة إلى ميناء أو مخرج، ووعد توفيق بالاستعانة بنفوذ انجلترا بوصفها حليفة لشرق الأردن لتمهيد الطريق لقبول الرأى الذى أدلى به[1].

ويبدو من هذا الحوار أن وزير الخارجية المصرى أراد عقد اتفاق مع الجانب الأردنى ليحول دون إقرار التقسيم فى فلسطين بضم القسم العربى منه إلى شرق الأردن، وبقاء سيطرة مصر على قطاع غزة، نتيجة لتحركات الملك عبد الله قبل وبعد صدور قرار التقسيم وسعيه لعقد معاهدة دفاع مشترك مع بريطانيا فى مارس عام ١٩٤٨ ثم اتصالاته بالوكالة اليهودية والاتفاق معها على ضم الجزء المخصص للعرب – بمقتضى قرار التقسيم – إليه، وإقامة علاقات صداقة وسلام مع الدولة اليهودية معتمدًا على التأييد السياسى لبريطانيا وقدرة الجيش الأردنى – ذى التدريب البريطانى – الحفاظ على هذا الجزء المخصص للعرب.

---

(١) محفظة رقم (٢٥٨) – مذكرة بخلاصة الحديث الذى دار بين وزير الخارجية وتوفيق أبو الهدى فى شأن منطقة النقب فى بيروت – الأحد – ٢٠ مارس ١٩٤٩ – فى الاجتماعات التى تمت لتمهيد اللقاء بلجنة التوفيق.

وفيما يختص باتصاله بالوكالة اليهودية، بعد صدور قرار اللجنة السياسية للجامعة العربية فى ١٢ إبريل عام ١٩٤٨ بدخول القوات النظامية لإنقاذ فلسطين وإعلان دول الجامعة أن مهمته محددة ومؤقتة وتنحصر فى الآتى: "إن احتلالها لفلسطين احتلال موقت خال من صفة الاحتلال والتجزئة وبعد تحريرها تسلم لأهلها لإقرار نظام الحكم فيها"[١]، فاتصل الملك عبد الله بالزعامات الصهيونية خصوصًا مع إقرار الحكومة المصرية حركة التطوع والانتقال من مرحلة الحشد على الحدود المصرية بفلسطين إلى مرحلة الدخول فى الأراضى الفلسطينية.

وبقرار اشتراك القوات النظامية المصرية، اجتمع الملك عبد الله بجولدا مايرسون ليلة ١١ – ١٢ مايو عام ١٩٤٨[٢].

وتعهده بعدم تجاوز حدود المنطقة المخصصة للعرب بمقتضى قرار التقسيم، على الرغم ما انتهت إليه المقابلة بينهما فى ١٠ مايو ١٩٤٨ بافتراق الاثنين، حيث رفض الملك عبد الله الخضوع لإنذار امرأة والذهاب إلى الحرب بعد أن عرضت عليه باسم دولة اليهود السلام وحسن الجوار وأن يعلن الصلح مع اليهود ولا يبعث بجيشه إلى فلسطين ويرسل واليًا يحكم القسم العربى من فلسطين بحسب قرار التقسيم، ومقابل ذلك تقبل الوكالة اليهودية ضم القسم العربى من فلسطين إلى التاج الهاشمى، لكن الملك عبد الله رفض الشرط الأول لأنه يظهر بمظهر الخارج عن إجماع العرب والدول العربية التى صممت على إرسال جيوشها لإنقاذ فلسطين، وإنما تعهد أنه لا يحارب الجيشان الأردنى والعراقى اليهود وأن يقف الجيشان فى الحدود التى رسمها التقسيم ولا يتعداها وقبلت جولدا مايرسون رأى الملك عبد الله[٣].

---

(١) الإخوان المسلمون – ١٤ إبريل ١٩٤٨.

(٢) مجلة شؤون فلسطينية – حنة شاهين – حرب العام ١٩٤٨ رؤية عربية وعالمية مراحل الحرب – ص ٧٣.

(٣) عبد الله التل: كارثة فلسطين – جـ ١ – ط ١ – دار القلم – القاهرة – ١٩٥٩ – ص ٦٧.

ولكن بقرار الحكومة المصرية الاشتراك بقواتها النظامية غير الخلاف إلى اتفاق، خصوصًا بعد فشل موفوده "عمر الدجانى" إلى الولايات المتحدة الأمريكية، مطالبًا بالاعتراف به مع الاستعداد للاعتراف بالدولة الصهيونية بشرط تخليها عن القدس والجليل الغربى والضفة الغربية(١).

ويبدو أن هناك عاملاً آخر مهمًا أثر فى إقدام الملك عبد الله على الاتصال بالولايات المتحدة والوكالة اليهودية، ففى أثناء الاتفاق على تعديل المعاهدة الأردنية البريطانية، لعقد معاهدة دفاع مشترك، عرض "توفيق أبو الهدى" على مستر "بيفن" إدارة شرق الأردن للأراضى العربية وفقًا لقرار التقسيم بعد جلاء القوات البريطانية عنها وعبر "أبو الهدى" عن كرمه الزائد بإعلان أن الجيش العربى الأردنى لن يحتل غزة والجليل مع أنهما من حصة العرب، وهذا يفسر أن الانسحابات العسكرية للجيش الأردنى من عدد من مناطق فلسطين كان أمرًا متفقًا عليه(٢).

فجاء فى البلاغ العسكرى الرسمى رقم ٨ الصادر عن قيادة قوات المتطوعين للجبهة الجنوبية يوم ١٤ مايو عام ١٩٤٨: "انسحبت قوات الجيش العربى المرابطة حول غزة فدخلت قوات المتطوعين إليها فورًا واحتلت تل المنطار وأصبحت قوات المتطوعين تسيطر على طريق غزة – رفح.."(٣).

ويبدو أن نية بريطانيا كانت متجهة لإعطاء قطاع غزة لمصر لما تمثله من مركز استراتيجى عظيم الأهمية فهى تعد مفتاح فلسطين من جهة الجنوب وبإمكان مصر إقامة خط دفاعها الأول فيه، كما تندر أسباب الاختلاف على جانبى الحدود المصرية – الفلسطينية من الناحية الطبيعية والإنسانية. حيث نجد فى خان يونس

---

(١) د. يوسف صايغ: ملف القضية الفلسطينية – ص ٢٦.

(٢) محمد عزة دروزة: القضية الفلسطينية ومراحلها – جـ ٢ – المكتبة العصرية – بيروت – ١٩٦٠ – ص ٣٠.

(٣) محفظة رقم (٤) – ١ – ٢٦ / س ج / ٢٢ – ملف د – بلاغ رسمى رقم ٨ صادر عن قيادة المتطوعين بالجبهة الجنوبية بفلسطين يوم ١٤/٥/١٩٤٨.

ودير البلح المناظر نفسها التى نلقاها فى ريف مصر والعادات واللهجات والعواطف نفسها التى تقرب بين القطرين الشقيقين وتجعل منهما وطنًا واحدًا بفضل الروابط التاريخية والطبيعية والدينية[١].

ففى تقرير لقيادة اللواء الجنوبى بفلسطين – غزة – للواء "سليمان عبد الواحد سبل" المتطوع لقيادة جنوب فلسطين والذى تم رفعه إلى رئيس الديوان الملكى فى ١٨ إبريل عام ١٩٤٨ يذكر فيه" دعانى رئيس بلدية غزة لتناول الشاى فى داره مخبرًا إياى بأنه قائد الجيش الإنجليزى سيكون معنا للتعرف، لأن المواقع الدبلوماسية تحول دون زيارته لى فى مقر عملى فلقد استفدت فعلاً من هذه الجلسة الصغيرة والمنطقة الآن بين أعداء أربعة: الفوضى واليهود والإنجليز والأردن، ولم يخص المنطقة من وسائل الدفاع أى شىء يذكر غير الأسلحة الشخصية التى ابتاعها الأهالى واللجنة القومية من حسابهم الخاص والسبب فى إهمال هذه المنطقة هو أنهم جعلوها من نصيب مصر، وعقيدة الأهالى أنفسهم أن مصر هى الوحيدة التى تستطيع الأخذ بيدهم.. وعندئذ تنجو فلسطين وتنجو مصر"[٢].

وترجع رغبة بريطانيا فى إعطاء قطاع غزة لمصر مقابل عدم إثارة قضية جلاء القوات البريطانية عن منطقة قناة السويس.

ولأن الملك عبد الله كان يرى أن استرجاع غزة من يد اليهود أهون عليه من استرجاعها من يد المصريين لذلك اتجه للاتصال بالوكالة اليهودية، حيث كان يعلن دائمًا رغبته فى الحصول على جزء من القدس وغزة بدلاً من النقب؛ لأن غزة مهمة له تجاريًا بينما لا يرى فى النقب إلا صحراء جرداء وكان قرار تسلمه النقب فى مشروع برنادوت مراضاة للبريطانيين وليس مرضاة له وهذا ما جاء

---

(١) السيد فرج: جيشنا فى الميدان – ط ٢ مطبعة التوكل القاهرة ١٩٤٩ ص ٢٦، ٤٣، ٤٥.
(٢) محفظة رقم (١٢) – حديث رقم ٥ – إدارة المخابرات الحربية – تقرير من قيادة اللواء الجنوبى – فلسطين – غزة عن حالة المنطقة الجنوبية بفلسطين إلى رئيس الديوان الملكى فى ٨ إبريل ١٩٤٨.

على لسان السفير الأمريكى "جيمس مكدونالد" أول سفير للولايات المتحدة فى إسرائيل فى مذكراته بعنوان "بعثتى فى إسرائيل" حيث ينسب السفير إلى الملك عبد الله الآتى:

"كان الملك عبد الله يتقدم بطلبات عقد صلح مع إسرائيل فى أعقاب هدنة رودس مباشرة والحصول على غزة بدلاً من النقب وتقسيم القدس بين إسرائيل مكتفيًا بالأحياء القديمة منها ونية إسرائيل نحو الأردن جيدة على الرغم من هجومها على العقبة فى مارس ١٩٤٩، ولعل اهتمام البريطانيين الخاص بالنقب بدلاً من القدس وغزة، كان من العوامل التى جعلت الملك عبد الله يتصل بالإسرائيليين فى معزل عن البريطانيين، لأنه خاف أن يعارضوا تخليه عن النقب للإسرائيليين من أجل غزة والقدس القديمة"(١).

من ذلك يتضح عدة أمور:

١ – أهمية النقب بالنسبة إلى مصر كخط دفاع أول عنها من جهة الشرق.

٢ – أهمية النقب بالنسبة إلى بريطانيا لتأمين وجودها فى منطقة قناة السويس، ومن ثم لن تسمح لمصر بالسيطرة عليها وإن كانت تسمح لها بالسيطرة على قطاع غزة، فلم يكن له من الأهمية مثل صحراء النقب بأكملها، ومن ناحية أخرى أن الأمر لا يضيرها فى شىء مادامت التزامات المعاهدة المعقودة بين مصر وبريطانيا ستمتد إلى الأرض الجديدة حيث كان يرى مستر "بيفن" ضرورة بقاء "صحراء النقب" فى الأيدى العربية، حتى يكون هناك اتصال بين مصر وشرق الأردن ولا مندوحة من ترك الجليل الغربى فى يد اليهود، وأن يكون "ميناء حيفا ومنطقة العقبة" تحت إدارة مشتركة بين العرب واليهود – وذلك بعد أن تمكن اليهود من السيطرة على النقب(٢).

---

(١) أنيس صايغ: الهاشميون وقضية فلسطين – ص ٢٨٥.
(٢) محفظة رقم (٢٥٨) أحاديث حسين سرى فى ٢٢ أغسطس ١٩٤٩٩.

٣ – أهمية النقب بالنسبة إلى اليهود، فدونها لا تقوم الدولة اليهودية فهى الحصن المنيع إزاء تعرضها لأى هجمات كما أن السيطرة عليها تكسب صاحبها امتداد السيطرة إلى المنطقة المجاورة من شبه جزيرة سيناء.

٤ – موقف شرق الأردن تجاه مصر ورفضها أن يكون لمصر وجود فى فلسطين بل وعزلها عن المنطقة العربية، وحاجة شرق الأردن لمخرج أو ميناء إلى البحر.

لذلك حرص مؤتمر أنشاص على إقرار الحقيقة الآتية بالإجماع لأخذها فى الاعتبار:

١ – إن فلسطين قطر عربى، وأن مصيره مرتبط بمصير دول الجامعة العربية، ومن ثم ضرورة العمل على مساعدته لنيل استقلاله ليكون عضوًا سواء فى الجامعة أو هيئة الأمم المتّحدة.

٢ – إن الصهيونية خطر داهم ليس لفلسطين بل للبلاد العربية، ومن ثم ضرورة استقلال فلسطين وتشكيل حكومة تضمن حقوق جميع سكانها دون تفريق بين عنصر أو مذهب[١].

لذلك جاء من ضمن قرارات المؤتمر العربى فى بلودان ٨ يونيو عام ١٩٤٦، تأليف هيئة بمثابة حكومة فلسطينية من جمال الحسينى وإميل الخورى من اللجنة العربية العليا وأحمد حلمى والدكتور توفيق حسين الخالدى من الجبهة الوطنية.

ب – لجوء مفتى فلسطين إلى مصر وموقف أهالى فلسطين من الملك فاروق:

تصادف لجوء مفتى فلسطين مع انعقاد مؤتمر بلودان ٨ يونيو عام ١٩٤٦، ورحب الملك فاروق بلجوئه إلى مصر، فى حين رأى إسماعيل صدقى – رئيس الوزراء – لا مانع من لجوئه بشرط عدم الاشتغال بالناحية السياسية[٢].

---

(١) تقرير لجنة التحقيق النيابية فى قضية فلسطين – تقرير اللواء الركن إسماعيل صفوت – ملحق رقم ٢ – مطبعة الحكومة – بغداد – ص ٥٣ – ٥٤.
(٢) د. عايدة سليمة: مصر والقضية الفلسطينية – ص ٥٥ – ٥٦.

حيث وجد الملك فاروق فى لجوء المفتى "أمين الحسينى" فرصة جيدة بالنسبة إليه، تحقق له شعبية بين عرب فلسطين، باعتبار المفتى يمثل غالبية الشعب الفلسطينى ويظهر الملك فاروق بأنه أكثر المساندين للقضية الفلسطينية، ويذكر كريم ثابت – المستشار الصحفى للملك فاروق – فى هذا الشأن: "كان يعلم – الملك فاروق – مقدمًا أنه سيذهب إلى عابدين – المفتى – فى الساعة السابعة من مساء يوم ذهابه إليه، فارتدى ملابسه وانتظر فى مكتبه ليمثل الرواية التى روتها الصحف فى الغد"[(١)].

كما أصدر فاروق أمرًا بعدم إقامة الاحتفالات ومعالم الزينة فى عيد الميلاد الملكى مواساة لفلسطين وتقديرًا لحالتها وشعورها[(٢)].

ويمكن تحديد معالم تلك السياسة المرسومة وفق ما جاء فى مذكرة رئيس مجلس الشيوخ إلى النقراشى باشا، التى تتضمن رأى رجال القانون الدولى فيما يتخذ من إجراء لدخول الجيوش المصرية والاحتلال الموقت لفلسطين بعد نشر الصحف أن الوفود العربية رفضت إنشاء دولة عربية فى فلسطين تشبه الدولة التى ينتظر أن يعلنها اليهود، قال عزام: "لقد افترضنا أن ينشئ اليهود دولة لهم فى ١٥ مايو ١٩٤٨ ووافقنا على إنشاء إدارة مدنية عربية تحت رعاية الجامعة العربية لتعمل بالتعاون مع القوات العسكرية التى تحتل فلسطين، ولكن وجدنا أن إدارة مدنية تنشأ تحت رعاية الجامعة العربية لا تكون لها أى صفة دولية فالجامعة العربية ذاتها ليست لها شخصية دولية معترف بها عالميًا، والإدارة التى تؤلف فى ظلها لا تعتبر حكومة ولا دولة ولا يكون لها فى نظر القانون الدولى وجود".

ولتصحيح الأوضاع اقترح أولاً: أن يعلن بعض رجال فلسطين استقلال بلادهم ويصدرون تصريحًا بذلك، يذكرون فيه أنهم ممثلو الشعب الفلسطينى

---

(١) كريم ثابت: عشر سنوات مع فاروق ١٩٤٢– ١٩٥٢ – ص ٥٣.
(٢) محفظة رقم (٤) – ١ – ٢٥ / س ج/ ملف أ – بخصوص تأمين مصر لحدودها الشرقية – تقرير عن زيارة محمد حيدر باشا بناء على أمر ملكى لمنطقة العريش فى ١٧ فبراير ١٩٤٨.

ومجتمعون فى هيئة مؤتمر قومى تعلن للملأ أن فلسطين دولة مستقلة ذات سيادة وأن رئيس الدولة هو.. رئيس الحكومة هو.. (ومع هذا النص وثيقة إعلان استقلال الولايات المتحدة الصادرة فى ١٥ نوفمبر ١٧٧٧).

ثانيًا: تعلن الدول العربية اعترافها بالدولة الفلسطينية دولة مستقلة ذات سيادة، كما تعلن اعترافها بحكومتها، وقد استقر القانون الدولى على أن الاعتراف بأى دولة أجنبية يدخل فى صميم أعمال السيادة وهو غير مشروط بأى شروط.

ثالثًا: تطلب الحكومة الفلسطينية المعترف بها نجدة الدول الصديقة طلبًا رسميًا تذكر فيه نوع المساعدة العسكرية والمالية والاقتصادية.

رابعًا: إذا دخلت القوات العسكرية المصرية وغيرها الأراضى الفلسطينية، استجابة لدعوة حكومتها المعترف بها يكون وضعها الدولى صحيحًا ما دامت برضا حكومتها [١].

وبذلك يمكن تفسير تمسك الملك فاروق بمساندة المفتى حتى يتم إعلانه رئيسًا لدولة فلسطين المستقلة ثم يطلب مساندته، ومن ثم يحقق ما يرجوه من إقامة دولة عربية مستقلة على الحدود المصرية - الفلسطينية لتحقيق أمن وسلامة مصر، ومن جهة أخرى تتحقق له الزعامة العربية ويمكنه ذلك من إقامة وحدة بين مصر وفلسطين على غرار وحدة مصر والسودان برضى أهل فلسطين، ويفوت على الملك عبد الله فرصة تحقيق مشروعه التوسعى وإقامة الدولة اليهودية.

ويمكن تتبع نتائج سياسة الملك فاروق ومساندته للمفتى "أمين الحسينى" من موقف أهالى فلسطين منه بخاصة جنوب فلسطين، فعقب لجوء المفتى إلى مصر أرسلت الهيئات والجمعيات العربية المختلفة فى فلسطين، البرقيات إلى كبير الأمناء، معربة عن شكر عرب فلسطين لحماية الفاروق لمفتيهم، واستقبل الملك فاروق "مطران الروم الكاثوليك" فى فلسطين ورحب به وتناقش معه فى قضية

---

(١) محفظة رقم (١٣٣١) - مذكرة رئيس مجلس الشيوخ إلى النقراشى باشا عن "ما يجب أن يتخذ من إجراء لدخول الجيوش المصرية والاحتلال الموقت" - فى ١٣ مايو ١٩٤٨.

فلسطين، وحينما عاد المطران إلى القدس نشرت الصحافة: " إنه حين غادر قصر عابدين شعر بأن قضية فلسطين تسير فى طريق النجاح بخطى واسعة ما دام هناك الفاروق كملك لمصر وعندما يلتقى مع المسؤولين البريطانيين يتحدث عن أبعاد القضية، ويذكر أن الاضطرابات لها انعكاسات على مصر والدول العربية ويؤكد ضرورة العمل على الاستقرار فى فلسطين" إلى جانب إطلاق اسمه على كثير من أبنائهم(١).

وفى أثناء زيارة الفريق محمد حيدر باشا لمنطقة العريش فى ١٧ فبراير عام ١٩٤٨ بناءً على الأمر الملكى من الملك فاروق القائد الأعلى لتفقد الأمور بها بعد صدور قرار التقسيم فى ٢٩ نوفمبر عام ١٩٤٧ والشروع فى تنفيذه، أوضح فى تقريره الذى رفعه إلى الملك فاروق عند عودته من تفتيشه لكتيبة السيارات التابعة لسلاح الحدود الملكى المعسكرة برفح أنه عندما وقف فى انتظاره فى نقطة بوليس رفح جاء وفد فلسطينى من مدينة خان يونس، وعلى رأس هذا الوفد "عبد الرحمن العزة" رئيس بلدية خان يونس، وارتجل قاسم أفندى العزة سكرتيرها كلمة رفيعة عبر فيها عما يكنه أهل فلسطين من حب لمصر ولملكها جاء فيها: "خان يونس البلد الأول على الحدود المصرية - الفلسطينية، ذلك البلد الذى كان له شرف الانتماء إلى الدولة المصرية فى التاريخ القديم جاء بدافع من إخلاصه ليعبر عن شعور فلسطين العميق لما تقدمه مصر لها من مساعدة أخوية وفعالة بتوجيه عناية الفاروق وتطلب رعايته"(٢).

ولم يقتصر شعور أهالى فلسطين على وفد خان يونس، فمن خلال تقرير البكباشى محمد نوح من إدارة المخابرات العربية واليوزباشى عصام حلمى المصرى قائد قوة الحراسة بقنصليتى القدس وحيفا أوضحا: "بمجرد وصول الحرس المصرى

---

(١) د. لطيفة سالم: فاروق وسقوط الملكية فى مصر ١٩٣٦ – ١٩٥٢ – ص ٧٨٤.
(٢) محفظة رقم (٤) – ١ – ٢٥ / س ج / ملف أ – بخصوص تأمين مصر لحدودها الشرقية – تقرير زيارة محمد حيدر باشا بناء على أمر ملكى لمنطقة العريش فى ١٧ فبراير ١٩٤٨.

إلى بئر سبع طار الخبر إلى لواء الخليل أقرب البلاد العربية إليها، وبمجرد أن رأى الأهالى مقدمات العربات يتقدمها قنصل مصر العام بفلسطين العربية يرفرف عليها العلم المصرى، حتى أطلقت الأهالى الأعيرة النارية من مدافع التومى والمسدسات والبنادق ابتهاجًا بمقدم الحرس المصرى، وشعر الفلسطينيون بحب عميق للملك فاروق وقد زاد هذا الشعور عقب التجاء سماحة المفتى لمصر على الرغم من أن هذه القوات جاءت لحماية الحدود المصرية وحراستها"[1].

ومن الجدير بالذكر يرجع إرسال هذه القوات لحراسة قنصليتى مصر فى القدس وحيفا بعد إعلان رياسة الهاجانا الانتقام من الدول التى تساعد فلسطين فى تهديد قناصلها، وما نشرته جريدة "هابوكر اليهودية" عن ذلك بقولها "إن القنصلية المصرية العامة فى القدس كانت أول قنصلية عربية ظفرت بموافقة حكومة فلسطين على إحضار قوة مصرية مسلحة للمحافظة على دارها"، وكان هذا التهديد الصهيونى نتيجة لإعلان جلاء القوات البريطانية وانتهاء الانتداب البريطانى"[2].

كما جاء فى رسالة أخرى من محمد يونس الحسينى إلى الملك فاروق بعد دخول الجيش المصرى أرض فلسطين: "إننا نرى أن خير حل لحفظ فلسطين عربية إسلامية أن نعود إلى العهود السابقة فتلحق بمصر.. وأن خير سبيل للإبقاء على سلامة وعروبة فلسطين أن يصبح الجنوب منا الممتد إلى الطريق بين القدس ويافا مديرية مصرية تدين بالولاء للملك فاروق لوجود روابط بين مصر وفلسطين حتى أن عددًا من الملوك المصريين أوصوا بأن يدفنوا فى جوار المسجد الأقصى، ووقعت معركة عين جالوت التى كسرت فيها جيوش مصر التتار ٦٦٤هـ،

---

(١) محفظة رقم (١٢) – حديث رقم ٥ – إدارة المخابرات الحربية – مذكرة إلى وزير الدفاع من البكباشى محمد نوح من إدارة المخابرات الحربية واليوزباشى عصام حلمى المصرى قائد قوة الحراسة بقنصليتى القدس وحيفا فى ٢٣ فبراير ١٩٤٨.

(٢) الكتلة ٢١ يناير ١٩٤٨

والواقع أن لولا مصر لم يكن فى الوجود قطر إسلامى عربى اسمه فلسطين منذ أيام الحروب الصليبية"[١].

ويذكر "رونالد كامبل" أهداف سياسة الملك فاروق فى مساندته للمفتى": إن أفكار الملك وأمين عام الجامعة ارتكزت على التصدى لمشروع سوريا الكبرى لاعتقادهما أن بريطانيا مؤيدة للمشروع، لإزاحة مصر من زعامة الجامعة العربية"[٢]، ما يعنى أن بريطانيا كانت تنظر إليها كنوع من أنواع التنافس على زعامة المشرق بين الأسرة العلوية والهاشمية[٣].

- **موقف القصر من إحياء مشروع سوريا الكبرى فى أثناء عمل لجنة التحقيق الدولية الخاصة بفلسطين:**

كانت مسألة عرض بريطانيا موضوع فلسطين علـــى الأمم المتحـــدة، ليس إلا مناورة للبقاء فى فلسطين ومحاولة للبحث عن حل لحماية مصالحها فى الشرق الأوسط وقناة السويس، خصوصًا أن عام ١٩٤٧ قد شهد انتفاضة الشعب المصرى مطالبًا انجلترا بالجلاء والتخلى عن قواعدها العسكرية فى البلاد، وبذلك أصبحت بريطانيا تنظر بكثير من الأمل إلى توطيد قواعدها العسكرية فى فلسطين[٤]. وكادت بريطانيا تصل لحل مع اليهود لولا التدخل الأمريكى الذى زاد من تعقيد القضية، لذلك رفعت القضية إلى هيئة الأمم المتحدة لتأتى بمشروع جديد يلغى ما قبله، وبناءً على طلب بريطانيا عقدت الجمعية دورة طارئة فى إبريل ١٩٤٧، وبانتهاء دورة إبريل وافقت الجمعية على الاقتراح البريطانى الخاص بتشكيل لجنة تحقيق دولية خاصة بفلسطين ومهمتها دراسة القضية على الطبيعة، فطافت بمعسكرات

---

(١) محفظة رقم (١٢) – حديث رقم ٥ – رسالة مرسلة من محمد يونس الحسينى إلى الملك فاروق – القاهرة – ٢٦ مايو ١٩٤٨.

(٢) د. لطيفة سالم: فاروق وسقوط الملكية ١٩٣٦ – ١٩٥٢ – ص ٨٠٦.

(٣) د. عايدة سليمة / مصر والقضية الفلسطينية – ص ٥٧.

(٤) محمد فيصل عبد المنعم: فلسطين والغزو الصهيونى – ص ٢٠٠.

اللاجئين اليهودية فى أوروبا والتعرف على وجهات نظر الدوائر العربية فى الدول التى تتأثر مباشرة بمصير فلسطين مثل مصر(١).

إحياء مشروع سوريا الكبرى فى أثناء عمل لجنة التحقيق الدولية الخاصة:

وفى ذلك نشر الملك عبد الله كتابًا أبيض عن السياسة التى يتبعها بعد الحرب، ويتضمن الوعد بإنشاء دولة سوريا الكبرى التى تتألف من شرق الأردن وسوريا وفلسطين، وشمل مئات من الوثائق التى تبرر أن دولة سوريا الكبرى التى تضم فلسطين وشرق الأردن كانت الفكرة الأصلية التى ترمى إليها حركة استقلال الدول العربية، بحسب ما وعدت به بريطانيا والده الملك حسين ملك الحجاز والتى كانت هدف الثورة التى قام بها العرب ضد الترك، كما شملت نداءات موجهة إلى الملك عبد الله من رعايا سوريين وفلسطينيين يطلبون فيها من الملك أن يقوم بواجبه نحو العالم العربى فينشئ دولة سوريا الكبرى(٢).

الواقع أن نشر الكتاب الأبيض الذى يحتوى على آمال الملك عبد الله القديمة، ليس إلا مناورة قصد من ورائها الدعاية بطريقة غير مباشرة إلى تنفيذ المشروع البريطانى الذى يرمى إلى تقسيم فلسطين إلى منطقتين إحداهما عربية والأخرى يهودية، وهيمنة السياسة البريطانية العليا على مقاليد الحكم فيها، ومن الملاحظ أن الكتاب الأبيض، الذى أصدره الملك عبد الله، مغاير للمشروع القديم مغايرة جوهرية، حيث استبعد منه لبنان فى هذه المرة، بعد أن كان لبنان جزءًا من المشروع القديم الذى نودى فيه بإدماج سوريا ولبنان وشرق الأردن وفلسطين تحت تاج واحد(٣).

---

(١) د. عايدة سليمة: مصر والقضية الفلسطينية – ص ١٥٤.
(٢) الأهرام – ٩ مايو ١٩٤٨.
(٣) الكتلة – ١٥ مايو ١٩٤٧.

وقد أثار المشروع اعتراض دوائر السياسة المصرية لإدراكها مدى خطورة مشروع سوريا الكبرى على قضيتها وأمن وسلامة مصر، فقد جاء في مذكرات الملك عبد الله أن المشروع **يقضي** بـــ:-

١ – وحدة البلاد السورية قبل دخول الجامعة بناءً على وعد الإنجليز له، ويحظى بحماية بريطانيا.

٢ – تصغير لبنان وتحويله إلى وطن طائفي مستقل عن المجموعة العربية.

٣ – يجب إبقاء الاحتلال البريطاني للسودان.

٤ – لا ضرورة لإقامة كيان عربي موحد مستقل في ليبيا.

٥ – يجب القبول بتواصي اللجان البريطانية لفلسطين وإبعاد مصر والسعودية عن السوريين واللبنانيين، وكان يعارض أي تكتل عربي لا يكون هو أساسه[١].

ويرجع اعتراض الملك فاروق على مشروع سوريا الكبرى:

١ – لأنه يؤدي إلى انقسام دول الجامعة، فمراجع العراق العليا توافق على المشروع موافقة تامة، إلى جانب أن تنفيذ المشروع برئاسة الملك عبد الله الموالي لبريطانيا يتحتم عليه عقد معاهدة تحالف مشترك تؤثر إلى حد كبير عند اتخاذ أي قرارات خاصة بدول الجامعة؛ لأن كتلة الملك عبد الله ستتمتع دائمًا بالغالبية عند اتخاذ القرارات وستكون مؤثرة في تسيير دفة الأمور التي تحركها من خلف الستار المعاهدة السياسية البريطانية، من ناحية أخرى سيمنح المشروع حكمًا ذاتيًا لليهود ومن ثم تظهر لهم دولة ذات أهداف توسعية، وسيؤثر حتمًا في النهاية في القضية المصرية باستمرار بقاء القوات البريطانية في منطقة قناة السويس حماية لمصالحها[٢]،

---

(١) أنيس صايغ: الهاشميون وقضية فلسطين ص ٣١١.
(٢) الأهرام – ٤ مايو ١٩٤٧.

وهذا ما صرحت به المقامات العسكرية البريطانية بأن وجود جيوشها فى منطقة القنال ليس تبريرًا مؤقتًا، ويتعذر عليها الخروج من هذه المنطقة[1].

٢ – سياسة الملك عبد الله المناهضة لسياسة مصر القومية التى تسعى إلى استمرار وحدة النيل وتأمين جبهتها من جهة الغرب – ليبيا.

٣ – تأييد بريطانيا لمشروع سوريا الكبرى، حيث تسعى بمختلف الوسائل إلى إدماج الأقطار السورية فى وحدتها الطبيعية الجغرافية السابقة، فى حين يسعون إلى تجزئة وحدة وادى النيل الجغرافية من أجل المحافظة على سلامة الإمبراطورية، من هنا جاء اعترافهم الصورى باستقلال شرق الأردن فى مارس ١٩٤٦ وجعلهم من هذا الإقليم الصحراوى الصغير، الذى لا يتجاوز عدد سكانه مديرية من المديريات المصرية، نواة لوحدة عربية كبيرة[2].

وعقب نشر الكتاب الأبيض عقد تحالف فى مايو ١٩٤٧ بين العراق وشرق الأردن الذى يتضمن الاتفاق على الأمور الآتية:

١ – أن يسود بين مملكة العراق والمملكة الأردنية أخوة وتحالف والتفاهم التام فى الشؤون التى لهما فيها مصلحة المملكتين.

٢ – يتعهد الفريقان المتعاقدان بألا يقوم أى منهما بأى تفاهم أو اتفاق مع فريق ثالث على أى أمر يضر بمصلحة الفريق الآخر من شأنه تعريض سلامة مملكته أو مصالحها للأخطار والأضرار.

---

(١) وزارة الداخلية: إدارة المطبوعات – رقابة الصحف الشرقية – النشرة الشرقية رقم ١٦ لسنة ١٩٤٧ – خلاصة أخبار الصحف الشرقية العربية – يوم السبت ٩ مايو ١٩٤٧ – بيروت فى ٢٦ إبريل ١٩٤٧ – ص ١ – ٢.
(٢) مصر – ٣١ مارس ١٩٤٧.

٣ – إذا أدى نزاع بين أحد الفريقين المتعاقدين ودولة ثالثة إلى حالة يترتب عليها خطر وقوع الحرب، ففى هذه الحالة يوجه الفريقان الساميان المتعاقدان مساعيهما لتسوية النزاع بوسائل سليمة.

٤ – فى حالة وقوع اعتداء على أحد الفريقين من جانب دولة ثالثة على الرغم من المساعى المبذولة، يتعهد الفريقان بالرد على ذلك الاعتداء وتعتبر من أعمال الاعتداء:

أ – إعلان الحرب.

ب – استيلاء دولة ثالثة على أراضى أحد الفريقين بقوة مسلحة ولو دون إعلان الحرب.

جـ – هجوم دولة ثالثة بقواتها البرية أو البحرية أو الجوية على بلاد أحد الفريقين أو على قواته البرية أو البحرية أو الجوية ولو دون إعلان الحرب[١].

وأشارت جريدة "التايمز" إلى: "أن عقد المعاهدة من شأنه أن يساعد فى اتساع نفوذ الهاشمين ولا يستبعد اندماج العراق وشرق الأردن معًا آخر الأمر ما أثار قلق مصر"[٢]، لتوافق السياسة الخارجية لشرق الأردن والعراق على عدم تأييد مطالب مصر وترحيب الدوائر البريطانية باتحاد شرق الأردن والعراق معًا؛ لأن ذلك يوجد فى العالم العربى كتلة تتطلع بريطانيا للركون إليها[٣]، لذلك صرحت الدوائر السياسية المصرية بأن بريطانيا تقوم بتنفيذ مخططها بإثارة العرب بعضهم ضد بعض بتحريض الملك عبد الله بإقامة ملك واسع له، وتحريض رئيس وزراء

---

(١) الكتلة – ١٢ مايو ١٩٤٧.
(٢) الكتلة – ٢١ يناير ١٩٤٧.
(٣) وزارة الداخلية: إدارة المطبوعات – رقابة الصحف الشرقية – النشرة الشرقية رقم ٧ لسنة ١٩٤٧ – خلاصة أخبار الصحف الشرقية العربية – فلسطين ١٦ فبراير ١٩٤٧.

العراق كى يصرح بأن العراق لا تؤيد مصر فى قضية السودان عند هيئة الأمم المتحدة، وإبلاغ حكومة شرق الأردن شفهيًا وزارة الخارجية المصرية أن حكومة شرق الأردن تعد مشروع سوريا الكبرى جزءًا من برنامجها القومى ولا يمكن التخلى عنه بأى حال من الأحوال، لذلك ترى الدوائر المصرية أن تحقيق مشروع سوريا الكبرى لا يتم دون إسالة دماء عربية(١).

رد فعل مصر: إرسال كريم ثابت كمبعوث ملكى للملك عبد الله لحمله على وقف تصريحاته الخاصة بمشروع سوريا الكبرى:

يذكر – كريم ثابت – المستشار الصحفى للملك فاروق: "كان الملك عبد الله فى تلك الأثناء قد أكثر من تصريحاته عن مشروع "سوريا الكبرى" وهو المشروع الذى كان يرمى به إلى إدماج الأردن وسوريا فى دولة واحدة تحت تاجه واستاءت الدوائر المصرية.. وأعلنت استنكارها لكل محاولة يراد بها المساس باستقلال سوريا وكيانها وحدودها ونظام الحكم فيها.. سافرت إلى عمان كمبعوث ملكى بطائرة الملك الخاصة.. لأتكلم مع العاهل الأردنى فى موضوع الدعوة التى ينشرها لمشروع "سوريا الكبرى" وكلمته بصراحة تامة، فدافع عنه بحماسة عظيمة وقال فى ختام دفاعه: "إن تنفيذه على كل حال يتوقف على مشيئة الشعب السورى، وبعد مجهود كبير تمكنت من إقناع جلالته بوقف تصريحاته عنه وإرجاء كل كلام فى صدره إلى ما بعد الانتهاء من قضية فلسطين، ولما اتفقنا على ذلك رجوت منه أن يملى على ما أقوله لفاروق.. فأملى على رسالة تعهد فيها بوقف التحدث عن مشروع سوريا الكبرى حتى تحل قضية فلسطين، ولما انتهى من إملائها رجوت من جلالته أن يتوجها بإمضائه"(٢).

---

(١) وزارة الداخلية: إدارة المطبوعات – رقابة الصحف الشرقية – خلاصة أخبار الصحف الشرقية العربية – الأيام السورية ١٩ ديسمبر ١٩٤٧، النهار اللبنانية ١٨ فبراير ١٩٤٧.

(٢) كريم ثابت: عشر سنوات مع فاروق ١٩٤٢ – ١٩٥٢ – ص ١٩٤ – ١٩٧.

وعندما قدمت لجنة التحقيق الدولية الخاصة بفلسطين فى سبتمبر ١٩٤٧ مشروعين للتقسيم[١]، عقد المؤتمر الأردنى الذى دعى إليه "حزب النهضة العربية" لتحقيق الوحدة السورية طبقًا لميثاق الشعب السورى عام ١٩٢٠ وأرسل إلى الشعب السورى تحياته وناشد الدول غير السورية أن تلزم الحياد الدقيق من هذه الدعوة القومية التى لا تتناقض مع ميثاق الجامعة العربية وتهدف إلى وضع خطة عملية حازمة لإنقاذ عرب فلسطين من الخطر الصهيونى[٢].

كما أيد الملك عبد الله إنشاء دولة يهودية فى فلسطين على أن ينضم القسم العربى منها إلى شرق الأردن لتكوين الدولة الهاشمية، ما دام مشروع سوريا الكبرى يلقى معارضة قوية من باقى البلاد العربية، على أن يقوم جيشه باحتلال مراكز متفق عليها بمجرد نشوب الثورة تحت ستار المحافظة على الأمن بقيادة جلوب باشا وهو جيش معد إعدادًا حديثًا[٣].

وقد لوحظ أن مشروع "سوريا الكبرى" يثار دائمًا فى أوقات تتفق بشكل غريب والفترات الحرجة التى تجتازها الدول العربية ما يدل دلالة واضحة على أن هذا المشروع موعز به من دولة أجنبية وأنه لا يرمى إلا إلى خلق جو من الاستياء فى الدول العربية فى الوقت الذى هى فى أشد الحاجة إلى توثيق علاقاتها[٤]، من ناحية أخرى يأتى مخالفًا لجميع التقاليد الدبلوماسية والقانون الدولى، ومنها ميثاق جامعة الدول العربية الذى تنضم إليه شرق الأردن، كما هو مناف لميثاق هيئة الأمم المتحدة الذى تسعى شرق الأردن إلى الانضمام إليه، فكانت النتيجة شعور العالم الخارجى بأن الشعوب العربية منقسمة على نفسها[٥].

---

(١) د. عايدة سليمة: مصر والقضية الفلسطينية – ص ١٥٥.
(٢) الكتلة – ١٥ سبتمبر ١٩٤٧.
(٣) محفظة رقم. (١٥٨) أرشيف سرى رقم ١٣٩ / ١٤٢ / ١ – ٣ – هيئة الأمم المتحدة القضايا. فلسطين وعرضها على الهيئة ١٩٤٧/٩/٢١.
(٤) الجماهير – ٢٨ ديسمبر ١٩٤٧.
(٥) الكتلة – ٣ سبتمبر ١٩٤٧.

وقد أيدت الصحف اليهودية، اعتباطًا، ما وصفته "ارتباكًا سياسيًا يسود الحكومة العربية بشأن مشروع سوريا الكبرى"[1]، ويحبذونه لموافقة الملك عبد الله على تقسيم فلسطين.

رد فعل مصر إزاء ما بدا فى الجمعية العامة من اتجاه نحو التقسيم وتأييد الملك عبد الله له:

فى أثناء انعقاد مؤتمر عالية ٧ – ١٠ أكتوبر ١٩٤٧ للنظر فيما تتخذه الدول العربية من مواقف إزاء اتجاه الجمعية العامة نحو إقرار التقسيم، حضر المفتى على متن طائرة مصرية بإيعاز وتدبير من الملك فاروق ليحول دون اتخاذ قرار فى غياب ممثل عن عرب فلسطين، وظهر جليًا مدى الانقسام العربى بين الكتلتين الهاشمية ممثلة العراق والأردن من ناحية، ومصر والسعودية من ناحية أخرى اللتين كانتا تؤيدان فكرة كيان فلسطين له جيش تحت قيادته، ونجح الوفد المصرى فى حمل اللجنة العسكرية على قبول تمثيل فلسطينى بها وهو صبحى أبو خضرا بما يتفق مع ميثاق الجامعة[2].

---

(١) الكتلة ٢٨ أغسطس ١٩٤٧.

(٢) عارف العارف: النكبة – نكبة بيت المقدس والفردوس المفقود – جـ ١ – المكتبة العصرية – بيروت ١٩٥٢ – ص ١٥.

الفصل السادس

موقف القصر من قرار التقسيم ١٩٤٧ وقرار الاستعداد للتقدم شرقًا

- زيارة الفريق محمد حيدر باشا وزير الدفاع الوطنى لمنطقة العريش بناء على أمر ملكى فى ١٧ فبراير ١٩٤٨.
- وأسبابها:

أ - تقرير لجنة فلسطين الصغرى.

ب - رسالة الملك عبد الله إلى الملك فاروق فى ٥ فبراير ١٩٤٨.

- أهم توصياته وقراراته:

١ - استخدام القوة الموجودة بالعريش للتقدم شرقًا (غزة - بئر سبع) لواء غزة.

٢ - جمع المعلومات عن الحالة العامة بجنوب فلسطين ومدى تأثيرها فى العمليات الحربية.

٣ - غيار القوات الموجودة بمعسكر التدريب بالعريش كل ثلاثة أيام.

- الموقف العربى والدولى من مصر إزاء تسليحها للمفتى.
- رد فعل مصر إزاء الموقف الدولى والعربى:

أ - الإعداد للتقدم شرقًا.

ب - قرار الاستعداد العسكرى دون علم السلطات العليا (الحكومة المصرية والبرلمان) للاشتراك فى العمليات الحربية بعد ١٥ مايو ١٩٤٨ (نهاية الانتداب البريطانى).

- تولى مصر القيادة الجنوبية للمتطوعين فى فلسطين.

ـ موقف القصر من قرار التقسيم ١٩٤٧ وقرار الاستعداد للتقدم شرقاً:

- **زيارة الفريق محمد حيدر باشا وزير الدفاع الوطنى لمنطقة العريش بناء على أمر ملكى:**

بناء على قرار التقسيم فى ٢٩ نوفمبر عام ١٩٤٧ بادر مجلس الأمن إلى تشكيل لجنة خماسية من الدول الصغرى التى وافقت على التقسيم من بوليفيا والدنمارك وبنما والفلبين وتشيكوسلوفاكيا، وهى هيئة تنفيذية موقتة للجمعية العامة.

وفى أواخر يناير ١٩٤٨ رفعت تلك اللجنة تقريرها بضرورة تشكيل جيش دولى يتولى مهمة تنفيذ قرار التقسيم **ويرجع ذلك إلى أسباب عدة:**

١ – عدم تعاون الحكومة البريطانية معها، خصوصًا بعد أن أعلنت موقفها أنها لن تسمح بتدخل أى سلطة سواء تابعة للأمم المتحدة أو لأى دولة أخرى، ما دام الانتداب قائمًا ومستمرًا فى إدارة المناطق التى تحتلها قواتها دون أى مشاركة إلى أن يحين وقت نهاية الانتداب[١](*).

٢ – إن الحالة السائدة فى فلسطين نظام شبه عسكرى "تحصينات"، أسلاك شائكة ودوريات مستمرة بالعربات المدرعة، وأصبح حظر التجول وقانون الأحكام العرفية شيئًا مألوفًا نتيجة للصدام بين بريطانيا واليهود والعرب[٢]، واحتجاج اللجنة لدى بريطانيا لدخول متطوعين ومطالبة شرتوك بسرعة تشكيل الحكومة اليهودية وتموينها بالسلاح والذخيرة لمواجهة تسرب المتطوعين[٣].

وبإصدار اللجنة تقريرها، أرسل الملك عبد الله للملك فاروق عن طريق الوزير المفوض كمال الدين صلاح رسالة فى ٥ فبراير ١٩٤٨ يقول فيها: "إن قرار

---

(١) صلاح العقاد: قضية فلسطين المرحلة الحرجة ١٩٤٥– ١٩٥٦ – ص ٥٢.
(*) انظر الملحق رقم (٧).
(٢) مناحيم بيجن: الإرهاب، ترجمة معين أحمد محمود – ط٢ – دار المسيرة – بيروت – ١٩٨٨ – ص ١٥٢ – ١٥٣.
(٣) البلاغ – ٢٧ يناير ١٩٤٨.

هيئة الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين قد صدر، وشكلت اللجنة التى ستتولى تنفيذه والدول العربية لا تزال باقية فى هيئة الأمم المتحدة التى لم تنسحب منها والتقسيم قد تم تنفيذه فعلاً بحكم الواقع، ففى المناطق اليهودية توجد قوات يهودية مسلحة وهيئات بلدية تباشر فعلاً سلطات الحكم التام، وفى الجزء العربى يقوم حكم شبه عربى تتولاه هيئات من المقاومة العربية، أما الإنجليز فسينسحبون من فلسطين فى الموعد الذى حددوه، عندئذ سيكون اليهود أحرارًا فى منطقتهم وسوف تفد عليهم السفن بالمهاجرين بالأسلحة فمن الذى سيعترض طريق هذه السفن ويحول دون وصول هذه الإمدادات من الرجال والسلاح؟ وواجب على كرجل عربى حماية الأماكن المقدسة فى فلسطين، ومن جهة أخرى فمن واجبى أن أنظر إلى مستقبل هذه البلاد – يقصد شرق الأردن – فنحن لا موانئ لنا إلا العقبة على البحر الأحمر فإذا سقطت فلسطين فى يد اليهود فكيف لنا أن ننفذ إلى البحر ونتصل بالعالم الخارجى وكيف يمكن أن نعيش؟ هل نشق سردابًا تحت الأرض لنصل إلى البحر؟ إن المسألة بالنسبة لنا حيوية جدًا أكثر مما هى بالنسبة إلى باقى الدول العربية"[1].

ويرجع اتجاه الملك عبد الله إلى إرسال تلك رسالة فى تلك الفترة إلى أمور عدة:

١ – عودة المفاوضات المصرية – البريطانية، التى كانت تثير قلق الملك عبد الله من أن يسفر عنها إعطاء الملك فاروق جزءًا من فلسطين إرضاء له مقابل استمرار وجود القوات البريطانية فى منطقة قناة السويس، خصوصًا مع تلك الظروف الدولية وانقسام العالم إلى معسكرين وظهور الحرب الباردة التى لا تعتمد على الأسلحة بقدر اعتمادها على السيطرة على مناطق استراتيجية، تكفل لكل منهما تهديد مصالح المعسكر الآخر[2]، معنى ذلك مخاوف الملك عبد الله من ازدواجية السياسة البريطانية.

---

(١) محمد حسنين هيكل: العروش والجيوش – ص ٥٤ – ٥٦.
(٢) البلاغ – ٣ ديسمبر ١٩٤٧.

٢ – مخاوف الملك عبد الله من أن تقوم ضجة إعلامية فى البلاد العربية، إذ بدأ فى تنفيذ قرار التقسيم من جهته وأن تتولى مصر قيادة الرأى العام العربى ضده، وذلك كفيل بعدم تحقيق ما كان يصبو إليه، إلى جانب طمعه فى حسن الجوار مع مصر[١].

وفى الوقت نفسه جرى اتفاق بين توفيق أبو الهدى والمستر بيفن حول ما ستكون عليه الأمور بعد جلاء القوات البريطانية ونهاية الانتداب وكأنه يذكره باتفاق قد تم بينهما، قائلاً: "إن اليهود فى فلسطين قد أعدوا حكومة.."، فقاطعه بيفن: "إن الشئ الوحيد المعقول ضم القسم العربى إلى شرق الأردن على شرط ألا تتجاوز حدود القسم العربى ولا تحاول الاقتراب مما هو مخصص لليهود، خصوصًا بعد فشله فى الوصول إلى اتفاق مع الملك فاروق بشأن مصير فلسطين".

الواقع أن نجاح بريطانيا فى الاتفاق سواء مع الملك فاروق أو الملك عبد الله كان فى مصلحتهما، فهو يكفل حماية المصالح البريطانية فى منطقة الشرق الأوسط ويضمن عدم خروجها من فلسطين أو مصر، بل وتمتد التزامات المعاهدة المعقودة معهما إلى الأراضى الجديدة.

وبوصول تفاصيل الاتفاق بين الملك عبد الله وبريطانيا إلى الملك فاروق عن طريق حافظ وهبة مستشار "الملك عبد العزيز"، بأن الملك عبد الله ضالع فى ترتيب مع الإنجليز[٢]، وبناء على تقرر فى مؤتمر القاهرة ٧ – ١٦ فبراير ١٩٤٨ باتفاق جميع الأعضاء على التزامهم بالقرار المتخذ فى عالية بلبنان ٩ أكتوبر ١٩٤٧، باتخاذ الاحتياطات العسكرية على حدود فلسطين وضرورة اشتراك القوات النظامية فى قرار الحكومة البريطانية بالتخلى عن الانتداب فى ١٥ مايو ١٩٤٨ وموعد

---

(١) عاصم محمد على حسنى: حكومة عموم فلسطين وضم الضفة الغربية للأردن ١٩٤٨–١٩٥٠ – رسالة ماجستير – أجيزت بآداب عين شمس – ٢٠٠١ – ص ٤٣.
(٢) محمد حسنين هيكل: العروش والجيوش – ص ٤٠ – ٤٢.

جلاء آخر فرقة من قواتها فى أغسطس ١٩٤٨، وشروع مجلس الأمن فى تنفيذ قرار الجمعية العامة فى ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧.

- أهم توصياته وقراراته:

١ - استخدام القوة الموجودة بالعريش للتقدم شرقًا (غزة - بئر سبع) لواء غزة:

أمام تلك الظروف الدولية كلها، تعهد الملك فاروق للفريق محمد حيدر وزير الدفاع الوطنى بزيارة منطقة العريش لبحث سبل استكمال النقص فى وحداتها وسد حاجاتها والاستعدادات للتقدم إلى غزة - بئر سبع، دون علم الحكومة المصرية على الرغم من معارضة ذلك لسياستها، وبينما كانت ترى الحكومة خطورة التورط فى أى مغامرة حربية وتفضل تشجيع المتطوعين وإمدادهم بالسلاح دون اشتراك القوات النظامية، وهى حجتها فى نزاعها مع بريطانيا، فى حين نظر إليها الملك فاروق على أنها الوسيلة الوحيدة للحفاظ على عرشه.

- زيارة الفريق محمد حيدر باشا وزير الدفاع الوطنى منطقة العريش:

وبناء على الأمر الملكى توجه الفريق محمد حيدر باشا فى ١٧ فبراير عام ١٩٤٨ إلى منطقة العريش مصطحبًا معه عددًا من مديرى وقواد ومندوبى رئاسات أسلحة الجيش، وكان فى انتظارهم محافظ سيناء ورجال الإدارة بها وقواد الوحدات المعسكرة بمنطقة العريش.

وخطب فيهم حيدر باشا: "حضرات ضباط حامية العريش بل حامية جبهة مصر الشرقية.. إن مصر قادمة على أوقات يجب على بنيها وبالأخص رجال الجندية أن يتضافروا لرفع شأن بلادهم.. ولا يمكن لمصر أن ترفع رأسها وتتباهى بأنها زعيمة الشرق إلا إذا كبر جيشها، وإننى أعلن أن هذا الجيش سيكبر ويرقى

ويزداد عدده ويستكمل عتاده ليتبوأ المكانة اللائقة به، ويشرفه أن يكون الملك فاروق هو قائده الأعلى".

وبعد إجراء التفتيش على جميع الوحدات المعسكرة بمنطقة العريش أوصى بالآتى:

أولاً – أمر بإرسال جهاز كبير للإذاعة للترفيه عن الضباط وبحث مشروع معاونة الضباط ماليًا؛ لأن الضباط الذين تحضرهم المنية كثيرًا ما يتركون وراءهم عائلات فى حاجة إلى المعونة المادية، وإنشاء "فرقة البيع" فى ثكنات العريش رغبة فى تيسير الحصول على مستلزمات الضباط العسكرية وإعداد الترزية لتفصيل ملابسهم بأجور معتدلة.

ثانيًا – وبعد تفتيش كتيبة السيارات التابعة لسلاح الحدود الملكى المعسكرة برفح وسرية سلاح المهندسين، تبين له أن المراقبة الفعالة لخط الحدود تستلزم الآتى:

أ – إقامة السلك الشائك على خط الحدود الذى ينتهى عند الكيلو ٤١ حيث يدخل الطريق المرصوفة فى حدود فلسطين، فيسير فيها قرابة ٣٠ كيلو مترًا حتى بلدة العوجة، ثم يتجه غربًا نحو ١٢ كيلو مترًا حتى يقطع الحدود المصرية مرة أخرى عند نقطة العوجة المصرية، إلى جانب إجراء الإصلاحات اللازمة للأكشاك التى يقطنونها.

ب – تعزيز نقطة الحراسة ومدها بالسيارات الكافية، وذلك بأن تكون لقوة العريش مقدمة فى رفح، قوامها سرية سيارات مدرعة وسرية بنادق مشاة وفصيلة مدافع ماكينة، وما يلزم لهذه القوة من جماعات للشؤون الإدارية والخدمات[1].

---

(١) انظر الملحق رقم (٨).

جـ- شراء مخلفات الجيش البريطانى فى رفح بعد جلائه من ماكينات المياه العذبة وخزاناتها وغيرها مما يلزم القوات المصرية.

يتضح من توصيات الفريق محمد حيدر باشا:

١ - حرصه على إظهار الاهتمام بضباط الجيش المصرى وتوفير حاجاتهم وإعدادهم معنويًا للمهمة الملقاة على عاتقهم، وضمانًا لولائهم باعتبارهم القوة الوحيدة التى سوف يعتمد عليها الملك فاروق فى تحقيق مخططه فى فلسطين.

٢ - أنه وضع خطته العسكرية إلى حين انتهاء الانتداب البريطانى، بأن يستعد بتعزيز وتقوية الحدود المصرية استعدادًا للتقدم شرقًا إلى فلسطين.

وبعد الانتهاء من تفتيش جميع الوحدات المعسكرة فى العريش، خطب فى الكتيبة التاسعة مشاة: "إننى فى هذه الزيارة قد شعرت بارتياح، كما شعرت بانقباض وكان ارتياحى لما بدا لى من الروح الوثابة التى شاهدتها ولمستها فيكم وفى جنودكم، أما الانقباض الظاهر ففى العدد والعتاد، ولذلك قررت تشكيل لجنة من قواد ومندوبى جميع الرئاسات والأسلحة والوحدات بمنطقة العريش لبحث سبل استكمال النقص فيها من وجهة العمليات والإمدادات والتموين".

وبالفعل تألفت لجنة من الضباط المختصين من رئاسة الجيش والسلاح الجوى والبحرى الملكى والتى أنهت عملها بإعداد خطة للدفاع عن الحدود الشرقية وتناولت المواضيع الآتية:

أ - الخطة الاستراتيجية العامة للدفاع عن الحدود الشرقية.

ب - تقدير القوات اللازمة لتنفيذ هذه الخطة.

جـ - تشكيل القوات اللازمة للتنفيذ.

د - إعداد الخطط التكتيكية لتنفيذ الخطة الاستراتيجة العامة.

ولإمكان البت فى هذه المواضيع رؤى البدء على الفور بتشكيل جماعات منتخبة من ضباط أركان الحرب لتقوم بالدراسات التفصيلية الآتية:

أ – دراسة جغرافية وطبوغرافية لأرض سيناء، خصوصًا طرق المواصلات ومناطق الدفاع والأراضى، الصالحة لاستخدام القواعد المدرعة والأراضى الصالحة لهبوط القوات المنقولة بالجو وأجزاء الشاطئ الصالحة لعمليات إنزال الجنود.

ب – دراسة وسائل المواصلات وطاقتها.

جـ – دراسة قناة السويس ومنطقتها وتأثيرها فى العمليات الاستراتيجية والتكتيكية دراسة مستفيضة.

د – دراسة تاريخ وطبائع الأهالى وقبائل منطقة الحدود الشرقية لمعرفة مدى تأثيرهم فى العمليات.

ولما كانت تلك الدراسات تستلزم ما يلى:

أ – الوقوف على اتجاه السياسة العامة للدولة.

ب – الحصول على جميع المراجع من كتب ورسائل وتقارير تبحث فى تاريخ وجغرافية هذه المنطقة وما يجاورها وتطورات الحوادث الجارية.

جـ – الحصول على خرائط أرضية وجوية ذات مقاييس مناسبة لمنطقة الحدود الشرقية وما يجاورها.

لكن نظرًا لعدم استقرار سياسة الحكومة المصرية المتعلقة بهذا الموضوع، رؤى أن أسلم الحلول إعداد مشروع بتقدم مجموعة من كتيبة مشاة والأسلحة المعاونة لها، حيث يضع قائد القوة خطته التكتيكية والإدارية ويرسم سياسة تدريب قواته، وتدير رياسة الجيش جميع حاجات هذه القوة وإعداد مشروعات لتعزيزها، وبالفعل طلب من قائد القوة اللواء أحمد محمد على المواوى – إعداد مشروع التقدم إلى لواء (غزة – بئر سبع)[(١)].

---

(١) محفظة رقم (٤) – ١ – ٢٥ / س ج / ملف أ – بخصوص تأمين مصر لحدودها الشرقية – تقرير زيارة محمد حيدر باشا بناء على أمر ملكى لمنطقة العريش فى ١٧ فبراير ١٩٤٨.

ويتضح من ذلك أن قرار التقدم شرقًا (غزة – بئر سبع) جاء دون علم الحكومة المصرية التى تقوم بدورها باستشارة البرلمان ليقوم بتلبية مطالب الجيش، التى تتلخص فى الآتى:

أ – الحصول على العربات المطلوبة.

ب – التصرف فى موقف الذخيرة .

جـ – العمل على سد الحاجات الإدارية وما يلزمها من التصديقات المالية

د – تخفيف مطالب السلطات المدنية[1].

حيث كان النقراشى باشا قد قرر فى ذلك الوقت عدم الاشتراك الفعلى لمصر فى الحرب؛ لأن مصر تكتفى بالمعونات الأدبية والمادية لأهالى فلسطين وتكتفى بإيجاد فرق مصرية على حدود فلسطين وتوحيد الخطط، ورأيه العسكرى هو احتلال حيفا ويافا بواسطة الأمم العربية، ويقصد بذلك عدم احتلال المدينتين ولكن محاصرتهما بالمدافع لمنع وصول المراكب إلى الميناءين.. إذ كان يعتقد أنه لا فائدة مطلقًا من الدخول فى الحرب وأبواب هذين الميناءين مفتوحة للإمدادات التى تصل إلى اليهود من أمريكا وروسيا[2].

وأيضًا من بين تحفظات النقراشى لعدم التدخل العسكرى للقوات النظامية المصرية:

١ – النقص الشديد فى أسلحة وتدريب وتنظيم الجيش المصرى.

٢ – أن القوات البريطانية تحتل قواعد فى منطقة القناة ولذلك يتعذر مجابهتها في فلسطين، باعتبارها صاحبة الانتداب والمسؤولة عن حفظ الأمن

---

(١) محفظة رقم (٤) – ١ – ٢٦ / س ج / مذكرة مرفوعة من اللواء موسى لطفى من العمليات والمخابرات إلى رئيس هيئة أركان حرب الجيش بالنيابة فى إبريل ١٩٤٨.

(٢) محفظة رقم (٢٥٨) – أحاديث حسين سرى باشا ووزير الخارجية فى أغسطس ١٩٤٩

والنظام، والاقتصار على التظاهر عسكريًا بحشد الجيوش المصرية على الحدود المصرية - الفلسطينية.

٣ - احترامه للشرعية الدولية بعدم الإقدام على أى خطوة تتعارض مع نص أو روح ميثاق هيئة الأمم المتحدة، وعن ذلك يقول: "لأننا وقد قبلنا الذهاب إلى هذه المنظمة يجب أن تكون فى حدود القواعد التى تتبعها الدول عند عرض قضايا على هذه المنظمة"[١]، حيث كان يضع فى اعتباره النتائج الدبلوماسية والحربية المترتبة على التدخل العسكرى المصرى[٢].

على أي حال تنفيذًا لما أقرته اللجنة باستخدام القوة الموجودة بالعريش للتقدم شرقًا إلى لواء غزة (غزة - بئر سبع).

وبناء على أمر وزير الدفاع الوطنى "محمد حيدر" عقد مؤتمر لبحث سبل استكمال النقص فى وحدات منطقة العريش وسد حاجاتها من وجهة العمليات والإدارة والتمرين برئاسة موسى لطفى مدير العمليات الحربية وعضوية مندوبى رئاسة الجيش وقوات وحدات العريش، على أساس تكوين مجموعة كتيبة مشاة ومعها الأسلحة المعاونة وتناول الموضوعات الخاصة بالعمليات الحربية من حيث:

أولاً - وقاية القوة:

أ - بتأمين الشاطئ بعمل دوريات لحراسة الشاطئ باستخدام الطوافتين "الأمير فاروق"، "والأميرة فوزية"، ولكن قائد القوة أصر على ضرورة استخدام

---

(١) د. عايدة سليمة: مصر والقضية الفلسطينية - ص ١٦٠.
(٢) محفظة رقم (٤) - ١ - ٢٦ / س ج / ٢٣ مذكرة مرفوعة من وكيل وزارة الخارجية إلى وزير الدفاع الوطنى فى ٢٧ إبريل ١٩٤٨ بمناسبة ما سيتقرر من اشتراك فرق مصرية من الجيش.

اللنشات السريعة لضمان استمرار المراقبة والوقاية، وتشكيل لجنة من الجيش والبحرية والطيران لبحث هذا الموضوع.

ب - الدفاع الجوى: رؤى أن المدفعية المضادة للطائرات كافية للدفاع عن المطار فقط، أما الدفاع الجوى عن منطقة المع سكرات فقد رؤى الاكتفاء بالتروب الثقيل المضاد للطائرات، لرفع الروح المعنوية بين القوات ومعاونة سرب طائرات السلاح الجوى الملكى فى تنفيذ أمر تحريم الطيران فوق العريش.

ج - الإنذار المبكر باقتراب الطائرات: وذلك باستخدام أجهزة الرادار، وقد رؤى مضاعفة الجهود للحصول على هذه الأجهزة من الخارج.

د - مراقبة الحدود: تعزيز النقط الموجودة ومدها بوسائل النقل الكافية وربطها بوسائل المواصلات.

ثانيًا: تشكيل وتسليح وحدات القوة: باستكمال قوة سلاح الفرسان الملكى لتكون كتيبة سيارات مدرعة كاملة.

ثالثًا - أعمال المساحة:

نظرًا لقلة نقط المساحة ولخلو المنطقة من النقط الشهيرة، تقرر أن يقوم القسم الجغرافى بإقامة نقط مساحة متفرقة تساعد فى أعمال المدفعية وتكليف مصلحة المساحة بطبع خرائط فلسطين مقاس ١: ١٠٠,٠٠٠.

رابعًا - الموضوعات الخاصة بالتدريب، فقد تقرر اتخاذ التدابير الآتية:

أ - استكمال الوحدات لتدريبها الانفرادى بمحطاتها الأصلية قبل سفرها للعريش للدخول على الفور فى التدريب المشترك.

ب - ضرورة توافر العدد اللازم من الضباط ذوى المؤهلات الخاصة حسب حاجات كل وحدة.

جـ - استكمال وحدات العريش للتدريب المشترك بمعسكر العريش حتى مرحلة مجموعة الكتيبة.

د - تكليف سرب السلاح الجوى بالعريش بالتعاون مع المدفعية المضادة للطائرات بقصد التدريب.

خامسًا - الموضوع الخاص بالإمدادات والتموين، تقرر اتخاذ التدابير الآتية:

أ - أن تكون الأسلحة والمعدات والمهمات ووسائل النقل فى محطة العريش تامة وصالحة للعمل بصفة مستديمة، وتنفيذًا لذلك فكل قطعة لا يمكن إصلاحها بصيانة العريش تستبدل بأخرى فورًا دون إتمام إصلاحها بالورش الرئيسية بمصر.

ب - إنشاء قسم تشهيلات ونقطة بوليس حربى فى القنطرة شرق.

سادسًا - الشؤون المالية وقرار اتخاذ التدابير الآتية:

أ - الحصول على التصديق بتوسيع السلطات المالية لرئيس الإمدادات والتموين.

ب - الحصول على التصديق بمنح قواد الوحدات سلطة شراء قطع غيار السيارات من السوق المحلية فى حدود مبلغ معين فى حالة عدم وجودها بالمخازن.

جـ - الحصول على التصديق بخصم طلبات الوحدات من سلاح المهندسين على اعتماد التدريب، وقدم اللواء موسى لطفى إيضاحًا لتلك الفقرة كالآتى: "المقصود من هذه الفقرة أن تخصم تكاليف الطلبات التى تتقدم بها الوحدات بالعريش إلى المهندسين والأشغال، (مثال) إنشاء مخازن ذخيرة أو إقامة أكشاك على اعتماد التدريب باعتبار أن هذا المعسكر هو معسكر تدريب"[1].

---

(١) محفظة رقم (٤) - ١ - ٢٦ / س ج / ملف (أ) - مؤتمر لبحث سبل استكمال النقص فى وحدات منطقة العريش برئاسة موسى لطفى مدير العمليات الحربية.

يتضح من تلك الإجراءات أن الاستعدادات كانت تجرى داخل الجيش للتقدم شرقًا (غزة – بئر سبع) دون مساعدة الحكومة المصرية وبمثابة اكتفاء ذاتى، بتكملة مرتبات الوحدات من معدات وأسلحة وأفراد على حساب باقى وحدات الجيش الأخرى، وتفسير أى خطوة لتزويد القوات الموجودة بالعريش يدخل فى نطاق استكمال النقص وسد احتياجات معسكر تدريب العريش المكلف بتأمين الحدود الشرقية لمصر.

– دراسة تاريخ وطبائع الأهالى فى المنطقة المجاورة لمصر – المنطقة الجنوبية لفلسطين – وتطورات الحوادث لمعرفة مدى تأثيرها فى العمليات الحربية:

نتيجة لإصرار بريطانيا على إنهاء انتدابها فى ١٥ مايو عام ١٩٤٨ وسحب آخر جندى من جنودها فى أول أغسطس ١٩٤٨، قررت اللجنة السياسية للجامعة العربية التزام جميع الأعضاء بالقرار المتخذ فى جلسة مجلس الجامعة العربية المنعقد فى عالية بلبنان ٩ أكتوبر عام ١٩٤٧ باتخاذ الاحتياطات العسكرية على حدود فلسطين، وتنفيذ المقاطعة الاقتصادية، خصوصًا مع الحكومتين الإنجليزية والأمريكية نظرًا لما تتمتعان به من امتيازات نفطية فى المنطقة[1].

فأعلنت بريطانيا على لسان وزير دفاعها: "إن بريطانيا ستواصل إرسال الأسلحة إلى الدول العربية طبقًا للالتزامات التى تفرضها عليها معاهداتها معها ولكننا مع ذلك على استعداد لإعادة النظر فى الالتزامات التى تفرضها علينا معاهداتنا مع الدول العربية إذا ظهر أن الأسلحة التى نرسلها إليها تحولت إلى فلسطين وأرسلت كميات من الذخيرة ومدافع الهاون لمصر.."[2].

---

(١) البلاغ – ٢٥ فبراير ١٩٤٨.

(٢) تقرير لجنة التحقيق النيابية فى قضية فلسطين – الملحق ب – تقرير اللجنة العسكرية رقم ١١٨/ ٢٧ أو المؤرخ فى ١٩٤٨/٢/٨ ومرفوع إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية – ص ١٣٧ .

ويبدو من ذلك الإعلان المشروط من جانب بريطانيا أنها أرادت ألا تعطى فرصة للولايات المتحدة الأمريكية برفع حظر إرسال الأسلحة إلى الشرق الأوسط.

وأمام تلك القرارات عمدت شركة البترول العربية الأمريكية وشركة ستاندرد أويل نيوجرسى وشركة سوكونى فاكوم إلى الضغط بشدة على وزارتى الخارجية والدفاع، بغية حمل حكومة الولايات المتحدة الأمريكية على تعديل سياستها، وأكدت هذه الشركات أن التقسيم يهدد بالخطر منشآت البترول الأمريكية فى الشرق الأوسط والضرورة تقضى بإيجاد حل آخر لمشكلة فلسطين، وذلك بعد أن قام مستر "جيمس ترى درتش" نائب شركة البترول العربية الأمريكية برحلة دراسية فى الشرق الأوسط، واجتمع مع عبد الرحمن عزام وبحث معه إمكانية تحويل منطقة تل أبيب إلى منطقة على غرار دولة الفاتيكان، وأمام حيرة أمريكا بين الأمور الآتية:-

١ - خوف الجيش الأمريكى بشأن البترول.

٢ - أصوات الناخبين اليهود خصوصًا فى نيويورك التى تعد الغالبية.

٣ - خوفها من تدخل الجيش الأحمر ونشر الشيوعية فى منطقة الشرق الأوسط[١].

ظهرت بوادر تراجعها بتقديم المندوب الأمريكى اقتراحًا بتأليف لجنة خماسية من أعضاء مجلس الأمن الدائمين لاطلاع المجلس على تطورات القضية الفلسطينية وإبداء التوصيات[٢].

وفى ظل تلك الظروف؛ تلقى القناصل العرب فى القدس رسائل من اليهود يهددونهم فيها بالانتقام، لمساعدة الدول العربية لعرب فلسطين[٣].

---

(١) البلاغ - ١٩ فبراير ١٩٤٨.
(٢) الكتلة - ١٣ فبراير ١٩٤٨.
(٣) الكتلة - ٢٨ فبراير ١٩٤٨.

وبناء على الاقتراح الأمريكى باتخاذ كل حكومة الاحتياطات اللازمة ومنها إرسال قوة لحراسة قنصليتها، كانت القنصلية المصرية العامة فى القدس أول قنصلية عربية ظفرت بموافقة حكومة فلسطين على إحضار قوة مصرية مسلحة للمحافظة على دارها[1].

وعهد إلى كل من البكباشى محمد نوح من إدارة المخابرات العربية واليوزباشى عصام حلمى قيادة الحراسة بقنصليتى القدس وحيفا، وإلى جانب مهمة جمع المعلومات عن الحالة العامة بفلسطين فيما يختص بالأمور الآتية:

١ – الحالة التى عليها العرب فى فلسطين.

٢ – استعدادات اليهود لقيام دولتهم والنزاع العربى المنتظر.

٣ – السياسة البريطانية فى فلسطين.

وفى ٢٣ فبراير ١٩٤٨ رفعا تقريرهما عما تمكنا من جمعه، مستوفين بمعلوماتهما الأمور المطلوب التحرى عنها وقد قسما تقريرهما إلى الموضوعات الآتية:-

١ – الحالة التى عليها العرب فى فلسطين:

أ – شعور أهالى فلسطين تجاه الملوك العرب: فقد جاء فى تقريرهما أن الفلسطينيين يشعرون بحب عميق للملك فاروق ولمصر حكومة وشعبًا، وقد ازداد هذا الشعور عقب التجاء المفتى لمصر على الرغم من شعورهم بأن هذه القوات جاءت لحماية الحدود المصرية؛ لكنهم كانوا يأملون بأن تتمكن من القضاء على أوكار الصهيونية، أما بالنسبة إلى شـــرق الأردن فلا يطمئن عرب فلسطين للملك عبد الله

(١) الكتلة – ٢١ يناير ١٩٤٨.

ولا لجيشه لأغراضه ونواياه، أما بالنسبة للعراق فيطمئن الشعب العراقى وجيشه إلى عراقى ولكنهم لا يطمئنون لحكومته والوصى على العرش لقرابته وحسن تفاهمه مع الملك عبد الله[1].

ب - **القوات العربية المسلحة:** كانت تقدر بنحو خمسة آلاف وكان يمكن للعرب تجنيد مئة ألف إذا وجد السلاح[2]، لتصميمهم على التضحية بالمال والأنفس لنصرة قضيتهم.

حيث كان يعوز العرب الأسلحة الأوتوماتيكية التى تتناسب مع أسلحة اليهود كالبرن والتومى ومدفع الماكينة وكذا الهاون، ولهذا السلاح الأثر الفعال ضد المستعمرات اليهودية المستحكمة تمامًا عن القرى والمدن العربية، ويذكر عصام المصرى فى هذا الشأن أن: "الجميع يتلهفون على الحصول عليه مهما كلفهم ذلك.. وتبيع السيدات حليها أو ترهن مصاغها لشراء الأسلحة لرجالها للذود عن حياض بلادهم ضد الصهيونيين، ورغم وصول السلاح بكميات وفيرة من مصر إلا أنه ما زال غير كاف إلى جانب سيطرة السيارات المدرعة اليهودية على الطرق التى تصل الشمال بالجنوب ومضايقة المناطق الجنوبية فالطريق الموصل من بئر سبع إلى غزة ويافا كان تحت رحمة هذه السيارات الصهيونية"، لذلك طلب اليوزباشى عصام حلمى المصرى من وزير الدفاع الوطنى أن يدبر لهم من السلاح ما يؤثر فى هذه المصفحات ويشل نشاطها، خصوصًا أن نقص الأسلحة والذخائر له أثر سلبى فى تقرير مصر فى القضية الفلسطينية من الوجهة السياسية.

---

(١) محفظة رقم (١٢) - حديث رقم ٥ - إدارة المخابرات الحربية - قسم المعلومات - مذكرة "عن شعور عرب فلسطين نحو الدول العربية".

(٢) محفظة رقم (١٢) - حديث رقم ٥ - إدارة المخابرات الحربية - قسم الأمن - مذكرة " من مندوبها بالعريش فى ١٠ يناير ١٩٤٨".

جـ - التدريب والقيادة: كان ينقص العرب التدريب والخبرة في استخدام أسلحتهم والأرض، وكان يرى عصام حلمي: "لو أشرف على تدريبهم أناس مختصون، وأمكن تدريبهم في مكان بعيد عن الاضطرابات لأمكن استغلال روحهم المعنوية وشجاعتهم الطيبة".

كذلك كان يعوز العرب التدريب على أعمال النسف والتدمير وكيفية إزالة الأسلاك الشائكة وعمل فتحات فيها، مع تخليصها من مصايد المغفل التي كانت تتواجد بها أحيانًا والتغلب على تلافي الوقوع في شرك حقول الألغام.

د - عدم السرية: لأن من طبائع العرب الفخر الذي كان يسيء إليهم أحيانًا، فكلما أرادوا نسف غرض من الأغراض والهجوم على إحدى المستعمرات اليهودية أعلنوا عن عزمهم ما كان يساعد اليهود بمضاعفة الاستعدادات ومقابلة المهاجمة بدفاع قوي يكسر شوكة المهاجم مع تكبيده الخسائر الفادحة؛ فيضيع مبدأ المفاجأة وتكون النتيجة فشلاً ساحقًا للعرب.

هـ - هجمات العرب: ما هي إلا أنواع الهجمات اليدوية أو الفردية التي يقوم بها العرب دون سابق تنظيم أو قيادة مفكرة منظمة؛ ما يكون سببًا في تكبيدهم الخسائر، والمفروض الاحتفاظ بهذه القوة من الرجال والأسلحة لاستخدامها في المكان والوقت المناسب واستخدام مبدأي المناورة والخداع.

و - المدن العربية: كانت غير محصنة بعكس المستعمرات اليهودية لعدم وجود الأسلاك الشائكة والألغام وأكياس الرمل اللازمة لعمل هذه التحصينات، وإنما اكتفى العرب بسد الطرق الموصلة إلى مدنهم بعمل بوابات ومتاريس على الطرق، مع تفتيش العربات والتأكد من شخصيات المارين وعمل احتياطات مؤقتة للأمن وكان هذا غير كاف.

٢ – استعدادات اليهود لقيام دولتهم والنزاع العربى المنتظر فقد تضمن التقرير أيضًا بحث الأمور الآتية:

أ – القوات الصهيونية: تتركز فى الهاجانا وعددها ما يقرب ٥٠٠٠٠ رجل مدربين أكمل تدريب، ولديهم الأسلحة الصغيرة الأوتوماتيكية كالبرن ومدفع Sten والأخير كان يصنع بتل أبيب، وجميع المستعمرات الصهيونية كانت محصنة بالأسلاك الشائكة والألغام وبعضها كان يحوى أربع دشم خرسانة مسلحة للضرب منها بالبرن، كما يوجد وسط كل مستعمرة برج مرتفع للمراقبة وبه مزاغل لعدد كبير من الأسلحة الأوتوماتيكية يلجأ إليه السيدات والأطفال فى حالة الهجوم، فضلاً عن ذلك فإن جميع المنازل بداخل المستعمرة كانت محصنة بأكياس الرمل وبها مزاغل على المنافذ، على الرغم من كل هذه التحصينات فقد تمكن العرب أكثر من مرة من اختراقها، وجميع المستعمرات الجنوبية كان اتصالها باللا سلكى فقط، وفى حالة قطع هذه المواصلات أو تلفها يكون الاتصال بإشارات ضوئية متفق عليها بينها.

ب – طريقة تموين المستعمرة: كانت تزود المستعمرات بمأكل ووقود لنحو شهر، إن لم تكن أكثر، ومعظم المستعمرات بها مستلزمات من المآكل (المزارع – الرعى).

وكانت تستخدم الطائرات اليهـــوديـــة فى تموينها بما تحتاجه من التموينات أو الأسلحة أو الذخيرة أو الإمداد بالرجال حيث مهدت الأرض لنزول الطائرات.

وفى تلك الفترة – بعد صدور قرار التقسيم وموقف الدول العربية المجاورة لفلسطين منه – تم ترحيل النساء والأطفال من المستعمرات الجنوبية "لمنطقة النقب" إلى بلدة تل أبيب أو خارج فلسطين، لذلك حرصت القنصليتان المصريتان بالقدس وحيفا على عدم مساعدتهم فى منحهم جوازات سفر إلى القطر المصرى.

كما كان يوجد بكل مستعمرة نحو ٤٠٠ من الهاجانا للدفاع عنها، ومزودة بعربات مصفحة جهزت محليًا فى تل أبيب، ويتراوح عددها بين اثنين وثلاثة،

وكانت تستعمل فى إحضار المؤن والذخائر والتعيين إلى هذه المستعمرات عن طريق الجبل فى بعض الأحيان متجنبة المناطق العربية، وأحيانًا أخرى كانت تسير على الطريق العام إلى حيفا وغزة.. وهذه السيارات كانت عناء شديدًا لعرب الجنوب، كما اشترى اليهود كميات كبيرة من البصل من سوريا إلى تل أبيب ونقلوها كى يستعملوها فى عمل القنابل المسيلة للدموع أو الغازات الخانقة، كما كان كل يهودى يحتفظ فى منزله بكمامة واقية، وما كان يخشاه العرب هو استعمال الغازات الخانقة ضدهم وليس لديهم ما يقيهم منها.

وقام اليهود بعمل دروع من الصلب لجميع سيارات النقل التى تسير على الطرق العامة بفلسطين، خصوصًا التى تسير بين القدس وتل أبيب ويافا وحيفا والدروع على أجنابها بارتفاع رأس الجالسين بها، كما كانت توضع أمام السائق ألواح سميكة من الزجاج غير القابل للكسر تحيط بها شبكة من الأسلاك السميكة، وقد صنعت هذه الدروع بتل أبيب، أما عربات العرب فلم يجر بها تحصين، كما عمل اليهود على قطع مواصلات العرب بين القدس وجنوب فلسطين، بإقصاء العرب من منطقة الطالبية بالقدس وأرسلت إنذارات بضرورة الجلاء عنها وإلا تنسف دورهم ويقضى عليهم، وفعلاً رحل عنها عدد كبير من العرب، واليهود ليسوا بمهاجمين ولكنهم أصحاب مكر وخداع وقد برعوا فى أعمال النسف والتدمير، زد على ذلك كثرة التدريب ولا يستبعد عنهم القيام بشتى الحيل من بذل المال لضعاف النفوس أو تضحيتهم بشرفهم (استخدام النساء) نظير تنفيذ مآربهم شرطًا أن تكون بكل تكتم، وعلى الرغم من ذلك لا يجرؤ اليهود على منازلة العرب وجهًا لوجه، نظرًا لما لاقوه منهم من شجاعة.

وقد علق اليوزباشى عصام حلمى على تلك الترتيبات:

"وتدل ترتيبات اليهود على أن النية كانت مبيتة عندهم منذ أمد بعيد حتى يجىء اليوم الذى يتمكنون فيه من إنشاء دولة تجمع أشتاتهم، فعندما تنظر إلى

مستعمراتهم فى جميع أراضى فلسطين تراها قــد أقيمت على مرتفعات أو مـــواقع استراتيجية أو تكتيكية يمكنها التحكم تمامًا والإشراف على القرى وقطع المواصلات عنها".

جـ - **التسليح:** تمكنوا من الحصول على كمية وافرة من أنواع الأسلحة الأوتوماتيكية والعادية كالهاون ٣ بوصات والبرن ومدفع الماكينة (فى المستعمرات المهمة) والتومى والاستن والبندقية والألغام والقنابل اليدوية، كما كانت لديهم طائرات تستعمل فى مهاجمة القرى العربية بإلقاء بعض أنواع القنابل عليها.

د - **التدريب:** أ - برعوا فى تدريبهم على أعمال النسف والتدمير تحت ستار تغيير الزى بزى عربى أو ملابس عسكرية بوليس أو جيش، وللسيدات اليهوديات اليد الأكبر فى بعض الأوقات وذلك بوضع المتفجرات فى المكان المراد نسفه.

ب - سرقة بعض السيارات وتغيير معالمها بالمتفجرات والإتيان بها بجوار المبنى أو الجبهة المراد نسفها ثم تركها بعد إشعال الفتيل بها حتى تصيب الهدف.

ج - التضليل باستخدام أشياء يمكن إخفاء المتفجرات بها كأوعية الألبان، وكانت لديهم قوات بحرية تقوم بأعمال حراسة سفن المهاجرين وإدخالهم فلسطين باستخدام القوة عند الضرورة، كما كانت لديهم سرية جوية مهمتها الاتصال بين السرايا المتحركة على طرق النقب وأعمال الاستطلاع وربط المستعمرات المنعزلة.

٣ - السياسة البريطانية بفلسطين:

يذكر عصام حلمى: "لقرار الحكومة البريطانية الجلاء.. يتم تسريح الموظفين العرب واليهود من المصالح الرسمية.. ويتم بنشاط إجلاء جميع المهمات العسكرية البريطانية من فلسطين.. فبعضها أرسل بالحملات الميكانيكية إلى منطقة فايد.. والأخرى تم شحنها عن طريق ميناء حيفا إلى قبرص ومالطة.. والبلاد فى حالة

من الفوضى تكاد تكون بلا حكومة والبوليس البريطانى والعربى لا هم له إلا المحافظة على الحملات التى تمر بين المستعمرات اليهودية أو القرى العربية، والأهالى سواء من العرب أو اليهود يحمُلون السلاح علنيًا وعلى مرأى من رجال البوليس فى الشوارع العامة، والسياسة البريطانية تهدف إلى إذكاء نار الثورة بين العرب والصهيونيين، وبين جنود الجيش البريطانى عدد كبير يعطف على العرب ويمدونهم بالمساعدة بحكم نقمتهم على الصهيونيين".

وإزاء تلك الأوضاع المتردية فى فلسطين أرسل اليوزباشى عصام حلمى المصرى مذكرة إلى وزير الدفاع الوطنى طلب فيها ضرورة إنشاء قيادة فى الجنوب (منطقة النقب) على أن يعمل بها المصريون المتطوعون لمناسبة الجو والأرض ومشابهتها بالمناطق المتاخمة لحدود وادى النيل، وسرعة القضاء على المستعمرات الصهيونية الحديثة والمتاخمة لحدود مصر الشرقية خصوصًا أنهم كانوا يحتفظون بقواتهم وأسلحتهم وذخيرتهم للوقت الذى يرونه مناسبًا لاستخدامها فيه[١].

وقد أسس طلبه بناء على ما توصل إليه من النتائج الآتية:

١ – حاجة العرب الماسة إلى النجدة السريعة خشية انهيار مقاومتهم وضعف روحهم المعنوية.

٢ – سيزداد نشاط الصهيونيين بتوجيه ضربات قوية إلى العرب فى منطقة حيفا والقدس لكسر الروح المعنوية، كما وضعوا الخطط لاحتلال المرافق العامة والسيطرة على البلاد عقب جلاء الإنجليز مباشرة.

---

(١) محفظة رقم (١٢) – حديث رقم ٥ – مذكرة مرفوعة إلى وزير الدفاع الوطنى من البكباشى محمد نوح من إدارة المخابرات العربية واليوزباشى عصام حلمى المصرى قائد قوة الحراسة بقنصليتى القدس وحيفا فى ١٩٤٨/٢/٢٣.

الواقع أن المطالبة بضرورة وجود قيادة للجنوب كان أمرًا ضروريًا تقتضيه أمور عدة:

أولاً: انعدام الحالة الدفاعية لعرب فلسطين عن أراضيهم:

فقد سبق أن تقدم العرب بطلب المساعدة بالسلاح من مصر، عقب صدور التقسيم وشعورهم بخطورة موقفهم وبأنهم مجردون تقريبًا من كل سلاح وتنظيم، وكانت تتلخص مطالبهم من مصر:

١ – مدهم بالهاون ٣ بوصات تمكنهم من ضرب مدينة تل أبيب.

٢ – السماح بإرسال عشرة من رجالهم إلى محافظة سيناء بالعريش بحجة أنهم بوليس للمحافظة، على أن يقوم رجال الجيش المصرى بتدريبهم على استعمال الهاون ٣ بوصة.

٣ – نقل الجرحى العرب إلى الأراضى المصرية للعلاج والنقاهة.

٤ – إنشاء مركز لتدريب العرب، ويقوم رجال الجيش المصرى بتدريبهم لثقتهم العظيمة بضباطه.

كما طلب الدكتور الخالدى من قنصل مصر أن يتوسط لدى حكومته كى ترسل بأسرع ما يمكن كمية من السلاح ولوازمها إلى العريش، لتتولى الهيئة العربية العليا توصيلها من الحدود المصرية إلى داخل فلسطين وتسليمها للأهالى، وبالفعل أرسل القنصل العام إلى المسؤولين بضرورة مد عرب فلسطين بالسلاح لا بالنقود، وهذا ما جاء فى نص رسالته الآتية: "فإن منحت الدول العربية فلسطين نقودًا فمن أين تشترى الأسلحة ولا فائدة من أن يشترى عربى فلسطينى سلاحًا من عربى فلسطينى آخر؟! وإنما المفيد أن يشترى الأسلحة من خارج فلسطين وتتولى الدولة العربية شراءها سواء من مخلفات الجيش البريطانى أو من غيره، والاعتماد على الجيش العربى الأردنى لحماية البلاد العربية الفلسطينية التى أصبحت داخلة فى التقسيم اليهودى حسب التقسيم ولو مقابل ضم البلاد العربية الفلسطينية إلى

شرق الأردن خير من أن يصبح أكثر من أربعمئة ألف عربى فلسطينى تحت رحمة اليهود"(١).

واستجابة لطلب عرب فلسطين وتوصية القنصل العام المصرى بالقدس أرسلت مصر فى ٣١ يناير عام ١٩٤٨ حمولة أربعة لوريات من الأسلحة والذخائر والكساوى لتسليمها إلى العرب فى العريش لإرسال إلى فلسطين.

ثانيًا: انعدام الثقة المصرية بعرب فلسطين، فعلى الرغم من العطف المصرى على عرب فلسطين فإن التعامل معهم كان بحذر، بعد أن ضبطت محافظة سيناء خمسة من الأعراب منهم شخص يدعى بطرس الصاغ وكان يتجسس لحساب الحكومتين البريطانية والصهيونية(٢)، ومنهم من كان يبيع الأسلحة والأراضى لليهود، ويقوم كثير منهم بتهريب الأغذية إلى اليهود وهذه كانت تجارة رابحة لديهم، وقد حذر القائد "فوزى القاوقجى" مفوض مصر بدمشق "مصطفى السعدنى" من خطورة الاعتماد عليهم لافتقار الفلسطينيين لشخصية قوية تتولى زعامتهم، وانقسام زعماء فلسطين فيما بينهم، وتغليب العوامل الشخصية فى تصرفاتهم، ونجاح السياسة الصهيونية المرسومة لإضعاف معنويات العرب وإتلافها، ومساعدة الانتداب البريطانى للصهيونيين فى تنفيذ هذه الخطة بإحكام وعدم اهتمام الدول العربية بالقضية فى الوقت المناسب بصورة عملية(٣).

---

(١) محفظة رقم (١٢) – حديث رقم ٥ – تقريران لقنصل مصر العام بالقدس إلى الديوان الملكى فى ٨ ديسمبر ١٩٤٧، ٩ ديسمبر ١٩٤٧.

(٢) محفظة رقم (١٢) – حديث رقم ٥ – مذكرة خاصة لجميع الوحدات وعدد الضباط وقواد الأسلحة فى يناير ١٩٤٨.

(٣) محفظة رقم (١٢) حديث رقم ٥ – برقية المفوضية الملكية المصرية بدمشق – مصطفى السعدنى – فى ملحق المفوضية الملكية المصرية حول حديثه مع القائد العربى فوزى القاوقجى فى ٢٦ مايو ١٩٤٨.

لذلك اعتبر العرب بالجنوب طابورًا خامسًا ورؤى ضرورة إدخال عناصر مستنيرة تجيد اللغة العبرية سرًا بين اليهود[١].

ثالثًا: اهتمام اليهود بمستعمراتهم القريبة من الحدود المصرية - الفلسطينية، وهذا ما ذكره القائمقام حسين سرى عامر أركان حرب سلاح الحدود الملكى فى تقريره عن مقابلة تمت بينه وعبد القادر الحسينى بمكتب محافظ سيناء، حيث خرج من المقابلة بالمعلومات الآتية: "توجد أسلاك شائكة على الحدود بين مصر وفلسطين وتلى هذا منطقة مشتركة عرضها ٣ كيلو مترات بها معسكرات للجيش البريطانى، يتفرع الطريق من أبى عجيلة عابرًا الحدود مارًا بالمنطقة المشتركة ويسير داخـــل منطقـــة "الدنجور"، وعلى بعد ٣ كيلو مترات من الحدود المشتركة (٦ كيلو مترات من الحدود المصرية) كان يوجد عدد من المستعمرات اليهودية وتوجد إحداها على الطريق وهى زراعية وبها نحو ١٥٠ يهوديًا مسلحًا، كما كان يوجد فى جنوبها على بعد ٣ كيلو مترات مستعمرة أخرى بها ٢٥٠ يهوديًا وعلى ٢٧ كيلو مترًا جنوبًا مستعمرة أخرى بها نحو ١٠٠٠ يهودى مسلح، ويتفرع طريق آخر من أبى عجيلة (جنوب الطريق السابق) إلى بئر سبع حيث يمتد إلى عدد من المستعمرات اليهودية والأرض بين المستعمرات منبسطة، ولكن كان يوجد مرتفع على بعد نحو ٧٠ ياردة من المستعمرتين الأوليتين يسمى جبل الدنجور.

وكان يوجد حول غزة ثلاث مستعمرات يهودية كالآتى:

أ - بيت حانون على بعد ٩ كيلو مترات من غزة.

ب - دير سيند على بعد ١٠ كيلو مترات من غزة.

---

(١) محفظة رقم (١٢) - حديث رقم ٥ - إدارة المخابرات الحربية - قسم المعلومات - مذكرة عن عقد اجتماع يوم ٣١ أكتوبر ١٩٤٧ - بالعريش بمنزل محافظ سيناء وبعض الضباط القائمين بالحركة العربية بجنوب فلسطين.

جـ - هوج (سمسوم) على بعد ١٩ مترًا من غزة وبهذه المستعمرات نحو ٢٠٠٠ يهودى مسلح، وجميع المصانع اليهودية حول تل أبيب.

أما الطرق: فتوجد بفلسطين الطرق الآتية وجميعها مرصوفة وتصلح لسير الحملات وهى:

رفح.. يافا / رفح.. غزة / غزة.. بئر سبع / أبو عجيلة.. بئر سبع / بئر سبع.. الخليل / الخليل.. القدس / بئر السبع.. غزة / غزة.. يافا..[١].

رابعًا: السياسة البريطانية فى فلسطين، التى كانت تحث على النزاع المسلح بين العرب واليهود، وتغمض عيناها عن سرقات يقوم بها العرب من مستودعات الأسلحة الخاصة بالجيش[٢].

وما شجع أيضًا على الاضطراب والفوضى، تكرار إعلان بريطانيا إنهاء انتدابها فى ١٥ مايو ١٩٤٨ وموعد جلاء آخر فرقة من قواتها فى أغسطس ١٩٤٨ وأنها لن تقبل تدخل أى سلطة سواء تابعة للأمم المتحدة أو لأى دولة أخرى ما دام الانتداب قائمًا، ومن ناحية أخرى تحركت القوات البريطانية تمهيدًا لتنفيذ ما أعلنته بالجلاء من فلسطين إلى القناة سواء بالقطارات أو الحملات، وتم حصر القوات والمهمات التى نقلت فى خلال الفترة من ٢٧ ديسمبر ١٩٤٧ إلى ٢ يناير ١٩٤٨ نحو ٥٦٠٦ عساكر، ٣٨٥ ضابطًا، ١٤٠٥ عربات بضاعة مشحونة جرارات وسيارات نقل وذخائر ومهمات[٣].

---

(١) محفظة رقم (١٢) - حديث رقم ٥ تقرير من أركان حرب سلاح الحدود الملكى قائمقام حسين سرى عامر ١٨ فبراير ١٩٤٨ - حول مقابلته لعبد القادر الحسينى بمكتب محافظ سيناء.

(٢) محفظة رقم (١٨٥٠) - أرشيف سرى رقم ١٤٢/١٣٩/ ١ - ٣ - هيئة الأمم المتحدة - القضايا - قضية فلسطين وعرضها على الهيئة - ٢١ سبتمبر ١٩٤٧.

(٣) محفظة رقم (١٢) حديث رقم ٥ - إدارة المخابرات الحربية - قسم الأمن - تقرير مندوبها بالقنال.

٣ – غيار القوات الموجودة بمعسكر التدريب بالعريش كل ثلاثة أيام:

ونتيجة لهذه الظروف مجتمعة، ضعف العرب وعجزهم عن حماية أنفسهم ومن ثم عدم قدرتهم على منع تقدم اليهود إلى داخل حدود الدولة المجاورة – مصر – نظرًا لقوتهم واستعدادهم، وانعدام الثقة المصرية فى ولاء عرب فلسطين وأخيرًا موقف بريطانيا السلبى فى إدارة انتدابها، الأمر الذى يتطلب معه تحركًا سريعًا من القيادة المصرية لحماية حدودها الشرقية بنفسها بقيام قيادة مصرية فى الجنوب ومهمتها سرعة القضاء على المستعمرات الجنوبية المتاخمة لها.

على أن مسألة قيام قيادة فى الجنوب – منطقة النقب – كان من الصعب تحقيقه فى تلك الفترة نظرًا لسياسة الحكومة المصرية التى كانت ترى الاكتفاء بأخذ الاحتياطات العسكرية على الحدود المصرية – الفلسطينية، لذلك اتخذت القيادة المصرية بعض الإجراءات لحين انتهاء الانتداب، بالعمل على غيار القوات الموجودة بمعسكر التدريب بالعريش كل ثلاثة أيام على الوجه التالى: تتحرك جميع الوحدات المتحركة ومعها الأسلحة الشخصية فقط للضباط والجنود أما باقى الأسلحة والمعدات الموجودة بالعريش فتسلم للوحدات التى ستقوم بالغيار، ويسرى هذا الإجراء على جميع الوحدات عدا الكتيبتين ٦ و ٩ بنادق مشاة، تتحرك بجميع أسلحتها ومعداتها إلى محطتها الجديدة (رفح)(١).

يتضح من ذلك الإجراء أن "ك ٦ و ٩" بنادق مشاة كان يتم إعدادهما كى تتوليا مهمة التقدم شرقًا إلى فلسطين تحت ستار غيار القوات الموجودة بمعسكر تدريب بالعريش، ويتأكد ذلك مع تطور الأحداث السياسية فى فلسطين منذ صدور التقسيم حتى دخول الجيوش النظامية، حيث لم يواكبه تصاعد من الاستعدادات العسكرية حيث ظلت قوة الجيش المصرى لم يطرأ عليها أى تغيير أو زيادة،

---

(١) محفظة رقم (٤) – ١ – ٢٦ / س ج / ٦ – أمر إدارى رقم ٣٦٤ – بخصوص غير القوات الموجود بمعسكر التدريب بالعريش فى ١٢ فبراير ١٩٤٨.

اعتبارًا من ديسمبر عام ١٩٤٧ حتى مايو عام ١٩٤٨؛ عندما أعلنت التعبئة العامة وشكلت وحدات احتياطية للطوارئ[١]؛ لأن الأمر متعلق بسرية تحركاتها سواء بالنسبة إلى الحكومة المصرية أو الملك عبد الله وبريطانيا.

لذلك جاء صدور الأمر لكل من "ك ٦" بنادق مشاة (رئيس أركانها جمال عبد الناصر)، و"ك ٩" بنادق مشاة (رئيس أركانها عبد الحكيم عامر)، "ك١" بنادق مشاة (رئيس أركانها زكريا محيى الدين) بدخول فلسطين عند إقرار اشتراك القوات النظامية المصرية، لأنها كانت موجودة على الحدود[٢].

كما عقد مؤتمر بإدارة العمليات الحربية فى ٢٩ فبراير عام ١٩٤٨ لبحث موضوع حراسة الشاطئ الشمالى لسيناء أمام العريش للتصدى لتسرب أى أفراد غير مرغوب فيهم عبر البحر، قد يقومون بأعمال تدمير أو خلافه للمرافق المهمة بمنطقة العريش، حيث كانت المناطق المعرضة لذلك معسكر تدريب العريش ومخازن ذخيرة قوات الجيش المصرى (بعد نقلها خارج المعسكر)، وكوبرى السكة الحديد عند وادى العريش، وقد توقع الهجوم عن طريق لنشات صغيرة ينزل منها أفراد فدائيون لعمل التخريب ضد هذه الأهداف، ومن خلال المؤتمر اقترحت أساليب عدة للمقاومة:

أولاً: يقوم سرب السلاح الجوى الملكى الموجود بالعريش بعمل طلعتين للاستكشاف يوميًا، الأولى عند الفجر، والثانية عند الغسق لاستطلاع أى تحركات بحرية فى اتجاه العريش والتبليغ عنها للقوات البرية.

ثانيًا: تمنع الملاحة أمام بلدة العريش لجميع السفن ومراكب الصيد فى قوس، مركزه محطة السكة الحديد ونصف قطره ٦ كم وذلك من الغروب حتى الشروق.

---

(١) إبراهيم شكيب: حرب فلسطين ١٩٤٨. رؤية مصرية – ص ١٥١.

(٢) عبد الوهاب بكر: الجيش المصرى وحرب فلسطين ١٩٤٨ – ص ٣٨٢.

ثالثًا: تعزز قوة سلاح الحدود الملكى بالعريش بفصيلة هجانة، للقيام بأعمال مراقبة القطاع المذكور من الشاطئ حسب الاتفاق والترتيب الذى يتم بين قيادة معسكر التدريب ومحافظة سيناء.

رابعًا: تقام ثلاثة أبراج مرتفعة للمراقبة فى المواضيع التى يتم الاتفاق عليها مع قيادة المعسكر ومحافظة سيناء.

خامسًا: توزع الأنوار الكاشفة التى بالعريش حيث تستطيع أداء واجبها الأصلى مع إضاءة المنطقة المحظور الملاحة فيها فى أثناء الليل.

سادسًا: تتخذ رئاسة معسكر العريش اللازم لضمان الاتصال بينها وبين قوات المراقبة من الهجانة والطيران.

سابعًا: تتخذ رئاسة المعسكر بالعريش بالاتفاق مع محافظة سيناء جميع التدابير اللازمة لتشديد الحراسة حول المرافق الحيوية ومراقبة الشاطئ بالمنطقة المحرمة أمام بلدة العريش(١).

- الموقف العربى والدولى من مصر إزاء تسليحها للمفتى:

الموقف العربى: عندما قابل طه الهاشمى نائب القائد العام لتحرير فلسطين، اليوزباشى عصام حلمى المصرى قائد قوة الحراس بالقدس وحيفا فى ١٥ مارس ١٩٤٨، أثار "طه الهاشمى" موضوع اتفاق مصر مع الجامعة العربية على تعهدها بإرسال ٢٠٠٠ بندقية و ٥٠ طلقة ذخيرة لكل بندقية، وأوضح أنه، للأسف، وصل منها ١٢٠٠ بندقية ووجد أنها غير صالحة للاستعمال، نظرًا لاستهلاكها وكثرة استعمالها السابق قبل إرسالها، إلى جانب مساعدة مصر الفعلية فى قضية فلسطين

---

(١) محفظة رقم (٤) – ١ – ٢٦ / س ح / ١٢ – إجراءات المؤتمر المنعقد بإدارة العمليات الحربية يوم ١٩٤٨/٢/٢٩ لبحث موضوع حراسة الشاطئ الشمالى لسيناء أمام العريش.

سواء بالمال أو العتاد، إثر ذلك توجه اليوزباشى عصام حلمى المصرى" إلى المفوضية المصرية بدمشق وتحدث مع المسؤولين بخصوص الأسلحة التى أرسلتها مصر لفلسطين وأوضح حقيقة الموقف: "إن مصر قامت بتسليم العدد بحالة جيدة إلى فضيلة المفتى وتصادف أن قام أعوان فضيلة المفتى بجمع الأموال من أهالى فلسطين العرب بغرض شراء أسلحة لهم، ولما أحضر هؤلاء الأعوان الأسلحة للأهالى وجدها الأخيرون غير صالحة للاستعمال، وطالب هؤلاء الأعوان إما بتغييرها وإما بإعادة المبالغ السابق جمعها، ولما وصل لعلم المفتى ذلك سلمهم الأسلحة السابق إرسالها من مصر واستعاد الأسلحة السابقة واحتفظ بها، ولما طالبت الهيئة العسكرية بسوريا نصيب ما تبرعت به مصر من الأسلحة لتسليمها إلى القوات التى تم تدريبها فقدم إليها الأسلحة غير الصالحة للاستعمال على أنها هى التى أرسلتها مصر.. وهكذا انتشرت دعاية سيئة لمصر وللمصريين بأن ما تطوعت به مصر من الأسلحة لإنقاذ فلسطين لم يستعمل لعدم صلاحيته مطلقًا"[1].

وقد ثبت فيما بعد صحة ما ذكره اليوزباشى عصام المصرى إثر وقوع انفجار فى مخزن الأسلحة ببيت المفتى بالزيتون أن الحكومة المصرية قد زودته بالفعل بـــ ٢٠٠٠ بندقية حديثة حتى توزع على جيش الجهاد المقدس، ولم يرسل منها سوى ١٢٠٠ بندقية واحتفظ ببقية الأسلحة فى بيته[2].

ويبدو أن العميد طه الهاشمى أراد الإيقاع بين الحكومة المصرية والمفتى فى تلك الفترة ليحول دون مساعدتها له عسكريًا وسياسيًا، كجزء من التنافس الهاشمى العلوى، فلماذا لم ترجعها اللجنة العسكرية ما دامت عديمة الفائدة، والواقع أن إمداد المفتى بالسلاح ومساعدته هى جزء من سياسة "الملك فاروق" المناهضة لسياسة

---

(١) محفظة رقم (١٢) – حديث رقم ٥ – إدارة المخابرات الحربية – قسم الأمن – مذكرة عن تقرير مرفوع من اليوزباشى عصام حلمى المصرى قائد قوة الحراسة بالقدس وحيفا – المؤرخ فى ١٩٤٨/٣/١٥.

(٢) صلاح العقاد: قضية فلسطين – المرحلة الحرجة ١٩٤٥ – ١٩٥٦ – ص ٥٨.

الملك عبد الله فى فلسطين، وبمثابة اعتراف بشرعية سلطة المفتى الذى يمثل غالبية عرب فلسطين، ويمكن تتبع ذلك منذ مؤتمر عالية ٧ - ١٠ أكتوبر عام ١٩٤٧ حيث ظهرت بوادر الانقسام فى المشرق العربى حول كيفية معالجة القضية الفلسطينية، فبينما اتخذت الأردن والعراق موقفًا معاديًا للكيان الفلسطينى، نجد مصر والسعودية تؤيدان فكرة كيان فلسطينى وتستجيبان للدعوة التى وجهها أمين الحسينى إلى مؤتمر عالية بتأسيس جيش فلسطينى تحت قيادته، ولم يقتصر الخلاف على مبدأ الكيان الفلسطينى بل وشمل نوعية الزعامة الفلسطينية، فبينما رفضت الدولتان الهاشميتان زعامة الحسينى تبنتها مصر فى تلك الحقبة وتحفظت الحكومة المصرية إزاء المشاركة فى اللجنة العسكرية التى انبثقت عن المؤتمر[١]، واكتفت بمشاركة موظف مدنى.

وهذا ما أكدته رسالة السفارة البريطانية إلى السكرتير الأول لحكومة الانتداب بالقدس فى أكتوبر ١٩٤٧، عندما كانت تستفسر عن المدى الذى تكون فيه مصر مهتمة بمساعدة عرب فلسطين، فأجابت : "إنه على الرغم مما يعانيه الجيش المصرى من نقص الأسلحة والمعدات، فإنه ليس مستحيلاً أن السلطات الحربية المصرية إذا دعيت تستطيع أن تمد المقاتلين فى فلسطين بآلاف من البنادق وكمية مماثلة من ذخيرة الأسلحة الصغيرة ويمكن أن تفعل هذا بطريقة سرية، حيث أظهرت التقارير السرية أنه كانت هناك حركة مرور للأسلحة المهربة من الصحراء الغربية خلال مصر"[٢].

---

(١) عبد الوهاب بكر: الجيش المصرى وحرب فلسطين ١٩٤٨ - ١٩٥٦ ص ٥١.

(٢) محفظة رقم (١٢) حيث رقم ٥ - مذكرة مرفوعة إلى وزير الدفاع الوطنى من البكباشى محمد نوح من إدارة المخابرات الحربية واليوزباشى عصام حلمى المصرى قائد قوة الحراسة بقنصليتى القدس وحيفا فى ٢٣ فبراير ١٩٤٨.

أما الموقف الدولى من الإمدادات المصرية للمفتى: فقد جرت مقابلة بين سفير أمريكا وأحمد خشبة باشا فى ٣ مارس عام ١٩٤٨، وقد بدأها سفير أمريكا بقوله: "إنى موفد من حكومتى لأرجو الحكومة المصرية أن تقطع معونتها عن الفلسطينيين، وإذا لبت هذا الرجاء فسيكون لفعلها أثر حسن فى بلادى وييسر لها اتخاذ ما أرجو أن يكون لمصلحة القضية"؛ فأجابه أحمد خشبة باشا: "إن الصهيونيين فى فلسطين على أتم استعداد حربى ويملكون جيشًا يقدر بنحو ٥٠٠٠٠ فرد مزودين بالسلاح فى فلسطين، والجيش القائم تحت السلاح يبلغ نحو ١٥٠٠٠ جندى ولكن الصهيونيين يحتفظون بنحو ٣٥٠٠٠ فرد، وإن لم يكونوا الآن تحت السلاح فهم مدربون كامل التدريب مزودين بالأسلحة الحديثة تحت سمع الإنجليز وبصرهم، بينما كانوا فى غاية اليقظة على العرب ومنعهم من كل تدريب وجردوهم من كل سلاح، وأزيدك علمًا إننا لا نرى فى قرار التقسيم خطرًا على فلسطين وحدها بل وإن العرب جميعًا يؤمنون بأن فى تنفيذ هذا القرار الطامة الكبرى عليهم جميعًا وتهديدًا لسلامتهم وأمنهم واستقلالهم، وليسوا هم الراغبون فى القتال وإنما ما سيفعلونه مضطرين إذ لا يجدون سبيلاً سواه، وإذا وصلهم تأكيد قاطع بالعدول نهائيًا عن هذا التقسيم لوجدتهم مسارعين إلى إعادة الطمأنينة"[(١)]، ويتضح من إجابة أحمد خشبة باشا أن سياسة الحكومة فى معاونة عرب فلسطين ستستمر باستمرار الإصرار على تنفيذ قرار التقسيم الذى لم تقتصر خطورته على عرب فلسطين بل ويتعدى إلى أمن وسلامة الأقطار المجاورة ومن بينها مصر، ويؤكد هذا ما جاء فى تقرير اللواء الركن إسماعيل صفوت أن الحكومة المصرية سلمت فى ٢٣ مارس ١٩٤٨ (٥٠٠) بندقية وكميات لا بأس بها من العتاد[(٢)]، أى بعد المقابلة بين السفير الأمريكى ووزير الخارجية المصرى.

---

(١) محفظة رقم (٢٥٨) – مقابلة بين أحمد خشبة وزير الخارجية المصرية وسفير أمريكا فى ٣ مارس ١٩٤٨.

(٢) تقرير لجنة التحقيق النيابية – تقرير إسماعيل صفوت فى ٢٣ مارس ١٩٤٨ – ص ١٢٩ – ١٣٠، ١٣٧.

وأمام الفشل الأمريكى فى إيقاف مساندة مصر لعرب فلسطين عسكريًا، أدلى مستر "وارن أوستن" مندوب أمريكا فى مجلس الأمن بأن "الموقف فى فلسطين يهدد السلام الدولى بالخطر، من الواجب أن يستشير المجلس المملكة المتحدة التى تعد مسؤولة عن حماية فلسطين باعتبارها دولة الانتداب.. وأن مجلس الأمن مسؤول وفقًا للميثاق عن تقرير مدى الخطر الذى يهدد السلام الدولى فى فلسطين وفقًا للمادة ٤٠ من الميثاق، ومن ثم تصدر التوصيات اللازمة الخاصة بهذه المادة بفرض العقوبات الاقتصادية أو غيرها من العقوبات غير العسكرية التى قررتها المادة الحادية والأربعون أو تتخذ التدابير العسكرية التى قررتها المادة الثانية والأربعون من ميثاق الأمم المتحدة، وعلى الرغم من أن لمجلس الأمن سلطة استخدام التدابير غير العسكرية لتسوية الحالة، فإن له كذلك سلطة استخدام القوات المسلحة متى فشلت الوسائل الأخرى غير العسكرية، وإذا ما قرر مجلس الأمن أن هناك خطرًا على السلام العالمى فستكون جميع الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة، أيًا كانت وجهات نظرها، ملزمة بمعاونة المجلس فى حماية السلام والقضاء على الحالة التى تهدد السلام الدولى، ومعنى هذا أن مهمة مجلس الأمن هى حماية السلام لا فرض القسمة".

وعلى الرغم من أن تقرير لجنة فلسطين الذى رفع إلى مجلس الأمن عن حالة الأمن فى البلاد لم يزعم أن ثمة تهديدًا للسلام العالمى أو خرقه، فقد طالبت الولايات المتحدة من مجلس الأمن:

أولاً: قبول الخطوات التى طالبت الجمعية العمومية مجلس الأمن باتخاذها وفقًا لتوصية الجمعية العمومية فى ٢٩ نوفمبر عام ١٩٤٧ فى حدود سلطة المجلس.

ثانيًا: تأليف لجنة تمثل مجلس الأمن تضم الأعضاء الخمس الدائمين، للنظر على الفور إذا كانت الحالة فى فلسطين تهدد السلام الدولى بالخطر.

وقرر مجلس الأمن إحالة مسألة فلسطين إلى اللجنة المؤلفة من أعضاء الدول الخمس الكبرى ولكن رفضت بريطانيا الاشتراك في أعمال اللجنة حيث أعلن مستر "كريتش جونز" وزير المستعمرات البريطانية معللاً أسباب الرفض: "إن حالة الأمن العام فى فلسطين قد تفاقمت منذ صدور قرار التقسيم ويرجع إلى نشاط جماعات خارج حدود فلسطين، أما اليهود فباستمرار الهجرة غير الشرعية وتحمل البريطانيون، فى محاولتهم السيطرة على الموقف، خسائر فادحة فى الأرواح والممتلكات، ولا تستطيع سلطات الانتداب أن تسمح بفتح ميناء لدخول المهاجرين اليهود أو تمارس لجنة فلسطين مهامها أو تسمح بتأليف ميليشيات فى الدولة اليهودية المستقبلية، فى الوقت الذى ستظل فيه مسؤولية الأمن وإدارة البلاد ملقاة على عاتق دولة الانتداب فى العمل على نقل السلطة فى فلسطين إلى أيدى السلطات العربية واليهودية المحلية وذلك بتأليف قوة من رجال البوليس من رجال العرب واليهود وبنقل الإشراف على المنشآت المهمة إلى تلك السلطات"[١].

- رد فعل مصر إزاء الموقف العربى والدولى:

أ - الإعداد للتقدم شرقًا:

واجتمع الممثلون الدائمون للدول الكبرى فى مجلس الأمن من الولايات المتحدة وفرنسا وروسيا والصين دون اشتراك بريطانيا وأدرج فى جدول أعمالهم الأمور الآتية:

أولاً: هل هناك ما يهدد السلم العالمى فى فلسطين؟

ثانيًا: مشكلة تنظيم حكومة مؤقتة.

ثالثًا: تنظيم الميليشيات.

(١) السياسة - ١ مارس ١٩٤٨.

رابعًا: مسألة إرسال القوة الدولية لفلسطين[1].

ومعنى ذلك أن الولايات المتحدة شارعة فى تنفيذ قرار التقسيم فى ظل ستار تحقيق السلام العالمى، وكان لذلك رد فعل لدى إدارة العمليات الحربية فى التعجيل بإجراءات الإعداد للتقدم شرقًا، حيث طلب اللواء موسى لطفى مدير العمليات الحربية والمخابرات من رئيس الإمدادات والتموين إعداد الآتى:

أولاً: تجهيز مشروع لإنشاء منطقة رأس سكة حديد بالعريش بغرض التموين، مع الأخذ فى الاعتبار الأمور الآتية:

١ – هذه المنطقة ستقوم بتموين مجموعة لواء مشاة متقدم شرقًا.

٢ – تتخذ القوة الموجودة بالعريش أساسًا لتكملة مرتب مجموعة اللواء.

٣ – عمل ترتيبات تجهيز مجموعة اللواء الخط الثانى بالعريش.

٤ – تعتبر محطة العريش "رأس السكة الحديد" لجمع حاجات القوة.

٥ – يحتفظ فى منطقة "رأس السكة الحديد" بكمية الاحتياطات من التعيينات والمياه والذخيرة والمفرقعات والبترول والمهمات والأسلحة الصغيرة والعربات تكفى لمدة سبعة أيام.

ثانيًا: تبنى الخطط على أساس مرتبات الحرب للوحدات من الأفراد والأسلحة.

ثالثًا: ترسل جماعة لاستكشاف لمنطقة "رأس السكة الحديد" بالعريش لوضع خطة توزيع الوحدات الإدارية بها، على أساس أن القوات الموجودة ستخلى معسكراتها عند التقدم على أن ترسل هذه المشـــروعات قبل ٢٠ مارس عام ١٩٤٨[2].

---

(١) الإخوان المسلمون – ٩ مارس ١٩٤٨.

(٢) محفظة رقم (٤) – ١ – ٢٦ / س ج / ١٢ – رئاسة هيئة أركان حرب الجيش – إدارة العمليات الحربية – قسم العمليات – ٢ مارس ١٩٤٨ – مذكرة من اللواء موسى لطفى مدير العمليات الحربية إلى رئيس الإمدادات والتموين.

وبناء على تعليمات مدير العمليات الحربية، قدم أمين رفعت رئيس الإمدادات والتموين مشروع استكشاف منطقة رأس السكة الحديد بـــ (العريش) وذلك: بتخصيص ٥ مجموعات للقيام بالاستكشاف يرمز لها بـــ "أ، ب، هـــ، و، ز" من بينها ك ٦ وك ٩ بنادق مشاة تعملان على إمداد مجموعات الاستكشاف بجميع حاجاتها من العربات الجيب والمهمات من الأسلحة والمهمات الملكى، على قبول الأمانة وترتجع بعد نهاية المشروع مباشرة، كما توفر لهم التعيينات والوقود والخدمات الطبية، على أن ترسل القوات المتحركة يوميات مفصلة لهذه الرئاسة عن بيان القوة وصورة منها لكل من إدارة الجيش وإدارة العمليات وسلاح خدمة الجيش الملكى [١].

ولقد واكبت تلك الاستعدادات اتفاق الفريق "طه الهاشمى باشا" نائب القائد العام لجيش تحرير فلسطين مع اليوزباشى عصام حلمى المصرى فى ٩ مارس ١٩٤٨ على أن النية متجهة إلى تكليف مصر بمهمة قيادة المنطقة الجنوبية لفلسطين لواء (غزة – بئر سبع)[٢]، خصوصًا أن قوات المتطوعين كانت تتركز فى ثلاث جبهات فقط:

المنطقة الوسطى أو المثلث العربى	بقيادة فوزى القاوقجى.
المنطقة الشمالية أى منطقة الخليل	بقيادة الرئيس الأول أديب الشيشكلى.
المنطقة الغربية أى منطقة شفا عمر	بقيادة شكيب الجركسى[٣].

---

(١) محفظة رقم ٤ – ١ – ٢٦ / س ج / ١٢ – أمر إدارى رقم ٣٦٥ – الموضوع "مشروع استكشاف بناء على تعليمات العمليات الحربية رقم ٤ لسنة ١٩٤٨، من أمين رفعت رئيس الإمدادات والتموين إلى مدير إدارة العمليات الحربية" اللواء موسى لطفى.

(٢) محفظة رقم (١٢) حديث رقم ٥ – إدارة المخابرات الحربية – قسم الأمن – تقرير مرفوع من اليوزباشى عصام حلمى المصرى قائد قوة الحراسة بالقدس وحيفا – المؤرخ فى ١٩٤٨/٣/١٥ إلى مدير المخابرات الحربية.

(٣) تقرير لجنة التحقيق النيابية فى قضية فلسطين – التقرير الثالث الذى قدمه اللواء الركن إسماعيل صفوت فى ٢٣ مارس ١٩٤٨ – ص ١٣٠.

ب - قرار الاستعداد العسكرى دون علم السلطات العليا - الحكومة المصرية والبرلمان - للاشتراك فى العمليات الحربية فى فلسطين بعد ١٥ مايو ١٩٤٨:

فى ١٢ مارس ١٩٤٨ قدمت اللجنة الخماسية من الدول الصغرى (لجنة فلسطين)، والتى وافقت على التقسيم، تقريرًا إلى مجلس الأمن تلقى فيه المسؤولية على الحكومة البريطانية لعدم تعاونها معها وما سببته من اضطرابات، كما ألقت باللوم على الدول العربية خارج فلسطين التى ترسل الأسلحة والمساعدات فتساعد فى الاضطرابات، وانتهت إلى القول إنه فى حالة عدم وجود قوات من الأمم المتحدة كافية لتنفيذ قرار التقسيم؛ فإن نهاية الانتداب البريطانى ستقترن بالاضطرابات والفوضى وإخلال الأمن[١].

وإثر ما انتهى إليه تقرير لجنة فلسطين - وفى اليوم نفسه - طلب وزير الدفاع من اللواء موسى لطفى مدير العمليات الحربية والمخابرات عمل تقرير للموقف عن مدى تدخل الجيش المصرى فى فلسطين لمساعدة الدول العربية، وفى ١٦ مارس ١٩٤٨ رفع اللواء موسى لطفى مذكرة بذلك إلى كل من وزير الدفاع ورئيس هيئة أركان حرب الجيش محددًا يوم ١٥ مايو ١٩٤٨ موعدًا لبدء العمليات الحربية، وقد جاء فيه أن تنفيذ هذا التقرير يتوقف على عاملين:

العامل الأول: يختص بالاستعدادات التى يمكن عملها داخل الجيش دون مساعدة - السلطات العليا - الحكومة المصرية والبرلمان.

أما العامل الثانى: فيختص بتنفيذ مطالب الجيش من السلطات العليا ليكون قادرًا على تنفيذ هذه العملية.

---

(١) صلاح العقاد: قضية فلسطين. المرحلة الحرجة ١٩٤٥ - ١٩٥٦ ص ٥٢.

بالنسبة إلى العامل الأول، كان يرى أن الاستعدادات اللازمة بخصوصه تتلخص بحسب ترتيبها:

١ – تحديد الوحدات التى ستشترك فى العمليات.

٢ – تكملة مرتبها على قدر المستطاع من معدات وأسلحة وأفراد على حساب باقى وحدات الجيش.

٣ – قيامها بتدريب انفرادى خاص بطبيعة عملها المنتظر، وكذا بتدريب مشترك يصل إلى مرحلة الكتيبة فى محطاتها الأصلية.

٤ – تجميع هذه الوحدات فى منطقة ما فى وقت معين لتتدرب مع بعضها حتى مرحلة اللواء.

٥ – تخزين مطالب القوة الإدارية فى منطقة "رأس السكة الحديد" فى الوقت نفسه الذى تتخذ فيه الخطوات السابقة.

ولما كانت هذه الاستعدادات وإن كانت تدخل ضمن اختصاص رئاسة الجيش، إلا أنها حتمًا ستحيد به عن الطريق المتبع من الوجهة السياسية فى التنظيم والتسليح والتدريب، كما أنها تستلزم مصاريف مالية إضافية وتنازل من السلطات المدنية عن بعض المساعدات التى يقدمها إليها الجيش، لذا كان من الضرورى الحصول على الموافقة للتنفيذ.

أما بالنسبة إلى العامل الثانى، وكان يتلخص فى مطالب الجيش من السلطات العليا وهى كالآتى:

١ – الحصول على العربات المطلوبة بتقدير الموقف.

٢ – التصرف فى موقف الذخيرة.

٣ – العمل على سد الاحتياجات الإدارية وما يلزمها من التصديقات المالية.

٤ – تخفيف مطالب السلطات المدنية.

ودون تنفيذ هذه المطالب يشك فى مقدرة الجيش على تشكيل القوة اللازمة، كما لا يمكن دونها متابعة العمليات الحربية.

ومضى أسبوعان على تقديم تلك المذكرة وما بها من تقدير للموقف، ولم يجر أى تنفيذ لما فيه من طلبات، ولما كانت المدة الباقية غير كافية لذلك رؤى ضرورة التصديق، ولو على الأقل، على ما يدخل ضمن اختصاص رئاسة الجيش وإلا أصبح تنفيذ هذه العملية غير ممكن فى الميعاد المحدد إلا بصعوبات جمة قد تعرض الخطة لتعقيد خطير.

أما فيما يختص بشأن دخول القوات النظامية المصرية إلى فلسطين فكان يرى أن يتم على الوجه الآتى:

١ – يتخذ قرار جماعى بدخول قوات جميع الدول العربية باسم "جيش القوات العربية لإنقاذ فلسطين".

٢ – توحيد القيادة ولا مانع من أن يكون الملك عبد الله مشرفًا على هذه القيادة باسم البلاد العربية، باعتبار أن جيشه موجود فعلاً بأرض فلسطين ولسابق تجربته فيها.

٣ – على كل دولة من الدول العربية أن تقدم للقيادة العامة كل ما يلزمها من جنود وعتاد فى حدود طاقتها.

٤ – يجب على جميع الدول أن تحشد قواتها التى تشترك بها فى أقرب نقطة من الحدود الفلسطينية قبل أول مايو.

٥ – فى حالة قطع الإعانة المالية عن الدولة الأردنية؛ فإن دول الجامعة العربية تعوضها بمثلها[1].

---

(١) محفظة رقم (٤) – ١ – ٢٦ / س ج – مذكرة مرفوعة من اللواء موسى لطفى من العمليات والمخابرات إلى رئيس هيئة أركان حرب الجيش بالنيابة – إبريل ١٩٤٨.

ويتضح من تقدير اللواء موسى لطفى للموقف بأنه وضع فى اعتباره الأمور الآتية:

أ – إن توقيت دخول الجيش المصرى فلسطين يكون فى يوم ١٥ مايو عام ١٩٤٨، موعد ابتداء العمليات الحربية، يوافق الموعد الذى حددته بريطانيا لإنهاء انتدابها، وإعلانها أنها "لن تقبل تدخل أى سلطة تابعة للأمم المتحدة أو لأى دولة أخرى ما دام الانتداب قائمًا واستمرارها فى إدارة المناطق التى تحتلها قواتها"؛ لأنها تعتبر من يقدم على التدخل في وقت وجودها عملاً موجهًا إليها، لذا ينتظر كل من العرب واليهود يوم نهاية الانتداب كى ينفذ كل فريق ما أزمع عليه خصوصًا أن بعض الدول العربية مثل مصر وشرق الأردن والعراق مرتبطة معها بالتزامات بمقتضى المعاهدات المعقودة معها، ما يحرج موقفها ويفتح المجال لتدخل قوات الدول الكبرى مثل الولايات المتحدة وروسيا بحجة أن هناك تهديدًا للسلم العالمى.

ب – وضع فى اعتباره موقف الحكومة المصرية من مسألة التدخل العسكرى المصرى فى فلسطين وانعكاس ذلك على الاستعدادات العسكرية المصرية، لذلك وضع احتمالين للاستعدادات التى يمكن عملهما داخل الجيش سواء بمساعدة السلطات العليا أو دونها مما يدخل ضمن اختصاص رئاسة الجيش، ونظرًا لأهمية عامل الوقت فى إنجاز مطالب الجيش وصعوبة الحصول على تصديق الحكومة المصرية على مطالبه، رأى الاعتماد على رئاسة الجيش، وكان يـرى أن أقـصى مـا يمكن للجيش تقديمه سواء فى الأفراد نحو ٢٢٩٢ ضابطًا أو ٤٩١٣٩ من الرتب الأخرى ومجموعة لواء مشاة (ثلاث كتائب) وعدد أفرادها ٣٠٠ ضابط و٧٠٠ صف وعسكرى بمن فيهم الاحتياطى اللازم لهم؛ على أن يتم تسليحهم من الأسلحة الموجودة بالجيش عدا الأسلحة الآلية الخفيفة، التومى والمدفعية المضادة للدبابات عيار ١٨ رطلاً، التى لا يتيسر إعداد احتياطى كاف منها خصوصًا أن حالة الأسلحة بالجيش عمومًا كانت أقرب إلى الاستهلاك من كثرة الاستخدام، وفـى الوقت نفسه لا يتوافر لباقى وحدات الجيش من أسلحة سوى البندقية والرشاش البرن.

لذلك أكد اللواء موسى لطفى على ضرورة موافقة السلطات العليا لتحقيق مطالبه سواء من الذخيرة أو الاحتياجات الإدارية والمالية.

ووفق ما جاء فى الخطة العامة فيما يتعلق باشتراك السلاحين الجوى والبحرى، رأى اللواء موسى لطفى ضرورة البت فى الأمر لإعطاء قائد القوة الفرصة الكافية لوضع خطته التفصيلية بناء على ذلك الاشتراك.

لذلك عقد مؤتمر بإدارة العمليات الحربية فى ١٦ مارس عام ١٩٤٨ لتقدير موقف السلاحين الجوى والبحرى وتحديد مهامهما، حيث حددت مهام السلاح الجوى بالاستكشاف الجوى بواسطة الأسراب الأولى بطائرات سبنفير ماركة ٩ والأسراب الأربعة المجهزة بطائرات "أنسون ودوف" وضرب الأهداف الأرضية بالسربين الثانية والسادسة وكانا مجهزين بطائرات سبنفير ماركة ٩ وكان عدد الطائرات المستعملة بالأسراب المذكورة نحو ٢٣ طائرة.

أما السلاح البحرى الذى كان مكونًا من كاسحتى ألغام متوسطة والسفينة "الأميرة فوزية" وثلاثة زوارق نقليات ثقيلة واحتياطى سفينة "الملك فاروق" وزورق نقليات ثقيل، فتحددت مهمته بمراقبة تل أبيب وحماية ميناء البحر المتوسط بواسطة كاسحة ألغام وإنزال نحو سريتين من الجيش ومراقبة الساحل أمام القاعدة (العريش)[1].

جـ - رأى اللواء موسى لطفى أن تولى الملك عبد الله القيادة يهدف إلى عدم توريط الجيش المصرى فى عمليات فلسطين وترك العبء على جيش شرق الأردن لجملة اعتبارات أهمها:

١ - إنه جيش منظم تنظيمًا إنجليزيًا ومسلح تسليحًا جيدًا.

---

(١) إبراهيم شكيب: حرب فلسطين ١٩٤٨. رؤية مصرية - ص ١٥٥.

٢ – إن بريطانيا تشرف عسكريًا وماليًا على هذا الجيش، وأنه إذا قام بعملياته قد تغمض عينيها وتعززها سرًا[١].

ولم يكن هذا رأى اللواء موسى لطفى فقط بل ورأى اليوزباشى عصام حلمى المصرى أيضًا قائد قوة الحراسة بقنصليتى القدس وحيفا، حيث كان يرى "وجوب الاستفادة من قوة حدود شرق الأردن التى سرحت بضم أكبر عدد منهم.. فهم أشداء البأس مدربون أحسن تدريب ويخشى الصهيونيون بأسهم ويتجنبون دائمًا الاحتكاك بهم"[٢].

ومن ناحية أخرى إن شرق الأردن البلد الوحيد الذى ليس عضوًا فى هيئة الأمم، ويمكنه العمل بحرية دون التأثر بضغط العقوبات الاقتصادية والعسكرية[٣].

ولما كان النقراشى باشا يعترض على فكرة دخول الجيش المصرى إلى فلسطين لمواجهة العصابات الصهيونية والاقتصار على مساعدة عرب فلسطين أدبيًا وماديًا وعلى وجود فرق مصرية على الحدود، لذلك طلب "النقراشى" مقابلة الملك فاروق عقب إصدار لجنة فلسطين قرارها فى ١٢ مارس عام ١٩٤٨ ضرورة استخدام جيش دولى فى تنفيذ قرار التقسيم، وكان النقراشى من الذين أحسوا بمأزق الملك خصوصًا أن التقارير الواردة إليه من أجهزة الدولة، بما فيها وزارة الداخلية التى يتولى أمرها بجانب رئاسة الوزارة تقول: إن هناك رأيًا عامًا فى مصر يتصاعد تأييده للقضية الفلسطينية، وإن عمليات الإرهاب التى تمارسها المنظمات الصهيونية فى فلسطين نجحت فى إثارة الكوامن من صلات وروابط، ولفت

---

(١) محفظة رقم (٤) – ١ – ٢٦ / س ج / ٢١ – تقرير القائمقام (أ. ح) حافظ بكرى عن المؤتمر العسكرى الذى عقد بعمان فى أول مايو ١٩٤٨.

(٢) محفظة رقم (١٢) – حديث رقم ٥ – مذكرة مرفوعة إلى وزير الدفاع الوطنى من اليوزباشى عصام حلمى المصرى قائد قوة الحراسة بقنصليتى القدس وحيفا فى ٢٣ فبراير ١٩٤٨.

(٣) الكتلة – ٢٨ إبريل ١٩٤٨.

نظر الملك فاروق إلى أن وزير الدفاع الوطنى الجديد محمد حيدر باشا يجرى تصرفات فى الجيش دون إبلاغه.

وبالتحديد فى ١٤ مارس عام ١٩٤٨ تمت المقابلة بين النقراشى والملك فاروق وطبقًا لما يرويه" حسن يوسف – وكيل الديوان الملكى – حول هذه المقابلة: "قال رئيس الوزراء للملك إنه جاء بطلب توجيهاته فيما يتعلق بالموقف المصرى من قضية فلسطين خلال الأسابيع المقبلة التى يبدو أنها ستكون حافلة، وكانت بداية حديثه مع الملك هو سُؤاله صراحة ما إذا كان "مولانا" يتصور موقفًا تتدخل فيه القوات المصرية مباشرة فى فلسطين، ورد الملك أنه ليس فى فكره شيء نهائى، لكنه متأكد من أننا لا نستطيع أن نقف متفرجين على ما جرى فى فلسطين وهو أمر يهم مستقبلنا وأمننا".

وقال النقراشى: "إنه يفهم ذلك، وهو من انصار المساعدة بكل وسيلة إلا اشتراك الجيش رسميًا فى حرب عبر الحدود"، وأهم أسباب عدم الاشتراك رسميًا أنه فى أثناء جولات المفاوضات مع الإنجليز ومطالبتهم بالجلاء، كان الإنجليز يرفضون طلبه بحجة أن ضرورات الدفاع عن الشرق الأوسط لا تسمح بوجود فراغ على قناة السويس بتركها دون حماية عسكرية، وكان "النقراشى" يرد عليهم دائمًا بأن الجيش المصرى يملك القدرة والقوة لملء الفراغ على قناة السويس، وإذا (لا قدر الله) لم ينجح فإنه يسقط حجة المفاوض المصرى تمامًا.

وختم الملك قائلاً: "هل تظن يا باشا أننا نستطيع إرسال قواتنا عبر حدودنا إلى فلسطين ببساطة؟ إن القوات الإنجليزية سوف تتصدى لمنعنا من ذلك على قناة السويس، وإذا تركونا نمر من كوبرى الفردان على قناة السويس عندما نقول لهم إننا نريد فقط تعزيز القوات فى سيناء، فإنهم لن يتركونا عند رفح ولن يسمحوا بتجاوز خط الحدود وعساكرهم موجودة ناحيتنا فى سيناء وعلى باب رفح إلى فلسطين ولهم مطار كبير بجوار منطقة العوجة وهو مازال عاملاً".

وخرج رئيس الوزراء من مقابلته مع الملك وقال لحسن يوسف الذى كان يقوم بتوصيله إلى الباب الخارجى للقصر: "إن مولانا أراح بالى وأدعو الله أن يريح باله دائمًا"

ولم يترك "النقراشى باشا" موقفه مكتومًا، وإنما كرره فى جلسات أمام مجلسى النواب والشيوخ: "إن الجيش المصرى إلى جانب دعوة ملء الفراغ على قناة السويس غير مستعد للتدخل فى فلسطين على الأقل بسبب النقص فى الأسلحة والذخائر وما سعى إلى شرائه خصوصًا من إيطاليا – لا يكفيه لتعويض النقص"[١].

على أن إجراء الاستعدادات دون علم "النقراشى باشا" بها، على الرغم من يقين الملك فاروق بأن هدف النقراشى حل المسألة المصرية، ويرجع ذلك إلى أن الملك فاروق كان أكثر قدرة وتأثيرًا فى السياسات الخارجية عندما تكون فى السلطة إحدى حكومات أحزاب الأقلية مثل الأحرار الدستوريين أو السعديين أو الكتلة الوفدية أو الحزب الوطنى أو حكومات رؤسائها محايدين، أو من رجال القصر مثل حكومات حسين سرى أو حسن صبرى أو على ماهر، ومثال ذلك، أنه عندما قطعت حكومة حسين سرى علاقتها بحكومة فيشى دون استشارة القصر، حدثت أزمة سياسية كبيرة بينها وبين الملك انتهت بالإطاحة بهذه الحكومة التى نتج عنها حادثة ٤ فبراير عام ١٩٤٢ المشهورة.

الواقع أنه كان ملحوظًا منذ عام ١٩٢٢ أن القصر حريص، غاية الحرص، على التدخل فى المسائل الخارجية ورســم السيــاسات الخارجية ويتمثل ذلك، أكثر ما يتمثل، فى أن السلك الدبلوماسى كانت تتم تعييناته من خلال القصر.

فى حين كان يقيد سلطة القصر فى الوصاية على السياسة الخارجية، وجود حكومة غالبية من الوفد التى كانت ترفض أى وصاية من جانب الملك، على الرغم مما كان يثيره الملك من صعوبات بشأن السياسة الخارجية وعلى سبيل المثال، حينما أقامت حكومة النحاس عام ١٩٤٣ علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفييتى،

---

(١) محمد حسنين هيكل: العروش والجيوش – ص ٤٧ – ٤٩.

قدم القصر احتجاجات على أساس أن هذا الإجراء دون استشارته، غير أن الحكومة الوفدية لم تبال بهذه الاحتجاجات، كذلك قيد التدخل البريطانى سلطة القصر فى الوصاية على السياسة الخارجية المصرية[١].

ولا شك أن النقراشي قد تحمل الكثير من تصرفات القصر خلال عهد وزارته الثانية، ويذكر التاريخ منها:

تعيين "إبراهيم عبد الهادى" وكيل الهيئة السعدية رئيسًا للديوان دون استشارة رئيس الحكومة، وتعيين "كريم ثابت" مستشارًا للإذاعة رغم معارضة النقراشى، ولجوء الأمير عبد الكريم الخطابى فى أثناء عبور الباخرة الفرنسية التى كانت تقله فى قناة السويس فى أول يونيو عام ١٩٤٧ إلى "حمى الفاروق"، ما أغضب الحكومة الفرنسية وكان لجوء الرجل إلى "حمى الفاروق" قد تم تدبيره دون استشارة النقراشى وموافقته.

لكن حدة الخلاف بين القصر والنقراشى ما لبثت أن خفت وتلاشت عندما أعلن النقراشى فى ٢٧ يناير عام ١٩٤٧ عرض قضية البلاد على مجلس الأمن، وما شهدته فترة ما بعد عرض القضية من عطف الملك، ووجه إليه الأمر الملكى التالى: "لقد أديت واجبك وكل ما فى وسعك وقد سجل التاريخ سعيك واسمك فى خدمة مصر، وإذا قام كل مصرى بواجبه كما قمت لأدركت البلاد غايتها وحققت مطالبها"[٢].

وبعودة المفاوضات مرة أخرى أجرى القصر تعديلاً وزاريًا تولى فيه النقراشى باشا الرياسة والمالية والداخلية وأحمد خشبة باشا تولى الخارجية، تأكيدًا على تمسك القصر وبريطانيا بالنقراشى تفاديًا لعقبة الوزارة القومية[٣].

---

(١) د. عايدة سليمة: مصر والقضية الفلسطينية – ص ١٩.

(٢) د. سيد عبد الرزاق يوسف عبد الله: محمود فهمى النقراشى ودوره فى السياسة المصرية وحل جماعة الإخوان المسلمين ١٩٤٨ – ص ٤١٦.

(٣) الكتلة – ٩ فبراير ١٩٤٨.

- تولى مصر القيادة الجنوبية للمتطوعين فى فلسطين وأسبابها:

أولاً: المعاهدة الأردنية – البريطانية فى ١٥ مارس ١٩٤٨:

بإصدار "لجنة فلسطين" قرارها فى ١٢ مارس ١٩٤٨ – نتيجة للاضطرابات التى وقعت بفلسطين بضرورة وجود قوات من الأمم المتحدة لتنفيذ قرار التقسيم منعًا للاضطراب والفوضى والإخلال بالأمن التى تعقب نهاية الانتداب – سارع كل من شرق الأردن وبريطانيا فى توقيع معاهدة دفاع مشترك فى ١٥ مارس ١٩٤٨، ومدتها ٢٠ عامًا بعد فترة من المباحثات بدأت عقب صدور قرار التقسيم حيث سافر الوفد الأردنى الذى يضم توفيق أبو الهدى وفوزى الملقى والأمير عبد المجيد حيدر إلى لندن، وعاد الوفد الأردنى إلى عمان، يحمل مشروع المعاهدة لعرضها على المجلس النيابى الأردنى الذى أقرها وتم توقيعها فى ١٥ مارس ١٩٤٨، إذ وقعها كل من توفيق أبو الهدى والسير الكسنجر كركبرايت وزير بريطانيا المفوض فى عمان[١].

وعلق الملك عبد الله على توقيعها بقوله: "معاهدة شرف وكرامة وصداقة"[٢]، وقد نظر الملك فاروق إلى المعاهدة باعتبارها حدثًا عامًا وليس حدثًا داخليًا يخص شرق الأردن وإنما لها تأثيرها أيضًا فى مصر، حيث تعنى إيذانا ببدء تنفيذ الملك عبد الله لمشروعه بضم القسم العربى إلى مملكته، فقد اشتملت المعاهدة على مواد سياسة وعسكرية ضارة لمصر، منها المادة الأولى: يتعهد فيها كل منهما بألا يتخذ أحدهما إزاء الدول الأجنبية موقفًا لا يتفق مع التحالف القائم مع الطرف الآخر، أو أن تكون من شأنه إثارة مصاعب له ما يعنى توافق السياسة الخارجية لشرق الأردن وبريطانيا. والمادة الثانية: يؤلف لمصلحة الدفاع المشترك بين الطرفين المتعاقدين مجلس استشارى مشترك دائم مهمته:

---

(١) د. محمد عبد المنعم عامر: من مشكلات اليوم.. الملك عبد الله وأطماعه غير المشروعة فى سوريا وفلسطين – ص ٢٥.

(٢) المقطم – ٢٥ مارس ١٩٤٨.

أ – رسم الخطط المتفق عليها لصالح البلدين من الوجهة الاستراتيجية.

ب – التشاور فورًا فى حالة خطر يهدد بحرب.

جـ – التشاور بشأن التدريب والإمداد بالعتاد[١].

ويتضح من ذلك أن القرار الذى اتخذته بريطانيا بعرض المشكلة على هيئة الأمم المتحدة ونهاية الانتداب لا يعنى عدم قدرتها على مواصلة سياستها الاستعمارية فى الشرق الأوسط وتخليها عن مستعمراتها وممتلكاتها، بل يعنى تخليها عن أساليبها العتيقة وتحولها إلى سياسة جديدة، فجندت جميع العناصر الرجعية للوصول إلى هدفها وتنفيذ سياستها، فشنت حملة كبيرة تحت إشراف البريجادير كلايتون رئيس المخابرات الإنجليزية للعمل على توسيع شقة الخلاف بين العرب واليهود[٢].

ونشط البريجادير كلايتون عقب صدور قرار التقسيم، وأصبح يحلو له العمل دائمًا فى البلد الذى يجتمع فيه ممثلو الدول العربية – اجتماعات عالية وصوفر ودمشق وبغداد وعمان – ولوحظ أن وجوده يصحبه دائمًا الاختلاف فى وجهات النظر، وإذا تعذر حضوره الاجتماعات لجأ إلى المقابلات الخاصة فى عمان والقاهرة وبغداد، والأدهى أنه يتجسس لحساب الصهيونيين ويتقابل فى فلسطين مع رئيس الدعاية الصهيونية[٣]، وقد توافق ظهوره مع بداية اتخاذ الدول العربية قرارات عسكرية خاصة بدخولها فلسطين، تشكيل الحكومة البريطانية جيشًا عربيًا جهزته بالأسلحة والأموال لغزو فلسطين واحتلالها عقب جلاء القوات البريطانية، متمثلاً فى جيش الملك عبد الله – اللواء العربى – تحت إشراف جلوب باشا[٤].

---

(١) الإخوان المسلمون – ١٨ مارس ١٩٤٨.
(٢) البلاغ – ٢٠ مارس ١٩٤٨.
(٣) الكشكول الجديد – ٢٢ ديسمبر ١٩٤٧.
(٤) البلاغ – ٢٠ مارس ١٩٤٨.

ويذكر كلايتون فى رسالة له للسفير البريطانى فى القاهرة عن خطة الأردن لاحتلال القسم العربى من فلسطين عقب جلاء القوات البريطانية عنها حيث يقول: "حينما لمحت إلى خطر نشوب حرب ثالثة متسائلاً عن مدى استعدادهم للمساهمة فى المجهود الحربى المنتظر من خلال منحنا قواعد حربية فى بلادهم ومنح قواتنا حق المرور والإقامة فيها، وأوضحوا عدم استطاعتهم ذلك، وقد لمست من أحاديثى مع رئيس وزراء شرق الأردن أن له رأيا مخالفا لرأى رؤساء حكومات البلاد العربية فى مسألة تقسيم فلسطين وأدلى باقتراحات يرى أنها لو نفذت لأمكن تنفيذ قرار تقسيم فلسطين دون أن تعترض البلاد العربية وتحتفظ بريطانيا بمراكز استراتيجية فى شرق الأردن وفلسطين ومن ثم إرهاب سوريا ولبنان وجعلهما خاضعتين لنفوذنا.. وترمى الاقتراحات التى صرح بها رئيس وزراء شرق الأردن إلى أنه عندما يتم جلاء القوات البريطانية عن فلسطين تنفيذا لقرار هيئة الأمم تنسحب معها القوات الأردنية فى فلسطين ويقدم الضباط الإنجليز استقالتهم ويعتزلون العمل رسميا فى الجيش على أن يبقوا فى البلاد.. ومما لا شك فيه أن الثورة ستشدد فى فلسطين وسيتدفق عليها المتطوعون من جميع البلاد العربية، عندئذ تعلن الحكومة الأردنية قرارها الذى يقضى بزحف القوات الأردنية على فلسطين بحجة تخليصها من الصهيونيين، ولا شك أن الجيش الأردنى مدرب تدريبا حسنا فمتى اخترقت قواته أراضى فلسطين فمن المعقول أن ينضم إليه المتطوعون الذين سيكونون خاضعين لرئاسة الجيش الأردنى، مما تقدم يتبين أن تنفيذ الشطر الأول من اقتراح رئيس الوزراء الأردنى، لن يثير ريبة البلاد العربية، أما فيما يختص بالقسم الثانى من الاقتراح فيرمى إلى أنه كلما تم لهذه القوات احتلال بلدة من بلدان فلسطين يعلن ضمها إلى المملكة الأردنية وستعمل القوات الأردنية جاهدة على احتلال البلاد التى تقع فى القسم العربى وستتحاشى مهاجمة القرى اليهودية، وأنها ستقوم من وقت لآخر بهجمات خفيفة على هذه القرى لمنع الشبهات عنها، وعندما يتم احتلال المنطقة العربية من فلسطين فإن الحكومة الأردنية ستقوم بالاتصال

بزعماء اليهود فى فلسطين لحملهم على تقديم الضمانات الكافية بعدم محاولة توسيع دولتهم أو الإغارة على القرى العربية المتاخمة لمنطقتهم"[١].

ويؤكد هذا الاتفاق ما صرح به مفتى فلسطين لكامل عبد الرحيم وكيل وزارة الخارجية المصرية حول موقف شرق الأردن من المسألة الفلسطينية بأن الملك عبد الله يتبع سياسة ظاهرة هى معارضة التقسيم ومسايرة دول الجامعة فى قراراتها فى هذا الشأن، وسياسة خفية ترمى إلى موافقته على التقسيم بشرط أن يضم إلى مملكته الجزء العربى حيث حلم بتوسيع رقعة ملكه وأنه على اتصال باليهود، وقد وصل إلى علمه أن قائد الجيش الأردنى فى جنوب فلسطين أقام حفل شاى دعا إليه رؤساء بلديات هذه المنطقة وبعض الوجوه والأعيان وقد قام قائد عام الجيش العربى بنفسه فى ركب عسكرى برحلة فى جنوب فلسطين زار من خلالها رؤساء البلديات، وعرض عليهم أن يرسل للقتال معهم ضابطًا وضباط صف وجنودًا أردنيين مجهزين بكامل ما يلزمهم من السلاح، كما أبلغهم أنه على استعداد لإرسال ما يطلبونه من أسلحة وعتاد، وعقب انتهاء الرحلة تقدم ضابط أردنى يدعى "راضى" ومعه اثنان من ضباط الصف إلى اللجنة القومية بيافا عارضًا نفسه ومن معه للتطوع فى صفوف المجاهدين ولكن قائد المنطقة لم يقبلهم، ورأى المفتى فى ذلك نذيرًا واضحًا عن نيات شرق الأردن فى احتلال فلسطين الجنوبية الغربية وأن حكومة شرق الأردن ما كانت لتستطيع الإقدام على مثل هذا العمل دون أن تكون مدفوعة فى ذلك بالبريطانيين الذين يرون أن من مصلحتهم توسيع رقعة هذه المملكة التى يتمتعون فيها بالنفوذ والقواعد الحربية[٢]. ثم تلا ذلك تقدم شرق الأردن بطلبها للانضمام إلى عضويتها.

---

(١) البلاغ - ٧ مارس ١٩٤٨.

(٢) محفظة رقم (١٢) - حديث رقم ٥ - وزارة الخارجية - مكتب وكيل الوزارة - مذكرة حول مقابلة بين كامل عبد الرحيم وكيل الوزارة بمنزله ومفتى فلسطين - عن شؤون فلسطين وبخاصة موقف شرق الأردن من المسألة الفلسطينية - القاهرة - ١٦ مارس ١٩٤٨.

ولأن الملك، طبقًا للدستور، يباشر سلطته بواسطة وزرائه[1]، نشطت وزارة الدفاع للنظر فى مدى تنفيذ الملحوظات والنقص فى وحدات العريش ومـــن بينها: ك ٦ بنادق مشاة وهى ضمن الكتائب المعدة لدخول فلسطين عند التقدم شرقًا، ونظرًا لضرورة سرعة ترحيل عربات إلى ٦ بنادق مشاة، أرسل أمين رفعت رئيس الإمدادات والتموين أمرًا إلى كل من قائد قسم القاهرة ومدير سلاح خدمة الجيش الملكى ومدير سلاح الأسلحة والمهمات الملكى ومدير سلاح الصيانة، بترحيل هذه العربات بحيث تتواجد فى العريش يوم ٢٠ مارس وقيام ضابط من السلاح مع هذه العربات لتسليمها للكتيبة[2].

ويتضح من هذه الإجراءات، مدى الاستعدادات التى كانت تجرى داخل الجيش دون مساعدة السلطات العليا – الحكومة المصرية – وذلك بتكملة مرتبات الوحدات على قدر المستطاع من معدات وأسلحة وأفراد على حساب باقى وحدات الجيش وتحديد الوحدات التى تشترك فى العمليات الحربية خصوصًا الاهتمام بـــ ك ٦ بنادق مشاة، ويتم ذلك ضمن التغيير المعتاد للأسلحة والعربات المرحلة.

ثانيًا: التراجع عن التقسيم إلى الوصاية:

فى ١٩ مارس عام ١٩٤٨ وافق مجلس الأمن على مشروع القرار الأمريكى بإلغاء قرار التقسيم ما دام بدا واضحًا أن قرار الجمعية العامة للتقسيم الصادر فى ٢٩ نوفمبر عام ١٩٤٧ لا يمكن تنفيذه بالطرق السلمية وأن مجلس الأمن ليس لديه الاستعداد لتنفيذه، لذلك أوصى المجلس:

---

(١) حسن يوسف: القصر ودوره فى السياسة المصرية ١٩٢٢ – ١٩٥٢ – ص ٦١.

(٢) محفظة رقم (٤) – ١ – ٢٦ / س ج / ١٢ – رسالة من أمين رفعت رئيس الإمدادات والتموين إلى قائد قسم القاهرة ومدير سلاح خدمة الجيش الملكى ومدير سلاح الأسلحة والمهمات الملكى ومدير سلاح الصيانة الملكى – خاص بترحيل عربات إلى ك ٦ بنادق مشاة بالعريش – ١٦ مارس ١٩٤٨.

أولاً: بفرض وصاية مؤقتة على فلسطين تحت وصاية المجلس.

ثانيًا: عقد جلسة خاصة للجمعية العامة.

ثالثًا: إلى أن تعقد هذه الجلسة يجب أن تصدر تعليمات إلى "لجنة فلسطين" لتوقف جهودها لتنفيذ مشروع التقسيم.

رابعًا: دعوة العرب واليهود إلى إجراء هدنة فى فلسطين.

خامسًا: مناشدة بريطانيا البقاء كدولة منتدبة تحت إشراف الأمم المتحدة إلى حين التوصل إلى حل نهائى لقضية فلسطين(١).

وقد دعم هذا القرار ما جاء بتقرير لجنة فلسطين فى ١٢ مارس ١٩٤٨ بأنها لا تستطيع تنفيذ القرارات إلا إذا زودها مجلس الأمن بجيش دولى لفرض سلطانها فى الأرض المقدسة(٢).

وتشير جريدة التايمز إلى أن المستر مارشال وزير الخارجية أبلغ لجنة العلاقات الخارجية أن أمريكا أيدت التقسيم من قبل لثقتها فى أن العرب واليهود سيقبلان الموقف الجديد دون أى ضغط خارجى، وقد ثبت أن هذا لم يكن صحيحًا، وبدا أن تنفيذ التقسيم سيتطلب قوات عسكرية كبيرة وهذا معناه أن تنفيذ التقسيم يتطلب ضرورة اشتراك القوات الروسية، وأن التجارب الدولية أثبتت أن القوات الروسية عندما تدخل مكانًا ما فإنها تميل إلى البقاء، فيه وأن هذا لو حدث فلا بد من أن يزيد الضغط على تركيا واليونان وعلى آبار البترول العربية، ما اضطر الولايات المتحدة إلى تغيير سياستها بشأن التقسيم(٣).

كما وصرح متحدث أمريكى بأن مجلس الأمن لا يستطيع تنفيذ مشروع القسمة لأن "لجنة فلسطين" التى ستنفذ المشروع ليست حكومة شرعية فى الأرض

---

(١) محمد فائز القصرى: قضية فلسطين. وثائق فلسطين – ص ٩٢١.
(٢) الكتلة – ١٣ مارس ١٩٤٨.
(٣) البلاغ – ٢٣ مارس ١٩٤٨.

المقدسة، أما وصاية الأمم المتحدة فستكون بمثابة حكومة شرعية وعلى ذلك يمكن تنفيذ القسمة، وأن الدول الوصية أو هيئة الأمم نفسيا هى التى سوف تتولى أمر التنفيذ إذا أصبحت حارسة على فلسطين، ومن ثم تهدف أمريكا من الوصاية المؤقتة عقد هدنة عسكرية وأخرى سياسية بين العرب واليهود(١).

ويقوم المشروع الأمريكى إلى حد كبير على أساس المشروع الخاص بالوضع الدولى لمدينة القدس، بإخضاع فلسطين لانتداب ٥٧ دولة هى أعضاء هيئة الأمم المتحدة، خصوصًا أن الاتحاد السوفييتى لم يكن ممثلاً فى هذا المجلس (الوصاية) على اعتبار عدم قانونية أو شرعية هذا المجلس من وجهة نظره.

أما الخطوط الرئيسية للمشروع فتتلخص فيما يلى:

١ – تعيين حاكم لفلسطين له سلطة تنفيذية، ويخضع لإشراف مجلس الوصاية التابع لهيئة الأمم المتحدة.

٢ – تشكيل مجلس للإدارة يتكون من الموظفين الذين يرى الحاكم تعيينهم كالسكرتير الأول، والمالى، والنائب العام.

٣ – من حق الحاكم أن يكون قوة بوليس خاصة للمحافظة على الأمن فى فلسطين.

على أن هناك ثلاث نقط لم تحدد فى المشروع:

١ – الهجرة.

٢ – الحكم الذاتى المحلى .

٣ – الحالة الاقتصادية فى فلسطين ككل.

---

(١) المقطم – ٢٣ مارس ١٩٤٨.

وتبقى مسألة الهجرة حجر عثرة فى المشكلة الفلسطينية، خصوصًا إن كان هناك ميل بأن يسمح لخمسة آلاف يهودى بالهجرة إلى فلسطين شهريًا فى خلال ذلك العام ثم يعاد النظر بعد ذلك فى سياسة الهجرة بصفة عامة.

أما الحكم الذاتى فيكون من خلال تشكيل وحدات محلية للحكم الذاتى تتمتع بسلطات واسعة فى الإدارة المحلية، وأن يظل النظام الاقتصادى الذى وضعه البريطانيون معمولاً به مع تغيير مهم هو أن ترتبط فلسطين بالاقتصاد الدولى بدلاً من ارتباطها بالكتلة الإسترلينية(١).

ويهدف المشروع إلى منح الوصاية لثلاث دول من دول الغرب واستبعاد روسيا وبذلك يكون للولايات المتحدة النصيب الأكبر فيها ولبريطانيا وفرنسا على أن تستمر هذه الوصاية مدة خمس سنوات، بعد أن حاولت الولايات المتحدة إقناع بريطانيا بالبقاء بدفع نفقات الاحتلال البريطانى فى فلسطين؛ لكن بريطانيا عارضت ذلك(٢)، وترى روسيا أن تراجع أمريكا كان من أجل الحصول على البترول والقواعد العسكرية فى الشرق الأوسط(٣)، حيث أعلن المستر هارولدايكس وزير الداخلية: "أن الزيت سوف يعوز الولايات المتحدة بعد خمسة عشر عامًا(٤) فضلاً عن أن فلسطين بقعة استراتيجية ذات تأثير فى حوض البحر المتوسط"(٥).

وعبر محمود فوزى بك – مندوب مصر فى الأمم المتحدة – عن موقف مصر من تلك الوصاية الدولية على فلسطين: "لا يمكن أن يسلموا بتقسيم فلسطين

(١) البلاغ – ٣ إبريل ١٩٤٨.
(٢) البلاغ – ٨ إبريل ١٩٤٨.
(٣) الشمس – ١٩ إبريل ١٩٤٨.
(٤) البلاغ – ٢٠ مارس ١٩٤٨.
(٥) الأهرام – ١٨ يونيو ١٩٤٧.

مهما وضع هذا القرار فى قالب معسول فلا فارق بين أن تشطر البلاد إلى شطرين أو تقسم إلى أجزاء صغيرة"[1]، ثم تقدم فارس الخورى مندوب سوريا – بطلب باسم الدول العربية إلى مجلس الأمن بطلب وصاية الدول العربية على فلسطين لكونها متاخمة لها ثم للروابط التى تربطها بها من جهة أخرى، لحين البت فى الأمر من قبل مجلس الأمن"[2].

وأيد الهدنة فى فلسطين بشروط:

١ – حل جماعات الهاجانا، ارجون، شتيرن الصهيونية.

٢ – وقف الهجرة اليهودية إلى فلسطين وقفًا تامًا.

٣ – إجلاء الصهيونيين الذين دخلوا فلسطين بطريقة غير شرعية[3].

ويرجع طلب الولايات المتحدة إلى عقد هدنة نتيجة لحصار قوات الفلسطينيين والمجاهدين للقدس الجديدة ومنعهم الماء والزاد، وكانت عزائم اليهود تشير إلى الضعف والانهيار فتقدمت جموع اليهود إلى مستر ترومان طالبة بالتدخل[4].

ثالثًا – إعلان لجنة فلسطين تواصل عملها لتأليف حكومة يهودية:

يعهد إليها الحكم فى الدولة اليهودية فى فلسطين عند انتهاء الانتداب حيث إنها تعارض قرار الوصاية الذى يعد إقراره بمثابة إلغاء عمل اللجنة الخماسية التى تعمل على إقرار التقسيم[5].

---

(١) الإخوان المسلمون – ٢٥ مارس ١٩٤٨.
(٢) الإخوان المسلمون – ١٣ إبريل ١٩٤٨.
(٣) الكتلة – ٢٠ مارس ١٩٤٨.
(٤) صالح مسعود أبو بصير: جهاد شعب فلسطين خلال نصف قرن – ط ٣ – دار البيادر – ١٩٨٨– ص ١٤٠.
(٥) الكتلة – ٣٠ إبريل ١٩٤٨.

رابعًا - شروط الوكالة اليهودية لقبول الهدنة:

إلا إذا عقدت طبقًا لمشروع التقسيم الذى قررته الجمعية العمومية[١]، وأصدرت الوكالة اليهودية قرارها برفض قرار إلغاء التقسيم الذى صدر فى ٢٤ مارس عام ١٩٤٨ الذى ينص على: "إن الوكالة تعلن رفضها لأى اقتراح من شأنه تأجيل أو منع إقامة الدولة اليهودية، ولذلك فإنها تعترض على نظام الوصاية وتطلب أن يعترف بها كحكومة إسرائيل بحيث ينتهى الانتداب فى موعده المحدد ١٥ مايو وتتداول الدولة مع المنظمة على هذا الأساس"[٢].

خامسًا - إلحاح اليوزباشى عصام حلمى المصرى قائد قوة الحراسة:

سبق أن طلب اليوزباشى عصام حلمى المصرى قائد قوة الحراسة بقنصليتى القدس وحيفا من خلال مذكرة أرسلها إلى وزير الدفاع الوطنى نتيجة للاستعدادات التى يقوم بها الصهيونيون لمواجهة ما قد ينشب بينهم والعرب من نزاع مسلح، بضرورة تعيين قائد عام مصرى للجبهة الجنوبية من فلسطين - منطقة النقب - لخطورة هذه الاستعدادات على أمن مصر وأنه يجب التصدى لها خارج مصر فى داخل حدود فلسطين على أن يعمل بها المصريون المتطوعون لمناسبة الجو والأرض ومشابهتهما بالمناطق المتاخمة لحدود وادى النيل من أجل سرعة القضاء على المستعمرات الصهيونية الحديثة والمتاخمة لحدود مصر الشرقية[٣].

ونتيجة لما سبق ذكره، تولت القيادة المصرية الجبهة الجنوبية لفلسطين فى ٢٣ مارس ١٩٤٨ فى أثناء افتتاح مجلس الجامعة العربية فى دورته الثامنة فى بيروت[٤]، والتى تولاها عبد الواحد سبل بك - أحد مديرى العمليات الحربية

---

(١) الكتلة - ١٩ مارس ١٩٤٨.

(٢) محمد فائز القصرى: قضية فلسطين وثائق فلسطين - ص ٩٢٣.

(٣) محفظة رقم (١٢) - حديث رقم ٥ - مذكرة مرفوعة إلى وزير الدفاع الوطنى من البكباشى محمد نوح من إدارة المخابرات الحربية - واليوزباشى عصام حلمى المصرى قائد قوة الحراسة بقنصليتى القدس وحيفا فى ٢٣ فبراير ١٩٤٨.

(٤) تقرير لجنة التحقيق النيابية فى قضية فلسطين - التقرير الثالث الذى قدمه اللواء الركن إسماعيل صفوت فى ٢٣ مارس ١٩٤٨ - ص ١٦٩.

السابقين وهى تشمل غزة - بئر سبع وكان يعاونه القائد العراقى عبد الحق الغزاوى[1].

كما عقد مؤتمر برئاسة هيئة أركان حرب الجيش فى ٢٠ مارس ١٩٤٨ لبحث استكمال الوسائل الإدارية لقوات العريش برئاسة عثمان الميدى.

وتقرر فيه أن تقوم العمليات الحربية بالاشتراك مع إدارة الجيش بحث حراسة معسكر ك ٦ المشاة بقصد إرسال أكبر قوة منها إلى العريش، على أن يبحث المهندسون والأشغال من ذلك الوقت ما يحتمل طلبه من مهمات لإصلاح الكبارى على طرق التقدم داخل فلسطين (طريق رفح - غزة - الموجة - بئر سبع)[2].

كما قرر رئيس هيئة أركان حرب الجيش ضرورة تمثيل كل من رئاسة الإمدادات والتموين وإدارة العمليات الحربية، بتعيين مندوب من كل منها لمساعدة رئاسة القوات بالعريش فى كل ما تصادفه من عقبات، وقد استقر الرأى على وجود ضابط من كل من هاتين الإدارتين بالعريش، على أن يصير تغييرها من آن لآخر، ويبدأ فى تنفيذ هذا البرنامج اعتبارًا من ٣ إبريل ١٩٤٨[3].

---

(١) المقطم - ٢٤ مارس ١٩٤٨.

(٢) محفظة رقم (٤) - ١ - ٢٦ / س ج / ١٢ - قرارات المؤتمر المنعقد برئاسة هيئة أركان حرب الجيش فى ٢٠ مارس ١٩٤٨ لبحث استكمال الوسائل الإدارية لقوات العريش.

(٣) محفظة رقم (٤) - ١ - ٢٦ / س ج / ١٢ - مذكرة من رئاسة أركان حرب الجيش إلى مدير مكتب الدفاع الوطنى فى ١٩٤٨/٣/٢٧.

الفصل السابع

موقف القصر من التدخل العسكرى العربى فى فلسطين

- **موقف القصر من إقرار التطوع فى ظل جامعة الدول العربية:**

١ - البيان الذى ألقاه إبراهيم عبد الهادى رئيس الديوان الملكى على رؤساء الوفود العربية.

٢ - تكليف المقدم أحمد عبد العزيز باستكشاف المنطقة الجنوبية لفلسطين تمهيدًا للتقدم.

- موقف القصر من الاجتماعات العسكرية العربية ووضع ترتيبات دخول الجيوش النظامية العربية لإنقاذ فلسطين:

- اجتماع عمان وقرار تولى الملك عبد الله قيادة جيش التحرير العربى ورسالة الملك عبد الله للملك فاروق.

- اجتماع الزعفران:

أ - قرار التدخل العسكرى للمتطوعين المصريين تحت قيادة الملك عبد الله.

ب - استكشاف المقدم أحمد عبد العزيز للمنطقة الجنوبية حربيًا وإداريًا وسياسيًا وتوصياته.

- **المؤتمر العسكرى الأول - ١ مايو ١٩٤٨ - بعمان "قصر الرغدان" - وقرار الاشتراك بقوات نظامية عربية ما عدا القوات المصرية كقوات متطوعة. ورسالة الملك عبد الله للملك فاروق لتعيين قائد عام مصرى لجميع القوات المسلحة للدول العربية.**

- **اجتماع دمشق ١٠ مايو ١٩٤٨:**

- **تقدم قوات المتطوعين المصريين فى فلسطين لعمل ستارة أمام القوات النظامية المصرية:**

أ – معركة كفار ديروم ١١ مايو ١٩٤٨.

ب – عدم قبول أحمد عبد العزيز فكرة الانضمام إلى الجيش المصرى عند دخول فلسطين.

ج – موقف الملك عبد الله من قرار تدخل الجيش المصرى.

- موقف القصر من إقرار التطوع فى ظل جامعة الدول العربية:

١ - البيان الذى ألقاه إبراهيم عبد الهادى رئيس الديوان الملكى على رؤساء الوفود العربية:

فى أعقاب مذبحة دير ياسين فى ٩ إبريل ١٩٤٨ وقرار اللجنة السياسية للجامعة العربية فى ١٢ إبريل ١٩٤٨ بالزحف إلى فلسطين بعد أن يتم الجلاء البريطانى ، لإقرار الأمن والنظام بفلسطين من خلال تولى حاكم عسكرى لإقرار الأمن، وآخر مدنى يتولى الإدارة المدنية ومشاركة الحكومة المصرية فى الحركة فى ظل جامعة الدول العربية، وقد تمثل رد فعل القصر إزاء التدخل العسكرى العربى فى فلسطين من خلال البيان الذى ألقاه إبراهيم عبد الهادى باشا رئيس الديوان الملكى على رؤساء الوفود العربية فى أثناء مقابلتهم للملك فاروق وجاء فيه: "إذا دخلت جيوش عربية فلسطين لإنقاذها ، فإن جلالة الملك يود أن يفهم بصراحة أنه يجب النظر إلى هذا التدبير كحل مؤقت خال من أى صفة من مواصفات الاحتلال أو التجزئة فى فلسطين، وأنه بعد تمام تحريرها تسلم إلى أهلها ليحكموها كما يريدون"(١).

وقد علق الملك عبد الله على ذلك البيان بقوله: "أنه لنطق كريم فاه به ملك عظيم، ففلسطين هى فلسطين ولأهلها الكلمة الأخيرة فيما يعود عليها، ولا شك أن فلسطين والأردن فى كفة واحدة وشرق الأردن ترى أن أى مساعدة من أى دولة عربية تقدم لفلسطين مساعدة لشرق الأردن"(٢). كما صرح أيضًا بأن فلسطين وشرق الأردن فى كفة واحدة هى ساحل وشرق الأردن (٣).

---

(١) الإخوان المسلمون - ١٤ إبريل ١٩٤٨.
(٢) الإخوان المسلمون - ١٥ إبريل ١٩٤٨.
(٣) المقطم - ٢٣ ديسمبر ١٩٤٧.

ويفهم من ذلك البيان أنه تحذير غير مباشر للملك عبد الله الذى كان يسعى إلى تنفيذ مخططه بتوسيع ملكه بضم القسم العربى من فلسطين بمقتضى قرار التقسيم عام ١٩٤٧ إلى مملكته بتأييد من بريطانيا مقابل حصولها على قواعد فى منطقة الشرق الأوسط فى شرق الأردن وفلسطين، من خلال امتداد التزامات المعاهدة بينهما إلى الأرض الجديدة وهذا ما يأمله البريطانيون، وبذلك يتحقق ما تم الاتفاق عليه بين توفيق أبو الهدى رئيس الوزراء الأردنى وكلايتوك رئيس المخابرات الإنجليزية فى أثناء إجراءات مفاوضات عقد معاهدة دفاع مشترك فى ١٥ مارس ١٩٤٨[١]، لذلك جاء فى بيان إبراهيم عبد الهادى باشا التأكيد أن فلسطين دولة عربية مستقلة ذات سيادة دولية وحق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره.

٢ - تكليف المقدم أحمد عبد العزيز باستكشاف المنطقة الجنوبية:

ويرجع تكليفه بتلك المهمة إلى أمرين:

أ - قرار مجلس الأمن فى ١٧ إبريل ١٩٤٨ بإيقاف جميع الأعمال العسكرية.

ب - تقرير اللواء سليمان عبد الواحد قائد الجبهة الجنوبية إلى رئيس الديوان الملكى والأمين العام للجامعة عن الحالة فى المنطقة الجنوبية من فلسطين فى ٨ إبريل ١٩٤٨.

أ - بالنسبة إلى قرار مجلس الأمن فى ١٧ إبريل ١٩٤٨ بإيقاف جميع الأعمال العسكرية سيكون تنفيذه من طرف واحد هو العرب، ما يعود بالفائدة على اليهود الذين نشطوا بتغير الموقف الأمريكى من التقسيم إلى الوصاية فى جمع الأسلحة واستيرادها واستجلاب المهاجرين المدربين على الأعمال العسكرية[٢].

---

(١) البلاغ - ٧ مارس ١٩٤٨.
(٢) الإخوان المسلمون - ١٩ إبريل ١٩٤٨.

(ب) التقرير الذى وصل إلى الملك فاروق من قيادة اللواء الجنوبى (فلسطين - غزة) عن حالة المنطقة الجنوبية بفلسطين وتوصياته عن طريق رئيس الديوان الملكى[١]، وغيرها من التقارير التى حرص الملك على الإطلاع عليها منذ صدور تقرير اللجنة الأنجلو - أمريكية وما قبلها وقد تضمن التقرير أمورعدة:-

١ - دور السياسة البريطانية فى إذكاء الثورة بين العرب والصهيونيين، ومن ثم يعد ذلك إخلالاً بمهمتها فى المحافظة على الأمن والنظام مادام انتدابها على فلسطين قائما.

٢ - إن اللجان القومية التى تقوم مكان الحكومة المحلية تشعر بعجزها لعدم وجود قوة تفرض إرادتها وتنفذها بالقوة إذا لزم الأمر ، وهى موجودة فى كل بلدة وتتألف من الأعيان، ما يعنى انعدام النظام الإدارى بفلسطين.

٣ - الانقسامات ظاهرة بين الشعب، حيث يتنازعه تياران أحدهما مع شرق الأردن والآخر مع سماحة المفتى وهو التيار الغالب، ويرجع ذلك إلى ازدياد نفوذ الملك عبد الله مع آماله المعروفة فى سوريا الكبرى وشعور بعض الأهالى بأنه هو الذى يستطيع إنقاذهم من اليهود وأن مصير فلسطين إليه ولذا، كانوا يحاولون التقرب منه بشتى الوسائل وعلى رأسهم موظفو حكومة الانتداب هم ومديرو البلديات كرشدى الشوا الذى ذهب على رأس وفد لطلب المساعدة والحماية من الملك عبد الله، وشجع هذا الاعتقاد ظهور قوات الملك عبد الله من وقت إلى آخر فى أنحاء فلسطين دون معارضة من أى جهة، أما غالبية الشعب ذاته فكان فى جانب الحاج أمين الحسينى وهو، كما هو معروف، ليس على وفاق مع الملك عبد الله وهذه الغالبية هى التى تقدم التضحيات المادية والروحية وتسعى بشق

---

(١) محفظة رقم (١٢) - حديث رقم (٥) - وزارة الدفاع الوطنى - إدارة المخابرات الحربية - تقرير من قيادة اللواء الجنوبى فلسطين. غزة - عن حالة المنطقة الجنوبية بفلسطين إلى رئيس الديوان الملكى فى ٨ إبريل ١٩٤٨.

الأنفس للتسليح والجهاد بأموالها وجهودها، بينما أغلب ما يوزعه مندوبو الملك عبد الله على الأهالى لم يدفعوا ثمنه[1].

٤ – عقيدة الأهالى أن مصر هى الوحيدة التى تستطيع الأخذ بيدهم، وتهديدهم بأنه إذا لم تتخذ إجراءات حاسمة وسريعة لتأمين هذه المنطقة من العدوان من جانبها؛ فإنهم سيلجئون إلى شرق الأردن أو الاتفاق مع اليهود، وتتجلى الخطورة فى أن الأهالى لا يدينون بولائهم لأحد إلا لمن ضمن لهم الحماية والأمان حتى لو تحالفوا مع أعدائهم وأعداء مصر – اليهود وشرق الأردن، ويفسر هذا القائد العربى "فوزى القاوقجى" من خلال حديثه مع مصطفى السعدنى فى ملحق المفوضية الملكية المصرية فى دمشق فى ٢٦ مايو عام ١٩٤٨، أن قوة اليهود عام ١٩٤٨ غير قوتهم عام ١٩٣٦، كما أن معنوية عرب فلسطين فى عام ١٩٤٨ أصبحت منهارة متخاذلة بينما كانت قوية مرتفعة فى عام ١٩٣٦، بينما كان من المنتظر أن يهب مليون عربى من السكان فى وجه اليهود ويقوموا بعرقلة حركاتهم العسكرية، إذ يراهم على العكس غالبية مستكينة كأن هذه الحرب لا تعنيهم، وأقلية تتعاون مع اليهود:

أ – التجسس لحسابهم حتى لو أدى الأمر إلى طعن إخوانهم العرب من الخلف.

ب – بيع الأسلحة والأراضى إلى اليهود.

جـ – يقوم كثير من عرب فلسطين بتهريب الأغذية إلى اليهود وهذه تجارة رابحة لديهم، ولهذا حذر من الاعتماد على هؤلاء العرب.

ويرجع انحلال الروح العربية فى فلسطين إلى الأسباب الآتية:

أ – افتقار الفلسطينيين إلى شخصية قوية تتولى زعامتها.

---

(١) محفظة رقم (٤) – ١ – ٢٦ / س ج / ٢٢ – ملف د – تقرير استكشاف المنطقة الجنوبية بفلسطين ٢٦ – ٢٧ إبريل ١٩٤٨ بواسطة (أ. ح) أحمد عبد العزيز قائد عام قوات المتطوعين المصريين والليبيين مقدم إلى الأمين العام للجامعة العربية عبد الرحمن عزام والفريق محمد حيدر.

ب – انقسام زعماء فلسطين فيما بينهم وتغلب العوامل الشخصية فى تصرفاتهم.

وفى هذا الشأن يذكر اليوزباشى عصام حلمى المصرى – قائد قوة الحراسة بقنصليتى القدس وحيفا – أن عمدة لواء الخليل "الشيخ الجعبرى" اشتكى له من سوء سياسة المفتى، حيث كان يوزع السلاح على الأهل والأقارب دون النظر إلى خطورة الموقف فى بعض جهات فلسطين التى كان يهددها الصهيونيون تهديدًا مباشرًا مثل حيفا ويافا والخليل، ما جعل عددًا غير قليل من الأهالى ينددون بهذه السياسة التى تثير الضغائن بين أهالى فلسطين[1].

جـ – نجاح السياسة الصهيونية المرسومة لإضعاف معنويات العرب وإتلافها.

د – مساعدة الانتداب البريطانى للصهيونيين فى تنفيذ هذه الخطة بإحكام.

هـ – عدم اهتمام الدول العربية بالقضية الفلسطينية فى الوقت المناسب بصورة عملية[2].

٥ – الحالة الدفاعية فى المنطقة الجنوبية معدومة من قبل القرى العربية، حيث كان يوجد حرس وطنى من الأهالى قليل العدد ومسلح تسليحًا ارتجاليًا، إلى جانب ضعف دفاعات القرى العربية.

فى حين أسس اليهود مستعمراتهم فى مواقع استراتيجية صحيحة فأقاموها فى مراكز تتحكم على الطرق الرئيسية، ويمكن لمستعمرات عدة أن تحشد قوامها ليلاً فى نقطة معينة دون تدخل من العرب وبصورة تمكنها من التعاون مع بعضها البعض، وبالألغام فى المستعمرات المهمة، وبها الأسلحة المضادة للدبابات والأسلحة

---

(١) محفظة رقم (١٢) – حديث رقم ٥ – مذكرة مرفوعة إلى وزير الدفاع الوطنى من البكباشى محمد نوح من إدارة المخابرات العربية واليوزباشى عصام حلمى قائد قوة الحراسة بقنصليتى القدس وحيفا فى ٢٣ فبراير ١٩٤٨.

(٢) محفظة رقم (١٢) – حديث رقم (٥) – المفوضية الملكية المصرية بدمشق – مصطفى السعدنى ملحق المفوضية الملكية فى دمشق – حديث مع القائد العربى فوزى القاوقجى فى ٢٦ مايو ١٩٤٨.

الصغيرة ودشم بالخرسانة المسلحة، غير أن قوة المستعمرات الجنوبية لم تظهر بعد، لأنها لم تهاجم جديًا ولم يأتِ دورها، وهذا لا يعنى أنها ضعيفة بل إن العدو لا يظهر قواته إلا بالقدر اللازم حتى الساعة الحاسمة ساعة تدخل الجيوش المنظمة[1].

٦ – حصول اللواء عبد الواحد – قائد اللواء الجنوبى بفلسطين، غزة – من خلال مقابلته مع القائد البريطانى، على الضوء الأخضر بالسماح للقوات المصرية بدخول فلسطين والسيطرة على قطاع غزة وفق قرار تقسيم ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ دون تخطى حدوده.

حيث يذكر اللواء عبد الواحد فى تقريره عن تلك المقابلة: "دعوة رئيس بلدية غزة له فى داره وسيكون قائد الجيش الإنجليزى موجودًا للتعرف لأن المواقع الدبلوماسية تحول دون زيارته فى مقر عمله.. ولقد استفدت فعلاً من هذه الجلسة القصيرة.. لم يخص المنطقة من وسائل الدفاع شيئًا يذكر.. والسبب فى إهمال هذه المنطقة أنهم جعلوها من نصيب مصر".

ما يعنى رغبة بريطانيا فى إعطاء هذا الجزء من فلسطين لمصر لتأمين حدودها الشرقية من داخل الأراضى الفلسطينية، كما كانت سياسة الحكومة المصرية ترمى إلى تطهير المناطق المتاخمة لحدود مصر من الصهيونيين – صحراء النقب – وبذلك تكون كل الأراضى التى تكتسبها الجيوش العربية من حق العرب، فقد جاء فى رسالة اللواء موسى لطفى مدير العمليات الحربية إلى اللواء عثمان المهدى رئيس أركان حرب الجيش بالنيابة فى ٢ يونيو ١٩٤٨ الآتى: "من الضرورى أن تتقدم الجيوش المصرية وتقطع الاتصال بين منطقة النقب ومنطقة (تل أبيب) حتى إذا ما أعلنت الهدنة كانت منطقة النقب من حق القوات العربية"[2].

---

(١) محفظة رقم (٤) – ١ – ٢٦ / س ج / ٢٢ – ملف د – تقرير استكشاف المنطقة الجنوبية بفلسطين ٢٦ – ٢٧ إبريل بواسطة (أ. ج) أحمد عبد العزيز للأمين العام للجامعة العربية عبد الرحمن عزام والفريق محمد حيدر.

(٢) محفظة رقم (٤) – ١ – ٢٦ / س ج / ٢٢ – رسالة من اللواء / موسى لطفى مدير العمليات الحربية إلى اللواء عثمان المهدى رئيس أركان حرب الجيش بالنيابة فى ٢ يونيو ١٩٤٨.

وهذا ما ذكره الدكتور محمد حسين هيكل فى مذكراته: "لاحظت وأنا أتابع البلاغات الرسمية أن الجيوش العربية لا تلقى مقاومة، لأنها تتقدم فى المناطق التى خصصها قرار الأمم المتحدة للعرب من أهل فلسطين، وأنها لم تبلغ الأجزاء التى عينت لإسرائيل فيما خلا أجزاء من منطقة النقب، ومنطقة النقب صحراء غير مأهولة فيما عدا محلات صغيرة أنشأها اليهود، عند ذلك دار بخاطرى أن القوات المصرية تكون أكثر إقداما على القتال وعلى التضحية فى الحرب إذا ما علمت أن منطقة النقب التى تحتلها ستضم إلى مصر"(١).

غير أن هذا الأمر لا تقبله بريطانيا لما يمثله ليا ذلك الحزام الصحراوى الواسع، خط دفاع أول عن قناة السويس ودفعًا للخطر الشيوعى عن المنطقة، خصوصًا أن عام ١٩٤٧ شهد إفلاسًا سياسيًا بالنسبة إلى بريطانيا لخروجها من الهند وفلسطين ومن ثم لا تستطيع الخروج من مصر؛ لأن ذلك يعنى الخروج من منطقة الشرق الأوسط، ويرجع اعتراض بريطانيا على سيطرة مصر على تلك الصحراء، لأن ذلك يعنى استغناء مصر عن مساعدة بريطانيا فى الدفاع عنها لكن وجودها فى النقب وقيام دولة يهودية يضطر مصر إلى طلب عقد المعاهدة – دفاع مشترك – التى مادامت تعلن اعتراضها توقيعها باعتبارها تنتقص من سيادتها وكرامتها، إلى جانب المعاهدة البريطانية – الأردنية فى ١٥ مارس ١٩٤٨ التى كانت بمثابة الباب الخلفى لبقائها فى فلسطين واستمرار توليها الدفاع عن القناة.

وترجع رغبة بريطانيا فى إعطاء ذلك الجزء – قطاع غزة – لمصر، مقابل تخلى القصر عن مساندته للمفتى والإذعان لقرار التقسيم وقيام الدولة اليهودية وضم الضفة الغربية للملك عبد الله.

وفى ذلك الشأن طلب مستر "تشابمان أندروز" الوزير المفوض والقائم بأعمال السفارة البريطانية فى مصر مقابلة حسن يوسف – وكيل الديوان الملكى

---

(١) محمد حسين هيكل: مذكرات فى السياسة المصرية – جـ ٣ – ص ٤٥.

وكاتم سر مجلس البلاط – فى ٩ سبتمبر عام ١٩٤٨ ودار بينهما حديث يرويه حسن يوسف: "قال مستر "تشابمان أندروز": إنه اتصل لعلمه عن اجتماعات اللجنة السياسية بجامعة الدول العربية أن النية متجهة إلى إقامة دولة عربية برئاسة المفتى وأن عزام والباجة جى (رئيس وزراء العراق) يعملان على حمل اللجنة على إقرار ذلك"، ويرى مستر "أندروز" بصفته الشخصية أن الحكومة البريطانية تعارض فى ذلك كل المعارضة لأن المفتى لا يمكن الوثوق به.. وسألت مستر "أندروز": كيف تحل المشكلة، فقال: إنه يرى أن تترك المناطق التى احتلها الجيش المصرى لمصر وما احتلته القوات الأردنية للأردن وأن تحاصر المنطقة المخصصة لليهود.. وأن تضمن الأمم المتحدة حدودها الضيقة فإذا ما حدثتهم أنفسهم بالاعتداء فإن المعاهدة المصرية – الإنجليزية كفيلة بتدخل بريطانيا.

قلت له: إننا لم نر هذا التدخل عندما اشتبكنا أخيرًا مع اليهود، فقال: لأن تلك ظروف مختلفة، لأننا كنا نخشى أن ترفع أمريكا الحظر المفروض على توريد السلاح لدول الشرق الأوسط.

فقلت له: إن من العسير أن تجد زعيمًا عربيًا يعلن موافقته على قيام دولة يهودية ويعترف بها، فقال: إن الحال لا يتطلب اعترافًا وإنما مجرد الإذعان لقرار صادر من هيئة الأمم.

وفى نهاية الحديث أكدت له ما سبق أن أعلنته الدول العربية من تنزهها عن الأطماع الإقليمية فى فلسطين وعدا هذا فإن القطاع الصغير الذى احتلته مصر لا يغنيها شيئًا مادامت منطقة النقب مكتظة بالمستعمرات اليهودية، فقال: إن لمصر الحق فى الاستيلاء على النقب، فسألته: هل هذا يخرق الهدنة، فأجاب: بالنفى وإنما يكون بطريق مبادلة السكان فيحتلها اللاجئون العرب مقابل الأماكن التى يجلون عنها فى الشمال، وبعد قليل تلقيت من تشابمان أندروز كتابًا شخصيًا قال فيه: "إن انجلترا على استعداد فى الظروف الحاضرة لأن تغمض عينيها عما يتسرب من

السلاح من مخازن الجيش البريطانى فى منطقة القناة إلى القوات المصرية المحاربة فى فلسطين.."[1].

ما يعنى الحصول مقدمًا على موافقة مصر على مشروع برنادوت – الوسيط الدولى – الذى أعلن عقب اغتياله فى ١٧ سبتمبر عام ١٩٤٨، وما يتضمنه من إقرار التقسيم.

فالسياسة البريطانية قائمة على أسس ميكافيلية، وما عرف أن بريطانيا ما احترمت معاهدة أو التزامًا دوليًا إلا أن تكون لها فى ذلك مصلحة مباشرة – قرار التقسيم – ولهذا لا يجب النظر إلى المشكلة على أنها مشكلة عسكرية فحسب، ذلك لأن الناحية السياسية فيها أدق وأعقد منها وأن أى حل لهذه المشكلة لا ترضى عنه بريطانيا محكوم عليه بالفشل حتمًا[2] لأسباب عدة منها:

أ – إن خطة إنشاء دولة يهودية فى فلسطين هدف بريطاني غربى، والضيق من تجاوزات عناصر عسكرية صهيونية – مسألة تثير المشاعر لكنها ليست كافية لتغيير الخطط.

ب – إن التفكير الاستراتيجى البريطانى بعد الحرب كان مشغولاً بمنطق أنه إذا كان الانسحاب الإمبراطورى ضروريًا من بعض المناطق، فالأفضل أن تترك الإمبراطورية وراءها نزاعات محلية وإقليمية تستنزف جهد الأطراف وربما يجعلها فى أشد حاجة إلى الإمبراطورية الأم والانتقال بالنزاع إلى درجة الصراع[3].

٧ – بالنسبة إلى القوات الشعبية الموجودة للإسهام فى الدفاع عن فلسطين ومدى استعدادها، فقد أوضح اللواء سليمان عبد الواحد عدم استطاعتها القيام بعمليات حربية ناجحة، للعقبات الكثيرة القائمة فى طريق تسليحها ونقلها وإعاشتها

---

(١) حسن يوسف: القصر ودوره فى السياسة المصرية ١٩٢٢ – ١٩٥٢ ص ٢٠٦، ٢٠٧.
(١) محفظة رقم (٢٥٣) – ملف رقم (٨) – براغ – مذكرة القائمقام كمال الدين صلاح.
(٢) محمد حسنين هيكل: العروش والجيوش – ص ١٠٠ – ١٠٣.

وتدريبيا وقيادتها، ويذكر فى هذا الشأن خالد محيي الدين فى مذكراته "والآن اتكلم" جاء فيه: "وتم الاتفاق مع الجامعة العربية على إقامة مركز تدريب للمتطوعين العرب فى هايكستب.. نقص الذخيرة أدى إلى القيام بعمليات ضرب نار للتدريب مرة واحدة.. هكذا كان التدريب القتالى مفتقدًا"(١).

وختم اللواء سليمان عبد الواحد تقريره، مؤكدًا أنه ليس فى طاقة الهيئات الشعبية بحالتها إنقاذ فلسطين، إنما الإنقاذ بيد القوات المسلحة المنظمة وعندئذ تنجو فلسطين وتنجو مصر بنجاتها.

وبناء على تلك الأمور، تم إبلاغ المقدم أحمد عبد العزيز شفويًا بواسطة وزير الدفاع وبعلم الأمين العام لجامعة الدول العربية، تعيينه قائدًا عامًا لقوات المتطوعين المصريين والليبيين لإنقاذ فلسطين فى ١٩ إبريل ١٩٤٨(٢)، خصوصًا أنه كان يقود الكتيبة الأولى التى كانت تعمل فى النقب(٣).

على أن إبلاغه شفويًا يدل على قيامه بمهمة عسكرية سرية، واتضح ذلك من سرعة تقديم التقرير بعد أربعة أيام من التعيين فى ٢٢ إبريل عام ١٩٤٨ لإحراز نصر عسكرى سريع بالتقدم فى النقب إلى بئر سبع، رغبة فى توسيع منطقة القيادة المصرية بأن يتولى اللواء سليمان عبد الواحد (سبل) منطقة غزة والمقدم أحمد عبد العزيز منطقة بئر سبع، وبذلك تتحقق خطة مشروع محمد حيدر باشا بالتقدم شرقًا إلى فلسطين (غزة – بئر سبع) والسيطرة على لواء غزة.

لكن واجهتهم عقبات تحول دون تنفيذ ذلك، فقد اتضح له أن القوات التى كانت يتولى قيادتها – المصرية والليبية – لا تصلح من ناحية التجهيز والتسليح والتشكيل لتحقيق المأمورية التى كلفت بها لمقابلة الاحتمالات التى تتعرض لها فى

---

(١) خالد محيى الدين: والآن اتكلم – ط١ – ص ٥٢، ٧٣.
(٢) عبد الوهاب بكر: الجيش المصرى وحرب فلسطين ١٩٤٨ – ١٩٥٢ – ص ٦٣.
(٣) محمد فيصل عبد المنعم: فلسطين والغزو الصهيونى – ص ٣٣٤.

أثناء عملها؛ لأن تجهيزها كان يجرى ارتجاليًا دون أساس، وقد توصل إلى ذلك من خلال مشاهداته وتحرياته ومعلوماته التى جمعها من المخابرات المصرية والجامعة العربية والمفتى أمين الحسينى واللواء سليمان عبد الواحد سبل، الذى كان قائدًا وقتئذ للمنطقة الجنوبية بفلسطين - وتحقيقًا لسرعة إنجاز ملاحظاته التى رفعها للأمين العام للجامعة العربية ووزير الدفاع ليكونا على بينة بحقيقة الموقف، وطالب باستكمال التسليح الذى يعتبر الحد الأدنى للقوة التى تحت قيادته(١).

- موقف مصر من الاجتماعات العسكرية العربية لوضع ترتيبات دخول الجيوش النظامية العربية فلسطين لحل مشكلاتها:

اجتماع عمان:

إثر سقوط حيفا وقرب سقوط يافا العربية فى أيدى الصهيونيين، الذين شرعوا فى ضربها بالمدافع الثقيلة، عقد اجتماع بعمان برئاسة الملك عبد الله، واشترك فيه الأمير عبد الله الوصى على عرش العراق ورياض الصلح رئيس وزراء لبنان، وتوفيق أبو الهدى رئيس وزراء شرق الأردن، وأرشد العمرى وزير الدفاع العراقى واللواء صالح صائب رئيس أركان حرب الجيش العراقى واللواء إسماعيل صفوت، واتفقوا بالإجماع على قرار الدخول؛ ولكن ليس بقوات نظامية وإنما يكتفى بأن تسلح وتعهد بقيادة جيش التحرير العربى إلى الملك عبد الله ملك شرق الأردن ومن ثم تنتقل القيادة من دمشق إلى عمان.

ويبدو أن الملك عبد الله أراد إنقاذ ما تبقى من القسم العربى بمقتضى قرار التقسيم مادام اليهود فى نشاط مستمر للسيطرة على المناطق العربية، خصوصًا

---

(١) محفظة رقم (٤) - ١ - ٢٦ - / س ج / ٢٢ - ملف د - تقرير استكشاف المنطقة الجنوبية بفلسطين ٢٦ - ٢٧ إبريل ١٩٤٨ بواسطة (أ. ح) أحمد عبد العزيز مقدم إلى الأمين العام للجامعة العربية عبد الرحمن عزام والفريق محمد حيدر.

الضفة الغربية، فقد أرسل إلى السير آلان كنجهام الآتى: "يوجه نظر الحكومة البريطانية إلى مركز القدس الشريف والناصرة وبيت لحم، وأن الأمانة يجب أن تودع فى أيدينا عند انتهاء مدة الانتداب وألا يفعل بالمدينة المقدسة وبيافا ما فعلوه بغيرهما، مع نصحى للجهات اليهودية بألا يتسببوا فيما يضر رغبتهم فى الاستيطان بفلسطين تحت اسم الوطن القومى؛ فإذا أوقفوا التعديات وقبلوا المفاوضات على أن تكون لهم حقوق المواطنين فى الدولة الفلسطينية"[1]. ويتضح من الرسالة أن الأمر بيد بريطانيا، ففى مقدورها وقف هذه التعديات بعدم تسليم اليهود الموانئ والسماح للجيش الأردنى بدخول الضفة الغربية[2]، لكن المحاولة فشلت.

لذلك قدمت قرارات عمان الضمانات التى تحمل الملك فاروق والمملكة العربية السعودية على الموافقة على تدخل الملك عبد الله عسكريًا دون تحقيق أطماع سياسية، حيث وضعت الخطة بأن يحتل اللواء العربى أجزاء من فلسطين احتلالاً مؤقتًا، ثم انسحاب الملك عبد الله منها[3]بعد القتال وإجراء استفتاء ليتمكن أهالى فلسطين من تقرير مصير بلدهم بحرية، واحترام جميع دول الجامعة العربية لميثاق الجامعة ومنع أى دولة من هذه الدول من محاولة ضم جزء أو أجزاء من البلاد المجاورة لبلادها[4].

ووافقت الدول المجتمعة فى عمان على نقل مقر قيادة جيش التحرير العربى من دمشق إلى عمان، على أن يتولى شرق الأردن القيادة على اعتبار أنه البلد الوحيد الذى ليس عضوًا فى هيئة الأمم المتحدة ويمكنه العمل بحرية تامة دون التعرض لعقوبات اقتصادية أو سياسية.

---

(١) صلاح العقاد: قضية فلسطين. المرحلة الحرجة ١٩٤٥ – ١٩٥٦ – ص ٦٦.
(٢) المقطم – ٢٤ إبريل ١٩٤٨.
(٣) صلاح العقاد: المرجع نفسه – ص ٦٦.
(٤) البلاغ – ٢٨ إبريل ١٩٤٨

وبناء على ذلك فقد تقرر أن يسافر الأمير عبد الإله الوصى على عرش العراق ومعه رسالة ملكية من الملك عبد الله إلى الملك فاروق وبصحبة رياض الصلح رئيس وزراء لبنان واللواء صالح صائب[1]، ورسالة أخرى من جميل مردم إلى الملك فاروق سلمها أحد العسكريين إثر انعقاد مؤتمر عسكرى بدمشق بحضور الأمير عبيد أرسلان وزير الدفاع اللبنانى والسيد فؤاد شهاب قائد الجيش اللبنانى وأحمد الشرباتى وزير الدفاع السورى والفريق طه الهاشمى[2].

وتهدف الرسالة إلى الحصول على قرار بالإجماع وتصديق القاهرة على قرارات عمان؛ خصوصًا أن الملك فاروق يدرك تمامًا خفايا سياسة الملك عبد الله ورغبته فى ضم القسم العربى إليه وتوسيع مملكته ومن ثم إقرار التقسيم وجعله حقيقة واقعة وقيام دولة يهودية على الحدود الشرقية لمصر، لذلك يخشى الملك فاروق تدخل الملك عبد الله عسكريًا بمفرده بحجة إنقاذ فلسطين ثم يعلن ضم الجزء العربى إلى مملكته ويضع الجميع أمام الأمر الواقع، من ناحية أخرى خشى الملك عبد الله أن يقود الملك فاروق الرأى العام العربى ضده لذلك حرص على موافقته.

اجتماع الزعفران:

أ – قرار التدخل العسكرى للمتطوعين المصريين تحت قيادة الملك عبد الله:

تتابعت الأنباء السيئة عن سقوط حيفا فى أيدى اليهود واتساع نطاق هجومهم على يافا والقدس وعكا بصورة أزعجت العالم العربى وأسخطته على بطء السياسيين المسؤولين فى التدخل الفعلى الحاسم، فتعددت الاجتماعات فى عمان ودمشق وأخيرًا القاهرة، حيث عقد اجتماع الزعفران الذى قرر فيه التدخل العسكرى المسلح من خلال المتطوعين تحت قيادة الملك عبد الله، بعد أن تبين سوء نية

(١) البلاغ – ٢٥ إبريل ١٩٤٨.

(٢) السياسة – ٢٦ إبريل ١٩٤٨.

بريطانيا فى إتاحة الفرصة لليهود لتنفيذ مشروع التقسيم، كما بدا جليًا فى جلائهم عن حيفا فجأة حتى كانت قوات اليهود على أتم الاستعداد للسيطرة على الموقف ومباغتة العرب[١].

ومع إعلان بريطانيا، تغطية لموقفها، أنها سوف تجلو عن فلسطين، تم تنسيق العمليات الحربية بين الدول العربية فكان المتفق عليه أن تجتاز القوات المصرية الحدود المصرية - الفلسطينية للعمل فى المنطقة الواقعة بين غزة والحدود المصرية.

أما دور سلاح الطيران المصرى فهو إصدار الأوامر لأحد أسراب الطيران الحربى باحتلال مطار اللد وعندما يفرغ من هذه المهمة، يعهد إلى القوات المصرية المحافظة على هذا المطار وحراسته واستخدامه فى العمليات الحربية، كما تصدر الأوامر لعدد من السفن الحربية المصرية بالإبحار صوب ميناء حيفا لمحاصرته وقطع الاتصال البحرى بين القوات الصهيونية والإمدادات التى تتلقاها عن طريق البحر من الهيئات الصهيونية الدولية[٢]، خصوصًا بعد ضبط باخرة إيطالية - إيزابيلا - كانت تهرب الأسلحة ليهود فلسطين ووصلت إلى ميناء الإسكندرية فى طريقها إلى فلسطين وبتفتيشها عثر على كميات كبيرة من الأسلحة والذخائر تبين أنها مهربة للصهيونيين بفلسطين، إلى جانب الأسلحة المهربة إليهم من تشيكوسلوفاكيا وغيرها من دول الجنوب الشرقى فى أوروبا[٣].

وتم الاتفاق على أن تتعاون الجيوش العربية كافة فى العمل فى مناطق القدس وحيفا ويافا[٤]، لإنقاذ ما تبقى من فلسطين.

---

(١) الإخوان المسلمون - ٢٧ إبريل ١٩٤٨.
(٢) البلاغ - ٢٧ إبريل ١٩٤٨.
(٣) الإخوان المسلمون - ٢٧ إبريل ١٩٤٨.
(٤) البلاغ - ٢٧ إبريل ١٩٤٨.

- تقرير استكشاف المنطقة الجنوبية للمقدم أحمد عبد العزيز من الناحية الحربية والإدارية والسياسية وتوصياته:

وبتنسيق الأعمال الحربية بين الدول العربية، عهد وزير الدفاع المصرى محمد حيدر والأمين العام لجامعة الدول العربية إلى المقدم أحمد عبد العزيز - قائد عام القوات المصرية والليبية المتطوعة - باستكشاف المنطقة الجنوبية من النواحى الحربية والإدارية والسياسية تحسبًا للتقدم شرقًا إلى فلسطين، وقد لوحظ أن تقارير القيادة المصرية فى العريش كانت ترفع إلى رئيس هيئة أركان حرب الجيش بالنيابة لكن مؤشرًا عليها من الفريق حيدر بما نصه (سرى جدًا - لمقابلة عزام شخصيًا للتفاهم) ما يعنى أن تقارير القيادة المصرية فى العريش لم تكن تلقى العناية الكافية من القيادة العامة بقدر ما تعنى حيدر[1] وعزام وعلى رأسهم الملك فاروق.

ورفع المقدم أحمد عبد العزيز تقرير استكشاف المنطقة الجنوبية بفلسطين فى ٢٦ - ٢٧ إبريل ١٩٤٨ إلى الأمين العام عبد الرحمن عزام وصورة منه للفريق محمد حيدر فى الأول من مايو ١٩٤٨، إلحاقاً بتقريره المختصر عن نتيجة الاستكشاف الذى قدمه فى ٢٢ من إبريل ١٩٤٨ عقب تعيينه قائدًا عامًا للقوات المصرية والليبية المتطوعة فى ١٩ من إبريل ١٩٤٨.

وينقسم ذلك التقرير إلى أربعة أقسام:

القسم الأول: - الغرض من الاستكشاف.

القسم الثانى: التحركات والأعمال التى أجريت فى أثناء الاستكشاف.

القسم الثالث: الملاحظات على الجبهة الجنوبية من النواحى الحربية والإدارية والسياسية والخطط التى اقترحها فى هذه النواحى.

---

(١) عبد الوهاب بكر: الجيش المصرى وحرب فلسطين ١٩٤٨ - ١٩٥٢ - ص ٦٣.

القسم الرابع: الملاحظات على تجهيز وإعداد المتطوعين وتوصياته نحوها.

أما بالنسبة إلى القسم الأول والغرض من الاستكشاف فقد أوضح المقدم أحمد عبد العزيز أنه يهدف أولاً إلى التحقق شخصيًا من الحالة ومن المعلومات التى استقاها من مصر، وثانيًا: لبناء الخطط على أساس صحيح.

أما بالنسبة للقسم الثانى، فقد حدد أن محور تحركه فى حدود الجبهة الجنوبية، وحدودها من الشمال الكلى داخل المجدل - الفالوجا - الخليل - إلى البحر الميت، من الشرق - البحر الميت ثم حدود شرق الأردن، من الجنوب - الحدود المصرية، من الغرب - البحر الأبيض المتوسط.

لكنه اقتصر فى استكشافه على قطاع غزة لسرعة العودة إلى القاهرة لبدء الأعمال الحربية المطلوبة بإلحاح لإنقاذ الموقف، حيث استغرقت مدة الاستكشاف أربعة أيام من ٢٥ إلى ٢٨ إبريل ١٩٤٨، ومن ناحية أخرى لخطورة المرور على الطرق فى شمال غزة وإلى بئر السبع ونشاط الدوريات المصفحة اليهودية عليها، حيث كان يبلغ طول قطاع غزة من حدود مصر جنوبًا إلى حدود الدولة الدخيلة - إسرائيل - شمالا خمسة وعشرين ميلاً ويبلغ عدد القرى ٥٤ و ١٧ مستعمرة، وأكثف القرى سكانا: رفح - أسدود - دمرة - حمامة - جباليا، وأكثف المستعمرات سكانًا: عين نفتة، بياتعيبة، كفارو ابرغ، بتسارون - نقبا[1]، وأهم مدن القطاع مدينة غزة[2].

وفيما يختص بالقسم الثالث الخاص بالملاحظات على الجبهة الجنوبية والخطط المقترحة فتناول الآتى:

---

(١) جميل الشقيرى: قضية فلسطين الحربية والسياسية - مطبعة مصنع الإسكندرية للكراس - ١٩٦٢ - ص ٨٣.

(٢) محمد الشاعر: الحرب الفدائية فى فلسطين على ضوء تجارب الشعب فى قتال العصابات - مطبعة الغريب - بيروت - ١٩٦٧ - ص ٩٢.

أولاً: الملاحظات الحربية:

١ - **عن العدو ومستعمراته:** حيث كانت توجد مستعمرات يهودية عدة بالجبهة الجنوبية وقد أسسها اليهود فى مواقع استراتيجية صحيحة، أما الدور الذى يمكن أن تلعبه هذه المستعمرات فهو تعطيل وإبعاد أى قوة تحاول الاقتراب من منطقة التقسيم اليهودية حتى يتم احتلالها بواسطة القوات اليهودية الرئيسية بل وإضافة أى جزء آخر يمكن الاستيلاء عليه، تمشيًا مع الخطة "دال" التى تقوم على تلك الأهداف، وترجع هذه الاستعدادات إلى يقين القائمين على الأمور بالوكالة اليهودية بضرورة الاعتماد على أنفسهم فى تأسيس دولتهم، والدفاع عنها لأن الوجود البريطانى فى فلسطين واعتمادهم عليه فى حمايتهم قابل للزوال مهما طال الوقت.

٢ - **القوات العربية:** يوجد بالقرى العربية حرس وطنى من الأهالى قليل العدد ومسلح تسليحًا ارتجاليًا لا فكرة فيه ولا توحيد، ومن ثم يعجز عن منع المستعمرات اليهودية من أى اعتداء جدى ومن تحقيق دوره لمساعدة الجيش اليهودى فى الوقت المناسب.

٣ - **أما قوات المتطوعين بالمنطقة الجنوبية فكانت ضعيفة أيضًا وعبارة عن:**

أ - ٢١٧ فردًا من "الإخوان المسلمين" بمعسكرات النوصيرات بقيادة الشيخ "محمد فرغلى" واليوزباشى احتياط "محمود عبده"، وأسلحتهم ٢ بويزو و٢ هاون ٦٠ مم وبعض تومى وبرت والباقى بنادق ٣٠٣ والذخيرة محدودة، ولا يتلقون أوامرهم إلا من الشيخ "فرغلى" حسب ما يتراءى له، ولا سلطة لقائد المنطقة عليهم، ولديهم أفكار حربية وجيهة نوعًا ما تكفى تعسكرهم خارج غزة ويقظتهم فى الحراسة وتمكنهم من إخفاء قوتهم الحقيقية، وقد اشتبكوا فى قتال مع اليهود ولا سيما فى معركة "كفار ديروم".

ب - ١١٩ فردًا من "جماعة أنصار الحق" بقيادة الشيخ أبو العزائم" بمطار غزة، وهؤلاء كانت حالتهم سيئة جدًا من ناحية الملبس والتسليح - كلهم دراويش -

ولم يمكثوا أكثر من عشرين يومًا ورحلوا منها دون أن يقوموا بأى عمل يذكر، كما وجدت وحدات صغيرة من الجيش الأردنى ترابط فى أماكن مختلفة بالجبهة الجنوبية منها سرية بغزة – السرية السادسة مشاة – ومعها اثنان من الضباط الأردنيين هما مصطفى الجبور وعيسى الزعمت، وكثيرًا ما آزرت المناضلين ومدتهم بالعتاد فى أعمالهم ضد اليهود التى انحصرت فى عرقلة سير القوافل اليهودية والحيلولة دون وصول المؤن والأسلحة إلى المستعمرات الواقعة فى جنوب فلسطين(١).

وكانت توجد قيادة للمنطقة الجنوبية تعرف بقيادة لواء الجنوب تولاها "اللواء سليمان عبد الواحد سبل" من قبل جامعة الدول العربية ويعاونه القائمقام عاهد بك السخن وهو ضابط بالمعاش من الجيش الأردنى، وهذه القيادة تكاد تكون معدومة بعد سفر اللواء سبل إلى مصر حيث لم يمكث سوى بضعة أيام وعاد إلى مصر عندما رأى قلة السلاح والعتاد إلى جانب الفوضى الضاربة أطنابها فى كل ناحية، أما عاهد بك السخن فكان كثير الانتقال بين مصر وفلسطين وتشغله الأعمال الإدارية كثيرًا عن الأعمال الحربية.

لذلك تقدم المقدم أحمد عبد العزيز بعدد من الخطط الحربية لإنقاذ الموقف على الوجه الآتى:

أ – وجوب إرسال قوات نظامية عبر المنطقة الجنوبية إلى الشمال لمنع العدو من الاسترسال فى احتلال المناطق التى يحتلها الإنجليز، ويجب أن تكون القوات ميكانيكية وبها وحدات مدرعة وطيران وبحرية وتكتسح المستعمرات اليهودية التى تهدد طريق مواصلاتها، ويقوم سلاح الطيران المصرى برسم المستعمرات جيدًا وطبع صور فوتوغرافية استعدادًا لما يأتى به المستقبل، ويرى أن القوة التى تشكلت بالعريش بقيادة الأميرالاى أحمد المواوى تفى بالغرض.

---

(١) عارف العارف: النكبة، نكبة بيت المقدس والفردوس المفقود ١٩٤٧ – ١٩٥٢ – جـ ٢ – ص ٣٩٤.

ب – وجوب تقوية المتطوعين الموجودين فى الجبهة الجنوبية، بإرسال قوة وقيادة من المتطوعين، ووضعهم تحت قيادة عسكرية واحدة وتسليحهم بأقل عدد ممكن من الأسلحة التى يستغنى عنها الجيش المصرى.

ثانيًا: الملاحظات الإدارية:

١ – احتياطات الأمن خصوصًا فى غزة معدومة، والأهالى منقسمون وقليلو الوطنية وقبض على جواسيس لليهود بين السكان.

٢ – الانقسامات ظاهرة بين العائلات الكبيرة، ويقوم بعض الأفراد بعرقلة أعمال اللجنة القومية والقيادة بغزة بتوزيع منشورات تحط من هيئة القيادة وتحرض على الخروج على اللجنة، وساعد فى ذلك وجود الانقسامات وبلبلة الأفكار فى المصير المجهول.

لذلك رأى تعيين حاكم عسكرى للمنطقة بصفة رسمية وتتبعه اللجان القومية وتعطى له سلطة الحكم بالإعدام ووضع مناطق الجبهة تحت الأحكام العسكرية، ويمكن لرئاسة القوات المتطوعة الاتصال به ومعاونته، كما عليه مساعدة القوات النظامية وتهيئة كل ما يمكن لمساعدتها عند تحركها، وينتخب مركز إدارته، ويصدر المنشورات اللازمة للمحافظة على وحدة البلاد والقضاء على الطابور الخامس، ويستغل الموارد المحلية لمعاونة المتطوعين والقوات النظامية إذا دخلت فلسطين وإعطاء الضباط المتطوعين جوازات مرور دائمة فى الحدود حتى لا تعرف أخبارهم وتحركاتهم ولا تتعطل أعمالهم.

ثالثًا: الملاحظات السياسية

كانت توجد عوامل سياسية تؤثر فى الموقف الحربى لأى قوة تحاول الدفاع عن فلسطين، الشعب نفسه يتنازعه؛ أحدهما مع شرق الأردن وفى هذا الفريق بعض كبار الموظفين والملاك، والآخر مع سماحة المفتى وهو الغالب[١].

---

(١) محفظة رقم (١٢) – حديث رقم (٥) – تقرير من قيادة اللواء الجنوبى بفلسطين غزة – عن حالة المنطقة الجنوبية لفلسطين إلى رئيس الديوان الملكى فى ٨ إبريل ١٩٤٨.

خصوصًا أنه معروف مساندة الملك للمفتى فى حين يقف موقف المناهض لنشاط الملك عبد الله فى تحقيق مشروعه "سوريا الكبرى"، لذلك يحذر من "هذه الانقسامات إن لم يوضع لها حد بأعمال حربية ضد اليهود فسيقول الأهالى وسوف يقول التاريخ معهم إنهم فى هذه المحنة الوطنية الإسلامية انصرف الزعماء لتحقيق مآربهم الخاصة على أى صورة بدلاً من أن يتحدوا ويعملوا ضد اليهود".

ويتضح من ذلك خشية المقدم عبد العزيز استخدام القوات المحاربة كأداة لتصفية حساب بين الملك عبد الله والملك فاروق على أرض فلسطين بمحاربته ومحاربة أعوانه من الفلسطينيين، والانصراف عن الهدف الأساسى للتدخل وهو إنقاذ فلسطين من الصهيونية وإعادة الأمن والنظام، باعتبار أن الأعمال الحربية فرع من فروع السياسة وأداة من أدواتها.

أما القسم الرابع والخاص بالملاحظات على تجهيز المتطوعين الذين يقودهم مصريون وليبيون – فرأى أنه لم تدرس لوازم قوات المتطوعين جيدًا من البداية من ناحية التسليح والتجهيز للتحرك والعمل فى الميدان كقوة، وخلص إلى أن نجاح العمليات الحربية يتوقف ٧٠% على الاستعدادات والتجهيزات والتدريب السابق للأعمال الحربية[١]، لذلك اتجهت وزارة الدفاع الوطنى إلى بحث استكمال قوات معسكر التدريب بالعريش وسرعة وصولها وتقرر تحرك القوات الآتية إلى العريش عن طريق السكة الحديد: ك ١، ٦، ٩ بنادق مشاة، واستكمال مرتبات الخط الأول واحتياطه من الذخيرة والمفرقعات بأنواعها للقوات قبل التحرك، وقيام سلاح الإشارة الملكى بإصلاح الخطين الأول والثانى لجميع الأجهزة اللا سلكية للقوات المتحركة[٢].

---

(١) محفظة رقم (٤) – ١ – ٢٦ / س ج / ٢٢ / ملف د – تقرير استكشاف المنطقة الجنوبية بفلسطين ٢٦ – ٢٧ إبريل ١٩٤٨ – بواسطة (أ. ح) أحمد عبد العزيز قائد قوات المتطوعين المصريين والليبيين – مقدم إلى الأمين العام للجامعة العربية عبد الرحمن عزام والفريق محمد حيدر.

(٢) محفظة رقم (٤) – ١ – ٢٦ / س ج / ٦ – أمر إدارى رقم ٣٦٦ من رئاسة الإمدادات والتموين فى ٢٧ إبريل ١٩٤٨.

- المؤتمر العسكرى الأول - ١ مايو ١٩٤٨:

إثر ما تقرر فى اجتماعات عمان والقاهرة، نشرت "اليونايتد برس": "إن الجامعة العربية قررت ألا ترسل قواتها النظامية إلى فلسطين ولكنها ستكتفى بأن توكل قيادة جيش التحرير العربى إلى الملك عبد الله ملك شرق الأردن، وأن اللواء العربى سيكون فى طليعة الهجوم العربى.. على أن تعززه قوات المجاهدين العرب غير النظامية.. قدموا من مختلف البلاد العربية.. وبنقل مقر قيادة جيش التحرير من دمشق إلى عمان"[١].

وبناء على التعليمات الصادرة من وزير الدفاع التى تقضى بانتداب كل من القائمقام حافظ بكرى واليوزباشى عصام حلمى المصرى لتمثيل مصر فى المجلس الأعلى للدفاع والاشتراك فى المباحثات العسكرية فى عمان، تولى القائم بأعمال المفوضية المصرية بعمان "كمال الدين صلاح" تقديم الضابطين المصريين إلى الملك عبد الله الذى أحسن استقبالهما قائلاً: "أهلا بأبنائى وأبناء الفاروق - إن الأمة العربية تعلق على مصر أطيب الآمال.. وبعد أن يتم لنا خلاص فلسطين يتجه العالم العربى كله نحو مصر لشد أزرها لتحقيق آمالها التى هى آمال العرب جميعًا"[٢].

ورفع القائمقام "حافظ بكرى" تقريرًا عن المؤتمر العسكرى الذى عقد بقصر الرغدان فى الأول من مايو عام ١٩٤٨، فى أعقاب تطور الحالة فى فلسطين بعد موافقة ممثلى العرب واليهود فى ليك سكسس على طلب مجلس الأمن بوقف إطلاق النار فى البلدة القديمة بالقدس لمدة مؤقتة، غير أن اليهود أملوا فى أن يتمكنوا عن طريق هذا القرار، من تزويد الحى اليهودى فى البلدة بالمؤن وإذ كان قد انقضى أسبوعان على آخر قافلة وصلت إلى القدس مزودة بالمؤن، وأبرقت لجنة الهدنة بفلسطين التى ألفها مجلس الأمن - من قناصل الدول الثلاث فى القدس، أمريكا وفرنسا وبلجيكا بمقتضى قرار ٢٧ إبريل عام ١٩٤٨ - لمراقبة

(١) البلاغ - ٢٥ إبريل ١٩٤٨.
(٢) الأهرام - ٢ مايو ١٩٤٨.

قرار مجلس الأمن تقول: "إن القتال لم يتوقف لا في القدس ولا في الجديدة ولا في غير القدس حيث قاموا بهجوم شديد على حى القطمون قاصدين احتلاله"[١]، وقد تضمن تقرير القائمقام حافظ بكرى خلاصة ما بحثه من خلال المؤتمر العسكرى والذى جاء فيه:-

١ – اجتماع الهيئة العسكرية الممثلة لجميع الدول بقصر الملك عبد الله لبحث الموقف العسكرى، وكانت الهيئة تتألف من اللواء إسماعيل صفوت باشا قائد جيش التحرير، ورئيس أركان حرب الجيش السورى واللبنانى والعراقى والأردنى والقائمقام حافظ بكرى ممثل الجيش المصرى وضابط الاتصال بين الجيش المصرى وجيوش الدول العربية.

٢ – قامت الهيئة ببحث موقف القوات المسلحة لكل دولة، فى حالة التدخل السريع، وأوضح الممثل العسكرى المصرى للهيئة أن القوات المجهزة بمنطقة العريش تقدر بمجموعة لواء كاملة وما معها من الأسلحة المساعدة والإدارية، وما يمكن أن يقدمه السلاح الجوى بالتعاون مع القوات الأرضية، واستعدادها للعمل من الأول من مايو عام ١٩٤٨.

٣ – ما أسفر عنه الاجتماع من قرار الاشتراك بجيوش نظامية ما عدا مصر، لكن دون الوصول إلى قرار بشأن الأمور الآتية:

أولاً – موعد التدخل.

ثانيًا – القيادة.

فبالنسبة إلى قرار الاشتراك بجيوش نظامية، رأى حافظ بكرى صعوبة تحقيق ذلك للتفاوت فى التنظيم والتسليح بين الجيوش العربية حيث قال: "تختلف القوات النظامية للدول العربية فى تنظيمها وتسليحها فبعضها منظم ومسلح تنظيمًا

---

(١) فلاح خالد على: الحرب العربية الإسرائيلية ١٩٤٨ – ١٩٤٩ وتأسس إسرائيل – المؤسسة العربية للدراسات والنشر – بيروت – ١٩٨٥ – ص ١٨٦ – ١٨٧.

وتسليحًا فرنسيا مثل قوات لبنان والآخر إنجليزى مثل العراق وشرق الأردن والبعض خليط بين هذا أو ذاك مثل القوات السورية.. عمليات فلسطين تحتاج كثيرًا إلى وحدات من المهندسين.. وهذه غير متوافرة فى كل من سوريا والعراق وشرق الأردن ومعدومة تمامًا فى لبنان.."[١].

وصرح عبد الرحمن عزام الأمين العام للجامعة العربية فى مقابلة له مع الملك عبد الله، عندما سأله الأخير عن قوة مصر بـــ : "إن قوة النار فيها قوية وقد تدخل فلسطين باسم متطوعة أو سافرة حسب الظروف الدولية، فقال الملك عبد الله يلزم أن تكون قوة مصر محترمة لأن أمامنا خصمًا يحسب حسابه ولا أريد أن يقع الحمل على وانهزم"، فأكد له عزام أن الهزيمة هى للعرب وستعمل كل دولة، وفق قرارات الجامعة، كل ما فى طاقتها وهو منتظر وصول ممثل الجيش المصرى لوضع خطة التعاون على أساس صحيح"[٢].

أولاً – موعد التدخل:

أما فيما يختص بموعد التدخل، فقد ذكر حافظ بكرى فى تقريره "أن تحديد هذا الموعد يؤثر فيه ثلاثة عوامل:

أ – **العامل السياسى:** وهذا متروك أمره للهيئات السياسية للدول العربية لتحديده.

ب – **العامل العسكرى:** وهو يقضى بالتدخل فورًا بقصد الحصول على نصر حاسم سريع يقضى على آمال الصهيونيين فى إقامة دولة يهودية ووضع هيئة الأمم المتحدة أمام الأمر الواقع.

---

(١) محفظة رقم (٤) – ١ – ٢٦ / س ج / ٢١ – تقرير القائمقام (أ. ح) حافظ بكرى عن المؤتمر العسكرى الذى عقد بعمان فى الأول من مايو ١٩٤٨.

(٢) محفظة – رقم (٢٥٨) – رسالة واردة بالرمز من عمان بالبريد الجوى من عزام باشا حول موقف الملك عبد الله وصلت فى ٣٠ إبريل ١٩٤٨.

ج - **عامل الروح المعنوية بين البلاد العربية:** وهذا يقضى بسرعة التدخل أيضاً"[1].

ثم تناول القائمقام حافظ بالتفصيل شرح كل عامل على حدة حيث قال:

أ - **بالنسبة إلى العامل السياسى:** تعرضت الهيئة العسكرية فى بحثها للعوامل السياسية القريبة والبعيدة التى يحتمل أن تؤثر فى قضية فلسطين وتدخل الدول العربية بقواتها المسلحة.

وقررت ترك تحديد موعد التنفيذ للهيئة السياسية للدول العربية، واستدعيت اللجنة السياسية للاجتماع من رؤساء حكومات سوريا ولبنان والعراق وشرق الأردن ووزير الدفاع السورى وعبد الرحمن عزام ما عدا الحكومة المصرية، برئاسة الملك عبد الله.

وبالنظر إلى تدابير إنقاذ فلسطين والعمل الحربى داخلها قبل ١٥ مايو عام ١٩٤٨، نجد منذ اجتماعات عمان التى عقدت ابتداء من يوم ٢٩ إبريل عام ١٩٤٨، والحكومة المصرية حريصة على حضور ضابط اتصال - حافظ بكرى - بين الجيش المصرى وجيوش الدول العربية وليس رئيس أركان حرب الجيش المصرى على غرار حضور أقرانه من رؤساء أركان الجيوش العربية مثل الجيوش السورية واللبنانية والعراقية والأردنية.

ويرجع ذلك إلى قرار "النقراشى باشا" بعدم رغبة مصر فى الاشتراك الفعلى فى الحرب، لأن مصر تكتفى بالمعاونات الأدبية والمادية لأهالى فلسطين، وتكتفى بإيجاد فرق مصرية على حدود فلسطين[2]، وحتى التطوع لم يقره إلا تحت ضغط

---

(١) محفظة رقم (٤) - ١ - ٢٦ / س ج / ٢١ - تقرير القائمقام (أ. ح) حافظ بكرى عن المؤتمر العسكرى الذى عقد بعمان فى الأول من مايو ١٩٤٨.

(٢) محفظة رقم (٢٥٨) - أحاديث صاحب الدولة حسين سرى باشا فى أغسطس ١٩٤٩ - مقابلة بين وزير الخارجية ونورى السعيد - الاثنين - ٢٢ أغسطس ١٩٤٩.

الحوادث في فلسطين والرأى العام المصرى فى ١٢ إبريل ١٩٤٨ مستترًا وبصفة غير رسمية فى ظل الجامعة العربية ضمن جيش التحرير العربى الخاص بها؛ لأن النقراشى باشا يضع فى اعتباره النتائج الدبلوماسية والحربية المترتبة على التدخل الرسمى للقوات النظامية المصرية(١).

ب - بالنسبة إلى العامل العسكرى وموعد التدخل: فقد أوضح القائمقام حافظ بكرى أنه كان يجب التدخل على الفور بقصد الحصول على نصر حاسم سريع والقضاء على آمال الصهيونيين، فى حين كان يسود اتجاهان لدى الممثلين العسكريين، اتجاه تتزعمه سوريا ولبنان ويقضى بالتدخل العسكرى الفورى قبل نهاية الانتداب البريطانى فى ١٥ مايو عام ١٩٤٨، أما الاتجاه الثانى فتتزعمه مصر والأردن والعراق ويقضى بالتدخل العسكرى بعد نهاية الانتداب البريطانى تفاديًا للنتائج الدبلوماسية والحربية المترتبة على ذلك.

وقد ذكر القائمقام حافظ بكرى بالنسبة إلى الاتجاه الأول: فقد مالت حكومتا سوريا ولبنان ميلاً شديدًا لبدء عمليات قواتها المسلحة قبل ١٥ مايو للفوز بنصر عسكرى سريع يضع هيئة الأمم المتحدة أمام الأمر الواقع، ويقطع عليها التردد الملموس فى اجتماعات مندوبى مجلس الأمن، وهذا العـــامل استخدمه الصهيونيون للسبب نفسه، وحددا ٨ مايو تاريخًا لبدء تدخلهما، وخصوصًا بعد الاقتراح البريطانى بتأليف حكومة مؤقتة تتولى مقاليد السلطة بفلسطين بعد الانتداب، وقد اتفقت الجمعية العامة بعد أسبوعين من المناقشات، على أن تأخذ بواحد من الحلول الآتية:

١ - إما أن تؤكد القرار الصادر فى ٢٩ نوفمبر عام ١٩٤٧ وتعلن تأييدها الجديد لخطة التقسيم التى ينحاز إليها إلا الاتحاد السوفييتى وغيرها من البلدان الصغرى.

---

(١) محفظة رقم (٤) - ١ - ٢٦ / س ج / ٢٣ - مذكرة مرفوعة من وكيل وزارة الخارجية إلى وزير الدفاع الوطنى فى ٢٧ إبريل ١٩٤٨ بمناسبة ما سيتقرر من اشتراك فرق مصرية من الجيش.

٢ – وإما أن تقبل مشروع الوصاية الذى قدمته أمريكا الذى لم يلق تأييدًا ويتضاءل الأمل يومًا بعد يوم فى قبوله.

ورأى محمود فوزى – مندوب مصر لدى الأمم المتحدة – أنه يجب النظر بحذر للاقتراح البريطانى بتأليف لجنة مؤقتة تتولى مقاليد السلطة بفلسطين بعد الانتداب، وبشرط أن يتبعه التقيد بالتزامات سياسية ويؤدى إلى انتهاء قرار التقسيم والوصاية الأمريكية والوصول إلى إنشاء دولة عربية فى فلسطين.

ونتيجة لعدم الوصول إلى حل فى مسألة فلسطين فقد عاد مستر "وارن أوستن" مندوب أمريكا حاملاً تعليمات حكومته بالتخلى عن مشروع الوصاية لصعوبة الحصول على نسبة ثلثى الأصوات المطلوبة لتأييد المشروع، ومن ثم جاءت محاولات الولايات المتحدة بمد أجل الانتداب عشرة أيام وعقد هدنة من خلال هذه المدة التى يستفيد منها الصهاينة لجلب السلاح والقادرين على حمله، كما يكون التزام تنفيذها من طرف واحد وهو العرب[1].

كما أشار المشروع الأمريكى إلى تأليف لجنة مكونة من مندوبى بريطانيا وأمريكا وفرنسا وبلجيكا للدخول فى مفاوضات مع الدول العربية، لكن اعترض على ذلك مستر بيفن وصرح فى مجلس العموم بـــ: "لن تعدل بـــريطانيا عما اعتزمته عن التخلى عن الانتداب يوم ١٥ مايو ويتطلب التغيير موافقة البـــرلمان ولا يكفى للعدول عنه مجرد قرار من مجلس الوزراء"[2]، ما يعنى توقع حدوث فوضى وإخلال بالأمن والنظام فى فلسطين، وعلى أثر ذلك طلبت حكومتا سوريا ولبنان إنجاز ما اتفق عليه بشأن دخول فلسطين قبل ١٥ مايو وجرت اتصالات بالملك عبد الله، فأوفد الأخير رسولا خاصًا إلى دمشق ، يحمل رده فهو يشترط

---

(١) محفظة رقم (٤) – ١ – ٢٦ / س ج / ٢٣ – رسالة شفوية من الأمين العام لجامعة الدول العربية إلى وزير الدفاع الوطنى فى ٦ مايو ١٩٤٨.

(٢) الأهرام – ٥ مايو ١٩٤٨.

لتنفيذ ذلك أن يكون بالإجماع باشتراك مصر مع توحيد القيادة التى طلب أن يتولاها مصرى[١].

أما الاتجاه الثانى : فيذكر القائمقام حافظ بكرى، أنه كان يتزعمه كل من مصر والأردن والعراق، وكان يقضى بالتدخل العسكرى بعد انتهاء الانتداب البريطانى فى ١٥ مايو عام ١٩٤٨، حتى لا يقع صدام بين البريطانيين والعرب.

ثانيًا – القيادة: الواقع أنه لم يحدد من خلال ذلك الاجتماع القائد العام الذى يتولى إدارة العمليات الحربية فى فلسطين، ولكن انتهت اللجنة السياسية برئاسة الملك عبد الله إلى ترك تقدير الموقف للقائد العام فيما يختص بعامل الوقت وموضوع توحيد وتنسيق القيادة العليا للقوات المسلحة والعلاقة بينها وقوات جيش التحرير وموضع الخطة العامة وتفصيلاتها وكذا واجبات كل قوة من قوات الدول العربية النظامية، والمدى الذى يمكن أن تعمل فى نطاقه عند التدخل المسلح، وكان الوقت عاملاً حيويًا وضروريًا للبت فى تعيين هذه القيادة بأسرع ما يمكن، وطلب وزير خارجية شرق الأردن من القائم بأعمال المفوضية الملكية المصرية بعمان إرسال تلغراف للقاهرة يلتمسون فيه تعيين قائد عام مصرى لجميع القوات المسلحة للدول العربية[٢].

ثم وجه الملك عبد الله رسالة إلى الملك فاروق عن طريق فوزى الملقى وزير خارجية الأردن، تتضمن الشكر لملك مصر على اهتمامه بقضية فلسطين، ثم طلب الإسراع فى انتداب قائد عام مصرى لتولى القيادة العامة للجيوش العربية عند اقتحام فلسطين وأنهى الملك عبد الله رسالته بقوله "وافقت على اختيار قائد مصرى لتولى قيادة الجيوش العربية ، رغبة منى فى جمع الصفوف وتوحيد الكلمة؛ ولأننى

---

(١) محفظة رقم (٤) – ١ – ٢٦ – س ج / ٢٣ – رسالة سنوية من العام لجامعة الدول العربية إلى وزير الدفاع الوطنى فى ٦ مايو ١٩٤٨.

(٢) محفظة رقم (٤) ١ – ٢٦ / س ج / ٢٣ – تقرير القائمقام حافظ بكرى عن المؤتمر العسكرى الذى عقد بعمان فى الأول من مايو ١٩٤٨.

لا أميز بين عربى وعربى فى ميدان الجهاد.. ويجده حسن النية والقصد فى طلبه هذا لأنه يعتقد أن مصر إن وعدت أنجزت وإن جانبها مأمون ولا يخشى منها غدر"[1] ويفهم من تلك الرسالة أن الملك عبد الله لم يكن راغبًا فى ترشح مصر لتولى القيادة العامة للجيوش العربية، ولكنه تحت ضغط الإجماع العربى بضرورة إسناد تلك المهمة إلى مصر، اضطر إلى كتابة تلك الرسالة.

من ناحية أخرى حتى تثق مصر بأنه ليست له مطامع فى فلسطين وقد أفضى إليه الأمين العام للجامعة العربية "عبد الرحمن عزام" وأن الملك فاروق والحكومة الملكية قد أبديا كل ثقة به ولن يتركاه وحده وأن القوات المصرية ستتعاون تعاونًا كاملاً معه بل ومن الممكن أن توحد قيادتها، فسر لذلك كثيرًا[2].

ولم يرسل الملك فاروق الرد على رسالة الملك عبد الله إلا قرب انعقاد اجتماع دمشق فى ١٠ مايو عام ١٩٤٨، وجاء رده من خلال رسالة سلمها لفوزى الملقى – وزير الخارجية الأردنى – وقد جاء فيها: "إن الرأى استقر نهائيًا على إسناد قيادة جيوش التحرير إلى جلالة الملك عبد الله على أن تقوم إلى جانب جلالته هيئة أركان حرب مصرية"[3]، والتى تألفت من القائمقام عبد الحميد بك غالب، قائد السرب الجوى حليم زكريا، القائمقام حافظ بكرى واليوزباشى عصام حلمى المصرى[4]، وذلك إلى حين يستكمل الجيش المصرى استعداده ويفاجأ الملك عبد الله بدخول قواته ليس كقوات متطوعة ولكن كقوات نظامية.

واللافت للنظر أنه على الرغم من يقين الملك فاروق بأن لشرق الأردن مطامع فى فلسطين سبق أن أعلنتها، ومع ذلك فقد وافق على أن يتولى الملك عبد الله

---

(١) محفظة رقم (٤) – ١ – ٢٦/ س ج / ٢٣ رسالة شفوية من الأمين العام لجامعة الدول العربية إلى وزير الدفاع الوطنى فى ٦ مايو ١٩٤٨. الأهرام ٥ مايو ١٩٤٨.

(٢) محفظة رقم (٢٥٨) رسالة واردة من عمان بالبريد الجوى من عزام باشا حول موقف الملك عبد الله – وصلت فى ٣٠ إبريل ١٩٤٨.

(٣) الأهرام – ١٢ مايو ١٩٤٨.

(٤) الأهرام – ١٧ مايو ١٩٤٨.

القيادة العامة بشرط أن تكون إلى جانبه هيئة أركان حرب مصرية، والواقع أن ذلك القرار جاء بناء على إجماع السياسة والعسكريين المصريين على ذلك.

حيث يشير القائمقام حافظ بكرى فى تقريره عن ذلك بقوله: "يميل ممثلونا السياسيون فى البلاد العربية طبقًا للمعلومات التى لديهم إلى عدم توريط الجيش المصرى فى عمليات فلسطين وترك هذا العبء وأكثره على جيش شرق الأردن لجملة اعتبارات أهمها:

أ – إنه جيش منظم تنظيمًا إنجليزيًا ومسلح تسليحًا جيدًا.

ب – إن بريطانيا تشرف عسكريًا وماليًا على هذا الجيش وأنه إذا قام بعملياته فقد تغمض بريطانيا عينيها وتعززها سرًا

جـ – التنافر الشديد بين ملك شرق الأردن والمفتى.

د – إن شرق الأردن لها مطامع فى فلسطين سبق أن أعلنتها"[1]، وذلك أيضًا ما جاء على لسان السيد إدوارد عطية سكرتير المكتب العربى فى لندن: "بأن فلسطين وشرق الأردن كانتا حتى نهاية الحرب العالمية الأولى دولة واحدة ولم تقطع أوصال تلك الدولة إلى دويلات صغيرة إلا لإنشاء وطن قومى لليهود فى فلسطين، وأوضح مطامعهم لا تقتصر على فلسطين وحدها بل إلى سائر الدول العربية، وفى الوقت الذى أرسل فيه الملك عبد الله رسالته للملك فاروق طالبًا بتولى ضابط مصرى القيادة، أرسل برقية للسكرتير العام لهيئة الأمم المتحدة جاء فيها: "إن المصائب التى تقع فى فلسطين فوق ما يتصوره العقل البشرى وإنى لواثق من أن الشعب اليهودى عامة يرغب فى أن يعيش صديقًا للعرب، وأن أعلن استعدادنا لإعطاء اليهود فى فلسطين القومية العربية فى دولة موحدة وإسهاماتهم فى جميع مرافق الحياة مع تمتعهم بإدارة خاصة فى مناطق معينة وبهذا تنتهى المذبحة ويعيش السكان فى سلام وأمن"[2].

---

(١) محفظة رقم ١٢٤ – ٢٦ / س ج / ٢١ – تقرير القائمقام حافظ بكرى عن المؤتمر العسكرى الذى عقد بعمان فى الأول من مايو ١٩٤٨.

(٢) الأهرام – ٥ مايو ١٩٤٨.

ويفهم من ذلك عدم نية الملك عبد الله فى محاربة اليهود ولكن تقسيم فلسطين معهم سلميًا، وقد صرح مع بداية الحرب بأنه" لم يكن نيتنا أن نحارب.. دفعنا إلى الحرب دفعا"[1]، على الرغم من أن القيادة العليا من مصر فيها بعض المزايا الآتية:

أ – إظهار الكفاءة المصرية ورفع شأن قوتها المسلحة بين الدول العربية.

ب – هذه القيادة ستكون موضع احترام وتقدير جميع القوات العسكرية للبلاد العربية وبالأخص سوريا ولبنان.

جـ – يستطيع القائد المصرى العام ألا يورط القوات المصرية أكثر مما تستلزمه سلامة تلك القوة ونصيبها فى العملية[2].

أما رأى العسكريين المصريين وعلى رأسهم المقدم أحمد عبد العزيز قائد عام القوات المصرية والليبية المتطوعة لإنقاذ فلسطين، فقد رأوا أن هناك عوامل سياسية تؤثر فى الموقف الحربى لأى قوة تحاول الدفاع عن فلسطين:-

١ – ازدياد نفوذ الملك عبد الله مع آماله المعروفة فى سوريا الكبرى وشعور بعض الأهالى بأنه هو الذى يستطيع إنقاذهم من اليهود، ويتصور البعض أن مصير فلسطين إليه ولذا يحاولون التقرب منه بشتى الوسائل.

٢– إن غالبية الشعب ذاته فى جانب الحاج أمين الحسينى وهو كما هو معروف ليس على وفاق مع الملك عبد الله خاصة أنه معروف أيضًا مساندة الملك فاروق للمفتى ومناهضته لنشاط الملك عبد الله، لذلك حرص المقدم أحمد عبد العزيز على أن يبعد القوات المحاربة عن الانقسامات الداخلية، ورأى إذا أريد القيام بأى عمل حربى يجب أن يوجه من البداية وإلى النهاية ضد اليهود وهم العدو الحقيقى وإلا فلا داعى للتقدم طوعًا بقصد احتلال قسم من فلسطين باعتبار أن الأعمال

---

(١) أنيس صايغ: الهاشميون وقضية فلسطين – ص ٢٦٤، ٢٨٣.

(٢) محفظة رقم (٤) – ١ – ٢٦ / س ج / ٢١ – تقرير القائمقام حافظ بكرى عن المؤتمر العسكرى الذى عقد بعمان فى الأول من مايو ١٩٤٨.

الحربية فرع من فروع السياسة وأداة من أدواتها وضع الخطط السياسية التى يجب اتخاذها عند تقدم القوات المحاربة بتحقيق التعاون بين كل القوات المصرية وأى قوات أو أعوان لشرق الأردن فى الأراضى الفلسطينية باتفاق سرى إذا لزم، منعًا للاصطدام وتحقيقًا للمساعدة عند اللزوم(١).

ومن ناحية أخرى فلإدراك الملك فاروق أن بريطانيا لا توافق على قرار دخول القوات المصرية إلا تحت قيادتها الممثلة فى الظاهر فى قيادة الملك عبد الله، فى حين أن القيادة الفعلية لـــ "جلوب باشا" قائد القوات الأردنية، لذلك جاء رده بتأييده وتأييد حكومته لتولى الملك عبد الله القيادة وإلى جانبه هيئة مستشارين عسكريين مصريين.

اجتماع دمشق ١٠ مايو ١٩٤٨- وضع الخطة العسكرية:

بناء على المعلومات الواردة من حاكم منطقة غزة اللواء "سليمان عبد الواحد سبل بك" بأن الحكومة ستنسحب من دارها وجميع مراكز البوليس فى الجنوب يوم ٥ مايو ١٩٤٨ وليس لدى العرب القوة الكافية لاحتلال هذه المراكز، وسيحاول اليهود احتلالها كما يحاولون احتلال النقط المهمة فى المنطقة للسيطرة وعرقلة دخول الجيش المصرى حيث تتدفق الإمدادات بكثرة للجنوب، والغم يهود مستعمرة الدنجور الطريق بين رفح وخان يونس لمنع أى تحركات لغزة (٢).

وكلف وزير الدفاع الوطنى، القائمقام حسين سرى عامر أركان حرب سلاح الحدود الملكى بجمع معلومات عن الجزء الجنوبى من فلسطين لاحتمال القيام

---

(١) محفظة رقم (٤) - ١ - ٢٦ - س ج / ٢٢/ ملف د - تقرير استكشاف المنطقة الجنوبية بفلسطين ٢٦ - ٢٧ إبريل ١٩٤٨ - بواسطة (أ - ح) أحمد عبد العزيز مقدم إلى الأمين العام للجامعة العربية عبد الرحمن عزام والفريق محمد حيدر.

(٢) محفظة رقم (١٢) - حديث رقم (٥) إدارة المخابرات الحربية - قسم الأمن - معلومات من مندوب المخابرات بالعريش فى الأول من مايو ١٩٤٨.

بعمليات حربية، وجاء فى تقريره الذى رفعه فى ٢ من مايو عام ١٩٤٨ عدد المستعمرات اليهودية القريبة من الحدود المصرية ومدى حصانتها والقوة الموجودة بها حيث يقول":

١ – توجد مستعمرة يهودية على مسافة ثمانية كيلو مترات شمال غزة محصنة تحصينًا قويًا وتحكم تمامًا طريق غزة – يافا.

٢ – توجد مستعمرة تسمى (بيان تعيبة) على طريق المجدل – الخليل، هى أيضًا محصنة تحصينًا قويًا، وتوجد بها مصانع لإصلاح الأسلحة الصغيرة وتعمل ذخيرتها تحت الأرض.

٣ – توجد بعدها، على الطريق نفسه، مستعمرة (نجبا) وهى مركز تجمع جميع القوات المدرعة فى القسم الجنوبى من فلسطين، وهى أيضًا محصنة تحصينًا قويًا.

٤ – توجد مستعمرة بجوار (عراق المنشية) قريبة من الطريق نفسه، وفيها مستودعات للأسلحة والذخائر ولا يقل تحصينها عن سابقتها.

هذه هى المستعمرات اليهودية الأربع المهمة التى إذا فرض القيام بعمليات حربية فمن الواجب تدميرها، أولاً: حتى تشل حركة القوات الصهيونية فى الجزء الجنوبى من فلسطين، أما بقية المستعمرات الستة والثلاثين فأمرها هين ولا تستطيع الثبات إذ قضى على هذه المستعمرات الأربع.

٥ – يوجد عند اليهود كتيبة جنود هابطة بالمظلات وقد تستعمل هذه الكتيبة لإحداث ارتباك فى مؤخرة القوات المهاجمة أو النزول ببعض أنحاء القطر لإحداث تخريبات فى المرافق العامة أو ارتباك فى الأمن العام، فمن الواجب أن يكون عند القائد للقوة المصرية معلومات عنها للاستعداد لها كما تخطر القوات المسؤولة عن الأمن الداخلى للاستعداد لها أيضًا"[1].

---

(١) محفظة رقم (١٢) – حديث رقم (٥) – مذكرة مرفوعة إلى محمد حيدر باشا وزير الدفاع الوطنى من قائمقام حسين سرى عامر (أ. ح سلاح الحدود الملكى) فى ٢ مايو ١٩٤٨

ويبدو من مذكرة القائمقام حسين سرى عامر أن المعلومات التى جمعها كانت مكملة لما انتهى إليه القائد أحمد عبد العزيز الذى انتهى فى استكشافه للمنطقة الجنوبية عند قطاع غزة، بينما شملت مذكرة القائمقام حسين سرى عامر لواء غزة الذى يضم قطاعى غزة – بئر سبع بل والصحراء الفلسطينية "النقب"، ما يدل على أن هدف القيادة المصرية السيطرة على حدود الجبهة الجنوبية التى تشمل من الشمال الكلى: المجدل – الفالوجا – الخليل إلى البحر الميت، من الشرق البحر الميت ثم حدود شرق الأردن، من الجنوب الحدود المصرية، من الغرب البحر الأبيض[(١)].

ومع توتر الحالة فى القدس، رفعت لجنة الهدنة تقريرًا فى ٣٠ إبريل بذلك لمجلس الأمن، وتقرر عقد مباحثات الهدنة فى القدس وتم الاتفاق فى أريحا بين البريطانيين والعرب على وقف إطلاق النار، وتألف الوفد العربى لوضع شروط الهدنة من: تقى الدين الصلح وحسين سراج وكيل الخارجية الأردنية وأحمد حلمى باشا وأحمد فراج طايع قنصل مصر فى القدس واصطحب معه حافظ بكرى بك واليوزباشى عصام حلمى المصرى، واصطدمت المباحثات بمسألة تموين اليهود القاطنين فى هذه المدينة، وأعرب الجانب العربى عن موافقته على وقف إطلاق النار إذا تعهد الطرف الثانى بذلك، وفى مقابل ذلك وضع اليهود شروطًا لهدنة دائمة بحرية الانتقال بين تل أبيب وحائط المبكى فى المدينة القديمة، وإبعاد جميع العرب الأجانب من فلسطين[(٢)]، وفشلت المباحثات التى كانت تدور حول إعلان الهدنة فى مدينة القدس كلها وانتهت إلى الاستمرار فى المباحثات حتى الوصول إلى النتيجة المطلوبة.

---

(١) محفظة رقم (٤) – ١ – ٢٦ / س ج / ٢٢ / ملف د – تقرير استكشاف المنطقة الجنوبية بفلسطين ٢٦ – ٢٧ إبريل ١٩٤٨ – بواسطة (أ. ح) أحمد عبد العزيز مقدم إلى الأمين العام للجامعة عبد الرحمن عزام الفريق محمد حيدر.

(٢) الأهرام – ٨ مايو ١٩٤٨.

على غرار "هدنة القدس" تقدمت الولايات المتحدة الأمريكية بمشروع جديد بمد أجل الانتداب لمدة عشرة أيام بعد انتهاء الانتداب البريطانى على أن تعقد هدنة شاملة فى خلال تلك الفترة، وتأليف لجنة مكونة من مندوبى بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا وبلجيكا للدخول فى مفاوضات مع الدول العربية(١).

وصرح الملك عبد الله بـــ "إننى أرفض كل هدنة شاملة لأن هذا تسليم بمطالب الصهيونيين على طول الخط وما زلت عند رأيى الأول وهو الدخول بجيوشى بعد ١٥ مايو عام ١٩٤٨ بالإجماع".

كما سأل الملك عبد الله عبد الرحمن عزام عن موقف الحكومة المصرية فأجاب: "إنى انتظر عودة الضابط المصرى إلى عمان"(٢).

إثر ذلك تباحث عبد الرحمن عزام مع كمال الدين صلاح القائم بأعمال المفوضية المصرية بعمان، وأرسل الأخير برقية بالشفرة إلى الجهات المختصة فى مصر(٣).

كما أرسل عبد الرحمن عزام رسالة شفوية إلى وزير الدفاع الوطنى – محمد حيدر – يذكر فيها: "سئلت عن موقف الحكومة المصرية فلم أستطع جوابًا وقلت إنى أنتظر عودة الضابط المصرى حافظ بكرى إلى عمان لأتبين الأمر والمفهوم أن الجيش العربى الأردنى سيقاتل والعراق أخذ فى زيادة قوات جيشه، وقد حشدت سوريا ولبنان ما لديهما على الحدود ووعد سماحة المفتى الذهاب إلى فلسطين مع الزعماء الفلسطينيين لاستنهاض الهمم تمهيدًا للعمل الحاسم"(٤).

---

(١) الأهرام – ٥ مايو ١٩٤٨.
(٢) محفظة رقم (٤) – ١ – ٢٦ – / س ج / ٢٣ – رسالة شفوية من الأمين العام لجامعة الدول العربية إلى وزير الدفاع الوطنى فى ٦ مايو ١٩٤٨.
(٣) الأهرام – ٨ مايو ١٩٤٨.
(٤) المصدر نفسه – الملف نفسه – رسالة شفوية من الأمين العام لجامعة الدول العربية إلى وزير الدفاع الوطنى فى ٦ مايو ١٩٤٨.

خصوصًا بعد أن وافقت اللجنة السياسية التابعة للجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة بأغلبية ٣٣ صوتًا ضد ٧ أصوات على اقتراح قدمته كوبا بتأليف لجنة فرعية جديدة لتضع الخطط اللازمة لإقامة حكومة مؤقتة لفلسطين لضمان استمرار الخدمات الضرورية فيها بعد انتهاء الانتداب البريطانى[١].

وأوضح عزام فى رسالته الشفوية لوزير الدفاع: "يتساءل الجميع عن موقف مصر هل أرسلت جنودًا بصفة متطوعين كمقدمة لتدخلها، ولماذا لم يعد الضابط المصرى حافظ بكرى إلى عمان فى الموعد الذى طلب منه أن يعود فيه؟ الرأى العام فى البلاد العربية متأثر جدًا بسبب المذابح البشعة المستمرة التى يذهب ضحيتها النساء والأطفال العرب فى كل مكان فى فلسطين وهى ترمى إلى مجرد النيل من معنويات العرب وإرهابهم"[٢].

كما أرسل عزام باشا رسالة إلى أحمد خشبة باشا وزير الخارجية لترغيب وترهيب مصر بضرورة التدخل، بقواتها النظامية، حيث أشار فيها إلى "أنه بمجرد دخول القوات المصرية ستسارع انجلترا وأمريكا فى عقد هدنة خوفًا من تدخل روسيا ونجدة اليهود ومن ثم وقف القتال"، أما الترهيب فتمثل فى تصميم الملك عبد الله على دخول فلسطين عقب إنهاء الانتداب البريطانى واحتلال القسم العربى وضمه لمملكته، ومن ثم إقرار التقسيم وقيام دولة يهودية على الحدود الشرقية لمصر، ويرجع الملك عبد الله مسؤولية الفشل فى إنقاذ فلسطين بأكملها إلى باقى الدول العربية[٣].

وبالفعل قدم إلى عمان الضابط المصرى حافظ بكرى واليوزباشى عصام حلمى المصرى ورحب بهما الملك عبد الله[٤]، بعد أن وصل فوزى الملقى وزير

---

(١) البلاغ – ٥ مايو ١٩٤٨.
(٢) محفظة رقم (٤) – ١ – ٢٦ / س ج / ٢٣ – رسالة شفوية من الأمين العام إلى وزير الدفاع الوطنى فى ٦ مايو ١٩٤٨.
(٣) إبراهيم شكيب: حرب فلسطين. رؤية مصرية – ص ١٢٣ – ١٢٥.
(٤) الأهرام – ٢ مايو ١٩٤٨.

الخارجية الأردنية حاملاً معه رسالة من الملك فاروق بإسناد قيادة جيوش التحرير إلى الملك عبد الله على أن تقوم إلى جانب جلالته هيئة أركان حرب مصرية[١].

ووصلت هيئة أركان الحرب المصرية إلى عمان فى ٩ مايو عام ١٩٤٨ التى تألفت من القائمقام عبد الحميد غالب وقائد السرب الجوى حليم زكى، وعقد اجتماع عسكرى للبحث فى مدى إسهام مصر فى معركة إنقاذ فلسطين واشترك فى الاجتماع اليوزباشى عصام حلمى المصرى والقائمقام حافظ بكرى ثم توجها للمشاركة فى الاجتماع العسكرى الذى عقد فى دمشق[٢].

وفى ١٠ مايو عام ١٩٤٨ عقد المؤتمر العسكرى بقصر رئاسة الجمهورية السورية بدمشق برئاسة صالح صائب باشا رئيس أركان حرب الجيش العراقى، وبحضور ورئيس أركان حرب الجيش الأردنى واللواء نور الدين محمود باشا من الجيش العراقى واللواء إسماعيل صفوت باشا ومندوب الجيش السورى أحمد الشراباتى ومندوب الجيش اللبنانى الأمير مجيد أرسلان والمندوب المصرى عبد الحميد غالب.

ورفع القائمقام حافظ بكرى تقريرًا عن خلاصة ما بحثه المؤتمر العسكرى بدمشق من إعادة النظر فى الموقف العسكرى العام ووضع الترتيبات الخاصة بإعادة الأمن والنظام فى فلسطين وخطة دخول الجيوش العربية فقد ذكر فى تقريره أنه تم الاتفاق على الآتى:

١ - اتخاذ التدابير الضرورية لضمان عدم تدخل القوات الشعبية بقصد النهب والسلب أو تعطيل تحرك القوات النظامية مع كفالة إدارة البلاد المحتلة بطريقة تضمن سلامة القوة، ما يعنى تولى حاكم عسكرى وآخر إدارى من قبل القوات العربية القادمة لإنقاذ فلسطين إلى جانب اللجان القومية لإعادة الأمن والنظام بها.

---

(١) الأهرام -١٢ مايو ١٩٤٨.
(٢) الأهرام - ١٠ مايو ١٩٤٨.

٢ – تبقى منطقة حيفا وميناؤها خارج الحدود بالنسبة إلى أى عمليات حربية لتمركز القوات البريطانية فى منطقة الميناء.

٣ – حشد القوات فى مناطق الحشد وإجراء الاستكشافات الضرورية، وقد اتخذ هذا الإجراء قبل إقراره فى ذلك الاجتماع من قبل وزير الدفاع المصرى وبعلم الأمين العام للجامعة العربية عبد الرحمن عزام بتكليف أحمد عبد العزيز بعد تعيينه فى ١٩ إبريل ١٩٤٨ قائدًا عامًا لقوات المتطوعين المصريين والليبيين باستكشاف الجبهة الجنوبية من فلسطين حيث رفع تقريره الأول فى ٢٢ من إبريل ١٩٤٨ ثم الثانى فى الأول من مايو عام ١٩٤٨.

٤ – وضعت الخطة العسكرية لدخول القوات النظامية العربية، وكانت مهمة الجيش المصرى أن يتقدم إلى المجدل مع تأمين جناحه الأيمن عند بئر سبع – الخليل لتطهير تلك المنطقة، والمرابطة بصفة أساسية فى غزة – بئر سبع، ولكن فى ١٤ مايو عام ١٩٤٨ – تغيرت الخطة – حيث أصدرت القيادة العامة أوامر الحركة للجيوش العربية حسب الخطة الجديدة وكانت مهمة الجيش المصرى أن يحتشد على حدوده فى منطقة العريش هدفه المجدل، ويناط بالبحرية المصرية واجب مراقبة السواحل الفلسطينية وفرض الحصار عليها بالتعاون مع القوة الجوية المصرية وإسداء المساعدة اللازمة للجيش المصرى عند تقدمه[1]، دون تأمين جناحه الأمين وفق قرار التقسيم الصادر فى ٢٩ نوفمبر عام ١٩٤٧.

وقد أوضح القائمقام حافظ بكرى فى تقريره أنه: "ما زالت الحالة السياسية تؤثر بشكل واضح فى الخطط العسكرية وبالأخص الموعد الذى يجب أن تنفذ فيه لجملة اعتبارات أهمها:

أ – المدى الذى يجب أن تصل إليه القوات النظامية فى تدخلها المسلح.

ب – ما ينتظر أن تقوم به القوات النظامية إذا تدخلت قوات خارجية.

---

(١) فلاح خالد على: الحرب العربية الإسرائيلية ١٩٤٨ – ١٩٤٩ وتأسيس إسرائيل – ص ١٩٣

جـ - الاحتياطات التى لم تتخذ حتى ذلك الوقت لقفل موانئ حيفا وتل أبيب في وجه الإمدادات اليهودية أو مهاجرى اليهود غير الشرعيين الذين قد يتسربون إلى فلسطين عن طريق هذين الميناءين.

د - ما يجب أن يتخذ داخل البلاد العربية المشتركة قواتها فى القتال فعلاً لتأمين الجبهة الداخلية ضد عناصر اليهود المتطرفة.

هـ - تبادل الثقة بين البلاد العربية وبعضها البعض من أول الشوط لآخره لتنفيذ الغرض المشترك".

وختم تقريره بالتوصية الآتية: إعطاء تعليمات سريعة لقوات المتطوعين بالتقدم فى فلسطين لعمل ستارة أمام القوات النظامية واستكشاف مراكز المقاومة أو تطهير الجيوب، وتكون هذه القوة على اتصال وثيق بقيادة القوة النظامية التى تعمل أمامها استعدادًا للتحرك لمناطق الحشد فى ظرف ساعتين وإصدار أمر إنذارى بذلك للقوات المصرية على أن يكون ذلك ابتداء من ١٢ مايو ١٩٤٨[١]، ما يعنى بداية اشتراك وحدات من الجيش المصرى فى القتال.

مع العلم أن تحرك كتيبة المقدم أحمد عبد العزيز جاء قبل اختيار الدول العربية للقيادة العامة ووضع خطة تحرك الجيوش العربية التى تقررت فى مؤتمر دمشق العسكرى ١٠ مايو عام ١٩٤٨[*].

وبالفعل تقدمت القوات المتطوعة المصرية وبمجرد وصولهم إلى العريش حضر لاستقبالهم الشيخ "محمد فرغلى" عضو مكتب الإرشاد لجماعة الإخوان المسلمين والصاغ محمود لبيب قائد عام جوال الإخوان المسلمين وعضو مكتب

(١) محفظة رقم (٤) - ١ - ٢٦ / س ج / ٢١ - ملف هـ- تقرير القائمقام حافظ بكرى عن خلاصة ما بحثته الهيئة العسكرية للدول العربية عن الموقف فى فلسطين عن المؤتمر الذى عقد فى سوريا - ١١ مايو ١٩٤٨.

(*) تألفت كتيبة أحمد عبد العزيز من يوزباشى حسن فهمى عبد المجيد وكمال الدين حسين وملازم أول خالد فوزى ومصطفى كمال صدقى من المخابرات وملازم معروف أحمد الحضرى والنقيب عبد المنعم عبد الرؤوف وطبيب جراح د. محمد حسين غراب.

الإرشاد "محمود عبده" قائد متطوعى الإخوان المسلمين فى بئر سبع، ونصحوا المقدم أحمد عبد العزيز بأن تدخل الكتيبة فلسطين عبر السكة الحديد مطفئين أنوار السيارات حتى لا تشعر القوات الإنجليزية بهم فتتعرض لهم، وتم العبور صوب خان يونس وقضوا يومين فى جمع المعلومات عن العدو بمعاونة شيخ العرب مصطفى أبو مدين(١).

وفى ٧ مايو ١٩٤٨ أصدرت قيادة قوات المتطوعين بالجبهة الجنوبية بفلسطين البلاغ رقم ٢ الذى جاء فيه: "حول اشتباك إحدى دورياتها مع قافلة للعدو مكونة من ٧ سيارات مصفحة على بعد ٢ كيلو متر شمال شرق قرية دير البلح وكانت القافلة مستجلبة من مستعمرة ديروت إسحاق إلى مستعمرة كفار ديروم الواقعة على بعد ٢ كيلو متر شمال النصيرات وقد أرغمت القافلة على الانسحاب وبلغت خسائرنا قتيلاً وجريحين من المتطوعين المصريين"(٢).

ومع ظهور المتطوعين بالجبهة الجنوبية ازداد مرور الطائرات مجهولة الجنسية التى تخالف أوامر الدخول فى المناطق الممنوعة، ورفع كبير ضباط العمليات للطيران تقريره فى ٤ مايو ١٩٤٨ بأن قوات المدفعية المضادة بالعريش ليست لديها أوامر بالضرب على الطائرات مجهولة الجنسية وطلب صدور هذه الأوامر ليسهل على المدفعية المضادة والقوة الجوية بالعريش عملهما للدفاع عن المطار(٣).

ورغم ذلك حامت طائرتان يهوديتان فوق موقع المتطوعين المصريين لتموين مستعمراتهم من الجو تفاديًا لدوريات المتطوعين واستكشاف نشاطهم فى المنطقة من تنظيم الحرس الوطنى الفلسطينى وتدريبه على الأعمال المنتظرة(٤).

---

(١) عبد المنعم عبد الرؤوف: أرغمت فاروق على التنازل عن العرش – ط١ – الزهراء للإعلام العربى – القاهرة – ١٩٨٨ – ص ٤٦ – ٤٧.

(٢) محفظة رقم (٣) – ١ – ٢٦ / س ج /٢٢ – ملف د – البلاغ الرسمى رقم ٢ – الصادر من قيادة قوات المتطوعين بالجبهة الجنوبية بفلسطين – ٧ مايو ١٩٤٨.

(٣) محفظة رقم (٤) – ١ –٢٦ / س ج / ٦ مذكرة من اللواء موسى لطفى مدير العمليات الحربية والمخابرات إلى رئيس هيئة أركان حرب الجيش – ٩ مايو ١٩٤٨.

(٤) محفظة رقم (٣) – ١ – ٢٦ / س ج /٢٢ – ملف د – البلاغ الرسمى رقم ٤ – الصادر من قيادة قوات المتطوعين بالجبهة الجنوبية بفلسطين – ١٠ مايو ١٩٤٨.

- تقدم قوات المتطوعين المصريين فى فلسطين لعمل ستارة أمام القوات النظامية المصرية:-

أ - معركة كفار ديروم بقيادة المقدم أحمد عبد العزيز قائد عام قات المتطوعين:

وفى فجر يوم ١١ من مايو عام ١٩٤٨ هاجمت قوات المتطوعين مستعمرة "كفار ديروم" الواقعة بين غزة وخان يونس والتى تتحكم فى المواصلات بينهما، وهى أقرب مستعمرة يهودية إلى خطوط المواصلات المصرية وأن القضاء عليها حيوى لحماية حركة القوات المصرية على الطريق الساحلى المتجهة إلى الشمال. وهذا ما لاحظه المقدم أحمد عبد العزيز منذ إجراء استكشافه للجبهة الجنوبية فى ٢٦ - ٢٧ إبريل عام ١٩٤٨، صغر مساحتها مع دقة وسائل دفاعها وأهمية أبراجها فى السيطرة على جميع الجهات وتعاونها وإشرافها على الطريق الرئيسى بين رفح وغزة وتبعد نحو ٥٠٠ م منه ويمكنها تعطيل المرور به إذا أرادت [١][*]، والتى ظلت مصدر قلق وازعاج للأهالى وكبدتهم خسائر كثيرة، كما كبدت الإخوان المسلمين ١٢ شهيدًا فى هجومهم عليها فى ١٥ إبريل عام ١٩٤٨.

ومع قرب تقدم الجيوش النظامية، كلف المقدم أحمد عبد العـــزيز النقيب عبد المنعم عبد الرؤوف باستكشاف تلك المستعمرة، ورفع الأخير تقريرًا تضمن معلومات عنها وخطتين للاقتحام لتختار القيادة إحداهما جاء فيه: "الخطة الأولى: حصار مستعمرة كفار ديروم ومنع أى إمدادات تصل إليها أو تخرج منها حتى تضطر إلى التسليم.. الخطة الثانية: اقتحام واحتلال المستعمرة "واختار المقدم احمد عبد العزيز الخطة الثانية[٢].

---

(١) البلاغ - ١١ مايو ١٩٤٨.

(*) انظر الملحق رقم (١١).

(٢) عبد المنعم عبد الرءوف: أرغمت فاروق على التنازل عن العرش - ص ٤٩

وجاء تقديم الخطتين بناء على النتيجة التى توصلوا إليها من الهجوم الأول على المستعمرة، لذلك عندما وصل أحمد عبد العزيز مع كتيبته أشار عليه قادة الإخوان المسلمين الذين وصلوا قبله وفشلوا فى هجومهم على كفار ديروم فى ١٥ إبريل عام ١٩٤٨ – إلى أنه لا فائدة ترجى من هذه الهجمات، الأفضل الاكتفاء بمهاجمة خطوط المواصلات العبرية ونسف أنبوب المياه فى النقب وإرغام اليهود بهذه الوسيلة على خوض المعركة خارج مستعمراتهم فى ميادين مكشوفة، لكن المقدم أحمد عبد العزيز لم يأخذ بنصيحتهم وقرر مهاجمة المستعمرة، ومن المؤكد أنه كان يأمل بإحراز انتصار سهل على هذه المنطقة الموجودة فى حالة حصار منذ عدة أشهر والواقعة على بعد أكثر من ١٠ كم من النقطة الاستيطانية العبرية الأقرب إليها والمحمية بنحو ثلاثين شخصًا فقط معظمهم من الشبان، وعلى هذا أرسل الدوريات الأولى لتقوم بجولات استطلاعية، ووضعت خطة هجوم كانت تقضى بنسف المستعمرة بالمدافع لمدة عشر دقائق ثم القضاء على اليهود الباقين على قيد الحياة على يد قوة اقتحام مشكلة من المشاة.

وقد وصف أحد قادة الإخوان الذى قاد قوة الاقتحام الهجوم وأسباب فشله: "إن القصف المدفعى الممهد الذى كان من المفروض أن يبدأ وفقًا للخطة فى الساعة ٢,٠٠ بدأ فى الساعة ٤,٣٠ وكان سبب التأخير أن ضابط المدفعية لم يحكم تصويب مدافعه إلى الهدف فى اليوم السابق، واضطر إلى انتظار بزوغ الفجر ليصوب المدافع ويشرع فى القصف وأخيرًا عندما تم تصويب المدفع، لم تصب أهدافها، وبقيت أبراج الحراسة والمواقع اليهودية سليمة وكان ينبغى تأجيل إلا أن الأوامر التى أعطيت كانت قاطعة وتقضى بمواصلة القتال ولم يكن عبد نفسه فى ذلك الوقت فى المكان وكان يدير المعركة من قيادته بخان يونس تبعد ٨ كم، وبالإضافة إلى القصف المدفعى، أطلقت مدافع الهاون عددًا من تحت ستار الدخان وتقدم المقاتلون إلى النقطة وترك المدافعون عن كفار

المهاجمين يقتربون إلى مسافة قصيرة وعندما وصلوا إلى سياج الأسلاك الشائكة المحيطة بالمستعمرات فتحوا عليهم نيرانًا كثيفة أوقعت فى صفوفهم عددًا كبيرًا من القتلى والجرحى وأصيب جميع المقاتلين الذين كلفوا بتفجير السياج لإحداث فجوات فيه وحدث ارتباك فى صفوف الإخوان أشعله المدافعون عن كفار ديروم كما ينبغى.. ولسوء الحظ سقطت فجأة وسط المقاتلين قذائف مدفعية صادرة عن المؤخرة، أطلقها رجال المدفعية المصريون.. واتضح أن النيران الموجهة إلى كفار ديروم أصابت مقاتلى الإخوان وأوقعت فيهم خسائر كبيرة، وعندما تدهورت معنويات الإخوان وانسحبوا بعد أن خسروا سبعين قتيلاً وخمسين جريحًا تركوا فى ساحة المعركة ما أحدث تأثيرًا سيئًا فى نفوس زملائهم المقاتلين وبعث فيهم الكآبة وانتشر نبأ صمود كفار ديروم بسرعة فى أنحاء النقب والجنوب، فرفع معنويات المدافعين، وبث الثقة فى أنفسهم بقدرتهم على مجابهة الغزاة المصريين"[(١)].

ويروى النقيب عبد المنعم عبد الرؤوف: "أنه فى أثناء الاقتحام استشهد ثمانية وأربعون متطوعًا وذلك للأسباب الآتية:

١ – سوء التدريب على جميع المستويات.

٢ – ضعف تأثير مدفعية الهاوتزرد والهاونات والمدافع ٢ رطل فى دشم ومدرعات العدو الإسرائيلى.

٣ – تفوق العدو الإسرائيلى على قواتنا فى حرب العصابات، وتمسكنا بالعمليات الحربية النظامية، وعندما تقدمت قوات الجيش المصرى على الطريق الزراعى القريب من مستعمرة كفار ديروم بقيادة محمد عبد الكريم قوبلت بنيران مركزة بأمر قائد الكتيبة المقدم أركان حرب سيد طه (الضبع الأسود)، ولكن المستعمرة لم تستسلم لصلابة دشم العدو.

---

(١) أحمد خليفة: حرب فلسطين ١٩٤٧ – ١٩٤٨ الرواية الإسرائيلية الرسمية – ص ٥٤٤ – ٥٥٧.

وبنظرة فاحصة إلى ضباط كتيبة المتطوعين يتضح أن غالبيتهم من أسلحة معاونة وليس منهم من درس كطالب بمدرسة المشاة.. حيث تلقى أحدث أساليب الحرب العالمية الثانية كالإعداد لمهاجمة وتدمير الدشم الحصينة وقتال المنازل وتطهير القرى والتسلل ليلاً ونهارًا.

وأصدر المقدم أحمد عبد العزيز أمرًا بسحب وإنقاذ المصابين حول مواقع العدو ونقل جثث الشهداء، فتحركت فصيلتان بقيادة الملازم أول "معروف الحضرى" والآخر "حسن جحل" قائد جماعة الهاون وهو من متطوعى الإخوان المسلمين: "استطعنا سحب عدد كبير من المصابين وعدد قليل من الشهداء وكان من بين المصابين معروف الحضرى وكمال الدين حسين.. وتم ترحيل الضابطين وباقى المصابين من الإخوان المسلمين إلى مستشفى غزة.. ولم يتم الاستيلاء على المستعمرة"[1].

ورغم الفشل فى إحراز نصر فى معركة كفار ديروم، صدر البلاغ رقم ٥ من قيادات قوات المتطوعين بالجبهة الجنوبية يوم ١١ مايو عام ١٩٤٨ جاء فيه: "هاجمت قوات المتطوعين فى فجر يوم ١١ مايو مستعمرة كفار ديروم الواقعة بين غزة وخان يوسف التى تتحكم فى المواصلات بينهما والتى ظلت مصدر قلق وإزعاج للأهالى وكبدتهم خسائر كثيرة، كما كبدت الإخوان ١٢ شهيدًا فى هجومهم عليها فى إبريل الماضى، فدمرناها بنيران المدفعية وهجمات المشاة لتكون عبرة للمستعمرة المجاورة التى تعتدى على الأهالى وتمنعهم من حصد محاصيلهم، وقد استقبل الأهالى قوات المتطوعين وهى عائدة إلى قاعدتها بالهتاف والدعوات لمصر وللملك فاروق وقد ألقى العدو عدة قنابل من إحدى طائراته على ميدان المعركة وبلدة خان يونس ولكنها لم تحدث خسائر"[2].

---

(١) عبد المنعم عبد الرؤوف: أرغمت الملك فاروق على التنازل عن العرش –ص ٤٩ – ٥٠.

(٢) محفظة رقم (٣) – ١ – ٢٦ / س ج / ٢٢ / ملف د – البلاغ الرسمى رقم (٥) – الصادر من قيادة قوات المتطوعين بالجبهة الجنوبية بفلسطين فى ١١ مايو ١٩٤٨.

يتضح من البلاغ أن المقدم أحمد عبد العزيز يسير على السياسة التى رسمها من خلال تقرير استكشافه للمنطقة الجنوبية فى ٢٦ - ٢٧ إبريل عام ١٩٤٨ ورفعه للأمين العام ووزير الدفاع الذى جاء فيه":

١ - إن الأعمال التى تضطر القوات المصرية متطوعة أو نظامية إلى عملها يجب تبريرها دائمًا فى الجرائد على أنها أعمال يقتضيها الدفاع وحماية الأهالى العرب من اعتداءات وفظائع اليهود.

٢ - يلزم أخذ مصور من القوات المتطوعة أو النظامية، لرسم ما يلزم لمساعدة قضية فلسطين والدعاية لمصر والقوات المصرية ورفع الروح المعنوية، وسوف تكون هذه المسألة من ضمن ما يساعد الحكومة فى دعايتها وخططها"(١).

ويفهم من ذلك أن الهدف الخفى من معركة كفار ديروم هو القضاء عليها باعتبارها أقرب مستعمرة إلى خطوط المواصلات المصرية ودقة وسائل دفاعها وإشرافها على الطريق الرئيسى بين رفح وغزة ومن ثم كانت مصدر قلق لمصر أكثر من فلسطين، وأيضًا جاء فى تقرير المقدم أحمد عبد العزيز إلى وزير الدفاع فى ١٦ مايو عام ١٩٤٨ أسباب اتباعه تلك السياسة: "تتعلق بأمور تتصل بمجهودات وتضحيات.. هؤلاء الأبطال الذين استشهد منهم الكثير..". وردًا على ما جاء فى جريدة المصرى التى كتبت تقول: "والمعروف أن مناوشات عديدة نشبت فى الأيام الماضية بين هذه المستعمرات وقوات المتطوعين دون نتيجة بسبب بعد مرمى أسلحة اليهود وافتقار القوات المتطوعة إلى المدفعية وقد حاول المتطوعون عزل هذه المستعمرات ومهاجمة القوافل التى تمونها ولكن مجهوداتهم فى هذا السبيل لم تكلل بالنجاح بسبب قوة تسليح هذه القوافل" وجاء رد المقدم أحمد عبد العزيز": والحقيقة أن قـوات المتطـوعين لديها تروب مدفعية ميدان هاوتزر ٣,٧ بوصة (٤ مدافع) - وتروب مدفعية مضادة للدبابات (٤ مدافع - ٢ رطل) وقد نجح

(١) محفظة رقم (٤) - ١ - ٢٦ / س ج / ٢٢ / ملف د - تقرير استكشاف المنطقة الجنوبية بفلسطين٢٦-٢٧ إبريل ١٩٤٨ بواسطة (أ. ح) أحمد عبد العزيز مقدم إلى الأمين العام للجامعة العربية عبد الرحمن عزام والفريق محمد حيدر.

المتطوعون فى تحطيم قوافل التمويل بين المستعمرات التى فى مواجهتهم والمجاورة لطريق رفح - غزة وقد أفلحوا بفضل المدفعية المضادة للدبابات من تدمير عدة قوافل للعدو والاستيلاء عليها وعزل هذه المستعمرات تمامًا، كما أمنوا الطريق من رفح إلى غزة مما يسهل على قوات الجيش المصرى التقدم نحو غزة دون التعرض لتدخل العدو".

ونشر الأمر العسكرى الخاص الذى رقّى فيه بعض الجنود والضباط وجاء فيه: "أمر عسكرى خاص: تقديرًا لأعمال البسالة التى قام بها المذكورون فى التعليمات الحربية بفلسطين صار ترقيتهم إلى الرتب المذكورة: المتطوع يوزباشى معروف الحضرى يكون صاغًا اعتبارًا من ١٤ مايو عام ١٩٤٨.. م. ثان عبد العزيز بحقيقى حماد يكون ملازمًا أول اعتبارًا من ١١ مايو.. شاويش أحمد عبد الجليل يكون باشاويش اعتبارًا من ١١ مايو.."

وطالب وزير الدفاع بالتحقيق مع من شوه أعمال جنوده الأبطال ولوث دماء الشهداء وأساء إلى أرواحهم بينما عائلاتهم تتلهف لسماع أخبارهم والتعرف على أعمالهم المجيدة، وأكد "أن هذه الافتراءات خيانة وطنية عظمى.. واثق من أن معاليكم ستجرون تحقيقًا وتوقعون جزاء رادعًا يريحنا ويريح جنودنا وشهداءنا وأرى نشر ما ترونه من خطابى هذا حتى يعلم الجميع حقيقة الأمر ويكشفون ألاعيب الخونة"(١).

ويتضح من ذلك أثر ما ينشر فى الروح المعنوية سواء داخل الميدان (الجنود والضباط) أو خارجه (الرأى العام المصرى)، وقد أكد تلك السياسة مؤتمر عمان العسكرى فى الأول من مايو عام ١٩٤٨، حيث أوصت الهيئة العسكرية بضرورة فرض رقابة شديدة على الأنباء التى تذاع عن تحركات القوات النظامية

---

(١) محفظة رقم (٣) - ١ - ٢٦ / س ج / ٢٢ - ملف د - تقرير من (أ. ح) - أحمد عبد العزيز رئيس قوات المتطوعين بالجبهة الجنــوبية بفلسطين إلى وزير الدفاع الوطنى. تل المنطار.. ١٦ مايو ١٩٤٨.

وبالأخص وقت وجود المتطوعين حتى لا تتعرض تلك القوات للخطر أو يتأثر نجاح العمليات الحربية بسبب هذه الإذاعات المخلة[١].

لذلك قرر المقدم أحمد عبد العزيز تنفيذ الخطة الأولى التى سبق أن عرضها النقيب عبد المنعم عبد الرؤوف التى تقضى بحصار مستعمرة كفار ديروم ومنع أي إمدادات تصل إليها أو تخرج منها حتى تضطرها إلى التسليم، ويروى النقيب عبد المنعم عبد الرؤوف: "فى أثناء حصارنا للمستعمرة شوهد شخص يخرج من شمال المستعمرة مرتديًا ملابس بدوية وبالقبض عليه واستجوابه اتضح أنه يجيد اللغة العربية ومعه جهاز لاسلكى والتقط لقواتنا إشارة.. وأن نجدة ستصل إلى المستعمرة فأمر القائد أحمد عبد العزيز بالاستيلاء عليها، فتحركت مجموعتان من الإخوان المسلمين بقيادة م. أول حسن فهمى عبد المجيد الذى صوب قذيفتين على عجلتى الونش الأمامى.. وأبيدا عن آخرهما وتم سحب جميع العربات المصفحة والونش إلى معسكر النصيرات"[٢].

إثر وصول معلومات بأن العدو يستعد للاستيلاء على العوجة (الفلسطينية) للتحكم فى طريق اقتراب القوات المصرية إذا حاولت اجتياز الحدود والتقدم إلى بئر سبع، أسرعت قوة منفصلة من المتطوعين إلى احتلال العوجة وقامت بحركة التفاف واسعة النطاق فى أثناء الليل قام بها قائد المتطوعين شخصيًا، وفى الفجر احتلت هذه القوة منطقة استراتيجية مهمة تتحكم فى طرق عدة مهمة للعمليات المنتظرة، واستمرت دورياتها فى الشمال فى أعمال الاستكشاف والتربص بقوافل العدو[٣].

---

(١) محفظة رقم (٤) – ١ – ٢٦ / س ج / ٢٢ – ملف – د – تقرير (أ. ح) أحمد عبد العزيز عن استكشاف المنطقة الجنوبية بفلسطين ٢٦ – ٢٧ إبريل ١٩٤٨

(٢) عبد المنعم عبد الرؤوف: أرغمت فاروق على التنازل عن العرش – ص ٥٠.

(٣) محفظة رقم (٣) – ١ – ٢٦ – / س ج / ٢٢ – ملف د – البلاغ الرسمى رقم (٧) – الصادر من قيادة قوات المتطوعين بالجبهة الجنوبية بفلسطين.

وتـــرجع تلك الخطـــوة نتيجة لما تقرر فى المؤتمر العسكرى بدمشق فى ١٠ مايو عام ١٩٤٨ بتقدم المتطوعين بعمل ستار أمام القوات النظامية بغرض الحصول على نتائج عسكرية لصالح قضية فلسطين قبل أن يكون تدخل هيئة الأمم أو مجلس الأمن حقيقة واقعة، وتحرك المتطوعون إلى معسكر البريج بغزة، وتم توزيعهم فى اتجاهين، **الاتجاه الأول:** بقيادة المقدم أركان حرب محمد زكريا الوردانى ومعه النقيب عبد المنعم عبد الرؤوف، واختار المقدم زكريا موقع القيادة لنفسه فى العوجة، أما **الاتجاه الثانى:** فكان بقيادة المقدم أحمد عبد العزيز ومعه جميـــع ضبـــاط الجيش المتطـــوعين فى بئر سبع وعهد إلى المجاهد محمود عبده – قيادة الإخوان – القيام بأعمال حرب عصابات ضد العدو فى منطقة بئر سبع وما حولها، وواصل أحمد عبد العزيز السير إلى بيت لحم ولحقه معروف الحضرى ومعه جميع مدافع الهاوتزر وعددها أربعة والمدافع المضادة للدبابات وتمركزوا جميعًا فى بيت لحم.

وأرسل النقيب عبد المنعم عبد الرؤوف لاحتلال العسلوج واستخدامها قاعدة للقيام بعمليات فدائية ضد مستعمرات العدو وطرق تموينه ويذكر عبد المنعم عبد الرؤوف: "كان عدد قواتى فى العسلوج ٧٤ متطوعًا منهم ٢٠ جزائريًا و١٩ ليبيًا والباقى من متطوعى الإخوان المسلمين ولم يكن لدينا أى مدفع مضاد للدبابات والمصفحات والدشم الحصينة وتقع قرية العسلوج فى وسط صحراء النقب، ولذلك فهى تمثل موقعًا استراتيجيًا مهمًا، وتبعد العسلوج ٥٠ كم عن العوجة على الحدود المصرية حيث موقع المقدم زكريا الوردانى القائد الثانى للمتطوعين وتبعد عن ميناء غزة ٦٥ كم وعن مدينة بئر سبع ٢٥ كم وعن مدينة بيت لحم ١٢٥ كم مركز القيادة العليا للمتطوعين بقيادة أحمد عبد العزيز، ولم يكن هناك اتصال لاسلكى بينى وبين القيادة العليا فى بيت لحم ولكن يتم عن طريق القيادة الثانية العوجة".

واستكشف وجود أربع مستعمرات معادية وكثرة الحركة حولها وتفوق العدو فيما يملكه من المصفحات، وحضر من القيادة حسن فهمى عبد المجيد ومعه مدفعان مضادان للدبابات وهما كل ما لدى قيادة المتطوعين، وأمضى أربع ساعات فى استكشاف الطرق المحيطة بهم وكانت خطته لمقاتلة العدو والدفاع عن العسلوج كالآتى:

أ – كماشة ليلية ضد دبابات ومصفحات ومشاة العدو.

ب – نقطة ملاحظة للإبلاغ عن تحركات العدو أولاً بأول لمعرفة نواياه.

ج – احتلال الموقع الحيوى فى العسلوج المشرف على الطريق البرى شمالاً إلى بئر سبع وجنوبًا إلى العوجة.

د – احتلال مئذنة مسجد العسلوج للضرب على أى تجمعات للعدو تنجح فى التسلل إلى العسلوج، ولكن نظرًا لقسوة الحياة فى العسلوج طلب الجنود الليبيون اللحاق بإخوانهم الجزائريين إلى مقر القيادة العليا فى بيت لحم وامتنعوا عن الاشتراك فى أى شىء بما فيه أداء واجبهم فى خطة الدفاع واحتلال الموقع الحيوى للدفاع عن العسلوج(١).

وتم الإخفاق فى وقف نشاط اليهود المستمر فى الجبهة عملاً بالخطة "دال" التى صدقت عليها قيادة الهاجانا فى ١٠ مارس عام ١٩٤٨ التى تقرر العمل فى منطقة النقب على الوجه التالى: "احتلال بئر سبع وفرض الحصار على غزة والسيطرة على طرق المواصلات ومصادر المياه التى تستخدمها القوات العربية المهاجمة من الحدود المصرية.. وتقر الخطة مبدأ السيطرة على مناطق الدول العربية والدفاع عن حدودها بواسطة عمليات هجومية"، وهذا ما عبر عنه بن جوريون فى ٦ أكتوبر عام ١٩٧٤ "احتلال البلد كله أو جزئه الأكبر والاحتفاظ بالمناطق المحتلة حتى التوصل إلى اتفاق سياسى رسمى.. والاحتفاظ بمواقع رئيسية فى عدد من طرق المواصلات"(٢).

---

(١) عبد المنعم عبد الرؤوف: أرغمت فاروق على التنازل عن العرش – ص ٥٣ – ٥٤.

(٢) مجلة شؤون فلسطينية – حنة شاهين – حرب العام ١٩٤٨ – رؤية عربية وعالمية. مراحل الحرب – ص ٥٤،٥٩، ٦٥.

ب - عدم قبول المقدم أحمد عبد العزيز فكرة الانضمام إلى قيادة الجيش المصرى عند دخوله فلسطين:

عندما دخل الجيش المصرى فلسطين فى ١٥ مايو عام ١٩٤٨ بقيادة اللواء أحمد محمد على المواوى، طلب من أحمد عبد العزيز قائد عام قوات المتطوعين المصريين والليبيين الانضمام إلى الجيش المصرى لكنه رفض، عندئذ طلب اللواء المواوى منه تولى قيادة منطقة بئر سبع لحماية ميمنة الجيش المصرى من الالتفات، وما أن تولى قطاع بئر سبع حتى قام بالهجوم على مستعمرتى العمارة وبيت إيشل[١].

ويرجع رفض أحمد عبد العزيز طلب المواوى إلى :-

١ - أنه على دراية بموقف الحكومة المصرية من التدخل العسكرى لحل مشكلة فلسطين، خصوصًا أن وجهة نظر "النقراشى باشا" أن تحل المشكلة الفلسطينية بالطرق الدبلوماسية وعدم تعكير صفو العلاقة مع بريطانيا والولايات المتحدة[٢]، وتخوفه من النتائج الحربية والدبلوماسية فى حالة قرار التدخل العسكرى[٣]، ومن ثم اتسم موقف الحكومة بالطابع السلمى القانونى.

وانعكس ذلك على مسألة تسليح المتطوعين عند إقرار التطوع تحت ضغط الرأى العام المصرى والحوادث فى فلسطين ومجلس الأمن.

حيث يذكر المقدم أحمد عبد العزيز فى تقرير استكشافه للجبهة الجنوبية من فلسطين فى ٢٦ - ٢٧ إبريل عام ١٩٤٨: "لم تدرس لوازم قوات المتطوعين جيدًا من البداية من ناحية التسليح والتجهيز للتحرك والعمل فى الميدان كقوة فلما بدأ تحركها للعمل ظهر مبلغ النقص الكبير فى تجهيزها، كما ظهرت نتائج سياسة الارتجال المتبعة فى تجهيز هذه القوات، فالأسلحة ناقصة وبعضها لم يصرف للجنود إلا قبل تحركهم للعريش بأسبوع فكان تدريبهم عليها ناقصًا.. وتحركت القوة إلى العريش دون عربة إسعاف وأى أجهزة لا سلكية مع أهميتها لأى نوع من

---

(١) فلاح خالد على: الحرب العربية الإسرائيلية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ وتأسيس إسرائيل - ص ٨٩ - ٩١.
(٢) د. عايدة سليمة: مصر والقضية الفلسطينية - ص ١٤٩ - ١٥٠
(٣) محفظة رقم (٤) مذكرة وزارة الخارجية إلى وزارة الدفاع الوطنى فى ٢٧ إبريل ١٩٤٨.

العمليات الحربية.. لتولى نفس لجنة الشراء القديمة عمليتها، وهى بكل أسف لجنة لمست فى أعضائها كثرة الكلام وقلة العمل والمجهود وسرعة الارتباك والتخلى عن المسؤولية.. فإذا سألت من المسؤول عن تجهيز هذه القوة إلى أن استلمتها للعمل بها تهرب الجميع.. وحدث تغيير فى بعض الأعضاء مثل الصاغ أحمد فؤاد من العمليات الحربية وهو حسب ما أعرفه أكفأ ضابط لمثل هذه العملية، وكان فى الإمكان الاستعانة به دون أن يتأثر عمله بالجيش.. لقد كان تجهيز المتطوعين من المصريين والليبيين درسًا عمليًا نافعًا وأظهر لنا عيوبًا كثيرة لا مندوحة من التخلص منها حتى تضمن النجاح لأى قوة إذ إن نجاح العمليات الحربية يتوقف ٧٠% على الاستعدادات والتجهيزات والتدريب السابق للأعمال الحربية"[١].

٢ – اختلاف الهدف من الدخول بينه وبين الحكومة المصرية والقصر، فبينما ترى الحكومة المصرية أن مهمة القوات المصرية كقوات بوليسية تعمل على تأديب العصابات الصهيونية وتطهير المنطقة المجاورة للحدود المصرية – صحراء النقب – من المستعمرات الصهيونية والسيطرة عليها من خلال حاكم عسكرى وآخر إدارى لإعادة النظام وتولى الإدارة فى تلك المنطقة إلى حين الوصول إلى حل عادل فى مجلس الأمن، يرى القصر فى القوات المحاربة أداة لمحاربة الملك عبد الله وأعوانه فى فلسطين، فى حين يرى القائد أحمد عبد العزيز أنه إذا لم يكن الهدف هو ضرب اليهود لإنقاذ فلسطين فإن القتال يتجرد عندئذ من معناه النبيل وإلا فلا داعى للتقدم تطوعًا بقصد احتلال قسم من فلسطين.

٣ – الإجراءات التى صاحبت قرارات اللجنة السياسية التى نصت على "أن الجيوش العربية هى الوسيلة الوحيدة الصالحة لحماية عرب فلسطين وإنقاذ عروبتها لذلك قررت حل جميع المنظمات العسكرية الشعبية فى فلسطين وإيقاف نشاطها وإبعادها عن أرض المعركة"[٢].

---

(١) محفظة رقم (٤) ١ – ٢٦ / س ج / ٢٢/ ملف د – تقرير عن استكشاف المنطقة الجنوبية بفلسطين ٢٦ – ٢٧ إبريل ١٩٤٨ بواسطة (أ. ح) أحمد عبد العزيز.

(٢) وزارة الإعلام: نظرات على الانتصارات العسكرية الوطنية – ص ٨.

في حين كان رأى القائد أحمد عبد العزيز سواء اشتــرك الجيش المصرى أو لم يشترك لإنقاذ فلسطين فإن موقف تسليح قوات المتطوعين لن يتغير بل يجب العمل على وحدة قيادة المتطوعين فى الجبهة الجنوبية لأهمية الدور الذى تلعبه هذه القوات بحماية القرى المهددة، واعتراض أى قافلة للعدو وعمل التدمير اللازم ومهاجمة أى مستعمرة يرى ضربها.. وتعمل على تنظيم الحرس الوطنى فى القرى المختلفة للتعاون معها ومدها بالأخبار(١).

٤ – من الخطط السياسية التى رأى المقدم أحمد عبد العزيز أن تتبعها الحكومة عند التدخل العسكرى سواء بجيوش نظامية أو متطوعين: تحقيق التعاون بين كل القوات المصرية وأى قوات أو أعوان لشرق الأردن فى الأراضى الفلسطينية باتفاق سرى إذا لزم، ويجب أن تحدد منطقة عمل القوات المصرية ولمن يكون النفوذ فى الجبهة الجنوبية منعًا للاصطدام وتحقيقًا للمساعدة عند اللزوم، إذ توجد قوات أردنية فى نواحٍ كثيرة بالجبهة الجنوبية ويجب تحديد موقفها، ولكن بتولى الملك عبد الله القيادة العامة وهى صورية والفعلية لبريطانيا من خلال القائد "جلوب باشا" لا يتحقق ما أراده وهو التعاون؛ لكن الخضوع لإرادة بريطانيا التى تؤثر حتمًا فى تحركات الجيش المصرى داخل فلسطين وموقف بريطانيا المعروف من قرار التقسيم فهى واضعة المشروع ومن ثم تسعى لتنفيذه بتقييد تحركات الجيوش داخل المنطقة المخصصة للدول العربية.

جـــ – موقف الملك عبد الله من قرار تدخل الجيش المصرى:

هاجم اليهود بيت دراس فى منطقة غزة وأجهزوا على جميع من فيها وكان بعض النساء حبالى فعوملن بنفس ما عوملت به نساء دير ياسين، وأعملوا فى القرية نهبًا ثم هدموا جميع البيوت بالنسف بالديناميت أو دكًا بالمدفعية(٢).

---

(١) محفظة رقم (٤) – ١ – ٢٦ / س ج / ٢٢ – ملف د – تقرير استكشاف المنطقة الجنوبية بفلسطين ٢٦ – ٢٧ إبريل بواسطة (أ. ح) أحمد عبد العزيز.

(٢) جميل الشقيرى: قضية فلسطين الحربية والسياسية – ص ١٣٣.

وباعتبار منطقة غزة منطقة عربية وفق قرار التقسيم وقربها من الحدود المصرية ما يعنى اقتراب الخطر الصهيونى وتهديده للحدود المصرية.

عندئذ التقى النقراشى الملك فاروق فى تلك الفترة مرتين على التوالى فى ظرف ثلاثة أيام، ثم بدا النقراشى يقول برأى مختلف، بأمر من الملك، حيث راح يدافع عن قرار دخول الجيش إلى فلسطين بحماسة بدت غريبة لكثيرين من المقربين إليه بمن فيهم السيدة قرينته حيث أسر إليها بأنه على وشك أن يقدم استقالته لأنه لا يرغب فى تحمل مسؤولية دخول الجيش المصرى إلى فلسطين، وطرح هذه الاستقالة فى لقاء مع الملك لكن الملك قال له: "يا باشا أنت بذلك تضرب الجيش فى ظهره"، وطوى النقراشى حديث الاستقالة واندفع إلى النقيض وبأمر من الملك جرى عرض الخطة على اجتماع بقصر عابدين وتم إقرارها بحضور النقراشى وحيدر وعزام[١].

وبقرار اشتراك القوات النظامية المصرية فى حرب فلسطين، اجتمع الملك عبد الله بجولدا مايرسون ليلة ١١ – ١٢ مايو عام ١٩٤٨ وتعهد بعدم تجاوزه حدود المنطقة المخصصة للعرب بمقتضى قرار التقسيم[٢].

وفى ١٤ من مايو أصدرت القيادة العامة أوامر للجيوش العربية ومنها للجيش المصرى حسب الخطة الجديدة بأن يحتشد على حدوده فى منطقة العريش وهدفه المجدل على خلاف الخطة الموضوعة فى دمشق ١٠ مايو عام ١٩٤٨ بأن يتقدم الجيش المصرى إلى المجدل مع تأمين جناحه الأيمن عند بئر سبع – الخليل لتطهير هذه المنطقة[٣]، والمرابطة بصفة أساسية فى غزة – بئر سبع[٤].

---

(١) محمد حسنين هيكل: العروش والجيوش – ص ٨٥.

(٢) مجلة شؤون فلسطينية – حنة شاهين – حرب العام ١٩٤٨ رؤية عربية وعالمية مراحل الحرب – ص ٧٣

(٣) محفظة رقم (٤) – ١ – ٢٦ / س ج / ٢١ – ملف هـ – تقرير القائمقام حافظ بكرى عن خلاصة ما بحثته الهيئة العسكرية للدول العربية بقصر الرغدان عن الموقف فى فلسطين من ٢ مايو ١٩٤٨ إلى ١١ مايو ١٩٤٨.

(٤) محفظة رقم (٩) – مذكرة من وزارة خارجية المملكة الأردنية الهاشمية إلى المفوضية الملكية المصرية فى ٣ يونيو ١٩٤٨.

الخاتمة

تهدف هذه الدراسة إلى بيان موقف القوى السياسية فى مصر وفى مقدمتها القصر والحكومة المصرية من قرار الاشتراك فى حرب فلسطين عام ١٩٤٨ والظروف التى أدت إلى اشتراك مصر فى تلك الحرب، وقد انتهت الدراسة إلى النتائج الآتية:

أولاً: كيف أتاح الموقع الجغرافى لفلسطين لأن يتحكم لحد بعيد بمصير مصر عسكريًا وسياسيًا، ومن ثم نلاحظ دائمًا الارتباط بين تطور مصر السياسى والتقلبات التى مرت بحياة فلسطين فى خلال تلك الفترة.

ثانيًا: عدم وجود اختلاف جذرى بين الموقف الرسمى والشعبى لمصر وإن كان هناك خلاف فى سياسة المواجهة خاصة بين القصر والحكومة المصرية.

وكانت نقطة الخلاف بينهما أن فلسطين كانت تتعرض فى تلك الفترة إلى خطر مزدوج الذى يتمثل فى الانتداب البريطانى، والأطماع الصهيونية، ودار الجدال حول أى من الخطرين يستحق المواجهة أولاً، فكان من يرى أن الانتداب هو أساس البلاء وأن اقتلاعه يؤدى تلقائيًا إلى زوال الخطر الصهيونى، وهذا الرأى تبنته الحكومة المصرية الرسمى، بينما كان الرأى الشعبى والقصر يرى أن الواقع السياسى يجعل مجابهة الصهيونية هى الطريق الممكن.

ومن ثم كانت هناك خطتان لحل مشكلة فلسطين، الخطة الأولى للحكومة المصرية التى اتسمت بطابع سلمى قانونى فى إطار يتفق مع ميثاق هيئة الأمم المتحدة إلى حين الوصول إلى الحل العادل مع محاربة النشاط الصهيونى فى الداخل ومساعدة الفلسطينيين بالمال والسلاح، وتركهم يجابهون بقدراتهم الذاتية قيام

الدولة اليهودية، أما خطة القصر وقوى الشعب فكانت تحبذ تدخل الجيوش النظامية للدول العربية، وقد تغلبت الخطة الثانية على الأولى بعد أن أصبحت قضية فلسطين تؤثر فى أوضاع مصر الداخلية.

ثالثًا: أهمية مؤتمر أنشاص الذى وضع السياسة التى تسير عليها الحكومات العربية عند دخول قواتها الأراضى الفلسطينية، فكانت مهمة الجيش المصرى وغيره من الجيوش العربية فرض وصاية عربية على فلسطين بإنشاء إدارة مدنية عربية مؤقتة تحت رعاية الدول العربية، ليس فى ظل جامعة الدول العربية التى لم تكن لها شخصية دولية معترف بها عالميًا، بتولى حاكمين من القوات العسكرية العربية أحدهما عسكرى لإعادة الأمن والآخر إدارى لإعادة النظام وتتبعه اللجان القومية لحين الوصول إلى حل عادل.

رابعًا: تمسك الملك فاروق بمساندة المفتى الذى يمثل الغالبية فى بلاده حتى يتم إعلانه رئيسًا لدولة فلسطين المستقلة، ثم يطلب معاونته العسكرية والمالية والاقتصادية باعتباره الملك الوحيد الذى وقف إلى جانبه قبل الحصول على الاستقلال عند لجوئه إلى مصر، فضلاً عن شعور أهالى فلسطين تجاه مصر ومليكها، وبذلك يمكن أن يمهد إلى اتفاق بتكوين اتحاد بين مصر وفلسطين على أساس السيادة المشتركة ووحدة الدفاع والسياسة الخارجية، تعويضًا عن الوحدة بين مصر والسودان؛ لأن الإنجليز يقفون حجر عثرة ويشجعون دعاة الانفصال بوعد الاستقلال، ومن ثم يتحقق الأمن القومى لمصر بتأسيس دولة عربية إلى الشرق منها ومن ناحية أخرى كى يتصدى إلى تحركات الملك عبد الله للانفراد بالوضع فى فلسطين وما يتبعه من قيام الدولة اليهودية بما يضر بأمن مصر.

خامسًا: ولأن انعدام الثقة كان متوافرًا بين البلاد العربية بخاصة بين مصر وشرق الأردن، لم يبق بعد ذلك سوى النشاط الفردى الذى أداه كل الجيش على حدة، فكانت الخطة العسكرية التى وضعتها القيادة المصرية لتحركات الجيش

المصرى تتمثل فى السيطرة على صحراء النقب التى تصل مصر بشرق الأردن، لأن قرار التقسيم فى ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ – جعل تلك المنطقة من نصيب الدولة الصهيونية.

سادسًا: موقف بريطانيا من التدخل المصرى فى فلسطين، فقد شجعته بأن أغمضت عينيها عن سرقة الأسلحة والذخائر من مخازن الجيش البريطانى فى القناة، وحددت قطاع غزة ليكون من نصيب مصر، على ألا يتجاوز الجيش المصرى حدود التقسيم المقررة للدولة العربية الفلسطينية وعدم إثارة قضية جلاء القوات البريطانية عن منطقة قناة السويس فى ظل تلك الظروف الدولية الطارئة ولحين الانتهاء منها والوصول إلى حل، وبالإذعان التام لأى قرارات تصدر من هيئة الأمم المتحدة، وفجأة تنبهت الحكومة البريطانية إلى سرقات الأسلحة والمعدات عند تجاوز الجيش المصرى الحدود المقررة له بإحكام السيطرة على صحراء النقب، ومن ناحية أخرى لكسر شوكة الجيش المصرى وحجة الحكومة المصرية فى مفاوضاتها مع بريطانيا وإسكات الصوت الداعى للجلاء والاضطرار إلى عقد معاهدة الدفاع المشترك معها.

ولهذا لا يجب النظر إلى المشكلة على أنها مشكلة عسكرية فحسب بل إن الناحية السياسية فيها أدق وأعقد وأن أى حل المشكلة لا ترضى عنه بريطانيا محكوم عليه بالفشل حتمًا.

قائمة المصادر

أولاً وثائق غير منشورة:

أ – قوائم المشير عبد الحكيم عامر – محافظ رقم:

١ – محفظة رقم (١) – ١ ٢٦ / س ج / ٦.

– محفظة رقم (١) – ١ – ٢٦ / س ج / ١٨ – ملف أ، ملف د.

– محفظة رقم (١) – ١ – ٢٦ / س ج / ٣٠ – ملف ب.

٢ – محفظة رقم (٢).

٣ – محفظة رقم (٣) – ١– ٢٦ / س ج / ٢٢ ملف د.

٤ – محفظة رقم (٤) – ١ – ٢٥ / س ج / ١٢ ملف أ

– محفظة رقم (٤) – ١ – ٢٦ / س ج / ٦.

– محفظة رقم (٤) – ١ – ٢٦ / س ج / ٢١ ملف هـ.

– محفظة رقم (٤) – ١ – ٢٦ / س ج / ٢٢ ملف د

– محفظة رقم (٤) – ١ – / س ج / ٢٣.

٥ – محفظة رقم (٦).

٦ – محفظة رقم (١٢) – حديث رقم ٥.

٧ – محفظة رقم (١٣) – جـ ٥.

ب – وثائق رئاسة مجلس الوزراء – محفظة رقم ٩ – من ١٩٤٨/٥/٢٢ – ١٩٤٨/١٢/٤.

ج – وثائق وزارة الخارجية المصرية – وفيما يلى أرقام المحافظ التى تم استخدام وثائقها:-

١ – محفظة رقم (٢٥٣) – ملف رقم ٨.

٢ – محفظة رقم (٢٥٨) – مقابلات وأحاديث الوزير أحمد خشبة باشا فى ١١ مارس ١٩٤٨، وأحاديث حسن سرى فى ٢٢ أغسطس ١٩٤٩.

٣ – محفظة رقم (١٣٣١).

٤ – محفظة رقم (١٥٦٧) – المفوضية الملكية المصرية – مقابلات ومذكرات فى أكتوبر ١٩٤٨.

٥ – محفظة رقم (١٥٨٠) – أرشيف سرى رقم ١٣٩ – ١٤٢ / ١-٣- هيئة الأمم المتحدة – قضية فلسطين وعرضها على الهيئة فى ١٩٤٧/٩/٢١.

د – وثائق وزارة الداخلية – وفيما يلى النشرات التى تم استخدامها:

إدارة المطبوعات – رقابة الصحف الشرقية – خلاصة أخبار الصحف الشرقية العربية.

– النشرات أرقام ٦، ٧، ١٦، ٢١ لسنة ١٩٤٧.

ثانيًا: وثائق منشورة:

١ – الأمم المتحدة: منشأة القضية الفلسطينية وتطورها ١٩١٧ – أبحاث اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطينية لحقوقه تحت إرشادها – نيويورك – ١٩٩٠.

٢ – تقرير لجنة التحقيق النيابية فى قضية فلسطين – مطبعة الحكومة – بغداد – ١٩٤٩.

٣ – مضابط مجلس الشيوخ (من عام ١٩٤٧ إلى ١٩٤٨).

مضابط مجلس النواب (من عام ١٩٤٧ إلى عام ١٩٤٨).

٤ – وزارة الإرشاد القومى: ملف وثائق فلسطين (مجموعة وثائق وأوراق خاصة بالقضية الفلسطينية من عام ١٩٣٧ – ١٩٤٩) – الهيئة العامة للاستعلامات – القاهرة – ١٩٦٩.

٥ – وزارة الإعلام: نظرات على الانتصارات العسكرية الوطنية المصرية – مطابع الهيئة للاستعلامات – القاهرة – ١٩٩٢.

٦ – وزارة الدفاع الوطنى الجيش اللبنانى (الأركان العامة الشعبة الخامسة): القضية الفلسطينية والخطر الصهيونى – ط١ – بيروت – ١٩٧٣.

ثالثاً: مذكرات شخصية:

١ – أحمد فراج طايع: صفحات عن فلسطين – دار ومطابع الشعب – القاهرة – د. ت.

٢ – السيد فرج (يوزباشى): جيشنا فى الميدان – ط ٢ – مطبعة التوكل – القاهرة – ١٩٤٩.

٣ – حسن يوسف: القصر ودوره فى السياسة المصرية ١٩٢٢ – ١٩٥٢ – مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام – مطابع الأهرام التجارية – القاهرة – ١٩٨٢.

٤ – خالد محيى الدين: والآن أتكلم – ط١– مركز الأهرام للترجمة والنشر – القاهرة – ١٩٩٢.

٥ – دافيد بن جوريون: إسرائيل.. تاريخ شخصى، ترجمة مركز البحوث والمعلومات – جـ ١.

٦ – دافيد بن جوريون: يوميات الحرب ١٩٤٧ – ١٩٤٩، ترجمة سمير جبور – ط١ – مؤسسة الدراسات الفلسطينية – بيروت – ١٩٩٣.

٧ – عبد اللطيف البغدادى: مذكرات عبد اللطيف البغدادى – جـ ١ – المكتب المصرى الحديث – القاهرة – د. ت.

٨ – عبد الله التل: كارثة فلسطين – جـ ١ – ط١ – دار القلم – القاهرة – ١٩٥٩.

٩ – عــبد المنعم عبد الرؤوف: أرغمت فاروق على التنازل عن العرش – ط١- الزهراء للإعلام العربى – القاهرة – ١٩٨٨.

١٠ – كريم ثابت: عشر سنوات مع فاروق ١٩٤٢ – ١٩٥٢ – ط١- دار الشروق – القاهرة – ٢٠٠٠.

١١ – محمد حسين هيكل: عهد فاروق.. مذكرات فى السياسة المصرية – جـ ٢ – مطبعة مصر – القاهرة – د. ت.

١٢ – محمد حسين هيكل: مذكرات فى السياسة المصرية – جـ ٣ – ط٢ – دار المعارف – القاهرة – ١٩٩٠.

١٣ – محمود رياض: الأمن القومى لعربى بين الإنجاز والفشل.. أمريكا والعرب – جـ ٢ – ط٢ – المؤسسة العربية للدراسات والنشر – بيروت – ١٩٨٧.

١٤ – مناحم بيجن: الإرهاب، ترجمة معين أحمد محمود – ط٢ – دار الميسرة – بيروت – ١٩٨٨.

١٥ – مذكرات وايزمان: زعيم إسرائيل، ترجمة أحمد الشقيرى – مكتب الأمين العام المساعد بجامعة الدول العربية – القاهرة – د. ت.

١٦ – وايزمان: مذكرات وايزمان، ترجمة فتح الله محمد مشعشع – دار اليقظة العربية لتأليف والترجمة والنشر – ١٩٥٢.

رابعًا: الدوريات العربية:

- الإخوان المسلمون (١٩٤٧ – ١٩٤٨).
- الأهرام (١٩٤٧ - ١٩٤٨).
- البلاغ (١٩٤٧ – ١٩٤٨).
- الجماهير (١٩٤٧).
- الدفاع الوطنى (١٩٤٧ – ١٩٤٨).
- السياسة (١٩٤٨).
- الشمس (١٩٤٧).
- الوقائع المصرية (١٩٤٨).
- مصر (١٩٤٧ – ١٩٤٨).
- مجلـــة شـــؤون فلسطينية – العدد ١٩١ – فبراير ١٩٨٩، العدد ٢٠٦ – مايو ١٩٩٠.
- مجلة العالم العربى – العدد ٤٠ – ١٠ أغسطس ١٩٤٩.

خامسًا: رسائل علمية غير منشورة:

١ – صموئيل لبيب سيحة: السياسة المصرية تجاه المشكلة الفلسطينية ١٩٤٨ – ١٩٥٦ – رسالة دكتوراه أجيزت بجامعة أسيوط – كلية آداب سوهاج – ١٩٩٢.

٢ – عاصم محمد على حسنى: حكومة عموم فلسطين وضم الضفة الغربية للأردن ١٩٤٨ – ١٩٥٠ – رسالة ماجستير أجيزت بآداب عين شمس – ٢٠٠١.

سادسًا: المراجع العربية

١ – إبراهيم شكيب: حرب فلسطين. رؤية مصرية – ط١ – دار الزهراء للسلام العربى – القاهرة – ١٩٨٦.

٢ – أحمد حمروش: قصة ثورة ٢٣ يوليو.. مصر والعسكريون. مجتمع جمال عبد الناصر. عبد الناصر والحرب – جـ ١ – الهيئة المصرية العامة – القاهرة – ١٩٩٢.

٣ – أحمد خليفة: حرب فلسطين ١٩٤٧ – ١٩٤٨ الرواية الإسرائيلية الرسمية – ط١ – شركة الخدمات النشرية المستقبلية – قبرص – ١٩٨٤.

٤ – أسعد رزوق: إسرائيل اكبرى – مطبعة الغريب – بيروت – ١٩٦٨.

٥ – أنيس القاسم: التحدى الإسرائيلى ومواجهته ١٩٦٩ – جامعة الدول العربية معهد البحوث والدراسات العربية – المطبعة الفنية الحديثة – القاهرة – د. ت.

٦ – أنيس صايغ: الهاشميون وقضية فلسطين – منشورات جريدة المحرر والمكتبة العصرية – بيروت – ١٩٦٩.

٧ – أنيس صايغ: فلسطينيات – مركز الأبحاث لمنظمة التحرير الفلسطينية – بيروت – ١٩٦٨.

٨ – أنيس صياغ: فلسطين والقومية العربية – مركز الأبحاث لمنظمة التحرير الفلسطينية – بروت – ١٩٦٦.

٩ – تهانى هلسة: دافيد بن جوريون – مركز الأبحاث لمنظمة التحرير الفلسطينية – بيروت – ١٩٨٦.

١٠ – جالينا نيكيسيا: دولة إسرائيل دار الهلال – د. ت.

١١ – جميل الشقيرى: قضية فلسطين الحربية والسياسية – مطبعة مصنع الإسكندرية للكراس – ١٩٦٢.

١٢ – جوان كوماى: دليل إسرائيل – هيئة الاستعلامات بوزارة الإعلام – د.ت.

١٣ – جوزيف أبو خاطر: لقاءات مع جمال عبد الناصر فى صميم الأحداث – ط٢ – دار النهار للنشر – بيروت – ١٩٧١.

١٤ – جيفرى أروفسن: واشنطن تخرج من الظل.. السياسة الأمريكية تجاه مصر ١٩٤٦ – ١٩٥٦، ترجمة سامى الرزاز – دار البيادر للنشر والتوزيع – د. ت.

١٥ – د. حسن أبو طالب: عروبة مصر بين التاريخ والسياسة، ندوة (مصر والعروبة وثورة يوليو) – مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت – د. ت.

١٦ – حسن جميل: بطلان الأسس التى أقيم عليها وجود إسرائيل على الأرض العربية وسلامة الموقف العربى من القضية الفلسطينية – ط٢ – دار الجمهورية – بغداد – ١٩٦٨.

١٧ – حسن صبرى الخولى: سياسة الاستعمار والصهيونية تجاه فلسطين فى النصف الأول من القرن العشرين – المجلد الأول – دار المعارف – القاهرة – ١٩٧٣.

١٨ – رفيق محمد رفعت: تطور القضية الفلسطينية تاريخيًا وبشريًا – المطبعة العالمية – القاهرة – ١٩٧٥.

١٩ – رفعت سيد أحمد: وثائق حرب فلسطين. الملفات السرية للجنرالات العرب – مكتبة مدبولى – القاهرة – ١٩٨٩.

٢٠ – سامى أبو النور – دور القصر فى الحياة السياسية فى مصر ١٩٣٧ – ١٩٥٢ – مكتبة مدبولى – القاهرة – د. ت.

٢١ – سعدى بيسو: إسرائيل جناية وخيانة – ط٣ – ١٩٥٧.

٢٢ – د. سيد عبد الرزاق يوسف عبد الله: محمود فهمى النقراشى ودوره فى السياسة المصرية وحل جماعة الإخوان المسلمين – ١٩٤٨ – ط١ – مكتبة مدبولى – القاهرة – ١٩٩٥.

٢٣ – شفيق رشيدات: فلسطين تاريخًا وعبرة ومصيرًا – دار الكاتب العربى للطباعة والنشر – القاهرة – ١٩٦٨.

٢٤ – صالح مسعود أبو يصير: جهاد شعب فلسطين خلال نصف قرن – ط٣ – دار البيادر – ١٩٨٨.

٢٥ – صلاح العقاد: قضية فلسطين المرحلة الحرجة ١٩٤٥ – ١٩٥٦ – المطبعة الفنية الحديثة – القاهرة – ١٩٦٨.

٢٦ – عارف العارف: النكبة – نكبة بيت المقدس والفردوس المفقود – جـ ١ – المكتبة العصرية – بيروت – ١٩٥٢.

٢٧ – د. عايدة سليمة: مصر والقضية الفلسطينية – دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع – القاهرة – ١٩٨٦.

٢٨ – د. عبد الحميد موافى: مصر فى جامعة الدول العربية – دراسة فى الدول الأكبر فى التنظيمات الإقليمية ١٩٤٥ – ١٩٧٠ – الهيئة المصرية العامة للكتاب – القاهرة – ١٩٨٣.

٢٩ – عبد العظيم رمضان: الجيش المصرى فى السياسة ١٨٨٢ – ١٩٣٦ – الهيئة المصرية العامة للكتاب – القاهرة – ١٩٧٧.

٣٠ – عبد العظيم رمضان: العلاقات المصرية – الإسرائيلية ١٩٤٨ – ١٩٧٩ – الهيئة المصرية العامة للكتاب – القاهرة – ١٩٩٢.

٣١ – عبد الوهاب بكر: الجيش المصرى وحرب فلسطين ١٩٤٨ – ١٩٥٢ – دار المعارف – القاهرة – ١٩٨٢.

٣٣ – عبد الله إمام: وجيه أباظة صفحات من النضال الوطنى – ط١ – عربية للطباعة والنشر – القاهرة – ١٩٩٥.

٣٤– د. عصام شحتة: فلسطين الدولة. جذور المسألة فى التاريخ – مركز الأبحاث – نيقوسا – ١٩٨٥.

٣٥ – على الدين هلال: مشروعات الدولة الفلسطينية – مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام – القاهرة – ١٩٧٨.

٣٦ – على إمام عطية: الصهيونية العالمية.. أرض الميعاد – ط١ – مكتبة القاهرة الحديثة – القاهرة – ١٩٦٣.

٣٧ – على شلش: اليهود والماسون فى مصر – ط١ – دار الزهراء للإعلام العربى – القاهرة – ١٩٨٦.

٣٨ – عودة بطرس عودة: القضية الفلسطينية فى الواقع العربى – المطبعة الفنية الحديثة – القاهرة – ١٩٧٠.

٣٩ – فايز صايغ: فلسطين وإسرائيل والسلام – مركز الأبحاث لمنظمة التحرير الفلسطينية – بيروت – ١٩٧٠.

٤٠ – د. فلاح خالد على: الحرب العربية – الإسرائيلية ١٩٤٨ – ١٩٤٩. تأسيس إسرائيل – المؤسسة العربية للدراسات والنشر – بيروت – ١٩٨٥.

٤١ – لارى كولتير وروميل لايرز: يا قدس، ترجمة سلمان موسى – ط١ جمعية عمال المطابع التعاونية – عمان – ١٩٨٣.

٤٢ – د. لطيفة سالم: الملك فاروق وسقوط الملكية ١٩٣٦ – ١٩٥٢ – ط١– مكتبة مدبولى – القاهرة – ١٩٨٩.

٤٣ – محمد الشاعر: الحرب الفدائية فى فلسطين على ضوء تجارب الشعب فى قتال العصابات – مطبعة الغريب – بيروت ١٩٦٧.

٤٤ – محمد العابدى وآخرون: فلسطين أرضًا وشعبًا وقضية – المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم – د. ت.

٤٥ – محمد حسنين هيكل: العروش والجيوش. كذلك انفجار الصراع فى فلسطين ١٩٤٨ – ١٩٤٩ قراءة فى يوميات الحرب – ط١– دار الشروق – القاهرة – ١٩٩٨.

٤٦ – محمد حسنين هيكل: ملفات السويس. حرب الثلاثين عام – ط١ مركز الأهرام للترجمة والنشر – القاهرة – ١٩٨٦.

٤٧ – محمد رضا محرم: عروبة مصر وأعباؤها، ندوة (مصر والعروبة وثورة يوليو) – مركز دراسات الوحدة العربية بيروت – د. ت.

٤٨ – محمد عبد المنعم عامر: الملك عبد الله وأطماعه غير المشروعة فى سوريا.. من مشكلات اليوم – دار الرعايا والنشر – القاهرة – ١٩٤٩.

٤٩ – د. محمد عبد الرحمن فرج: تحالف الصهيونية والاستعمار مقدماته ونتائجه – الكتاب الأول – المؤسسة المصرية العامة – القاهرة – ١٩٦٤.

٥٠ – محمد عزة دروزة: القضية ومراحلها – جـ ٢ – المكتبة المصرية – بيروت – ١٩٦٠.

٥١ – محمد على حلة: فلسطين فى جامعة الدول العربية ١٩٤٥ – ١٩٥٦ – مطلعة الحسين الإسلامية – القاهرة – ١٩٨٨.

٥٢ – محمد على علوبة: فلسطين وجارتها أسباب ونتائج – ط١– مطبعة لجنة البيان العربى – القاهرة – ١٩٥٤.

٥٣ – محمد عودة: فاروق بداية ونهاية – دار الهلال – القاهرة – ١٩٩٥.

٥٤ – محمد فائز القصرى: قضية فلسطين. وثائق فلسطين – وزارة الإرشاد القومى – القاهرة – د. ت.

٥٥ – محمد فائز القصرى: مأساة العالم العربى عرض وتحليل ونقد – المطبعة التعاونية – دمشق د. ت.

٥٦ – محمد فيصل عبد المنعم: أسرار ١٩٤٨ – مكتبة دار الهنا للطباعة القاهرة – ١٩٦٨.

٥٧ – محمد فيصل عبد المنعم: فلسطين والغزو الصهيونى – مكتبة القاهرة الحديثة – القاهرة – ١٩٦٨.

٥٨ – محمد نمر الخطيب: حقيقة اليهود والمطامع الصهيونية – دار المكتبة – بيروت – ١٩٦٩.

٥٩ – محمد نمر الهوارى: سر النكبة – مطبعة الحكم – الناصرة – ١٩٩٥.

٦٠ – محمود العابدى: بين أمريكا وفلسطين – مطبعة جمعية عمال المطابع التعاونية – عمان – ١٩٦٧.

٦١ – محمود دياب: الصهيونية العالمية والرد على الفكر الصهيونى المعاصر – مطبوعات القاهرة – القاهرة – ١٩٧٦.

٦٢– ميخائيل سليمان وآخرون: فلسطين والسياسة الأمريكية من ويلسون إلى كلينتون – مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت ١٩٥٦.

٦٣ – د. نبيل عبد الحميد أحمد: اليهود فى مصر بين أيام إسرائيل والعدوان الثلاثى ١٩٤٨ – ١٩٥٦ – مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر – الهيئة المصرية العامة للكتاب – القاهرة – ١٩٩١.

٦٤ – وديع تلحوق: دولة إسرائيلية – ط١ مطبعة دمشق – ١٩٥٠.

٦٥ – د. يوسف صايغ: ملف القضية الفلسطينية.. فلسطين عربية – مركز الأبحاث لمنظمة التحرير الفلسطينية – بيروت – ١٩٦٥.

٦٦ – د. يونان لبيب رزق: تاريخ الوزارات المصرية – مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام – القاهرة – ١٩٧٥.

٦٧ – يونان لبيب رزق: مواقف الدول الكبرى من الوحدة العربية.. (٣) موقف بريطانيا من الوحدة العربية ١٩١٩ – ١٩٤٥ – ط١ – مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت – ١٩٩٩.

المؤلفة فى سطور

أسماء محمد محمود على حسن

- مواليد بورسعيد ١٩٧٥/٧/٢٣.
- حاصلة على ليسانس الآداب قسم التاريخ بكلية البنات جامعة عين شمس عام ١٩٩٨.
- حاصلة على درجة الماجستير فى الآداب قسم التاريخ عام ٢٠٠٤ عن موضوع "موقف مصر من حرب ١٩٤٨".
- تُعد حاليًا لنيل درجة الدكتوراه عن موضوع "العلاقات المصرية العراقية"
- حاصلة على منحة المتفوقين (من غير المعيدين) خلال سنوات التسجيل للحصول على درجة الماجستير .
- عملت رئيسًا لفريق لجنة التوثيق بمشروع الاحتفال بمئوية النادى الأهلى.
- تعمل باحثة بمركز الدراسات التاريخية لدار الشروق.